المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية اللغة العربية
قسم اللغويات

اعتراضات أبي حيان النحوية

على ابن عصفور

عرضاً ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الماجستير)

إعداد الطالب

رفيع بن غازي بن نافع السلمي

إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور

بسيوني سعد لبن

١٤٢٣ - ١٤٢٤هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وخاتم النبيين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد ؛ فإنّ علم النحو يعدُّ من أسمى العلوم العربية شأناً ، وأنفعها أثراً ، به يستعان على فهم كلام الله – تعالى – وكلام رسوله-ﷺ- ، وبه تستقيم الألسن ، وتصان من آفتي التصحيف واللحن في ضبط أواخر الكلمات.

لذا فقد تبوّأ هذا العلم مكانة سامية ، وحظي بعناية كوكبة من العلماء النابهين الحريصين على إيضاح مكنوناته ودرره ، وسبر أغواره ، وإزالة عقباته بمؤلفات متعددة مابين متن ونظم وشرح.

ومن هؤلاء العلماء ابن عصفور ، علي بن مؤمن الإشبيلي المتوفى سنة (٦٦٩هـ) ، صاحب المؤلفات النيّرة التي كانت محطّ إعجاب ، وموضع إجلال من أصحابه ، وممّن أتى بعده من العلماء الذين لم يكتفوا بالاطلاع على مؤلفاته فحسب ، بل قاموا بشرحها واختصارها.

ولعلّ من أظهر أصحابه المعجبين به ، المقتفين أثره ، السائرين على منواله ومنهجه أثير الدين ، محمد بن يوسف بن حيّان الأندلسي المتوفى سنة (٧٤٥هـ) ، إذ قام باختصار أبرز مؤلفاته . يقول **أبو حيان** -رحمه الله- : "لمّا اختصرت (المقرّب) لابن عصفور بـ(التقريب)، واختصرت (الممتع في التصريف) بـ(المبدع) رأيت أن اختصر كتابه الموسوم بـ(الشرح الكبير) بالموفور"[1].

(١) الموفور من شرح ابن عصفور (١-أ).

ويقول معجبًا بكتاب المقرّب **لابن عصفور** : "كتاب المقرّب من أحسن الموضوعات ترتيباً ، وأكملها تبويبًا"[1].

ومع شدّة إعجاب **أبي حيان** بصاحبه **ابن عصفور** وبمؤلفاته ، وموافقته له في كثير من آرائه فإنّ مؤلفات **أبي حيان** لا تخلو من الوقوف أمام آراء **ابن عصفور** النحوية ، وعباراته ، واستشهاداته ، وتعليلاته ، وردوده على بعض النحويين من النقد الذي قد يكون لاذعاً وقاسياً في بعض الأحيان.

لذا كان اختياري هذا الموضوع :

اعتراضات أبي حيان النحوية على ابن عصفور عرضًا ودراسةً

وقد دفعني لهذا الموضوع أمور ، أذكر منها ما يلي :

١- التّحقّق من اعتراضات **أبي حيان** ، أمحقّ فيها أم غير محقّ ؟

٢- المكانة العلمية لهذينِ العالمينِ الجليلينِ في علمي النحو والصرف ، **فابن عصفور** وصف بأنّه "حامل لواء العربية بالأندلس" [2] ، **وأبو حيان** وصف بأنّه : " أمير المؤمنين في النحو"[3].

٣- اعتقادي أنّ الوقوف على اعتراضات عالم له قدره ومكانته في علمي النحو والصرف على عالمٍ آخر لا يقل عنه مكانة يثري البحث ، ويمنحه قوة في مجال الدراسات النحوية.

٤- كثرة المسائل النحوية التي وقع فيها الاعتراض ، إذ تكاد تكون شاملة لجميع أبواب النحو.

(١) الموفور من شرح ابن عصفور (١-أ)

(٢) ينظر : الوافي بالوفيات (٢٥٦/٢٢) ؛ وفوات الوفيات (١٠٩/٣) ؛ وشذرات الذهب (٣٣٠/٥).

(٣) ينظر : أعيان العصر وأعوان النصر(٣٢٥/٥).

٥- أنّ دراسة هذه الاعتراضات تمكّننا من معرفة كثير من قضايا الفكر النحوي الأندلسي في القرنينِ السابع والثامن الهجريينِ.

٦- لم أجد –فيما أعلم– مَن جمع هذه الاعتراضات ، ودرسها دراسة مفصلة.

هذا ، وقد اقتضت خطة البحث أن تكون في مقدمة، وتمهيد ، وأربعة فصول، وخاتمة، ثم فهارس تفصيلية.

فالمقدّمة : فيها بيان أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، ومنهج البحث.

والتمهيد اشتمل على : تعريف موجز **بابن عصفور وأبي حيان** ، وقد آثرت الإيجاز ؛ لشهرتهما ،وكثرة المترجمين لهما.

أما الفصول فقد جاءت على النحو الآتي :

الفصل الأول : الاعتراضات في الأسماء ، وفيه خمسة وعشرون مبحثًا، هي :

المبحث الأول : تعريف الكلام.

المبحث الثاني : الأسماء الستة.

المبحث الثالث : التثنية.

المبحث الرابع : الضمائر.

المبحث الخامس : الاسم الموصول.

المبحث السادس : رفع أسماء العدّ.

المبحث السابع : المبتدأ.

المبحث الثامن : نائب الفاعل.

المبحث التاسع : المفعول به.

المبحث العاشر : الاشتغال.

المبحث الحادي عشر : التنازع.

المبحث الثاني عشر : المفعول المطلق.

المبحث الثالث عشر : المفعول فيه.

المبحث الرابع عشر : الاستثناء.

المبحث الخامس عشر : الحال.

المبحث السادس عشر : التمييز.

المبحث السابع عشر : إعمال اسم المصدر.

المبحث الثامن عشر : إعمال اسم الفاعل.

المبحث التاسع عشر : إعمال اسم المفعول.

المبحث العشرون : النعت.

المبحث الحادي و العشرون : البدل.

المبحث الثاني و العشرون : النداء.

المبحث الثالث و العشرون : ما لا ينصرف.

المبحث الرابع و العشرون : الإخبار بالذي و الألف و اللام.

المبحث الخامس و العشرون : العـــدد.

الفصل الثاني : الاعتراضات في الأفعال ، وفيه ستة مباحث ، هي :

المبحث الأول : المضارع.

المبحث الثاني : كان و أخواتها.

المبحث الثالث : أفعال المقاربة.

المبحث الرابع : ظنّ و أخواتها.

المبحث الخامس : التعجب

المبحث السادس : نعم و بئس و ما جرى مجراهما.

الفصل الثالث : الاعتراضات في الحروف العاملة ، وفيه ستّة مباحث ، هي :

المبحث الأول : (لا) العاملة عمل ليس.

المبحث الثاني : (إنّ) وأخواتها.

المبحث الثالث : حروف الجر.

المبحث الرابع : حروف العطف.

المبحث الخامس : حروف النصب.

المبحث السادس : حروف الجزم.

الفصل الرابع : منهج أبي حيان في اعتراضاته على ابن عصفور ، وفيه أربعة مباحث ، هي:

المبحث الأول : الاعتراض عليه بعدم صحة الرأي.

المبحث الثاني : الاعتراض عليه بثبوت ما نفاه من الخلاف النحوي.

المبحث الثالث : الاعتراض عليه بعدم صحة نسبته للآراء.

المبحث الرابع : الاعتراض عليه بالتوهم والاضطراب .

أمّا الخـــاتـــمة ففيها نتائج البحث.

وأمّا **الفـــهارس التفصيلية** فقد شملت الأمور الآتية :

١- الشواهد القرآنية.

٢- الأحاديث النبوية والآثار.

٣- الأمثال والأقوال.

٤- الأشعار والأرجاز.

٥- الأعلام.

٦- البلدان والأماكن.

٧- المصادر والمراجع.

٨- فهرس الموضوعات.

٩- فهرس الفهارس.

وقد كان منهجي في البحث منهجًا وصفيًا تحليليًا ، اعتمدت فيه على الخطوات الآتية :

١- قراءة جميع مؤلفات **أبي حيان** التي بين يدي.

٢- حصر جميع المسائل النحوية التي اعترض فيها **أبو حيان** على **ابن عصفور**.

٣- وضع عنوان لكل مسألة من المسائل ، ثم ترتيبها في الفصول ترتيب الألفية.

٤- ذكر أصل المسألة باختصار.

٥- إيراد رأي **ابن عصفور** ، مع الإشارة إلى آرائه التي حكاها **أبو حيان** عنه.

٦- إيراد رأي **أبي حيان**.

٧- مناقشة الرأيين ، مع الترجيح ما أمكن ؛ وذلك بالاستناد إلى آراء النحاة السابقين واللاحقين من مصادرها الأصلية أومظانها.

٨- عزو الآيات القرآنية بذكر أرقامها ، وأسماء سورها.

٩- تخريج الأحاديث الشريفة مع بيان درجتها ، والأقوال والشواهد الشعرية من مصادرها أومظانها.

١٠-عمل الفهارس التفصيلية اللازمة.

وقد واجهت في عملي هذا بعض الصعوبات ، منها :

١- كثرة مؤلفات **أبي حيان** ، والتي تربو على عشرة مؤلفات ما بين مخطوط ومطبوع .

٢- دقّة بعض المسائل التي وقع فيها الاعتراض.

٣- أنّ **أبا حيان** كثيرًا ما ينقل نصوصًا **لابن عصفور** لم أجدها في مؤلفاته التي بين يدي ، ممّا يدفعني للتحقق من نسبتها إليه في مؤلفات النحاة المتأخرين **كالمرادي، وابن هشام الأنصاري ، وابن عقيل ، وناظر الجيش ، والشيخ خالد الأزهري ، والسيوطي.**

٤- أنّ **أبا حيان** في بعض اعتراضاته لا يصرّح باسم **ابن عصفور** ، وإنّما يكني عنه بنحو قوله : " **وقال بعض أصحابنا** " ، ولا شك أنّ تتبع مثل هذا يعدّ عملاً شاقًا.

وبعد ، فلله الحمد والشكر ، وله المنة والفضل على ما أنعم ويسّر وأعان من إنجاز هذا العمل ، ثم الشكر لوالدتي -أطال الله في عمرها ، ومتعها بالصحة والعافية- التي ما فتئت تحثني على مواصلة طلب العلم ، والاستزادة منه.

ولعمي العزيز أبي سامي الذي تكفّل مشكورًا مأجورًا برعايتي وتوجيهي بعد وفاة والدي -رحمه الله- وأسكنه فسيح جناته.

أما شيخي الفاضل ، وأستاذي البار الأستاذ الدكتور/ **بسيوني سعد أحمد لبن** فلن توفيه كلمات الشكر حقّه ، فقد بذل من وقته وجهده وعلمه في ساعات الإشراف وخارجها ، مالا يبذله إلاّ المخلصون المبتغون ما عند الله ، -حفظه الله تعالى- ومتّعه بالصحة والعافية ،ونفع به العلم وطلابه ،وجزاه خير ما يجزى به العلماء الأبرار ، وجعل عمله هذا في ميزان حسناته.

وأتوجه بالشكر **للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة** التي أتاحت لي فرصة إكمال دراستي العليا برحابها ؛ وبجوار مسجد رسول الله - ﷺ - وأخص بالذكر معالي مديرها الشيخ / **صالح بن عبد الله العبود** ، ورئيس قسم الدراسات العليا أستاذي الكريم الأستاذ الدكتور / **عبد الرزاق بن فرّاج الصاعدي** ، وعميد كلية اللغة العربية الدكتور / **عبد الله العتيبي** ، ورئيس قسم اللغويات أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور / **علي بن سلطان الحكمي** الذي تفضّل عليّ بفكرة هذا البحث ، ثم برعايته المتواصلة له ، وإجابته على استفساراتي المتكررة برحابة صدر ودماثة خلق.

والشكر العميق لوزارة التربية والتعليم ممثلة في وكالة الوزارة لكليات المعلمين ، وكلية المعلمين بمحافظة جُدّه التي سهلت لي الابتعاث لهذه الجامعة ، ووفرت لي الوقت المناسب في سبيل التفرغ لطلب العلم.

والشكر موصول لكل من مدّ لي يد العون والمساعدة ،وقدّم لي رأيًـا أو توجيهًـا أو مصدرًا.

وفي الختام بقيت لي كلمة لابُدّ من الإفصاح عنها ، وهي : أنّني حاولت جاهـدًا أنْ أحصر جميع اعتراضات **أبي حيان** النحوية من مؤلفاته المتعددة على **ابن عصفور** ، وأستظهر مدى صحتها من عدمه ، ومع هذا فإنّني لا أدعي الكمال في ذلك ، إذ الكمال المطلـق لله وحده سبحانه وتعالى.

ويعلم الله أنّني لم أضنّ على هذا البحث بجهدٍ أو مالٍ أو وقتٍ في سبيل الارتقاء بـه، فإن كنت قد وفقت فمن الله وحده ، وله الشكر والحمد ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنّني بشر يصيب ويخطئ .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،،

التمهيد

[تعريف موجز بابن عصفور وأبي حيان]

أولاً : التعريف بابن عصفور

١) اسمه ونسبه وكنيته[١] :

هو علي بن مؤمن[٢] بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي ، هكذا جاء اسمه في أكثر المظان المترجمة له ، وزاد تلميذه **أبو العباس الكتاني**[٣] عمّا ذُكِرَ -فيما نقله عنه **ابن رشيد**[٤]- في سلسلة نسبه ستة من أجداده ، فقال : "هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبدالله بن منظور الحضرمي"[٥].

وتبعه في هذا **المراكشي** [٦].

ويكنى **بابن عصفور** ، وأبي الحسن.

(١) تنظر ترجمته في : الذيل والتكملة (٥/٤١٣-٤١٤) ؛ وتاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ص (٢٩) ، وعنوان الدراية ص(٢٦٦-٢٦٧) ؛ وصلة الصلة (٧/-١٤٢-١٤٣) ؛ وملء العيبة فيما جمع بطول الغيبة (ج٦/٩٠-ب ، و ٩١-أ) ؛ والوافي بالوفيات (٢٢/٢٦٥-٢٦٦) ؛ وفوات الوفيات (٣/١٠٩-١١٠) ؛ وبغية الوعاة (٢/٢١٠) ؛ وشذرات الذهب (٥/٣٣٠-٣٣١) ؛ والأعلام (٥/٢٧) ؛ وابن عصفور والتصريف ص (٥٧-٥٨) ؛ ومقدمة الدكتور/صاحب جعفر أبو جناح على شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٢١-٤١).

(٢) جاء في تاريخ الدولتين للزركشي (ص٣٩) ما نصه : "علي بن موسى" ، وهذا سهو منه -رحمه الله- أو من الناسخ؛ لإجماع المصادر الأخرى على أنّه : علي بن مؤمن.

(٣) هو أحمد بن عبد الواحد الكتاني المتوفى سنة (٦٩٩) هـ . تنظر ترجمته :في ملء العيبة (ج٦/ ٩٠-ب).

(٤) هو محمد بن عمر بن محمد بن رشيد الفهري السبتي المتوفى سنة (٧٢١هـ) . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (١/١٩٩-٢٠٠) ؛ والأعلام (٦/٣١٤-٣١٥).

(٥) ملء العيبة (ج٦/٩٠-ب)

(٦)هو محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المتوفى سنة (٧٠٣هـ).تنظر ترجمته في : الإحاطة في أغبار غرناطة (٢/٥٢٧). و ينظر رأيه هذا في : الذيل والتكملة (٥/٤١٣).

٢) مولـــده :

ولد **ابن عصفور** بإشبيلية سنة (٥٩٧هـ) -وهو عام السيل الكبير- هذا مـــا أثبتـــه مترجموه ، وقد شذ عن ذلك **ابن العماد الحنبلي**[١] حيث قال -رحمه الله-: "ومولـــده ســـنة سبع وسبعين وخمسمائة"[٢].

٣) نشأته وتنقلاته :

نشأ **ابن عصفور** ، وتعلم بمسقط رأسه إشبيلية ، ثم أخذ يتنقل بين بـــلاد الأنـــدلس ، وشمال إفريقية ؛ بغية الاستزادة من العلم وتعليمه ، وقد رصـــد **ابن الزبير**[٣] جميع رحـــلات **ابن عصفور** وتنقلاته في قوله : "وأقرأ **ابن عصفور** بِبَلَده مُدَّةً -يعني إشبيلية- وجال بـــبلاد الأندلس، وأقـــرأ بشَرِيش شُذونة[٤] ، وبمَالقَة[٥] ، ولُوْرَقَة[٦] ، ومُرْسِيَة[٧] أقـــام بكُلِّ بلدٍ من هذه أشهراً، وأقبل الطلبة عليه بكلِّ بلدٍ منها ، وأملى بـــها تقاييده على الجمل **للزجـــاجي**، وإيضاح **الفـــارسي** ، والكراسة المنسوبة **للجزولي** ، وكتاب **سيبويه** ، وكان ذاكراً لـــــها يمليها من حفظه ، وهي من أنفع التقاييد في بابها ، وعبر البحـــر إلى إفريقية ،

(١) هو عبد الحي بن أحمد بن محمد العماد العكري الحنبلي المؤرخ المتوفى سنة (١٠٣٢هـ). تنظر ترجمته في : خلاصة الأثر (٣٤٠/٢) ؛ والأعلام (٢٩٠/٣) .

(٢) شذرات الذهب (٣٣٠/٥-٣٣١).

(٣) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي المتوفى سنة (٧٠٨هـ).ينظر :بغية الوعاة (٢٩٢/١) ؛وشذرات الذهب(١٦/٦).

(٤) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان (٣٤٠/٣) : "شَرِيش : أوّله مثل آخره - بفتح أوله وكسر ثانيه ، ثم ياء مثناة من تحت- مدينة كبيرة من كورة شذونة ، وهي قاعدة هذه الكورة..".

(٥) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان (٤٣/٥) : "مَالقَة -بفتح اللام ، والقاف - كلمة أعجمية مدينة بالأندلس عامرة من أعمال ريّه سورها على شاطئ البحر بين الجزيرة الخضراء والمرية...".

(٦) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان (٢٥/٥) : "لُوْرَقة -بالضم ثم السكون ، والراء مفتوحة والقاف- ، وهي مدينـــة بالأندلس من أعمال تدمير...".

(٧) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان (١٠٧-٥) : "مُرْسِيَة -بضم أوله ، والسكون ، وكسر السين المهملـــة ، وبـــاء مفتوحة خفيفة ، وهاء- مدينة بالأندلس من أعمال تُدمِير...".

وأقام **بتونس** يسيراً ،ثـــم انتقل إلى بِجَاية[1] بانتقال مخدُومه الأمير **أبـــي عبدالله بـــن أبي زكريا بن أبي حفص**[2] ، وكان له اختصاصٌ به فأقام بها معه مدّة، ثمّ عاد إلى إفريقيـــة ، ثمّ عاد إلى الأندلس ، وقصد لُورَقة ، وعاد إلى غرب الأندلس ، وعبر إلى مدينـــة سَـــلاَ[3] ، وأقام يسيراً، ثم عاد إلى إفريقية باستدعاء صاحبها المذكور[4] ، وأقام بها إلى أن توفّي..." [5].

٤) أساتذته :

تلمذ **ابن عصفور** بمدينته إشبيلية على يدي عالمينِ جليلينِ -لهما قدرهما ومكانتـــهما في العربية- هما : أبو الحسن علي بن جابر بن علي بن يحيى اللخمي ، المعروف **بالـــدبّاج**[6] ، والمتوفى سنة (٦٤٦هـــ) ، وأبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبـــدالله الأزدي ،المعـــروف **بالشلوبين**[7] ، والمتوفى سنة (٦٤٥هـــ) ، وقيل : (٦٤٦هـــ) ، حيث انتفع **ابن عصـــفور** منهما انتفاعاً عظيماً ، وبخاصة **أبو علي الشلوبين** الذي ختم عليه كتاب **ســـيبويه** ، وظـــلّ ملازماً له مُدّة عشر سنين إلى أن وقعت بينهما منافرة أدّت إلى المقاطعة[8].

على أنّ مطالعة **ابن عصفور** لنفسه كانت أكثر نفعاً له وتأسيساً ، يقول **ابن رشـــيد** - نقلاً عن **أبي العباس الكتاني** -: "أوّل مَن فتق لسانه بالعربية ، وعلّمه الاسم والفعل و الحرف الاصطلاحي ، **أبو الحسن الدباج** ، وهو أوّل مَن تفرّس فيه الإمامة في العربية من صغره ، ثمّ

(١) بجاية -بكسر الباء ، وفتح الجيم- مدينة على ساحل البحر بين إفريقية والمغرب . ينظر : معجم البلدان (٣٣٩/١).

(٢) هو محمد بن يحيى بن عبد الواحد بن أبي حفص الهنتاني الحفصي المتوفى سنة (٦٧٥هـــ) . تنظر ترجمتـــه في : تـــاريخ الدولتين ص (٣٢-٤٠).

(٣) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان (٢٣١/٣) : "سلا -بلفظ الفعل الماضي مِن سَلاَ يسلُو- مدينة بأقصى المغرب " .

(٤) يعني أبا عبدالله بن أبي زكريا بن أبي حفص.

(٥) صلة الصلة (١٤٢/٧-١٤٣).

(٦) تنظر ترجمته في: صلة الصلة (١٣٧/٧) ؛ وبغية الوعاة (١٥٣/٢).

(٧) تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٤٥١/٣-٤٥٢) ؛ والبلغة ص (٢٢١) ؛ وبغية الوعاة (٢٢٤/٢).

(٨) صلة الصلة (١٤٢/٧).

انتقل إلى مجلس **أبي علي الشلوبين** ، وعليه كان معوله ، فلازمه عشرة أعـوام إلى أن ختم عليه الكتاب في نحو سبعين طالباً بذّهم في الذكاء مع نُبلهِم ، وكانوا مِن أصحابه فعادوا من تلامذته ،وسمعته –رحمه الله– يقول مراراً : ما انتفعت بشيءٍ من قراءتي للعربية على أحدٍ كانتفاعي بمطالعتي لنفسي..."[1].

٥) تلاميذه :

كان لرحلات **ابن عصفور** وتنقلاته ما بين بلاد الأندلس وشمال إفريقية أثر كبير في أن تلمذ له كوكبة من الطلبة الذين ذاع صيتهم ، وأصبح لهم دورٌ فاعلٌ في إثـراء الدراسـات النحوية ، ونذكر منهم :

١- قاسم بن علي بن محمد بن سليمان البطليوسـي الشـهير بالصـفار المتـوفى سـنة (٦٣٠هـ)[2].

٢- الحسن بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم بن عمر بن عذرة الأنصاري ، كان حيًّـا سـنة (٦٤٤هـ)[3].

٣- محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي ، المعروف بالشلوبين الصغير المتوفى سنة (٦٦٠هـ)[4].

٤- سعيد بن حكم بن عمر بن أحمـد بـن حكـم القرشـي الطـبيري المتـوفى سـنة (٦٨٠هـ)[5].

(١) ملء العيبة (ج٦/ ٩٠-أ).

(٢) تنظر ترجمته في: البلغة (ص٢٣٥) ؛ والأعلام (١٢/٦).

(٣) تنظر ترجمته في :بغية الوعاة (٥١٠/١).

(٤) تنظر ترجمته في :البلغة (ص٢٨٠) ؛ وبغية الوعاة (١٨٧/١).

(٥) ينظر ترجمته في :بغية الوعاة (٥٨٣/١-٥٨٤).

٥- علي بن موسى بن عبد الملك بن سعيد المدلجي المتوفى سنة (٦٨٥هـ)[١].

٦- يحيى بن عبدالله بن محمد بن عبدالله الغماري التونسي المتوفى سنة (٧٢٤هـ)[٢].

٦) مؤلفاته :

خلّف **ابن عصفور** مؤلفات كثيرة في النحو والصرف والأدب[٣] تدلّ على سعة اطلاعه، وجلالة قدره -رحمه الله- وهذه بعض مؤلفاته :

١- شرح ابن عصفور الكبير على جمل الزجاجي ، وقد طبع بالعراق سنة (١٤٠٠هـ) بتحقيق الدكتور/ صاحب جعفر أبو جناح.

٢- المقرّب ، وقد طبع بالعراق سنة (١٣٩٥هـ) بتحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، و عبد الله الجبوري.

٣- الممتع في التصريف ، وقد طبع بسوريا سنة (١٣٩٠هـ) بتحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوه.

٤- ضرائر الشعر ، وقد طبع في بيروت سنة (١٤٠٠هـ) بتحقيق السيد إبراهيم محمد.

٥- مُثُل المقرب ، وقد طبع في بيروت سنة (١٤١٨هـ) بحاشية كتاب المقرب بتحقيق /عادل أحمد عبدالموجود ، وعلى محمد معوّض.

(١) تنظر ترجمته في: نفح الطيب (١٨٤/٣) و بغية الوعاة (٢٠٩/٢-٢١٠).

(٢) تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (٣٣١/٢).

(٣) تنظر هذه المؤلفات في :صلة الصلة (١٤٢/٧) ؛ وملء العيبة (ج٦/٩١-أ) ؛ والوافي بالوفيات (٢٦٦/٢٢-٢٦٧) ؛ وفوات الوفيات (١١٠/٣) ؛ وبغية الوعاة (٢١٠/٢).

٦- شرح ابن عصفور الصغير على الجمل ، وهو من الرسائل العلمية المحققة بجامعة الأزهر بتحقيق الدكتورة/ قمر القصاص.

٧- شرح المقرب ، وهو من الكتب التي لم يكملها ،منه نسخة موجودة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط رقم (٥١١) ، ومن هذه النسخة نسخة مصورة بمركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة رقم (٤٥٥) ، ولا أعلم أحداً أقدم على تحقيق هذه النسخة ؛ لرداءتها.

٨- شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي ، وهو -أيضاً- من الكتب التي لم يكملها ، ومنه قطعة في (٣٩) لوحة موجودة بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض رقم (١١٧٠٣/ف).

٩- شرح الأشعار الستة ، وهو شرح دواوين ستة من الشعراء ، هم : **امرؤ القيس والنابغة ، وزهير ، و علقمة ، وطرفة ، وعنترة** ، وهذا الكتاب وما بعده من الكتب المذكورة لم أقف عليها ؛ وقد ذكرها **أبو العباس الكتاني**[١] ، **والصفدي**[٢] ، **وابن شاكر الكتبي**[٣].

١٠- مختصر الغرّة لابن الدهان في شرح اللمع.

١١- مختصر المحتسب لابن بابشاذ.

١٢- شرح أبيات الإيضاح لأبي علي الفارسي.

(١) ينظر : ملء العيبة (ج٢/٩١-أ).

(٢) هو خليل بن أيبك صلاح الدين الصفدي المؤرخ المتوفى سنة (٧٦٤هـ) ، تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٨٧/٢) ، والأعلام (٦١٥/٢-٦١٦).

وينظر ذكره لهذه الكتب في : الوافي بالوفيات (٢٦٦/٢٢-٢٦٧).

(٣) هو محمد بن شاكر بن محمد الكتبي المتوفى سنة ٧٧٤هـ ، تنظر ترجمته في :شذرات الذهب (٢٠٣/٦) ؛والأعلام (١٥٦/٦) .وينظر ذكره لهذه الكتب في : فوات الوفيات (١١٠/٣).

١٣- سرقات الشعراء.

١٤- شرح حماسة أبي تمام ، لم يكمله.

١٥- شرح المتنبي ، لم يكمله.

١٦- الهلالي ، مقدمة في النحو ، ألفها لقائد هلال.

٧) منزلته ومكانته العلمية :

لابن عصفور مكانة علمية سامية تحدّث عنها مترجموه ، فقال تلميذه ابن **سعيد المدلجي فيما نقله عنه المقري**[١] : "إليه انتهت علوم النحو ، وعليه الإحالة الآن من المشرق والمغرب، وأتيت له من إفريقية بكتاب المقرّب في النحو ، فتُلُقّي باليمين من كلّ جهة ،وطار بجناح الاغتباط..." [٢].

وقال عنه **المراكشي**-**رحمه الله**-: "وكان ماهراً في علم العربية ريّان من الأدب حسن التصرف من أبرع مَن تخرّج على **أبي علي الشلوبين** ، وأحسنهم تصنيفاً في علوم اللسان"[٣].

وقال عنه **الغبريني**[٤] : "...وكلّ من قرأ على **أبي علي الشلوبين** ببلدة بجب ، وأجلّهم عندي رجلانِ : الأستاذ أبو الحسن هذا -يعني **ابن عصفور**- والأستاذ **أبو الحسن بن أبي الربيع**[٥] ، وأجلّ الأستاذين **أبو الحسن بن عصفور** ، وما أعتقد في المتأخرين من الأساتيذ أجلّ منه ، جمع -رحمه الله- بين الحفظ والإتقان والتصور ، وفصاحة اللسان ، وهو حافظ

(١) هو محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر التلمساني المتوفى سنة٧٥٨ هـ . تنظر ترجمته في :شذرات الذهب (١٩٣/٦) ؛ والأعلام (٣٧/٧) .

(٢) نفح الطيب (١٨٤/٣).

(٣) الذيل والتكملة (٤١٤/٥).

(٤) هو أحمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد الغبريني المتوفى سنة (٧٠٤هـ) ، له : عنوات الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية. تنظر ترجمته في : الأعلام (٩٠/١).

(٥) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن أبي الربيع القرشي المتوفى سنة (٦٨٨هـ) له من المؤلفات : شرح الجمل ، والقوانين ، والملخص. تنظر ترجمته في : عنوان الدراية (٣١٨) ؛ والبلغة (١٧٦).

متصور لما هو حافظ له ، قادر على التعبير عن محفوظه ، وهذه هي الغاية أن يكـــون المـــرءُ حافظاً له متصوراً معتبراً ، وقلّ أن يجمع مثل هذا إلاّ الآحاد..."[1].

وقد وصفه **الصفدي**[2] وغيره[3] بأنّه:"حامل لواء العربية في الأندلس "، وجعله **قاضي الإسكندرية ناصر الدين بن المنير** خاتم علماء النحو عندما رثاه قائلاً[4] :

أسنَد النحوَ إلينا الدؤلي ... عن أمير المؤمنين البطلِ

بدأ النحو عليٌّ وكذا ... قُل بحقٍّ ختم النحو علي

٨) وفـــاتـــه :

توفي العلامة **ابن عصفور** -على الأرجح[5] - بتونس سنة (٦٦٩هـــ) ، رحمه الله رحمةً واسعة.

(١) عنوان الدراية (٢٦٦).

(٢) ينظر : الوافي بالوفيات (٢٢/٢٦٥) .

(٣) ابن شاكر الكتبي - في فوات الوفيات (٣/١٠٩) والسيوطي - في بغية الوعاة (٢/٢١٠) وابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب (٥/٣٣٠).

(٤) كالمقري في نفح الطيب (٢/٧٠١) ؛ والسيوطي في بغية الوعاة (٢/٢١٠).

(٥) ينظر : ابن عصفور والتصريف (٥٨-٦٠) ؛ ومقدمة الدكتور /صاحب جعفر أبو جناح على شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٣٤-٣٧) ؛ وشرح الجمل لابن عصفور (مقال للدكتور عياد بن عيد الثبيتي بمجلة المورد ، المجلد (١٤) ، العدد الثالث ص (٢٣٤-٢٣٥).

ثانياً : التعريف بأبي حيّان

١) اسمه ونسبه وكنيته[١] :

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان أثير الدين الأندلسي الغرناطي الجيَّاني النِّفْزي المكنّى بأبي حيّان.

فالأندلسي نسبةً إلى موطنه الأكبر الأندلس ، والغرناطي نسبةً إلى مدينة غرناطة التي نشأ بها ، والجيّاني نسبةً إلى مدينة جَيّان[٢] التي كانت موطن أهله وذويه ، والنِّفْزِي نسبةً إلى قبيلته المنتسب إليها نِفْزة.

٢) مولده :

حدَّد **أبو حيان** مكان وزمان ولادته في إجازته الشهيرة لتلميذه **الصفدي** ، يقول **أبوحيان** -رحمه الله-: "ومولدي بغرناطة ، في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة"[٣].

(١) تنظر ترجمته في : الوافي بالوفيات (٥/٢٦٧-٢٨١) ؛ وأعيان العصر (٥/٣٢٥-٣٥٣) ؛ وطبقات الشافعية الكبرى (٩/٢٧٦-٢٨٧) ؛ والإحاطة في أخبار غرناطة (٢/٢١٠) ؛والبلغة ص (٢٥٠-٢٥٢) ؛وغاية النهاية (٢/٢٨٤-٢٨٦)؛ والدرر الكامنة (٥/٧٠-٧٦) ؛ والنجوم الزاهرة (١٠/١١١-١١٥) ؛ وبغية الوعاة (١/٢٨٠-٢٨٥) ؛ ونفح الطيب (٢/٥٣٥-٥٨٤) ؛ وروضات الجنات (٨/٩٠-٩٢) ؛ والأعلام (٨/٢٦) ؛ وأبو حيان النحوي لخديجة الحديثي ص (٢٩-١٥٢) ؛ وأبو حيان وبحره المحيط (مقال للشيخ محمد عبد الخالق عظيمة -رحمه الله- نُشِرَ بمجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ، العدد السابع ، سنة (١٣٩٧هـ) ص (١٣-٥٠).

(٢) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان (٢/١٩٥) : "جَيَّان -بالفتح ثُمَّ التشديد ، وآخره نون- مدينة لها كورة واسعة بالأندلس...".

(٣) الوافي بالوفيات (٥/٢٨١).

٣) نشأته وتنقلاته :

تلقى أبوحيان علومه الأولى بمدارس ومساجد غرناطة على شيوخ عصره ، ثم أخذ يتنقل بين مدن الأندلس –كـ (مالقة) ، و(بجاية)– ،ويلتقي بعلمائها ، يقول عنه تلميذه **السبكي**[١] –رحمه الله– : "...ونشأ بغرناطة ، وقرأ بها القراءات والنحو ، واللغة... وسمع الكثير ، سمع بغرناطة: الأستاذ **أبا جعفر بن الزبير** ، **وأبا جعفر بن بشير** [٢] ، **وأبا جعفر بن الطبّاع** [٣]، **وأبا علي بن أبي الأحوص**[٤]وغيرهم ، وببجاية : **أبا عبدالله محمد بن صالح الكناني**[٥]..."[٦].

ولم يدم المقام **بأبي حيان** طويلاً ببلاد الأندلس ، إذ أكثر من الاعتراض على شيخه **ابن الطبّاع** ، وألّف كتاباً سماه "**الإلماع في إفساد إجازة ابن الطبّاع**" ، مما دفع **ابن الطباع** إلى أن يرفع أمره للأمير **محمد بن نصر الفقيه** ، فعزم الأمير على التنكيل **بأبي حيان** ، فطلب إحضاره ولكنّه تنبّه لذلك ، فركب البحر ، ورحل صوب بلاد المغرب .

هكذا أورد الكثير من المترجمين [٧]سبب رحلته هذه ،بينما قال **السيوطي** –رحمه الله–: "ورأيت في كتابه النضّار الذي ألّفه في ذكر مبدئه واشتغاله وشيوخه ورحلته أنّ ممّا قوّى عزمه على الرحلة عن غرناطة أنّ بعض العلماء بالمنطق ، والفلسفة ، والرياضة، والطبيعة قال للسلطان : إنّي قد كَبُرْتُ وأخاف أن أموت ،فأرى أنْ تُرتِّب لي طلبةً أُعلِّمهم هذه العلوم

(١) هو علي بن عبد الكافي بن تمام بن يوسف المتوفى سنة ٧٦٤هـ ، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة (٢/١٧٦-١٧٨) ؛ والأعلام (٥/١١٦) ..

(٢)هو أحمد بن سعد بن أحمد بن بشير الأنصاري المتوفى سنة (٧١٢هـ .تنظر ترجمته في : غاية النهاية (١/٥٥) ؛ وبغية الوعاة (١/٣٠٩)

(٣) هو أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن الطباع المتوفى سنة (٦٨٠)هـ . تنظر ترجمته في : غاية النهاية (١/٨٧).

(٤) هو الحسين بن عبد العزيز بن أبي الأحوص القرشي المتوفى سنة (٦٧٩هـ). تنظر ترجمته في : غاية النهاية (١/٢٤٢-٢٤٣) ؛ وبغية الوعاة (١/٥٣٥-٥٣٦).

(٥) هو محمد بن صالح بن أحمد الكناني المتوفى سنة (٦٩٩هـ). تنظر ترجمته في : غاية النهاية (٢/١٥٤-١٥٥).

(٦) طبقات الشافعية الكبرى (٩/٢٧٧-٢٧٨) .

(٧) ينظر : نفح الطيب (٢/٥٨٣)

لينفعوا السلطان من بعدي ، قال **أبو حيان** : فأُشيرَ إليّ أن أكون من أولئك ، ويرتّب لي راتبٌ جيِّدٌ ، وكُسَى وإحسان ، فتمنّعت، ورحلتُ مخافة أن أُكره على ذلك"[1].

وبعد ذلك أخذ **أبو حيان** يتنقل بين مدن المغرب ، ويلتقي بعلمائها ، ولكن ما لبِثَ أن غادرها لشيءٍ في نفسه ، ظهر في قوله[2] :

وأوصاني الرّضيُّ[3] وُصَاةَ نُصحٍ ... وكان مهـذّباً شهْماً أبـيًّا

بأنْ لا تُحسِنَن ظَـنًّا بشخصٍ ... ولا تصحب حياتَك مغربيًّا

فتوجّه صوب الإسكندرية بمصر ، وبها وجد الاستقرار ، فألقى عصا ترحاله ، وألّف أكثر مؤلفاته[4].

ومع هذا فإنّ **أبا حيّان** لم يكتفِ بهذه التنقلات ؛لشدة ولوعه بالعلم ، والتفاني في بلوغ موارده ، فجال في بلاد الشام ، والحجاز ، والسودان ، ثم القاهرة[5] التي بها قضى حياته الأخيرة ، وفيها يقول[6] :

رَضِيْتُ كفافي رُتبَةً ومعيشةً ... فلستُ أسامي مُوسِراً ووجيها

ومَن جَرَّ أثوابَ الزمانِ طويلةً ... فلا بُدَّ يوماً أن سيعثُرُ فيها

(١) بغية الوعاة (٢٨١/١) .

(٢) ينظر : ديوان أبي حيان (٤٨٦).

(٣) يعني به محمد بن علي بن يوسف رضي الدين المتوفى سنة (٦٨٤هـ) ، ترجم له السيوطي في : بغية الوعاة (٣٢٩/١) ، ثم قال : وإيّاه عنى بقوله :

وأوصاني الرضي..... وذكر البيتين.

(٤) ينظر : البحر المحيط (٣/١-٤)

(٥) ينظر : النجوم الزاهرة (١١٢/١٠) ؛ و نفح الطيب (٥٦٠/٢) ؛ وروضات الجنات (٩١/٨).

(٦) ينظر : نفح الطيب (٥٦٣/٢).

٤) من أشهر أساتذته :

اجتمع **لأبي حيان** من المشايخ والأساتذة عَقِبَ ذلك التطواف –ابتداءً من غرناطة ، وانتهاءً بالقاهرة –عددٌ لا يُضاهى ، قلّما يجتمع لغيره ، ذكر **أبو حيان** أكثرهم في إجازته لتلميذه **الصفدي**[١] ، وقال : "وممّن أخذت عنه من النحاة : أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن الخُشني الأُبَّذي[٢] ، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي ابن الضائع[٣] ، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقفي ، وأبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللُّبُلي[٤] ، وأبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبي ابن النحاس[٥]".

وختم **أبو حيان** ذكر شيوخه بقوله- رحمه الله - : "وجملة الذين سمعت منهم ، نحو من أربعمائة شخص وخمسين ، وأمّا الذين أجازوني فعالم كثير جدًّا من أهل غرناطة ومالقة ، وسبتة[٦]، وديار إفريقية ، وديار مصر ، والحجاز ، والعراق ، والشام"[٧].

(١) ينظر الوافي بالوفيات (٥/٢٧٧-٢٧٩).

(٢) تنظر ترجمته في : البلغة ص (٢١٧) ؛ وبغية الوعاة (٢/١٩٩).

(٣) تنظر ترجمته في : البلغة ص (٢١٨) ؛ وبغية الوعاة (٢/٢٠٤) ؛ والأعلام (٥/١٤٥).

(٤) تنظر ترجمته في : نفح الطيب (٤/٢٠٨-٢١٠) ؛ وبغية الوعاة (١/٤٠٢-٤٠٣).

(٥) تنظر ترجمته في : البلغة ص (٢٤٨) ؛ وشذرات الذهب (٥/٤٢) ؛ والأعلام (٦/١٨٧).

(٦) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان (٣/١٨٢) : ((سَبْتَة –بلفظ الفَعْلَة الواحدة من الإسبات ، أعني التزام اليهود بفريضة السبت المشهور... وهي بلدة مشهورة من قواعد بلاد المغرب...)).

(٧) الوافي بالوفيات (٥/٢٨٠).

٥) من أشهر تلاميذه:

كان **لأبي حيان** -كما قال **الصفدي** -: "إقبال على الطلبة الأذكياء ، وعنده تعظيم لهم"[١] ، فاستنار من فيض علمه جمٌّ غفيرٌ من أعيان عصره ، أصبحوا أئمة وشيوخاً في حياته[٢] ، نذكر منهم :

١- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي المالكي العلامة برهان الدين أبو إسحاق السفاقسي المتوفى سنة (٧٤٢هـ)[٣].

٢- تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم المتوفى سنة (٧٤٩هـ)[٤].

٣- الحسن بن قاسم بن عبدالله المرادي المتوفى سنة (٧٤٩هـ)[٥].

٤- أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد السمين الحلبي المتوفى سنة (٧٥٦هـ)[٦].

٥- عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المتوفى سنة (٧٦١هـ)[٧].

٦- عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل المتوفى سنة (٧٦٩هـ)[٨].

٧- عبدا لرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم الإسنوي المتوفى سنة (٧٧٢هـ)[٩].

(١) الوافي بالوفيات (٢٦٧/٥).

(٢) ينظر المصدر السابق الصحيفة نفسها .

(٣) تنظر ترجمته في : الدرر الكامنة (٥٧/١) ؛ وبغية الوعاة (٤٢٥/١) ؛ والأعلام (٣/١).

(٤) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة (٣٢٦/١-٣٢٩) ؛ وشذرات الذهب (١٥٩/٦) ؛ والأعلام (١٥٣/١).

(٥) تنظر ترجمته في : الدرر الكامنة (١١٦/٢-١١٧) ؛ وبغية الوعاة (٥١٧/١).

(٦) تنظر ترجمته في : الدرر الكامنة (٣٦٠/١) ؛ وبغية الوعاة (٤٠٢/١).

(٧) تنظر ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى (٣٣/٦) ؛ والأعلام (٢٩١/٤).

(٨) تنظر ترجمته في : الدرر الكامنة (٣٧٢/٢) ؛ وبغية الوعاة (٤٧/٢).

(٩) تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (٩٢/٢) ؛ والأعلام (٣٤٤/٣).

٨- محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي ناظر الجيش المتوفى سنة(٧٧٨هـ)[١].

٦) أهم مؤلفاتـــه[٢] :

أثمر ولوع **أبي حيان** بالعلم ، والتفاني في تحصيله عن جملةٍ من المؤلفات النيرة في علـــم القراءات، والتفسير، والحديث ، والنحو ، والصَّـــرف ، واللغـــة ، والبلاغـــة ، والقافيـــة ، والتاريخ، والتراجم ، والتي تزيد على خمسين مؤلفاً ، نذكر منها :

١- البحر المحيط في تفسير القرآن الكريم ، وقد طبـــع بمطبعـــة الســـعادة بمصـــر ســـنة (١٣٢٨هـــ).

٢- النهر الماد من البحر ، وهو مختصر للبحر المحيط ، وقد طبع بهامشه ، كما طُبِعَ بمفردة بمطبعة دار الجِنَان ببيروت سنة (١٤٠٧هـــ).

٣- التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، وقد طبع منه قطعة صغيرة بمطبعة السعادة بمصر سنة (١٣٢٨هـــ) ، كما طبع منه مؤخرًا بدمشق خمسة أجزاء بتحقيـــق الـــدكتور/ حسن هنداوي، وما زال عمله في إخراج ما بقي من أجزائه مستمراً.

٤- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب ، وقد طبع بمصر مرتينِ ، الأولى بتحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس سنة (١٤٠٩هـــ) في ثلاثة أجزاء ، والأخرى بتحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد سنة (١٤١٨هـــ) في خمسة أجزاء.

٥- تذكرة النحاة ، وهو في أربعة مجلدات ، عثر الدكتور/ عفيف عبد الرحمن على المجلد الثاني ، وقام بتحقيقه ، ومن ثم طبعه ببيروت سنة (١٤٠٦هـــ).

(١) تنظر ترجمته في : الدرر الكامنة (٥/٦١-٦٢) ؛ وبغية الوعاة (١/٢٧٥-٢٧٦).

(٢) تنظر مؤلفات أبي حيان في : الوافي بالوفيات (٥/٢٨٠-٢٨١) ؛ وبغية الوعاة (١/٢٨٢-٢٨٣).

٦- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، وقد طبع بـبيروت بتحقيـق الـدكتور/ عبد الحسين الفتلي سنة (١٤٠٥هـ)

٧- تقريب المقرّب ، وقد طبع بلبنان مرتينِ ، الأولى بتحقيق الدكتور/ عفيف عبد الرحمن سنة (١٤٠٣هـ) ، والأخرى بتحقيق الدكتور /محمـد جاسـم الـدليمي سـنة (١٤٠٧هـ).

٨- التدريب في تمثيل التقريب ، وقد طبع بالعراق بتحقيق /هـاد فلـيح حسـن سـنة (١٩٨٧م).

٩- اللمحة البدرية في علم العربية ، وقد طبع بمصر مضمّناً شرحه لابن هشام الأنصـاري بتحقيق /صلاح راوي سنة (١٩٨٤م).

١٠- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، وهو من الكتب التي لم يتمها أبو حيان وصل فيه إلى اسم التفضيل ، وقد طبع في الولايات المتحدة الأمريكية بتحقيق سـدني جليزر سنة (١٣٦٧هـ).

١١- المبدع في التصريف ، وهو مختصر لكتاب **ابن عصفور** (الممتع في التصريف) ، وقد طبع بالكويت بتحقيق الدكتور / عبد الحميد السيد طلب سنة (١٤٠٢هـ) ، وطبع -أيضاً- بمصر بتحقيق الدكتور / مصطفى أحمد النماس سنة (١٤٠٣هـ).

١٢- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب ، وقد طبع بالعراق بتحقيق أحمـد مطلـوب وخديجة الحديثي سنة (١٤١٥هـ).

١٣- الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء ، وقد طبع بالعراق بتحقيق محمـد حسـن آل ياسين سنة (١٣٨٠هـ).

١٤- الإدراك للسان الأتراك ، وقد طبع بتركيا سنة (١٣٠٩هـ).

١٥- ديوان أبي حيان ، وقد طبع بالعراق بتحقيق أحمد مطلوب ، وخديجة الحديثي سنة (١٣٨٨هـ).

١٦- الموفور من شرح ابن عصفور ، وهو مختصر لشرح ابن عصفور الكبير على الجمل ، ومنه نسخة موجودة بدار الكتب المصرية رقم (٢٤ نحوش) ، ومن هذه النسخة نسخة مصورة بمركز الملك فيصل رقم (٢١٧).

١٧- الهداية في النحو ، وهو من الرسائل العلمية المحققة بجامعة الأزهر ، بتحقيق محمود محمود السيد الدريني .

١٨- الإسفار الملخّص من شرح كتاب سيبويه للصفار ، وهذا الكتاب وما بعده من الكتب المذكورة -لم أقف عليها- وقد ذكرها **أبو حيان** في إجازته لتلميذه **الصفدي**[1].

١٩- الأبيان الوافية في علم القافية.

٢٠- نهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب ، لم يكمله .

٢١- خلاصة التبيان في علمي البديع والبيان ، لم يكمله -أيضاً- .

٢٢- الحلل الغالية في أسانيد القراءات العالية.

٢٣- الروض الباسم في قراءة عاصم.

٢٤- مجاني الهصر في آداب وتواريخ أهل العصر.

(١) ينظر : الوافي بالوفيات (٥/٢٨٠-٢٨١).

٧) منـــزلته ومكانته العلمية :

حظي **أبو حيان** بمكانة علميّة مرموقة ، وبشهرة واسعة ، تحـــدّث عنـــهما تلاميـــذه ومترجموه ، فقال عنه تلميذه **الصفدي– رحمه الله** – : "...فريد العصر وشـــيخ الزمـــان ، وإمام النحاة أثير الدين أبو حيان الغرناطي.... وهو ثبتٌ فيما ينقله ، محرر لما يقوله ، عارفٌ باللغة ضابط لألفاظها .

وأمّا النحو والتصريف فهو إمام الدنيا فيهما ، لم يذكر معه في أقطار الأرض غـــيره في العربية ،وله اليد الطولى في التفسير ، والحديث ، والشروط ، والفروع ، وتـــراجم النـــاس ، وطبقاتهم ، وتواريخهم ، وحوادثهم ، خصوصاً المغاربة..."[١].

وقال عنه – أيضاً– : "... وكان أمير المؤمنين في النحو ، والشمس السافرة شـــتاءً في يوم الصحو ، والمتصرّف في هذا العلم ، فإليه الإثبات والمحو ، لو عاصـــره أئمـــة البصـــرة لبصَّرهم، أو أهل الكوفة لكفّ عنهم أتباعهم السواد وحذرهم... وعلى الجملة فكان إمـــام النحاة في عصره شرقاً وغرباً ، وفريد هذا الفن الفذُّ بُعداً وقُرباً..."[٢].

وقال عنه تلميذه **السُّبكي– رحمه الله** – : "...شيخ النحاة ، العَلَمُ الفـــرد ، والبحـــر الذي لا يعرف الجزر بل المدّ ، **سيبويه** الزمان ، و**المُبرِّد** إذا حمي الوطيس بتشاجر الأقـــران ، وإمام النحو الذي لقاصده منه ما يشاء ، ولسان العرب الذي لكُلِّ سمعٍ لديه الإصغاء ، كعبةُ علم تُحَجُّ و لا تَحجُّ ، ويُقصد من كلِّ فجّ ، تضرِبُ إليه الإبِلُ آباطها ، وتفد عليـــه كـــلّ طائفة... وكان الشيخ **أبو حيان** إماماً منتفعاً به ، اتّفق أهل العصر على تقديمـــه وإمامتـــه ، ونشأت أولادهم على حفظ مختصراته ، وآباؤهم على النظر في مبسوطاته ، وضُرِبَت الأمثال باسمه ، مع صدق اللهجة وكثرة الإتقان والتحرِّي..."[٣].

(١) الوافي بالوفيات (٢٦٧/٥).

(٢) أعيان العصر (٣٢٥/٥).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى (٢٧٦/٩-٢٧٩).

وقال عنه لسان **الدين بن الخطيب– رحمه الله –** [1] : "كان أثير الدين أبو حيان نسيج وحدِه في ثقوب الذهن، وصحة الإدراك ، والاضطلاع بعلم العربيـــة ، والتفســـير وطريـــق الرواية، إمام النحاة في زمانه غير مُدافع..."[2].

٨) وفـــاتـــه :

توفي **أبو حيان** –على الأرجح[3]– بالقاهرة سنة (٧٤٥هـــ) ، بعد حياةٍ ربـــت علـــى تسعين عاماً ، حصرها في الاشتغال بالعلم وتعليمه ، يقول **الصفدي –رحمه الله** –: "... ولم أرَ في أشياخي أكثر اشتغالاً منه ؛ لأنّي لم أره إلاّ يُسمع أو يشتغل ، أو يكتب ، ولم أره على غير ذلك..."[4].

رحم الله **أبا حيان** رحمةً واسعةً ، وجزاه بما قدّم خير الجزاء.

(١) هو محمد بن عبد الله بن سعيد الغرناطي الأديب والمؤرخ المتوفى سنة (٧٧٦هـــ) ، تنظر ترجمتـــه في: الـــدرر الكامنـــة (٤/٨٨-٩٣) ؛ والأعلام (١/٢٣٥).

(٢) الإحاطة في أخبار غرناطة (٢/٢١٠).

(٣) ينظر : أبو حيان النحوي لخديجة الحديثي (٤٥).

(٤) الوافي بالوفيات (٥/٢٦٧).

الفصل الأوَّل

الاعتراضات في الأسماء

وفيه خمسة وعشرون مبحثًا

المبحث الأول

تعريف الكـــــــلام

[الكـلام في اللغة]

الكلام في اللغة

الكلام في اصطلاح النحويين –وإن اختلفتِ التعبيراتُ في ذلك[1]– : هو اللفظ المفيد[2].

أمَّا في اللغة فهو : اسم لكُلِّ ما يتكلَّم به سواء أكان مفيداً أم غيرَ مفيد ، وهذا يشمل المعاني التي تكون في النفس ، ويُعبَّرُ عنها بالكلام ، يقول **ابن عصفور** –رحمه الله– في تعريف المعنى اللغوي للكلام : "الكلام في أصل اللغة : اسمٌ لما يُتكلَّم به من الجمل ، وقد تُخرِجُه العربُ عن ذلك فتستعمِلُه مصدراً لـ(كلَّمَ)، ومن ذلك قوله :

فإن تُمسِ ابنةُ السّهميِّ منَّا بعيداً ما تُكلِّمُنا كَلاَمَا[3]

فأوقع (كَلاَمَا) موقع (تَكْلِيم) ، وإذا أُطلِقَ لغة على ما يتكلم به من الجمل لم يُشترط في تلك الجملة أن تكون مفيدة ، وأن تكون إفادتها بالوضع ، كقول القاصد لإفادة : قام زيدٌ ، وقد تُسمِّي العرب المعاني التي في النفس المُعبَّرُ عنها بالجُمَل كلاماً ، ومن ذلك قول **الأخطل** :

إنَّ الكلامَ لفي الفؤادِ وإنَّما جُعل اللسانُ على الفؤادِ دَليلا[4]

(1) فمثلاً قال ابن عصفور في المقرّب (١/٤٥) : "هو اللفظ المركب وجوداً أو تقديراً المفيد بالوضع" ، وقال ابن مالك في التسهيل (٣) : "ما تضمّن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته" ، وقال ابن هشام الأنصاري في شرح شذور الذهب (٥١) : "قولٌ مفيدٌ مقصود" ، وهذه التعبيرات تؤول إلى التعبير المذكور في المتن (اللفظ المفيد).

(2) اللفظ : الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقاً نحو : زيد ، أو تقديراً نحو الضمائر المستترة. والمفيد : الذي يحسن السكوت عليه. ينظر : ابن الناظم (٥) ؛ والتصريح (١/١١٨) ؛ والأشموني (١/٣٦-٣٧).

(3) البيت من الوافر ، و لم أتمكن من معرفة قائله ، وهو شاهدٌ على أنّ العرب تستعمل الكلام بمعنى التكليم.
ينظر : المغني في النحو (١/٧٨) ؛ والتذييل والتكميل (١/٢٣).

(4) البيت من الكامل ، وهو في شعره (٥٦٠) ؛ وهو شاهدٌ على أنّ العرب تُسمي المعاني التي في النفس كلاماً.
ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (١/٢١) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٨٥) ؛ وشرحه –أيضاً– الصغير على الجمل (٢-أ) ؛ وشرح الجزولية للأُبّذي (ج١/٤) ؛ والتذييل والتكميل (١/٢٣) ؛ وشرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري (٣٠).

وقد تُسمِّي العربُ -أيضاً- ما يقوم مقام الجمل من الخطّ ، والإشارة ، وبساط حال الشيء كلاماً على جهة المجاز ، ألا ترى أنّ المكتوب بين دفّتي المصحف كلام الله ، ومن تسميتهم الإشارة كلاماً قول بعض الهذليين :

أَرَادَتْ كَلاَمَاً ، فاتَّقتْ مِن رَقيبِها فلم يكُ إلاّ وَمْؤُها بالحواجِبِ[1]

فسمّى الومْءَ بالحواجب كلاماً ، وممّا يدل على أنّهم يُسمّون ما يُفهم من حال الشيء كلاماً لقيامه مقام الكلام قوله :

شكا إليّ جَمَلي طُول السُّرى صبرٌ جميلٌ فكِلاَنا مُبتَلى[2]

فجعل ما يُفهم من دَلالةٍ شكايةً للسُّرى ، والشكاية لا تكون إلا بالكلام"[3].

وقال **ابن عصفور** بعبارةٍ أُخرى :"... الكلام بالنظر إلى اللغة : لفظ مشترك بين معانٍ كثيرةٍ ، منها المعاني التي في النفس ، دليل ذلك قول **الأخطل** :

إنَّ الكلام لَفِي الفؤادِ وإنّما جُعِلَ اللسانُ على الفؤادِ دَليلاً.

(١) البيت من الطويل ، نسبه الفراء في معاني القرآن (٤٠/١) لبعض بني عقيل ، ونسبه ابن منظور في لسان العرب مادة (ومأ) (٢٠١/١) للقناني، ويروى :

فقُلنا السلامُ فاتّقت من أميرها فما كان إلاّ ومؤها بالحواجب

وهو شاهدٌ على أنّ العرب تستعمل الإشارة للدلالة على الكلام.

ينظر : شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (٢-أ) ؛ والبحر المحيط (٤٥٢/٢) ؛ والدر المصون (١٦٥/٣) ؛ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (٣٨٨/١).

(٢) البيت من الرجز ، ونُسِبَ للمُلبد بن حرملة ، ويروى (**يشكو**) بدل (**شكا**) ، والسُّرى : السير ليلاً.

والشاهد فيه -هنا- (**شكا إليّ**) حيث استعمل الشكوى من الجمل للدلالة على الكلام. ينظر : الكتاب (٣٢١/١) ؛ ومعاني القرآن للفراء (٥٤/٢-١٥٦) ؛ وتحصيل عين الذهب (٢١١) ؛ ولسانُ العرب مادة (شكا) (٤٤٠/١٤) ؛ والأشموني (٣٤٤/١) ؛ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (٣٥٢/١٢).

(٣) شرح الإيضاح لابن عصفور (٤٥-ب).

ومنها ما يُفهم من حال الشيء..." [1] وذكر المعاني التي سبق أنْ ذكرها في نصّه السابق مستدلاً عليها بما استدل عليها هناك إلى أن قال :" ومنها اللفظ المركب المفيد بالوضع ، وهذا الأخير هو الذي أراد **أبو القاسم** بالكلام ؛ لأنّ هذا هو الذي اصطلح النحويون على تسميته كلاماً..." [2].

وكون **ابن عصفور** قد عبّر مرّةً عن المعنى اللغوي للكلام بـ"اسمٌ لما يتكلم به من الجمل..."، ومرّةً أخرى بـ"لفظٌ مشترك بين معانٍ كثيرة..." ، فقد عدَّه **أبو حيان** اضطراباً، يقول –رحمه الله– بعد أن ذكر المعاني التي تكون في النفس ويعبر عنها بالكلام :"**وقد اضطرب كلام ابن عصفور** في دلالة الكلام على هذه المعاني ، فزعم مرّة أن الكلام بالنظر إلى اللغة : لفظٌ مشتركٌ بين هذه المعاني ، وزعم مرّة أنّ الكلام في أصل اللغة : اسم لما يتكلّم به من الجمل سواء أكانت مفيدة أم غير مفيدة ، وقد تُخرجه العرب عن ذلك ، قال : فتستعمله مصدراً لـ(كَلَّم) ،وذكر أنّ المعاني السابقة يُطلق عليها الكلامُ على جهة المجاز"[3].

وفي نظري قول **أبي حيان** : "وقد اضطرب كلام **ابن عصفور**..." فيه تحامل واضحٌ؛ لأنّ المتأمّل في نصي **ابن عصفور** يدرك أنّ مؤادهما واحدٌ ، وإن اختلفا في التعبير ، وطالما اتّحد المعنى بين النصينِ فلا اضطراب حينئذٍ ، والله أعلم.

(١) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٨٥-٨٧).

(٢) المصدر السابق الصحيفة نفسها .

(٣) التذييل والتكميل (١/٢٥).

المبحث الثاني

الأسماء الستة

[تشديد ميم (فم) عند الإضافة]

تشديد ميم « فم » عند الإضافة

نصَّ النحاة على أنّ (فو) لا يخلو من أن يُضاف ، أو يُفرد ، فإذا أضيف أُعرِبَ بالحروف ، تقول : هذا فوك ، ورأيتُ فاك ، ونظرتُ إلى فيك ، وإذا أُفرِدَ أُبدِلت الواو ميماً؛ لأنّ بقاء الواو يُفضي إلى تحركها في الإعراب ، وانقلابها ألفاً ثمّ يدخلها التنوين فتحذف الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد ، وذلك لا نظير له ، فلمَّا كان القياس يُؤدِّي إلى ما ذُكِر أُبدِلَت الواو ميماً ، فتقول : هذا فمٌ ، ورأيتُ فماً ، ونظرتُ إلى فمٍ[1].

وبقاء هذه الميم –أعني ميم (فم)– اختياراً عند الإضافة –كأن يقال : هذا فَمُك ورأيتُ فَمَك ، ونظرت إلى فَمِكَ– مسألة خلاف[2] ، كما أنّ تشديدها اختياراً عند الإضافة – كأن يُقال : هذا فَمُّكَ ، ورأيت فَمَّك ، ونظرت إلى فَمِّكَ– مسألة خلاف –أيضاً– والذي يخصنا –هنا– من هاتين المسألتين مسألة تشديد ميم (فم) اختياراً عند الإضافة ، فقد ذهب **ابن جنّي** إلى أنّ ذلك لا يجوز إلاّ في الضرورة الشعرية يقول –رحمه الله– : "وأمَّا قول الراجز :

يا ليتها قد خَرَجَتْ من فُمِّه حَتَّى يعود المُلْكُ فِي أسْطُمِّه[3]

(١) ينظر : اللباب في معرفة البناء والإعراب (٨٨/١) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (٥٣/١).

(٢) ينظر : التسهيل (٩) ؛ والتذييل والتكميل (١٨٦/١-١٨٧) ؛ والهمع (١٣٢/١).

(٣) البيت من الرجز ، واختلف في قائله : فقيل : العجاج ، وقيل : محمد بن ذؤيب العماني ، وقيل : جرير. وأُسطُم الشيء : وسطه ومعظمه. والشاهد في قوله : "**من فُمِّه**" حيث شدّد ميم (فم) عند الإضافة.

ينظر : إصلاح المنطق (٨٤) ؛ والخصائص (٢١١/٣) ؛ والمحتسب (١٦/١) ؛ وشرح المقدمة الجزولية الكبير (٣٧٨/١)؛ وشرح الكافية للرضي (٢٧٤/٢) ؛ وشرح التسهيل للمرادي (ج٤١/١) ؛ والخزانة (٤٩٣/٤).

: يروى بضمّ الفاء من فُمِّـــه وفتحِها ، فالقول في تشديد الميم -عندي- أنّـــه لـــيس ذلك في هذه الكلمة ، ألا ترى أنّك لا تـــجد لهذه المشدَّدة الميم تصرّفاً ، إنّما التصرف كُلُّه على (ف و هـــ)، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾[1]، وقـــال الشاعر :

فَلا لَغوٌ ، وَلا تَأثيمَ فِيها وما فاهوا بِـــه أَبداً مُقيمُ[2]

وقالوا : رجُلٌ مُفوَّهٌ إذا أجاد القول ؛ لأنّه يخرُجُ من فِيه ، ومنـــه **الأفـــوه الأوديّ**[3] ، وقالوا : ما تفوّهتُ به ، وهو تفعّلتُ منه ، كما قالوا : تلغّمتُ بكذا وكذا ، أي : حرّكـــت به ملاغمي ، وهي : ما حول الشفتينِ ، وقالوا في جمع أَفْوَه -وهو كبير الفمّ- : فُـــوْهٌ ، ... وَلَم نسمعهم قالوا : أفمام ، ولا تفمّمتُ، ولا رجلٌ أَفَمُّ ، كما قالوا : أصمّ ، ولا شيئاً مـــن هذا النحو ممّا لم نذكره ، فدلّ اجتماعهم على تصريف الكلمة بالفاء والواو والهاء علـــى أنّ التشديد في (فم) لا أصل له في نفس المثال ، وإنّما هو عارضٌ لحق الكلمة ، فإن قال قائلٌ : فإذا ثبت بما ذكرته أنّ التشديد في (فم) عارضٌ ليس من أصل الكلمة ، فمِن أين أتاها هـــذا التشديد ؟ وكيف وجهُ دخوله إياها ؟

فالجواب : أنّ أصل ذلك أنّهم ثقّلوا الميم في الوقف ، فقالوا : هذا فمّ ، كما يقولون : هذا خالدّ ، وهو يجعلّ ، ثـــمَّ إنّهم أجروا الوصل مجرى الوقف ، فقالوا : هذا فمٌّ ، ورأيـــتُ

(١) الآية (١٦٧) من سورة آل عمران.

(٢) البيت من الوافر ، وهو لأميّة بن أبي الصلت في ديوانه (٤٧٧).

والشاهد -هنا- فـــي قولـــه : "**وما فاهوا**" حيث استدل به على أنّ أصل تصريف كلمة (فـــم) من (ف و هـــ) لا من (ف م م).

ينظر : معاني القرآن للفراء (١٢١/١) ؛ وابن الناظم (١٣٦) ؛ وتخليص الشواهد (٤٠٦) ؛ والأشموني (٤٧٣/٢).

(٣) هو صلاءة بن عمرو بن مالك ، شاعر جاهلي ، توفي سنة (٥٠) قبل الهجرة. ينظر : الأعلام (٢٩٧/٣-٢٩٨).

فمًّا ، كما أجروا الوصل مجرى الوقف -فيما حكاه **سيبويه**[1] عنهم- من قولهم : ثلاثةْ أربَعَهْ..."[2].

وتبعه أكثر النحويين[3] ، من بينهم **ابن عصفور** حيث قال-رحمه الله- : "أمَّا الميمُ : فأُبدِلَت من أربعة أحرف، وهي : الواو ، والنّون ، والياء ، واللام ، فأبدلت من الواو في (فمٍ) ؛ لأنّ الأصل : فوهٌ ، فحذفت الهاء، وعُوِّض من الواو ميمٌ ، وقد تشدّد في الضرورة ، نحو قوله :

يا ليتها قد خرجت من فَمِّه ..."[4].

وذهب **ابن مالك** -رحمه الله- إلى أن تشديد ميم (فم) في حال الإضافة ليس مختصاً بالضرورة ، وإنّما هو أصلٌ في الكلمة يجيء في الشعر والنثر على حدٍ سواء ، يقول : "وحكى **اللحياني**[5] أنّه يقال : فمّ و أفمام ، فعُلِمَ بهذا النقل أنّ التشديد لغة صحيحة ؛ لثبوت الجمع على وَفْقِها، فليس بمُصيبٍ مَن زعم أنّ التشديد لم يستعمل في غير ضرورة ، بل الصحيح أنّ للفمّ ثلاث مواد :

إحداها : ف م ي.

والثانية : ف م و.

والثالثة : ف م م.

(١) ينظر : الكتاب (٣/٢٦٥).

(٢) سر صناعة الإعراب (١/٤١٤-٤١٦) ، وينظر : الخصائص (٣/٢١١) ؛ والمحتسب (١/١٦١).

(٣) كابن سيده في المحكم (٤/٣١٢) ؛ والمخصص (١/١٣٧) ؛ والحريري في دُرّه الغواص في أوهام الخواص (٩٠) ؛ وابن الشجري في أماليه (٢/٢٢٩) ؛ وابن خروف في شرح جمل الزجاجي (١/٢٦٦) ؛ وابن يعيش في شرح المفصل (١٠/٣٤) ؛ والأُبّذي في شرح الجزولية (ج١/١٥٠).

(٤) المقرب (٢/١٧٦) ؛ وينظر : الممتع (١/٣٩١).

(٥) هو علي بن المبارك اللحياني المتوفى سنة ٢٢٠هـ ، من مؤلفاته كتاب النوادر.
تنظر ترجمته في : الفهرست (٧٦) ؛ وبغية الوعاة (٢/١٨٥).

ومادةٌ رابعة مِن : ف و هـ ، وكلُّها أصولٌ متوافقة في المعنى ، لا أنَّ أصلها فوه -كما زعم الأكثرون- ؛ لأنّ ذلك مُدّعىً لا دليل عليه ، مع ما فيه من الجمع بين البدل والمبدل منه في غير ضرورة ، مع تصرف وتوسّع ، كما ثبت من اللغات المأثورة ، بالروايات المشهورة"[1].

وتبعه **أبو حيان** حيث قال-رحمه الله- : "أمَّا التضعيف فحكاه **ابن السِّكيت**[2] ، وأنشد :

يا ليتها قد خرجت مِن فَمِّه

قال : ولو قيل مِن فُمِّه لجاز"[3] ، وأنشد صاحب الترقيص[4] :

أَلَذُّ ما ضَمَمْتُ عندي ضمُّهُ كطَعْمِ شَهْدٍ ريقُهُ وفَمُّهُ[5]

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٤٨/١).

(٢) هو يعقوب بن إسحاق السِّكّيت المتوفى سنة ٢٤٣هـ ، وقيل : ٢٤٤هـ ، من مصنفاته : إصلاح المنطق.
تنظر ترجمته في : نزهة الألباء (١٥٩-١٦٠) ؛ وبغية الوعاة (٣٤٩/٢).

(٣) كلام ابن السكيت في إصلاح المنطق ص (٨٤) مخالف لحكاية أبي حيان هذه ، وهذا نصّه : "أمَّا تشديد الميم ، فإنّه يجوز في الشعر، كما قال : وأنشد البيت ، ثم قال : "ولو قيل : فُمِّه -بضم الفاء- لجاز".

(٤) صاحب الترقيص هو محمد بن المعلّى الأسدي النحوي اللغويّ كذا قال السيوطي في بغية الوعاة (٢٤٧/١) ، وحاجي خليفة في كشف الظنون (٤٠١/١).

(٤) البيت من الرجز ، ولم أتمكن من معرفة قائله.
والشاهد في قوله : (**فمِّه**) ، حيث شدد ميم (فم) عند الإضافة.

وحكى **كُراع**[1] : فُمٌّ -بالضم والتشديد[2]- وحكى **صاحب (اليواقيت)**[3] : الفتح والضم والكسر مع التشديد ، قال : والأوّل أفصح -يعني الفتح- وقال **اللحياني** : يقال فمّ وأفمام ، فدلّ الجمع على أنّ التشديد لغةٌ لا ضرورة ..."[4].

ثمّ حكى عن **ابن عصفور** قوله : "وأقبح من ذلك في الضرورة[5] أن تُعوّض الميم مشددةً في حال الإضافة ، نحو قوله :

يا ليتها قد خرجت من فَمِّهِ حتّى يعود البحرُ في أُسطُمِّهِ

انتهى"[6].

ثمّ اعترض عليه فقال : "فجعل التشديد مع الإضافة من أقبح الضرورات ، **وليس التشديد كما زعم** ، بل -تقدّم لنا- أنّ **يعقوب** و**اللحياني** نقلا التشديد ، وأنّ **اللحياني** نقل أنّه جُمِعَ على أفمام ، فعلى هذا التشديد لغةً لا ضرورة"[7].

(١) هو علي بن الحسن الهنائي النحوي اللغوي المعروف بكُراع النمل المتوفى سنة ٣١٠هـ ، من مصنفاته : المنتخب من غريب كلام العرب ، و المنجد ، وأمثلةُ الغريب ، وغيرها.

تنظر ترجمته في : الفهرست (١٣٣-١٣٤) ؛ وبغية الوعاة (١٥٨/٢).

(٢) قال في المنتخب (٥١٧/٢) ما نصّه : "وممّا جاء على فَعْل ، وفُعْل ، وفَعِل ، يقال : ... فمّ ، وفُمّ ، وفِمّ ، ويقال -أيضاً- : فُمٌّ ، وهي قليلة".

(٣) صاحب اليواقيت هو محمد بن عبدالواحد ، أبو عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب المتوفى سنة ٣١٥هـ ، من مؤلفاته : اليواقيت ؛ وشرح الفصيح.

تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (١٦٤/١-١٦٦) ؛ وكشف الظنون (٢٠٥٣/٢-٢٠٥٤).

(٤) التذييل والتكميل (١٧٠/١-١٧١) ، وينظر : منهج السالك لأبي حيان (٨/١).

(٥) أي أقبح من بقاء ميم (فم) عند الإضافة ، ودليل ذلك قول ابن عصفور في المقرب (٢١٦/١) : "وإذا أضيف الاسم إلى غير ياء المتكلم ، كان على حسبه في حال الإفراد ، إلاّ الأخ وأخواته ، فأمّا الفم منها فلا تثبت فيه الميم إلاّ في ضرورة...".

(٦) التذييل والتكميل (١٨٧/١).

(٧) المصدر السابق الصحيفة نفسها .

وفي نظري رأي ابن عصفور، -الذي هو رأي أكثر النحويين- هو الراجح؛ لأنّ مادة (ف و هـ) أكثر تصرفاً من غيرها، بدليل قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾[1] وقول العرب في التصغير : فُويهٌ ، وفي الجمع : أفواه[2].

أمّا ما حكي مِن أنّ العرب قد جمعت (فم) على (أفمام) فليس بجمع فمٍ -كما قال **ابن سيده**- : "وإنّما هو من باب ملامح ومحاسن"[3].

وقد عدّ **الحريري** جمع (فم) على (أفمام) من أوضح الأوهام ، يقول -رحمه الله- : "يقولون في جمع فمٍ : أفمام ، وهو من أوضح الأوهام ، والصواب أن يقال : أفواه"[4].

(١) الآية (١٦٧) من سورة آل عمران.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٣٤).

(٣) المحكم (٤/٣١٢).

(٤) دُرّة الغواص (٩١).

المبحث الثالث

التثنيـــة

[تثنية المتفقي اللفظ

المختلفي المعنى]

تثنية المتفقي اللفظ المختلفي المعنى

التثنية أصلُها العطفُ ؛ لأنّـها من قولك : ثنّيت العود إذا عطفته ، فإذا قلت : جاء الزيدانِ، فأصله : جاء زيدٌ وزيدٌ ، لكنّهم اكتفوا باسمٍ واحدٍ إيجازاً واختصاراً[1].

وعليه فإنّه لا يجوز -عند النحويين كافّة - تثنية الاسمينِ المختلفي اللفظ إلاّ فيما غُلّب فيه أحد الاسمينِ على الآخر ، نحو : العُمرينِ ، في : أبي بكر ، وعمر -رضي الله عنهما-.

أمّا إذا كان الاسمانِ متفقي اللفظ ، مختلفي المعنى ففي تثنيتهما خلافٌ[2]، منعه الجمهور ، وأجازه بعضهم -**كأبي بكر بن الأنباري**[3] ، **والأندلسي**[4] ، **وابن مالك**[5]- ؛ وذلك قياسٌ على العطف؛ ولوروده في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾[6]، وفي قول رسول الله ﷺ : "الأيدي ثلاثٌ ، فيدُ الله العليا ، ويد المعطي ، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة"[7].

(١) ينظر : أمالي ابن الشجري (١٣/١) ؛ واللباب (٩٦/١).

(٢) ينظر : تمهيد القواعد (ج١/٤٠-أ) ؛ والهمع (١٤٣/١-١٤٤).

(٣) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار النحوي اللغوي ، المتوفى سنة ٣٢٧هـ ، وقيل : ٣٢٨هـ. من مولفاته : غريب الحديث ، والواضح في النحو. تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (٢١٢-٢١٤) ، والأعلام (٣٣٤/٦). وينظر : رأيه هذا في : شرح التسهيل لابن مالك (٦٠/١) ؛ وشرح الكافية للرضي (٣٤٨/٣) ؛ والتذييل والتكميل (٢٢٩/١).

(٤) هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المتوفى سنة (٦٦١هـ) ، له من المصنفات : شرح المفصل ، وشرح الجزولية ، وشرح الشاطبية. تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (٢٥٠/٢) ، والأعلام (٢٥٣/٥). وينظر : رأيه هذا في : شرح الكافية للرضي (٣٤٨/٣).

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٦٠/١).

(٦) الآية (١٣٣) من سورة البقرة.

(٧) حديث صحيح . ينظر : مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤٤٦/١) ؛ والمستدرك على الصحيحين (٩٧/٤) .

في حين فصّل **ابن عصفور** ، فأجاز تثنية الاسمين المتفقي اللفظ المختلفي المعنى إذا كان المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً ، نحو : الأحمران[1] ، في : اللحم والخمر ، أمّا إذا لم يكن المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً ، نحو : العينان ، في عين البصر ، وعين الماء ، فلا تجوز التثنية ، بل يتعين العطف ، فيقال عينٌ وعينٌ ، يقول –رحمه الله– : "التثنية ضمُّ اسمٍ إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين ، أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً... وقولنا : (والمعنيين) تحرّزٌ من اتفاق اللفظين ، واختلاف المعنيين ، نحو : عينٌ وعينٌ إذا أردت بإحداهما البصر ، وبالأخرى الماء ؛ لأنّهما قد اتّفقا في اللفظ واختلفا في المعنى الموجب للتسمية ، ومثال اتفاق اللفظين والمعنيين الموجبين للتسمية : رجلٌ ورجلٌ ؛ لأنّهما قد اتفاق في اللفظ والمعنى الموجب للتسمية برجل ، وهو الرجولية ، وكذلك مبدآن ، في: مبدأ الحائط –وهو أساسه– وفي مبدأ الخطّ مثلاً –وهو النقطة–، فقد اتّفقا في اللفظ والمعنى الموجب للتسمية بمبدأ ، وهو الأوّليّة ؛ لأنّ أوّل الحائط أساسه ، وأوّل الخط النقطة.

فعلى هذا لا يخلو أن يتّفق الاسمان في اللفظ ، أو يختلفا ، فإن اختلفا فالعطف ، ولا تجوز التثنية إلاّ فيما غُلّب فيه أحد الاسمين... وإن اتّفقا في اللفظ فلا يخلو أنْ يتّفقا في المعنى ، أو يختلفا، فإن اختلفا فلا يخلو أن يكون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً ، أو لا يكون ، فإن لم يكن فالعطف ، ولا تجوز التثنية نحو : عينٌ وعينٌ ، وإن كان المعنى الموجب للتسمية واحداً جازت التثنية، نحو : الأحمرين ، في : اللحم، والخمر ، والأصفرين[2] ، في : الذهب والزعفران ، والأبيضين[3]، في : الشحم والشباب"[4].

وهذا التفصيل الذي ذهب إليه **ابن عصفور** لم يرتضه **أبو حيان** مدّعيًا أنّ تثنية (الأحمران) ، و(الأصفران) ، ونحوهما ممّا اتّفق فيه اللفظ والمعنى ، لا ممّا اتّفق فيه اللفظ

(١) قد يُراد بـ(الأحمران) : الذهب والزعفران ، أو النبيذ واللحم. ينظر : لسان العرب مادة (حَمِرَ) (٤/٢٠٩).

(٢) قد يُراد بـ(الأصفرين) : الوَرَسُ والذهب ، أو الوَرَسُ والزعفران. ينظر : لسان العرب مادة (صَفِر) (٤/٤٦٠).

(٣) قد يُراد بـ(الأبيضين) : الماء والحِنطة ، أو الخبز والماء ، أو الشحم واللبن. ينظر : لسان العرب مادة (بيض) (٧/١٢٣).

(٤) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/١٣٥-١٣٦) ، وينظر : شرحه الصغير على الجمل (٨-ب) ؛ والمقرب (١/٤٠-٤١).

واختلف المعنى ، على اعتبار أنّ تثنية (الأحمرانِ) –مثلاً– واقعةٌ في القدر المشترك بين الذهب والزعفران ، أو اللحم والخمر ، أو النبيذ واللحم ، وهذا القدر المشترك بحدِّ ذاته معنىً .

يقول –رحمه الله– : "...وذهب **الأستاذ أبو الحسن بن عصفور** إلى أنّه يجوز تثنية المتفقي اللفظ والمختلفينِ في المعنى لكن يكونانِ متفقينِ في المعنى الموجب للتسمية ، وذكر نص **ابن عصفور** السابق ، ثم قال –أي **أبو حيان**– : "**وهذا الذي ذهب إليه الأستاذ أبو الحسن ليس كما ذهب إليه** ؛ لأنّ قولهم : الأحمرانِ : في الذهب والزعفرانِ ، والأطيبانِ[1] : في الشباب والنكاح، والمبدآن : في الأساس والنقطة –هو من باب ما اتّفق فيه اللفظانِ والمعنيانِ، ولم يختلف فيه المعنيانِ ؛ لأنّك ثنّيت أحمر وأحمر ، وأطيب وأطيب ، ومبدأ ومبدأ ، وهذا شيءٌ اتّفق فيه اللفظ والمعنى ، إذ المعنى الذي بينهما هو القدر المشترك الذي سُمّي به كلٌّ واحد منهما : أحمر ، وأطيب ، ومبدأ ، وكما تقول : هذا فرسٌ وحمارٌ سابقانِ ، ورجلٌ وامرأةٌ قائمانِ ، ودرهمٌ ودينارٌ نافعانِ ، فيكون هذا تثنية صحيحة كذلك قلت : أحمرانِ وأطيبانِ ومبدآنِ ، وكأنّ الأستاذ أبا الحسن قسّم اتفاق المعنى إلى قسمينِ :

قسم : يتّفق في الاسميَّة ، وقسمٌ : يتّفق في الوصفيَّة ، فسمّى المتّفق في الاسميّة اتّفاقاً في المعنى ، وسمّى المتّفق في الوصفيّة اتّفاقاً في المعنى الموجب للتسمية"[2].

وفي نظري رأي **أبي حيان** له ما يبرره ، ولا أحد يستطيع إنكار ذلك ؛ لكن تفصيل **ابن عصفور** فيه دقّة وبُعْدُ نظرٍ ؛ لأنّ تثنية (الرجلانِ) –مثلاً– ليست كتثنية (العينانِ) للعين الباصرة ، وعين الماء ، ولا كتثنية (الأحمرانِ) للخمر واللحم ، من حيث المعنى ، فالرجلانِ اسمانِ اتّفقا في المعنى الحقيقي الذي أوجب لهما التسمية وهو الرجولية ، و العينانِ اسمانِ اتفقا في الاسميّة ، أمّا المعنى الحقيقي فلا ؛ لأنّك أردت بإحداهنّ البصر وبالأخرى الماء ، والأحمرانِ اسمانِ اتفقا في الصفة التي أوجبت لهما التسمية والتثنية وهي الحمرة ، أمّا المعنى الحقيقي فلا ؛

(١) قد يُراد بـ(الأطيبانِ) : الطعام والنكاح ، أو الفم والفرج ، أو الشحم والشباب ، أو النوم والنكاح. ينظر : لسان العرب مادة (طيب) (١/٥٦٦).

(٢) التذييل والتكميل (١/٢٣٥).

لأنّك أردت بأحدهما الخمر ، وبالآخر اللحم ، وكأنّ **ابن عصفور** –فيما أحسب– أراد بتفصيله هذا أن يُخرج الأسماء التي تتّفق في المعنى الموجب للتسمية من دائرة اتّفاق اللفظ واختلاف المعنى ؛ إزالةً للتردد الذي وقع فيه بعض النحويين أمثال **ابن الحاجب** حيث منع مرّة تثنية الاسمينِ المتفقي اللفظ المختلفي المعنى ، ومرّة أجاز .

يقول **الرضي** –رحمه الله– في شرح كافية **ابن الحاجب** : "وعند المصنف تردّدٌ في جواز تثنيةِ الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة ، كقولك : (القرءانِ) للطهر والحيض، و(العيون) لعين الماء ، وقرص الشمس ، وعين الذهب ، وغير ذلك ، منع من ذلك في شرح الكافية ؛ لأنّه لم يرد مثله في كلامهم مع الاستقراء ، وجوّزه على الشذوذ في شرح المفصل[1] "[2].

وعلى ذلك فقول **أبي حيان** : "وهذا الذي ذهب إليه الأستاذ أبو الحسن ليس كما ذهب إليه" فيه قسوةٌ ؛ لأنّ لكُلّ من الرأيينِ ما يبرره ، وبخاصّة أنّهما لم يختلفا في حكم تثنية الاسمينِ المتفقي اللفظ المختلفي المعنى.

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٥٢٩/١).

(٢) شرح الكافية للرضي (٣٤٨/٣).

المبحث الرابع

الضـــــمائر

[وجوب انفصال الضمير]

وجوب انفصال الضمير

كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى الضمير المنفصل فتقول : أكرمتُكَ ، ولا تقول : أكرمتُ إيّاك ، إلاّ إذا اقتضى المقام تقديمه ، وذلك في حالات ذكرها النحاة في مؤلفاتهم[1] ، من أظهرها : أن يكون الضمير تابعاً في الإعراب لكلمة تفصل بينه وبين عامله ، نحو : رأيتُ زيداً وإيّاك ، ففصل المتبوع (زيداً) بين الضمير المعطوف (إيّاك) ، وعامله (رأيت).

وبناءً على هذا فإنّه يجوز عطف الضمير المنفصل على الاسم الظاهر .

يقول **ابن يعيش** –رحمه الله– : "... وإذا كان الضمير المنفصل عندهم جارياً مجرى الظاهر ، مُتنَزِّلاً منْزلته كان حكمه كحكمه ؛ فلذلك تعطفه ، وتعطف عليه ، كما تفعل بالأسماء الظاهرة ، فتقول في عطف الظاهر على المضمر : أنت وزيدٌ قائمانِ ، وإيَّاك أكرمْتُ وعمراً ، وتقول في عطف المضمر على الظاهر : زيدٌ و أنت قائمانِ ، وضربتُ زيداً وإياك ، قال الشاعر :

مبرّأٌ من عُيوبِ الناسِ كُلّهِم فاللهُ يرعى أبا حربٍ وإيَّانا[2] "[3].

(١) ينظر : ابن الناظم (٣٧-٣٨) و ؛ شرح الكافية للرضي (٤٢٩/٢) ؛ وتوضيح المقاصد (٣٦٧/١-٣٧١) ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشموني (١٨٣/١).

(٢) البيت من البسيط ، و لم أتمكن من معرفة قائله ، ويروي (**حفص**) بدل (**حرب**) ، والشاهد في قوله : (**فالله يرعى أبا حربٍ وإيّانا**). حيث عطف الضمير (إيّانا) على الاسم الظاهر (أبا حرب) .

ينظر : الكتاب (٣٥٦/٢) ؛ وتحصيل عين الذهب (٣٧٥) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (١٥٠/١) ؛ والتذييل والتكميل (٢٢٥/٢) ؛ وشفاء العليل (١٩٤/١) ؛ والهمع (٢١١/١) ؛ والدرر (٢٠١/١) .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٧٥/٣).

وذهب **الأُبَّذي** إلى منع عطف الضمير المنفصل على الاسم الظاهر بالواو خاصةً إلاّ في الضرورة الشعرية ؛ لإمكان اتصاله ، يقول –رحمه الله– : "لا يجوز عطف الضمير على الظاهر بالواو خاصةً ، بل إذا اجتمع لك ظاهر ومضمر قدّمت الضمير وعطفت الظاهر عليه؛ لأنّك لو أخّرته وعطفته على الظاهر لزم انفصاله ، والضمير إذا أمكن اتّصاله لم يُؤتَ به منفصلاً ، فتقول : ضربتُك وزيداً ، ولا يجوز : ضربت زيداً وإيّاك إلاّ أن يجيء ذلك في ضرورة"[1].

وحكى **أبو حيّان** أنّ ما منعه **الأُبَّذي** سبق أن منعه **ابن عصفور** ، ومِن ثمّ اعترض عليهما بورود عطف الضمير المنفصل بالواو على الاسم الظاهر في القرآن الكريم ، واصفاً ذلك منهما بالوَهَم .

يقول **أبو حيان** –رحمه الله– : "يجوز : ضربتُك وزيداً ، وضربتُ زيداً وإيّاك ، **ووقع لابن عصفور والأُبَّذي وَهَم** أنّ هذا لا يجوز ؛ لأنّا لا نعدل في مثل هذا إلى انفصال الضمير إلا عند اعتذار اتّصاله ، وقد أمكن اتصاله بقولك : ضربتُكَ وزيداً ، والسماع يردُّ عليهما ، قال الله تعالى : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾[2] وقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ﴾[3]"[4].

وفي الحقيقة ما حكاه أبو حيان عن ابن عصفور –في هذه المسألة– فيه نظر ، للأسباب الآتية :

(١) شرح الجزولية للأُبَّذي (ج١/٩٥).

(٢) الآية الأولى من سورة الممتحنة.

(٣) الآية (١٣١) من سورة النساء.

(٤) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان (١٣٠) ؛ وينظر : النهر الماد من البحر المحيط (١/٥١٦).

أوّلاً : أنّ **ابن عصفور** قد نصَّ على وجوب فصل الضمير إذا فصله متبوعه ، يقول -رحمه الله- : "والمنصوب كُلُّه متصل إلاّ أن تَفْصِلَ بينه وبين عامله (إلاّ) ، أو حرف عطف ، نحو قولك : ما ضرب زيدٌ إلاّ إيّاك ، وضربتُ زيداً وإيّاك ، ولا يجوز أن تقول : ما ضربتُ إلاّك ، إلاّ في ضرورة..."[1].

وقال -أيضاً- : "الأسماء كُلُّها يجوز عطف بعضها على بعض من غير شرط إلاّ ضمير الرفع المتصل ، وضمير الخفض"[2].

ثانياً : نصّ **المرادي**[3] و**ابن عقيل**[4] و**السيوطي**[5] مرتين على أنّ **الأُبَّذي** وحده هو الذي منع فصل الضمير إذا فصله متبوعه ، ولو منع **ابن عصفور** ذلك كما زعم **أبو حيان** لذكر.

ثالثاً : اضطراب **أبي حيان** في تحديد القائل بامتناع هذه المسألة ، فمرّة نجده يصرِّح **بابن عصفور والأُبَّذي**،كما في نصّه السابق ،وقوله في تفسير قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ ، : " ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ ضمير منفصل منصوب معطوف على ﴿الَّذِينَ﴾ .. ومثل هذا فصيح في الكلام ، نحو: رأيتُ زيداً وإيّاك ، ومن خصَّ ذلك بالشعر **كابن عصفور والأُبَّذي** فهو واهِم" [6] .

ومرّة أخرى يخص **الأُبَّذي** وحده ، كقوله : "ووهِمَ شيخنا الأستاذ **الأُبَّذي** فِي أنّه لا

(١) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/١٧-١٨).

(٢) شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٨-ب) ، وينظر : المقرب (١/٢٣٣).

(٣) ينظر : توضيح المقاصد (٢/١٠٢٣).

(٤) ينظر : المساعد (٢/٤٧٠).

(٥) ينظر : الهمع (٣/١٨٨) ؛ والأشباه والنظائر في النحو (٢/١٢٧).

(٦) النهر الماد (١/٥١٦).

يجوز : رأيتُ زيداً وإيَّاك.." [1].

وخلاصة القول أنّ **ابن عصفور** –رحمه الله– لم يمنع انفصال الضمير إذا فصله متبـــوع وإنّما الذي منع ذلك **الأُبَّذي** وحده ، وعليه يسقط اعتراض **أبي حيان** على **ابن عصفور** –في هذه المسألة– والله أعلم.

(١) الارتشاف (٤/٢٠١٢).

المبحث الخامس

الاسم الموصول

وفيه خمس مسائل :

الأولى : استعمال (الأُلى) لجمع المذكر والمؤنث.

الثانية : استعمال (الأُلى) بمعنى أصحاب.

الثالثة : ماذا.

الرابعة : الضمير العائد على الموصول الاسمي.

الخامسة : جواز حذف العائد المجرور بالإضافة بين القوة والضعف.

استعمال (الأُلى) لجمع المذكر والمؤنث

(الذي) اسمٌ من الأسماء الموصولة الخاصة التي هي نصٌّ في المعنى لا تتجاوزه إلى غيره ، إذ يُطلق على المفرد المذكر ، ويثنّى ويجمع ، فيقال في تثنيته (اللذانِ) في حالِ الرفع ، و (اللذينِ) في حالتي النصب والجرّ ، ويقال في جمعه (الذين) و (الأُلَى) ، فـ(الذين) تطلق على المذكر العاقل مطلقاً في حال الرفع والنصب والجر ، تقول : جاءني الذين أكرموا زيداً ، ورأيتُ الذين أكرموه ، ونظرتُ إلى الذين أكرَمُوه.

أمّا (الأُلَى) فتطلق على العاقل وغيره ، والأشهر في استعمالها لجمع المذكر ، وقد تستعمل لجمع المؤنث[1].

وفي ذلك يقول **ابن مالك** –رحمه الله– : "المشهور في (الأُلَى) ورودها بمعنى (الذين) ، وفي (اللاء) ورودها بمعنى اللاتي ، وقد ترد (الأُلَى) بمعنى اللاتي ، واللاتي بمعنى الذين ، وقد جاءت (الأُلَى) بالمعنيينِ في قول الشاعر :

وتُفْنَى الأُلَى يستلئمونَ على الأُلَى ... تراهُنّ يوم الرّوعِ كالحِدأِ القُبلِ[2] "[3].

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية (١/٢٧٠-٢٧١) ؛ وابن الناظم (٥٧) ؛ وشرح الكافية للرضي (٣/٢٠-٢١) ؛ والمساعد (١/١٤٥) ؛ وابن عقيل (١/١٣٦) ؛ وشفاء العليل (١/٢٢٤) والهمع (١/٢٦٩-٢٧٠).

(٢) البيت من الطويل ، وقائله أبو ذؤيب الهذلي ، ويستلئمون : يلبسون اللامة ، وهي الدروع. يوم الرّوع : يوم الحرب. الحِدَأ : طائر مشهور. القُبل : التي في عينها حَوَل. والشاهد في قوله : (**الأُلَى يستلئمون**) و (**الأُلَى تراهن**) ، حيث استعمل لفظ (الأُلَى) في المرة الأولى لجمع المذكر ، وفي المرة الثانية لجمع المؤنث.
ينظر : شرح أشعار الهذليين (١/٩٢) ؛ وشرح الكافية الشافية (١/٢٧٠) ؛ و ابن الناظم (٥٧) ؛ و شرح الكافية للرضي (٣/٢١) ؛ وابن عقيل (١/١٣٦) ؛ والمساعد (١/١٤٥) ؛ وشفاء العليل (١/٢٢٤) ؛ والهمع (١/٢٧٠) ؛ والدرر (١/٢٦١).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٩٣).

وذهب **ابن عصفور** في شرحه الصغير على الجمل إلى أنّ (الأُلَى) -بمعنى الذين- تقع على من يعقل ، وما لا يعقل من المذكرين خاصةً ، يقول -رحمه الله- : "...و (الأُلى) -بمعنى الذين- تقع على مَن يعقل ، ومالا يعقل من المذكرين خاصةً"[1].

واعترض عليه **أبو حيان** - رحمه الله- فقال : "**ولا تختصّ بالمذكر ، بل تأتي للمؤنث**..."[2].

وهو اعتراض صحيح ، ولا أحد يستطيعُ إنكار صحته ، والله أعلم.

(١) شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٣-أ).

(٢) التذييل والتكميل (٣/٣٣).

استعمال الألى بمعنى أصحاب

ذكرنا في المسألة السابقة أنّ (الأُلَى) اسم موصول -بمعنى الذين- تستعمل لجمع المذكر والمؤنث ، ونشير -هنا- إلى أنّ **ابن عصفور** ادّعى أنّ تقييد (الأُلى) -بمعنى الذين- هو تحرز منها بمعنى أصحاب، يقول -رحمه الله- : "وقولنا (الأُلى -بمعنى الذين-) تحرزاً منها بمعنى أصحاب ، نحو قوله :

لقد عَلِمَتْ أُولَى المُغيرَةِ أنّني ... لَحِقْتُ فَلَم أَنْكُل عن الضَّربِ مِسْمَعَا[1]

معناه : أصحاب المغيرة"[2].

واعترض عليه **أبو حيان** بأنّ (الأُلَى) لا تكون بمعنى أصحاب ألبتّة ، وهي في البيت تأنيث (أوّل) إمّا بمعنى متقدمة الخيل المغيرة ،وإمّا بمعنى أُولى الجماعة المغيرة ، يقول -رحمه الله- : "**وهذا وَهَمٌ من الأستاذ** ، (أُوْلَى) تأنيث أوّل ، ومعنى (أُوْلَى) في البيت متقدمة الخيل المغيرة، أو أُوْلَى الجماعة المغيرة ، قال **أبو عبدالله بن خالويه**[3] : سألت **أبا عُمر** -يعني **غلام ثعلب**- عن قوله :

لقد علمت أُولَى المغيرة ... البيت

(١) البيت من الطويل ، وهو للمرّار الأسدي ، وقيل :لمالك بن زغبة الباهلي .

أُوْلَى المغيرة : أولها ، ولم أنكل : لم أعجز ، مِسمعا : هو مِسمع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة.

والشاهد على كلام ابن عصفور (**أولى المغيرة**) حيث استعمَلَ اسم الموصول (الأُلَى) بمعنى أصحاب.

ينظر : الكتاب (١٩٣/١) ؛ والمقتضب (١٤/١) ؛ والجمل (١٢٤) ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٦٠/١) واللمع في العربية (٢٥٧) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (١١٦/٣) ؛ والأشموني (٦٠٩/٢) ؛والخزانة (١٢٨/٨-١٢٩) .

(٢) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١٧٧/١-١٧٨).

(٣) هو الحسين بن أحمد بن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠هـ ، من مولفاته :الجمل في النحو ، والاشتقاق ،والمذكر والمونث . تنظر ترجمته في : البلغة (١٢١) ؛ و بغية الوعاة (٥٢٩/١-٥٣٠) .

فقال : أُوْلَى كلّ شيءٍ أوّله ، وأنشد :

له وَفْضَةٌ فيها ثلاثونَ سَيْحَفاً إذا ما رَأَتْ أُوْلَى العَدِيِّ اقشعرَّتِ[1]

ولو قال **ابن عصفور** : احتراز من (أُلَى) اسم الإشارة لكان له وجه ؛ لأنّ النطق بهما واحد، ورسمهما في الخط واحد ، بخلاف (أُوْلَى) فإنّ بعد الهمزة واواً ، تُمَدُّ الهمزة لأجلها إذ هي عين الكلمة، فلفظة (أُلَى) مشتركة بين أن تكون موصولة وبين أن تكون مشاراً بها ، ولا تكون بمعنى أصحاب ألبتة ، ولا –أيضاً– (أُوْلَى) تأنيث أوّل بمعنى أصحاب ، ثمّ إنّه لا يقع اشتراك بين (أُلَى) الموصولة و (أُلَى) اسم الإشارة إلاّ إذا كانت الموصولة دون ألف ولام..."[2].

والذي يظهر لي أنّ ما ذهب إليه **أبو حيان** هو الصحيح ، إذ لم أجد من النحويين واللغويين – فيما اطلعت عليه من مؤلفاتهم –مَن نص على أنّ (الألى) تأتي بمعنى أصحاب ، ثمّ إنّه ليس ثمّة لبس بين (الألى) اسم الموصول وبين (أولى) في البيت الذي استدل به **ابن عصفور** لا في الرسم ولا في النطق .

ولعلّ تقييد النحويين لـ (الأُلَى) –بمعنى الذين– إنّما هو تحرز من اسم الإشارة (أُلى) كما قال **أبو حيان** ،أو أنّهم قصدوا به بيان المعنى ليس غير ، والله أعلم .

(١) البيت من الطويل ، وهو للشنفرى في ديوانه (٣٦)، ويروى (**لها وفضة**) بدل (**له وفضة**) ، والوفْضة : الجعبة ، والسيحف : النصل المذلّق ، العَدِيّ : الذين يعدون قُدام الخيل ، وهو شاهد على أنّ (أولى) بمعنى أوّل.

ينظر : المنصف (١٣/٣) ؛ وشرح اختيارات المفضل (٥٢٥) ؛ ولسان العرب مادة (وَفَضَ) (٢٥٠/٨) ؛ والمعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية (٥٤٢/١).

(٢) التذييل والتكميل (٣٣/٣-٣٤).

مـــــــاذا

اسم الإشارة (ذا) إذَا سُبِقَ باسم الاستفهام (ما) ، فإنَّه يُستعمل اسماً موصـــولاً -بمعـــنى الذي- فيقع على المفرد والمثنى والجمع ، ويفتقر إلى صلة وعائدٍ كغيره من الموصولات مـــا لم يُلْغَ ، والمراد بالإلغاء تركيب (ذا) مع (ما) اسماً واحداً ، وفي هذا الحال -أقصد التركيب- لا يخلو هذا الاسم من أن يكون استفهاماً -وهو الغالب- نحو قول الشاعر :

وأَبلِغ أبا سعدٍ إذا ما لقِيتهُ ... نذيراً ومـــاذا ينفعَنّ نذيرُ[1]

أو موصولاً -بمعنى الذي- أو نكرة موصوفة -بمعنى شيء- وهذا قليل ، وقيل : خاصٌ بالشعر[2] ، ومنه قول جرير :

فَلِلّهِ ماذا هيّجت مِن صَبَابةٍ ... على هالِكٍ يَهْذِي بهندٍ ولا يَدرِي[3]

ومنه -أيضاً- عند الجمهور[4] قول الشاعر :

(١) البيت من الطويل ، و لم أتمكن من معرفة قائله ، والشاهد في قوله : (**ماذا**) حيث ركبت (ذا) مع (ما) اسماً واحداً يستفهم به. ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١٩٨/١) ؛ والتذييل والتكميل (٤٥/٣) ؛ والجـــنى الـــداني (٢٤٠) ؛ والمعجـــم المفصّل في شواهد اللغة العربية (٣٥٩/٣).

(٢) ينظر : المصادر السابقة.

(٣) البيت من الطويل ، ينظر : ديوانه (٢٧٧) ، والشاهد في قوله : (**ماذا**) حيث رُكّبت (ذا) مع (ما) اســـماً واحداً موصولاً -بمعنى الذي- ، أو نكرة موصوفة -بمعنى شيء-.

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١٩٧/١) ؛ والتذييل والتكميل (٤٨/٣).

(٤) ينظر : مغني اللبيب (٣٣١/١).

دَعِي ماذا عَلِمتِ سأتّقيهِ ولكن بالمُغيَّبِ نبئيـــني[1]

أي أنّ (ماذا) اسمًا واحدًا .

على أنّ منهم مَن جعله موصولاً -بمعنى الذي- في محل نصب مفعول للفعل (دَعِـــي) ، والتقدير : دَعِي الذي علمتِ سأتّقيه ، ومنهم مَن جعله نكرة موصوفة -بمعـــنى شـــيء- ، والتقدير : دعِي شيئاً علمت سأتّقيه.

وخالفهم **ابن عصفور** في شرحه الكبير على الجمل إذ ادّعى أنّه لا يتصـــور أن يكـــون (ماذا) -في هذا البيت- اسماً واحداً ،وخرّجه على أنّ (ما) مبتدأ ، و(ذا) خـــبره ، والفعـــل (دَعِي) مُعلّق[2] بالاستفهام .

يقول -رحمه الله- : "...ومِن جَعْلِ (ماذا) اسمينِ قوله : وأنشد البيت السابق، ثم قال : فلا يُتصور في (ماذا) أن تكون بتقدير اسم واحد ؛ لأنّه لو كان كذلك لم يخـــل أن يكـــون منصوباً بـــ(دَعِي) ، أو بـــ(عَلِمتِ) ، أو بفعل مضمر يفسره (سأتّقيه) ، وباطلٌ أن يكـــون منصوباً بـــ(دَعِي) ؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبلـــه ، وباطـــل أن يكـــون منصـــوباً

(١) البيت من الوافر ، واختلف في قائله ، فقيل : المثقب العبدي ، وقيل : سحيم النميري ، وقيل : أبو حية النميري ، وقيل : أبو زبيد الطائي.

والشاهد في قوله : (**ماذا**) حيث رُكّبت (ذا) مع (ما) اسماً واحداً إمّا موصولاً وإما نكرة موصوفة ، وقال ابن عصفور في أحد قوليه -كما سيأتي- : إنّ (ذا) لم تتركب مع (ما).

ينظر : الكتاب (٤١٨/٢) ؛ ومعاني القرآن للأخفش (١٧٢/١) ؛ ومعـــاني القـــرآن وإعرابـــه للزجـــاج (٢٨٨/١) ؛ والبغداديات (٣٧٢)؛ والمسائل المنثورة (٢١٩) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤٧٩/٢) وشرحه -أيضـــاً- : الصغير على الجمل (١٦٥-ب) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (١٩٧/١) ؛ وشرح الرضـــي علـــى الكافيـــة (٦٥/٣) ؛ ولسان العرب مادة (أبي) (١٢/١٤)؛ والتـــذييل والتكميـــل (٤٦/٣) ؛ والبحـــر المحـــيط (١١٩/١) ؛ والارتشـــاف (١٠٠٩/٢) ؛ وتذكرة النحاة (٥١٤) ؛ والجنى الداني (٢٤١) ؛ ومغني اللبيب (٣٣١/١) ؛ والهمع (٢٧٥/١) ؛ والخزانة (١٤٢/٦) ؛ والدرر (٢٧١/١) ؛ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (٢٥٠/٨).

(٢) المراد بالتعليق : هو إبطال عمل الأفعال القلبية المتصرفة لفظاً لا محلاً لما له صدر الكلام بعدها ، كأسماء الاســـتفهام ولام الابتداء ، وسيأتي توضيح ذلك في مسألة إلغاء الأفعال القلبية المتصرفة - إن شاء الله- وقد رُدَّ على ابن عصفور -كمـــا سيأتي - في دعواه تعليق الفعل (دَعِي) بأنّه ليس من الأفعال التي يلزم تعليقها.

بـــ(عَلِمتِ) ؛ لأنّه لا يريد أن يستفهم عن معلومٍ ، وباطل أن يكون منصوباً بفعل مضـــمر يفسره (سأتّقيه) ؛ لأنّه لا يكون إذ ذاك لـــ(علمتِ) موضع من الإعراب ، فلم يبـــقَ إلاّ أن يكون مبتدأً وخبراً قد عُلّق عنه (دَعِي) كأنّه قال : دعي أيّ شيءٍ الذي عَلِمْتِ فإنّي سأتّقيه ، والمضمر الذي [في سأتّقيه عائد على ذا][1]"[2].

ووافقهم في شرحه الصغير على الجمل حيث قال : "وقد اُستُعْمِلَتْ -يعـــني مـــاذا- في الشعر استعمالاً ثالثاً[3] ، وهو جعلُ (ما) مع اسم الإشارة بمنْزلـــة الـــذي أو بمنْزلـــة نكـــرة موصوفة، قال الشاعر : وأنشد البيت ، ثم قال : كأنّه قال : دعي الذي علمتِ ســـأتّقيه ، أو دعي شيئاً علمته سأتّقيه ، وإلى أنّها نكرة موصوفة ذهب **الفارسي**[4].

ولا يجوز أن تكون (ماذا) في البيت بمنْزِلة (ما الذي) ؛ لأنّها إذ ذاك جملـــةٌ، و(دَعِـــي) ليست من الأفعال التي تعلّق ؛ لأنّها ليست من أفعال القلوب فلا يجوز دخولها علـــى همـــزة الاستفهام ، ولا يجوز أن تكون (مـــاذا) بمنْزلة (ما) الاستفهامية ، وكأنّك قلت : دعـــي أيَّ شيءٍ علمتِ ؛ لأنّك إن جعلتها بمنْزلة (ما) الاستفهامية لم يخلُ من أن تعمل فيها (دعـــي) أو (عَلِمتِ) ، فلا يجوز إعمال (دعي) فيها ؛ لأنّ (دَعِي) إذ ذاك تكون قد دخلت على جملـــة استفهامية ، وهي (علمتِ) ومفعولُها ، وقـــد تقدّم أنّ ذلك لا يجوز ؛ لأنّها ليســـت مـــن الأفعال التي يجوز تعليقها ، فلم يبق إلاّ أن تكون (ماذا) موصولة ، أو نكرة موصوفة ، كمـــا تقدّم"[5].

(١) في شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤٧٩/٢) بتحقيق الدكتور/صاحب جعفر أبو جناح ما نصه : "والمضمر الـــذي فيه سأتّقيه عائداً على ذا" ، والصواب -كما في المخطوط (١٨٤-ب)- ما أثبته.

(٢) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤٧٩/٢).

(٣) ينظر : استعمالات (ماذا) مفصلةً في : التذييل والتكميل (٤٤/٣-٤٦) ؛ والارتشـــاف (١٠٠٨/٢-١٠٠٩) ؛ والجـــنى الداني (٢٤١) ؛ ومغني اللبيب (٣٣٠/١-٣٣٢).

(٤) ينظر : البغداديات (٣٧٦-٣٧٧) ؛ والمسائل المنثورة (٢١٩).

(٥) شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٦٥-ب).

وكون **ابن عصفور** قد خالف الجمهور تارةً في توجيه البيت المذكورة آنفاً ، ووافقهم تارةً أخرى، فقد اعترض عليه **أبو حيان** –رحمه الله– بقوله : "**وقد خلّط في تخريج هذا البيت الأستاذ أبو الحسن بن عصفور**"[1] ، ثم ذكر نصي **ابن عصفور** السابقين.

وحُقّ لأبي حيان أن يعترض بما قال ، بناءً على ما ثبت من تناقض قولي **ابن عصفور** السابقين ، زِد على ذلك أنّ القول الأوّل من قولي **ابن عصفور** اشتمل على عدّة أمور مخالفة للظاهر يمكن استنتاجها من قول **ابن هشام الأنصاري –رحمه الله–** : "ونقول إذا قدرت (ماذا) بمعنى الذي، أو بمعنى شيءٍ لم يمتنع كونها مفعول (دَعِي) ، وقوله –أي **ابن عصفور**– : (لم يرد أن يُستفهم عن معلوم) : لازم له إذا جعل (ماذا) مبتدأً وخبراً ، ودعواه تعليق (دَعِي) مردودةٌ؛ بأنّها ليست من أفعال القلوب ، فإن قال : إنّما أردت أنّه قَدّر الوقف على (دَعِي) فاستأنف ما بعده ردّه قول الشاعر : (**ولكن**) ، فإنّها لابُدَّ أن يخالف ما بعدها ما قبلها ، والمخالف –هنا– (دَعِي) ، فالمعنى : دَعِي كذا ولكن افعلي كذا ، وعلى هذا فلا يصحّ استئناف ما بعد (دَعِي) ؛ لأنّه لا يقال : مَن في الدار فإنّني أكرمه ، ولكن أَخْبِرْنِي عن كذا.."[2].

وأخيراً أقول إنّ تناقض قولي **ابن عصفور** السابقين يمكن دفعه بأنّ قوله الأخير– والذي وافق فيه الجمهور– إنّما هو عدولٌ عن قوله الأول ، واعترافٌ منه بالحق ، والاعتراف بالحق فضيلة ، والله أعلم.

(١) التذييل والتكميل (٣/٤٥).

(٢) مغني اللبيب (١/٣٣١).

الضمير العائد على الموصول الاسمي

القياس في الضمير العائد على الموصول الاسميّ أن يكون مطابقاً له لفظاً ومعنىً ، أي : في الإفراد والتذكير وفروعهما ، تقول : جاء الذي أكرمتُه ، والتي أكرمتُها ، واللذان أكرمتُهما...، وإن استغني عن هذا الضمير باسم ظاهر فالحال كذلك ، كقولهم : أبو سعيد الذي رويتُ عن الخدري ، أي : رويتُ عنه ، والحجاج الذي رأيتُ ابنُ يوسف أي : الذي رأيتُه.

ويجوز في الضمير العائد حال كون اسم الموصول أو موصوفه مخبراً به عن ضمير متكلم أو مخاطب أن يكون مطابقاً لضمير المتكلم أو المخاطب حملاً على المعنى ، وحينئذٍ يكون ضمير تكلم إن كان اسم الموصول أو الموصوف به بعد ضمير متكلم ، وضمير مخاطب إن كان اسم الموصول أو الموصوف به بعد ضمير مخاطب ، ويجوز أن يكون مطابقاً لاسم الموصول أو الموصوف به حملاً على اللفظ -وهو الأكثر والأقيس -أيضاً- على ما مرّ ، وحينئذٍ يكون ضمير غيبة[1]، فتقول في اسم الموصول المخبر به عن ضمير متكلم : أنا الذي فعل ، مراعاةً لـ(الذي) ، أو : أنا الذي فعلتُ ، مراعاة لـ (أنا) ، ومنه قول الشاعر :

أنا الذي فررتُ يومَ الحرّه والشيخُ لا يَفِرُّ إلاّ مَرَّه[2]

(١) ينظر : المقتضب (٤/١٣١-١٣٢) ؛ والأصول (٢/٣١٢-٣١٣) ؛ وإيضاح الشعر (٤٣٣-٤٣٦) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/١٨١-١٨٩) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (١/٢٠٩-٢١١) ؛ وشرح الكافية للرضي (٣/٢٧-٢٨) ؛ والارتشاف (٢/١٠٢١-١٠٢٢) ؛ والهمع (١/٢٨١-٢٨٢) ؛ والنحو الوافي (١/٣٧٦-٣٨١).

(٢) البيت من الرجز ، وهو لعبدالله بن المطيع.

والشاهد في قوله : (**أنا الذي فررتُ**) ، حيث أعاد الضمير على الاسم الموصول باعتبار المعنى.

ينظر : العقد الفريد (٤/٣٨٩) ؛ وإيضاح الشعر (٤٣٥) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/١٨٩) ؛ والتذييل والتكميل (٣/٩٧)؛ وشرح التسهيل للمرادي (ج١/٢١٣).

وقول جرير :

نحن الذين هَزَمْنَا جيشَ ذي نَجَبٍ والمُنذِرينَ اقتسرنا يومَ قابُوسِ[1]

وتقول في اسم الموصول المخبر به عن ضمير مخاطب : أنت الذي فعل ، مراعاة لـ(الذي) ، و: أنتَ الذي فعلتَ مراعاة لـ(أنت) ، ومنه قول **الفرزدق**:

وأنتَ الذي تَلوي الجنودُ رؤُوسَها إليك ، وللأيتامِ أنتَ طعامُها[2]

وتقول في موصوف اسم الموصول المخبر به عن ضمير متكلم : أنا الرجل الذي فعل، مراعاة لـ(الذي) ، و : أنا الرجل الذي فعلتُ ، مراعاة لـ(أنا) ، ومنه قول **طرفة بن العبد**:

أنا الرجلُ الضَّرْبُ الذي تَعرِفُونَني خَشاشٌ كرأسِ الحيّةِ المُتوقِّدِ[3]

وتقول في موصوف اسم الموصول المخبر به عن ضمير مخاطب : أنت الرجل الذي فعل، مراعاة لـ(الذي) ، و: أنت الرجل الذي فعلتَ ، مراعاة لـ(أنتَ).

(١) البيت من البسيط وهو في ديوانه (٣٢٥). والشاهد في قوله : (**نحن الذين هزمنا**) ، حيث أعاد الضمير على الاسم الموصول باعتبار المعنى. ينظر : إيضاح الشعر (٤٣٥).

(٢) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه (٢/٢٨٥)، والشاهد في قوله : (**وأنت الذي تلوي**) ، حيث أعاد الضمير على الاسم الموصول باعتبار المعنى.

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١/٢١٠) ؛ والتذييل والتكميل (٣/٩٦) ؛ وشرح التسهيل للمرادي (ج١/٢١٣) ؛ وشفاء العليل (١/٢٣٤) ؛ وشرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري (ج١/١٨٠).

(٣) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه (٤٢) ، والضَّرْب : الخفيف ، والخَشَاش : الذكي ، والشاهد في قوله : (**أنا الرجل الضرب الذي تعرفونني**) حيث أعاد الضمير على الاسم الموصول باعتبار المعنى ، وهذا البيت يروى صدره :

أنا الرجل الذي تعرفونه

فعلى هذه الرواية يكون قد أعاد الضمير على الاسم الموصول باعتبار اللفظ.

ينظر : سرّ صناعة الإعراب (١/٣٥٨) ؛ ولسان العرب مادة (ضرب) (١/٥٤٩) ؛ ومادة (خشخش) (٦/٢٩٥)؛ والتذييل والتكميل (٣/٩٨) ؛ والهمع (١/٢٨٢) ؛ والدرر (١/٢٨١).

وجواز مطابقة الضمير العائد لضمير المتكلم أو المخاطب -فيما ذكر- مشروط عند جميع النحويين[1] بألاّ يُقصد بالمخبر عنه (ضمير المتكلم أو المخاطب) التشبيه بالمخبر به (اسم الموصول أو موصوفه) ، فإن قصد التشبيه تعيّن في الضمير العائد أن يكون للغيبة ليس غير مطابقة لاسم الموصول ، نحو : أنا حاتم الذي وَهَبَ المئين[2] ، و : أنت حاتم الذي وَهَبَ المئين.

وزاد جمهور النحويين[3] شرطاً آخر ، وهو ألاّ يتأخّر المخبر عنه (ضمير المتكلم أو المخاطب)، فإن تأخّر تعين في الضمير العائد أن يكون للغيبة مطابقةً لاسم الموصول ، نحو : الذي قام أنا ، والذي قمتَ أنتَ.

واشترط بعض المتأخرين[4] شرطاً ثالثاً ، وهو أن يكون اسم الموصول أو الموصوف به (الذي) و (التي) وتثنيتهما وجمعهما فقط ، فإن كان غير ذلك تعيّن في الضمير الرابط أن يكون للغيبة مطابقةً لاسم الموصول ، نحو : أنا مَن قام ، وأنتَ مَن قام.

وهنا -محطّ اعتراض **أبي حيان** على **ابن عصفور** ، **فابن عصفور** لم يشترط في كتابه شرح الجمل الكبير- أن يكون اسم الموصول (الذي) و (التي) وتثنيتهما وجمعهما، بل قال- رحمه الله- : "وكذلك يجوز في جميعها -أي الموصولات الاسمية- إذا وقعت بعد ضمير متكلم أو مخاطب أن تعيد الضمير عليها ، كما تعيده على الاسم الظاهر إذا وقعت بعده - أعني ضمير غيبة- ، وأن تعامله معاملة ضمير المتكلم أو المخاطب ؛ لأنّ الموصول هو المتكلم أو المخاطب في المعنى، فيكون الضمير العائد عليه ضمير متكلم إن كان الموصول بعد ضمير

(١) ينظر : الهمع (٢٨٢/١).

(٢) ينظر : هذا المثال ، والذي بعده في : شرح الكافية للرضي (٢٧/٣).

(٣) ينظر : الهمع (٢٨٢/١).

(٤) كأبي حيان -وسيأتي نصه- ، وابن عقيل في المساعد (١٥٦/١) ؛ وناظر الجيش في تمهيد القواعد (ج١/١١٣-ب) ، والشيخ خالد الأزهري في شرح التسهيل (ج١/١٨١).

متكلم ، أو ضمير مخاطب إن كان الموصول بعد ضمير مخاطب، فتقول : أنا الذي قامَ ، على لفظ (الذي)، وأنا الذي قمتُ على معنىً (الذي) ؛ لأنَّ (الذي) في المعنى هو (أنت) ..."[1].

أمَّا أبو حيان فقد اشترط ذلك ، يقول -رحمه الله-: ".. إنّ شرط الموصول المخبر به أو الموصوف به أن يكون (الذي) و (التي) وتثنيتهما وجمعهما فقط... ولا يجوز في غير ذلك إلاّ العَوْدُ غائباً ، فتقول : أنا مَن قامَ ، وأنتَ مَن ضَرَبَ زيداً ، ولا يجوز : أنا مَن قمتُ ، ولا أنتَ مَن ضربتَ زيداً"[2].

ثم قال معترضاً : "**ووقع لبعض أصحابنا وَهَمٌ** في ذلك ، فقال -وقد ذكر الموصولات- : ويجوز في جميعها إذا وقعت بعد ضمير متكلم أو مخاطب أنْ تعيد الضمير عليها كما تعيده على الاسم الظاهر إذا وقعت بعده -أعني ضمير غيبة- وأن تعامله معاملة ضمير المتكلم أو المخاطب ؛ لأنَّ الموصول هو المتكلم أو المخاطب في المعنى ، ثم مثّل هذا القائل بـ(الذي) انتهى كلامه"[3].

فأبو حيان يقصد بقوله : "ووقع لبعض أصحابنا وَهمٌ" **ابن عصفور** بدليل نصّ **ابن عصفور** المذكور.

وعموماً الاعتراض -من وجهة نظري- واردٌ على **ابن عصفور** ؛ لأنّ جواز مطابقة الضمير العائد لضمير المتكلم أو المخاطب -في مسألتنا- مبنيٌّ على السّماع الثابت عن العرب، ولولا ذلك لما جازت المسألة ؛ لمخالفتها القياس ، وفي هذا يقول **ابن السراج** -نقلاً عن **المازني**- : "ولولا أنّ هذا حكي عن العرب الموثوق بعربيتهم لرددناه لفساده"[4].

(١) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/١٨٨-١٨٩).

(٢) التذييل والتكميل (٣/٩٨) ؛ وينظر : الارتشاف (٢/١٠٢٢).

(٣) التذييل والتكميل (٣/٩٨).

(٤) ينظر : الأصول (٢/٣١٢) ؛ وتمهيد القواعد (ج١/١١٣-أ).

والذي ورد في مؤلفات النحويين –فيما أطلعت عليه– مِن ذلك المسموع إنّما هـو في اسم الموصول (الذي) و (التي) وتثنيتهما وجمعهما ، وليس في جميع الموصولات .

ولعلّ قول **ابن عصفور–رحمه الله–**: "وكذلك يجوز في (الذي) و (الـتي) وتثنيتـهما وجمعهما إذا وقع شيءٌ من ذلك بعد ضمير متكلم أو مخاطب الحمل على اللفـظ فيكـون الضمير العائد عليهما غائباً كالضمير العائد على الأسماء الظاهرة، والحمل على المعنى فيكـون الضمير العائد عليه حسب الضمير الواقع قبل الموصول" [1] عدولٌ عن قوله السابق الذي وقع فيه الاعتراض ، ألا ترى أنّه قد قيّد –هنا– اسم الموصول بـ(الذي) و (الـتي) وتثنيتـهما وجمعهما.

[1] المقرب(١/٦٣) .

جواز حذف العائد المجرور بالإضافة بين القوة والضعف

إذا كان الضمير العائد على الاسم الموصول مجروراً بإضافة اسم له ، والمضاف وصفاً ناصباً للعائد تقديراً ، فقد جاز حذفه ، نحو قوله تعالى : ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾[1] .

يقول **الشيخ خالد الأزهري** –رحمه الله– : "يجوز حذف العائد المجرور بالإضافة إن كان المضاف الجار للعائد وصفاً للعائد تقديراً ، بأن كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال غيرَ ماضٍ خلافاً **للكسائي**[2]، نحو : ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ ، والأصل : فاقض الذي أنت قاضيه ، فحذف العائد على (ما)، وهي موصول اسمي... بخلاف "جاء الذي قام أبوه ؛ لأنّ المضاف الجار للعائد ليس بوصفٍ ، وجاء الذي أنا أمسِ ضارِبُهُ ؛ لأنّ المضاف وصفٌ ماضٍ ، وهو لا يعمل على الأصح ، وبخلاف جاء الذي أنا مضروبُه ؛ لأنّ الوصف اسم مفعول، وإنّما لم يجز حذفه فيهنّ[3] ؛ لأنّه ليس منصوباً تقديراً"[4].

وحكى **أبو حيان** أنّ **ابن عصفور** زعم أنّ حذف الضمير العائد في هذا الحال ضعيفٌ جداً ، يقول **أبو حيان** : "وزعم **الأستاذ أبو الحسن بن عصفور** أنّ الأفصح فيه ألاّ يحذف ، قال : وحذفه ضعيف جدًّا ، ثم ذكر الاستدلال على الحذف بقوله تعالى : ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ "[5].

ثمّ ردَّ عليه بقوله : "**ولا يسوغ ذلك** ؛ لأنّ ما كَثُرَ في لسان العرب مجيئه ، وجاء في القرآن لا يقال فيه: إنّه ضعيفٌ جدًّا ، ثمّ له وجه قويٌّ من القياس ؛ لأنّه منصوبٌ من حيث

(١) الآية (٧٢) من سورة طه.

(٢) الكسائي يجيز إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي،وسيأتي توضيح ذلك في مسألة تقديم المفعول به وجوباً –إن شاء الله.

(٣) أي في الأمثلة الثلاثة السابقة.

(٤) التصريح (١/٤٧٦-٤٧٧).

(٥) التذييل والتكميل (٣/٧٦) ؛ وينظر : الارتشاف (٢/١٠١٩).

المعنى ، فكما يجوز حذفه لو نصبه الفعل ، كذلك يجوز حذفه إذا نصبه -من حيثُ التقدير- الوصف"[1].

وما حكاه **أبو حيان** عن **ابن عصفور** حكاه -أيضاً- عنه **المرادي**[2] **والسيوطي**[3].

وفي الحقيقة ما نقل عن **ابن عصفور** ليس في مؤلفاته التي بين يدي ،بل إنّ لـه نصًّا مخالفًا لهذه الحكاية ، وهو قوله-رحمه الله-: "والضمير العائد على الموصول... إن كان مخفوضاً ، فإن كان خفضه بالإضافة فإنّ المضاف إليه إن كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال جاز حذفه ، وإن كان غيره لم يجز حذفه ، نحو قولك : جاءني الذي أبوه قائم" [4].

فمراده من : (**فإنّ المضاف إليه إن كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال جاز حذفه**) جواز حذف العائد إن كان مضافًا إلى اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، كما في قوله تعالى ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ ،و إن لم يمثل بها.

وعلى أي حال إن صحَّ أنّ **ابن عصفور** ضعّف حذف العائد -في هذه المسألة- في أحد مؤلفاته التي اطّلع عليها **أبو حيان** ، فما نصه هذا إلا دالٌ دلالة واضحة على تراجعه عن قوله المحكي المخالف للسماع والقياس. والله أعلم.

(١) التذييل والتكميل (٣/٧٦).

(٢) ينظر : شرح التسهيل للمرادي (ج١/٢٠٦).

(٣) ينظر : الهمع (١/٢٩٢).

(٤) المقرب (١/٦٠).

المبحث السادس

[رفع أسماء العدّ]

رفع أسماء العدد

الاسم يرفع إذا كان مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو نائباً عنه ، أو اسم (كان) أو إحدى أخواتها ، أو خبر (لا) النافية للجنس ، أو تابعاً للمرفوع ، أو الجاري مجراه[1].

وذهب **ابن عصفور** إلى أنّ الاسم يرفع –أيضاً– إذا قُصِدَ به العدد ، وكان معطوفاً على غيره أو معطوفاً غيره عليه ، يقول –رحمه الله– : "أمّا الاسم فيرفع إذا لم يدخل عليه عامل لفظاً ولا تقديراً ، وكان مع ذلك معطوفاً على غيره ، أو معطوفاً غيره عليه ، نحو قولك : واحدٌ واثنانٌ إذا أردت مجرد العدد لا الإخبار"[2].

واعترض عليه **أبو حيان** بأنّ قوله هذا يناقض قوله في حد الإعراب ، والذي نصّه : "الإعراب اصطلاحاً : تغيير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بنى فيه لفظاً أو تقديراً ، عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى"[3].

يقول **أبو حيان** –رحمه الله –: "ذكر الأستاذ **أبو الحسن بن عصفور** أنّ الاسم يرفع إذا كان لمجرد عدد ، وكان معطوفاً على غيره ، أو معطوفاً غيره عليه... **والعجب للأستاذ** أنّه ذكر هذا في باب ما يدخل المُعْرَبَ فيها لقبٌ من ألقاب الإعراب ، وقد قرَّر قبل أنّ الإعراب هو تغيير آخر الكلمة لأجل العامل الداخل عليها في الكلام الذي هي فيه ، فكيف يكون إعراب بلا عامل ؟ **هذا تناقض.**

(١) ينظر : الارتشاف (١٠٧٦/٣) ؛ وشرح شذور الذهب (١٥٢) ؛ والكواكب الدرية (٦٦/١).

(٢) المقرب (٥١/١).

(٣) المصدر السابق (٤٧/١).

والذي ينبغي أن يذهب إليه أنّ هذه التي في العدد المعطوف أو المعطوف عليه ليست حركات إعراب ، [وإنّما][1] هي شبيهة بحركات الإعراب ، وحدثت عند حصول هذا التركيب العطفي ، ومَن قال : إنّ الإعراب حادثٌ عن عامل لا يمكن أن يقول في هذه إنّها حركات إعراب"[2].

والذي يظهر لي أنّ منشأ اعتراض **أبي حيان** على **ابن عصفور** في هذه المسألة –هو اختلافهما في عامل المبتدأ ، أهو لفظي أم معنوي ؟ **فابن عصفور** ذهب مذهب **الجرمي**[3] **والسيرافي**[4] وكثير من البصريين[5] إلى أنّ رافع المبتدأ هو التعرّي من العوامل اللفظية مستدلاً –أي **ابن عصفور**– على ذلك برفع اسم العدّ (واحد واثنان..) ، يقول –رحمه الله– وهو بصدد الحديث عن رافع المبتدأ : "...ومنهم مَن ذهب إلى أنّه ارتفع لتعريه من العوامل اللفظية، وهو الصحيح –عندي– ؛ لأنّ التّعري أثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المُعَرّى قد رُكّب من وجهٍ ما ؛ وذلك أنّ **سيبويه** حكى أنّهم يقولون : واحدٌ واثنانِ وثلاثة وأربعة، إذا عَدُّوا و لم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ، ولا عنها ، وذلك مع التركيب بالعطف، فإن لم تُعطف بعضها على بعض كانت موقوفة ، فقلت : واحدْ اثنان ثلاثه أربعه[6] ، وكذلك المبتدأ ارتفع لتعرية مع تركيبه بالإخبار عنه ، إذاً قد ثبت أنّ التعري رافع"[7].

أمّا أبو حيان فقد ذهب مذهب الكوفيين[8] إلى أنّ المبتدأ والخبر ترافعا ، فرفع المبتدأ الخبر ، ورفع الخبر المبتدأ ، يقول **أبو حيان** –بعد أن ذكر آراء النحاة في رافع المبتدأ– :

(١) زيادة مني يقتضيها المقام.

(٢) التذييل والتكميل (٣/٢٤٥) ؛ وينظر : الارتشاف (٣/١٠٧٦).

(٣) ينظر : الإنصاف (١/٤٩) ؛ والتذييل والتكميل (٣/٢٦١).

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢/٢٢٣-أ) .

(٥) ينظر : التذييل والتكميل (٣/٢٦١) ؛ والارتشاف (٣/١٠٨٥).

(٦) ما نقله ابن عصفور عن سيبويه نقله عنه –أيضاً– الأُبّذي في شرح الجزولية (ج١/٨٦٦) ؛ ونصُّ سيبويه في الكتاب (٣/٢٦٥) هو : "فإن قلتُ : ما بالي أقولُ : واحِدُ اثنانِ ، فأُشِمُّ الواحد...".

(٧) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٣٥٦) ؛ وينظر : شرحه الصغير على الجمل (٢٩-أ).

(٨) ينظر : الإنصاف (١/٤٤) ؛ واللباب (١/١٢٦) ؛ والتبيين (٢٢٥) ؛ والتذييل والتكميل (٣/٢٦٤).

"والذي نذهب إليه ونختـــاره -وهو الذي يقتضيه النظر- قول الكوفيين في أنّ كلاً منـــهما رافعٌ للآخر ، وذلك أنّ كُلاً منهما يقتضي الآخر ، وما كان مقتضياً لشيءٍ ، وليس بمستقلٍ فينبغي أن يكون عاملاً فيه"[1].

وإذا كان الأمر على ما ذُكِر فلتعلم أنّ قول **أبي حيان** : "فكيف يكون إعـــرابٌ بـــلا عامل؟ هذا تناقض" في غاية الغرابة ؛ لأنّه أراد أن يلزم **ابن عصفور** بأن يكون عامل المبتـــدأ لفظياً لا معنوياً، وهذا محال ؛ لأنّ **ابن عصفور** ليس مُلزماً بمذهب الكوفيين ولا بغيرهم.

أمّا قول أبي حيان إنّ هذه الحركات ليست بحركات إعراب وإنّما هي شبيهة بها ، فلا دليل عليه ؛ لأنّ هذه الحركات إمّا أن تكون حركات إعراب ، أو حركات بناء ليس غير ، فالبناء لا يُتصور في هذا الحال ؛ لأنّه لا يتأثر بدخول العامل ، ولأنّ أصله السكون لا الضمّ ، فلم يبق إلاّ أن تكون حركات إعراب ، والذي يدل على ذلك أنّ هذه الأسماء كانت موقوفة قبل الإخبار عنها .

يقـــول **العدوي**[2] -رحمه الله- شارحاً قول **ابن هشام الأنصاري** : المبتدأ ، هو المجرد من العوامل اللفظية مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمكتفى به[3]. .. وقوله (مخبراً عنه) : خرجـــت الأعداد المسرودة نحو : واحد اثنان ، فإنّها ليست مخبراً عنها، وإن تجردت عن العوامل علـــى الصحيح"[4].

وخلاصة القول لا اعتراض على **ابن عصفور** في هذه المسألة ، والله أعلم.

(١) التذييل والتكميل (٢٦٦/٣) ؛ وينظر : الارتشاف (١٠٨٥/٣).

(٢) هو محمد بن عبادة بن بري المالكي المصري المتوفى سنة ١١٩٣هـــ ، من مؤلفاته : حاشية على شرح شـــذور الـــذهب. تنظر ترجمته في : تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (٢٣١/٤) ؛ والأعلام (١٨٢/٦)

(٣) شرح شذور الذهب (١٧٢-١٧٣).

(٤) حاشية العدوي على شرح شذور الذهب (٣/٢).

المبحث السابع

المبتدأ

وفيه مسألتانِ :

الأولى : تقييد الضمير العائد على المبتدأ بالاتصال.

الثانية : إجراء الاسم الذي لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر.

تقييد الضمير العائد على المبتدأ بالاتصال

الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدَّم المبتدأ ويتأخر الخبر ؛ لأنَّ الخبر وصفٌ للمبتدأ فاستحقّ التأخير ، وقد يعدل عن ذلك لأسباب يقتضيها المقام فيقدّم الخبر وجوباً ، وقد يجوز التقديم والتأخير ، ولكُلِّ حالة من هذه الحالات مواضع[1] الذي يعنينا منها -هنا- ما وقع فيه الخلاف بين **ابن عصفور وأبي حيان** ، ومحطّ الخلاف بينهما أحد مواضع لزوم تأخير الخبر ، وهو أن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير مستتر عائدٍ على المبتدأ نحو : زيدٌ قام ، **فابن عصفور** عبّر عنه بقوله : "أن يكون المبتدأ مخبراً عنه بفعل مرفوعه مضمر مستتر فيه عائدٌ على المبتدأ"[2].

وأبو حيان عبّر عنه بقوله : "... إن أخبر عنه بفعل رافع ضمير المبتدأ المتصل ، نحو : زيد قام، أو لفظه : زيدٌ قام زيدٌ... فلو انفصل الضمير -نحو : زيدٌ ما قام إلاّ هو ، أو سببيًّا نحو : زيدٌ ما قام إلاّ أخوه- جاز التقديم"[3].

وكون **ابن عصفور** لم يقيد ضمير الخبر العائد على المبتدأ بالاتصال ، فقد اعترض عليه **أبوحيان** بلزوم التقييد ، يقول -رحمه الله-: "**وأطلق المصنِّف الضمير ، وينبغي أن يقيّده** ، فيقول : مُتَّصلاً ، فإنّه إنْ رَفَعه منفصلاً جاز تقديم الخبر ، مثاله : زيدٌ ما قام إلاّ هو ، فيجوز : ما قام إلاّ هو زيدٌ"[4].

(١) ينظر : المقرب (١/٨٥-٨٦) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (١/٢٩٦-٣٠٣) ؛ والتذييل والتكميل (٣/٣٣١-٣٥٩) ؛ والتصريح (١/٥٤٨-٥٦١).

(٢) المقرب (١/٨٥) ؛ وينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٣٥٣) ؛ وشرحه الصغير على الجمل (٢٨-أ).

(٣) الارتشاف (٣/١١٠٤).

(٤) التدريب في تمثيل التقريب (٩٣).

وفي الواقع جميع نصوص النحويين التي اطلعت عليها خالية من هذا التقييد الذي التـــزم به **أبو حيان** ، وإليك نصّينِ توضيحيينِ :

الأوّل : قول **ابن مالك** –رحمه الله– : ".. ولو كان المبتدأ مخبراً عنه بفعل فاعلُه ضميرٌ مستتر نحو : زيدٌ قام ، لم يجز تقديم الخبر ؛ لأنّ تقديمه يُوهِمُ كون الجملة المركّبة من فعلٍ وفاعل ..."[1].

والآخر : قول **الشيخ خالد الأزهري** –رحمه الله– : "ممّا يجب فيه تـــأخير الخـــبر أن يُخاف التباسُ المبتدأ بالفاعل إذا تقدّم الخبر ، وكان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتـــدأ المستتر ، نحو زيدٌ قام ..."[2].

وأعتقد أنّ كلمة (مستتر) التي اشترطها **ابن عصفور** وغيره من النحويين تؤدي معـــنى الاتصال الذي ذكره **أبو حيان**.

وعليه يسقط اعتراض **أبي حيان** على **ابن عصفور** في هذه المسألة ، والله أعلم.

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٩٨).

(٢) التصريح (١/٥٥٠).

إجراء الاسم الذي لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر

الخبر الواقع قبل الحال التي لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور قبلها يتعيّنُ حذفُه وجوباً فتسدّ الحال مسدّه ، وذلك إذا كان المبتدأ مصدراً صريحاً عاملاً في مفسر صاحب الحال ، نحو : ضربي العبدَ مُسيئاً ، أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر ، نحو : أكثرُ شربي السويقَ مَلْتُوتاً ، أو اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر مؤوّل نحو : أخطبُ ما يكون الأمير قائماً، أمّا إن كان المبتدأ مصدراً مؤولاً ، نحو : أن ضَرَبْتَ زيداً قائماً ، ففيه خلافٌ أجازه الكوفيون ومنعه الجمهور.

يقول **الشيخ خالد الأزهري** شارحاً قول **ابن مالك** : **(وقبل حالٍ إن كان المبتدأ أو معموله مصدراً عاملاً في مفسر صاحبها أو مؤولاً بذلك)** : "ويُحذف الخبر وجوباً **(قبل حالٍ إن كان المبتدأ أو معموله مصدراً عاملاً في مفسر صاحبها)** ، مثال الأوّل : ضربي زيداً قائماً ، ومثال الثاني : أكثرُ شربي السويقَ ملتوتاً ، فـ(قائماً) و (ملتوتاً) حالان ، و (ضربي) و (شربي) مصدران ، وهما عاملانِ في مُفسِّر صاحب الحال ، وذلك أنّ صاحبها ضمير مستتر في الخبر المقدّر على ما سيأتي ، ومُفسِّر ذلك الضمير هو (زيد) في المثال الأوّل ، و (السويق) في المثال الثاني ، واحترزَ من أن يكون **(عاملاً في صاحبها)** نفسه لا في مفسره ؛ فإنّها –أي الحال– لا تغني حينئذٍ عن الخبر ، نحو : ضربي زيداً قائماً شديدٌ ، فإنّ (قائماً) حال من (زيد) ، والعامل فيها هو العامل في (زيد) وهو (ضربي) فلا تغني عن الخبر ؛ لأنها من صلة المصدر ، وشَمِلَ قوله **(في مُفسِّر صاحبها)** كون المفسر مفعولاً بالمصدر –كما مثّلنا– وكونه فاعلاً في المعنى ، نحو : قيامك ضاحكاً... **(أو)** كان معمول المبتدأ **(مؤولاً بذلك)** ، نحو : أخطب ما يكون الأمير قائماً ، فهذه ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون المبتدأ مصدراً.

والثانية : أن يكون معموله مصدراً.

والثالثة : أن يكون معموله مؤولاً بالمصدر.

وبقي لتتميم القسمة رابعة أجازها بعض الكوفيين ومنعها الجمهور ، وهي : أن يكون المبتدأ مؤولاً بمصدرٍ ، نحو : أن ضربت زيداً قائماً ، أو : أنْ تضرب زيداً قائماً"[1].

وحكى **أبو حيان** أنّ **ابن عصفور** يُجري الأسماء التي لا حقيقة لها في الوجود مُجرى المصدر فتسدّ الحال مسدّ خبره ، مُستدلاً على ذلك بقول الشاعر :

خيالٌ لأُمِّ السَّلسَبيل ودُونَها مسيرةُ شهرٍ للبريدِ المُذبذَبِ[2]

على أنّ (**خيال**) مبتدأ خبره محذوف وجوبًا سدّت الحال (**ودونها مسيرة شهرٍ**) مسدّه ، يقول **أبو حيان** –رحمه الله– : "وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أنّ الاسم الذي لا حقيقة له في الوجود يجري مجرى المصدر في هذا المعنى لا مجرى الجُثث فتسدُّ الحال مسدّ خبره، واستدل على صحة ذلك بقول الشاعر :

خيال لأم السلسبيل ...البيت

فـ(**خيال**) مرفوع بالابتداء ، وجاز الابتداء به ؛ لأنّه وُصِفَ بقوله (**لأُمِّ السَّلسَبيل**) فلا يصحّ أن يكون خبراً ؛ لأنّه صفة ، بل الخبر ، محذوف سدّت الحال –وهي قوله : (**ودونها مسيرة شهرٍ**)– مسدّة، وساغ ذلك ؛ لأنّ الخيال لا حقيقة له جسميّة"[3].

(١) شرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري (ج١/٢٣٧-٢٣٨). وتنظر هذه المسألة : في المقتصد (١/٢٤٠-٢٤٦) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (١/٩٦-٩٧) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (١/٢٧٨-٢٧٩) ؛ وشرح الكافية للرضي (١/٢٧٦-٢٨١) ؛ والتصريح (١/٥٧٦-٥٨١)؛ والهمع (١/٣٣٩-٣٤٤) ؛ والأشموني (١/٣٣٨-٣٤٢).

(٢) البيت من الطويل ، وقائله البعيث من حُريث ، وأُمُّ السَّلسبيل : امرأة ، والمُذبذب : غير المستقر.

والشاهد على قول ابن عصفور : (**خيال.. ودونها مسيرة شهرٍ**) ، حيث حذف خبر المبتدأ (خيال) وجوباً ، وسدت الحال (ودونها مسيرة شهرٍ) مسدَّه.

ينظر : المؤتلف والمختلف (٦٨) ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/٣٧٦) ؛ ومنهج السالك لأبي حيان (١/٥١) ؛ وهداية السبيل (ج١/٩٨٥) ؛ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (١/٤٠٠).

(٣) التذييل والتكميل (٣/٣٠٤-٣٠٥) ، وينظر : تذكرة النحاة (٦٥٢) ؛ ومنهج السالك لأبي حيان (١/٥١).

وقد ردّ **أبو حيان** عليه ، بأنّ (خيال) يحتمل أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هذا خيال.

يقول –رحمه الله– : "**ولا حجة في هذا البيت** ؛ لأنّه يحتمل أن يكون (خيال) خبرَ مبتدأ محذوف تقديره : هذا خيال"(١).

وهو ردٌّ صحيحٌ لأمرينِ :

الأوّل : أنّ نيابة الحال مناب الخبر المحذوف ليست بمقيسة ، فينبغي الاقتصار على ما سُمِعَ من كلام العرب ، والمسموع من كلامهم –كما قال **المرادي** –رحمه الله– : "أن يكون المبتدأ مصدراً أو أفعلَ التفضيل مضافاً إلى مصدر أو مُؤولٍ بمصدر"(٢).

الثاني : أنّ هناك توجيهينِ في إعراب (خيال) في البيت المذكور آنفاً غير ما ذكره **ابن عصفور** :

الأول : أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره (خيال لهذه المرأة أتاني) ، وهذا هو توجيه **المرزوقي** ، يقول–رحمه الله– : "كأنّه قال : خيال لهذه المرأة أتاني أو زارني ، وبيني وبينها مسيرة شهرٍ للبريد المُسْرِع المتعجِّل... ؛ فإن قيل : لِمَ نَكَّرَ فقال : خيالٌ لأُمِّ السَّلسَبيل ؟ ، قلتُ: يجوز أن يكون كأن يرى خيالها على هيئاتٍ مختلفة فاعْتَقَدَ – لاختلافِ هيئته– أنّه عِدَّةُ خيالٍ ، فلذلك نَكَّره ، كأنه قصد : لي واحدٌ منها"(٣).

(١) التذييل والتكميل (٣/٣٠٤-٣٠٥).

(٢) شرح التسهيل للمرادي (ج١/٢٨٣).

(٣) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/٣٧٧) ؛ وهذا النص نقله البغدادي في الخزانة ، ينظر : (٢/٢٧٧).

الآخر : أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هذا خيال ، وهذا هو توجيه **أبي حيان** المذكور ، وهو الأولى -عندي- ؛ لقلّة التقدير ، وصحة المعنى، وعدم مخالفة القياس. والله أعلم.

المبحث الثامن

نائب الفاعل

[إقامة صفة المصدر مقام الفاعل]

إقامة صفة المصدر مقام الفاعل

المصدر له حقّ الإنابة مناب الفاعل المحذوف في حال عدم وجود المفعول به ، فينوب عنه في جميع أحكامه من رفعٍ ، ووجوب تأخير ، وامتناع حذف ، ونحو ذلك ، وهذه الإنابة ليست مطلقةً ، بل قيّدها النحويون بالشروط الآتية :

أوّلاً : أن يكون مُتصرِّفاً -أي قابلاً لتسلُّط العوامل عليه- فيكون مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً، فلا يجوز -إذن- نيابةً سُبحان ، ومَعاذ ، ونحوهما ؛ لملازمتها النصب على المصدرية.

ثانياً : أن يكون لغير مجرّد التوكيد ، فلا يجوز في ضَرَبَ زيدٌ عمراً ضرباً : ضُرِبَ ضربٌ؛ لعدم الفائدة.

ثالثاً : أن يكون ملفوظاً به ، نحو : سِيرَ سَيرٌ شديدٌ ، أو مدلولاً عليه بغير العامل ، نحو : بَلَى سِيرَ ، جواباً لمن قال : ما سِيرَ سيرٌ شديدٌ.

فإذا لم يكن ملفوظاً به ، ولا مدلولاً عليه بغير العامل لم يُنب ، لعدم الفائدة[1].

أمّا إذا حُذِفَ المصدر ففي إقامة صفته مقام الفاعل خلافٌ ، ذهب البصريون[2] إلى منع ذلك، يقول **سيبويه** -رحمه الله- : "وربّما جرت الصفةُ في كلامهم مجرى الاسم ، فإذا كان كذلك حَسُنَ... وممّا يُبيِّن لك أنّ الصفة لا يقوى إلاّ هذا ، أنّ سائلاً لو سألك فقال : هل سِيرَ عليه ؟ لقلت : نَعَمْ سِيرَ عليه شديداً ، وسير عليه حسناً ، فالنصبُ في هذا على أنّه

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية (٢/٦٠٧-٦٠٨) ؛ وشرح الكافية للرضي (١/٢٠٢) ؛ وشرح التسهيل للمرادي (ج١/٥٢٧).

(٢) ينظر : تمهيد القواعد (ج٢/١٢٣-ب).

حال، وهو وجهُ الكلام ؛ لأنّه وصفُ السَّير، ولا يكون فيه الرفعُ ؛ لأنّه لا يقع موقع ما كان اسماً..."[1].

وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، يقول **ناظر الجيش** –رحمه الله– : "إذا أقيم المصدر الموصوف مقام الفاعل ، وقيل : سير عليه سيرٌ سريعٌ وسيرٌ حثيثٌ ، فلا يجوز أن يحذف المصدر حينئذٍ ، فيقال : سِيرَ عليه سريعٌ ، وسِيرَ عليه حثيثٌ ، بل يجبُ النصبُ ، فيقال : سير عليه سريعاً، وسير عليه حثيثاً... وأجاز الكوفيون الرفع في كل ما ذكر على أنّ الصفة فيه أقيمت مقام الموصوف..."[2].

وحكى **أبو حيان** أنّ **ابن عصفور** نصّ على أنّ **سيبويه** انفرد بإقامة صفة المصدر مقام الفاعل، ثم اعترض عليه بقوله : "**ووَهِمَ ابن عصفور** في قوله : إنّ **سيبويه** انفرد بإقامة صفة المصدر [مقام الفاعل][3] ، وقد نصّ **سيبويه** على أنّ ذلك لا يقام"[4].

وما نقله **أبو حيان** عن **ابن عصفور** نقله عنه –أيضاً– **المرادي**[5].

والحقّ أنّ **ابن عصفور** لم يكن منفرداً بنسبة جواز إقامة المصدر مقام الفاعل **لسيبويه** خاصة ، بل شاركه **القمولي**[6] حيث قال –رحمه الله–: "فإن وصفته –أي المصدر– في اللفظ فقلت : قِيمَ قيامٌ حسنٌ جاز ، وفي التقدير فقلت : قِيَم قيامٌ، وأردت نوعاً من القيام ، فحذفت الصفة جاز إقامته مقام الفاعل عند **سيبويه** خاصة ، وكذلك يجوز –عنده أيضاً–

(١) الكتاب (١/٢٢٨).

(٢) تمهيد القواعد (ج٢/١٢٣-ب).

(٣) زيادة مني يقتضيها المعنى.

(٤) الارتشاف (٣/١٣٣٣) ؛ وينظر : منهج السالك لأبي حيان (١/١١٥).

(٥) ينظر : شرح التسهيل للمرادي (ج١/٥٢٧).

(٦) هو أحمد بن محمد بن مكي بن ياسين المتوفى سنة ٧٢٧هـ ، من مولفاته : شرح كافية ابن الحاجب ؛ وشرح الأسماء الحسنى. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة (١/٣٨٣) ؛ والأعلام (١/٢٢٢).

إقامة صفة المصدر مقام الفاعل ، كقولك : ضُرِبَ شديدٌ ، أي ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ"[1].

وأعتقد أنّ الذي أدخل الوَهَم على **القمولي** ، و**ابن عصفور** من قبله ، هو إجازة **سيبويه** إقامة المصدر المختص بنعت مقدّر مقام الفاعل ، نحو : سِيرَ عليه سيرٌ ، تريدُ نوعاً من السير ، يقول –رحمه الله– : "فإن قلت ضُرِبَ به ضرباً ضعيفاً ، فقد شغلت الفاعل بغيره عنه ، ومثله : سِيرَ عليه سيراً شديداً، وكذلك إن أردت هذا المعنى ، و لم تذكر الصفة ، تقول : سِيرَ عليه سيرٌ ، وضُرِبَ به ضربٌ ، كأنّك قلت : سير عليه ضربٌ من السير ، أو سير عليه شيءٌ من السير"[2].

وخلاصة القول نذهب إلى صحة اعتراض **أبي حيان** على **ابن عصفور** –في هذه المسألة– لأنّ **سيبويه** – نصّ على منع إقامة صفة المصدر مقام الفاعل ، و لم ينص على الجواز، كما زعم **ابن عصفور** و**القمولي** ، والله أعلم.

(١) شرح الكافية للقمولي (ج١/٣٨٨).

(٢) الكتاب (١/٢٢٩).

المبحث التاسع

المفعول به

[تقديم المفعول به وجوباً]

تقديم المفعول به وجوبا

الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول به ؛ لأنّ الفاعل لازمٌ في الجملة ، وكالجزء من الفعل[1]، وقد يخالف في ذلك فيقدَّم المفعول به جوازاً أو وجوباً ، ولكلٍّ حالةٍ من هذه الحالات مواضع[2] ، الذي يعنينا منها –هنا– أحد مواضع وجوب تقديم المفعول به على الفاعل ، وهو أن يكون المفعول به مضافاً إلى اسم الفاعل، نحو : هذا ضاربُ زيد أبوه، حيث قيَّد **ابن عصفور** اسم الفاعل –في هذا الموضع– بأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لا المضي ، يقول–رحمه الله– : "... أو يكون المفعول [مضافاً إلى][3] اسم الفاعل بمعنى الحال، أو الاستقبال ، أو المصدر، المقدَّر بأن والفعل..."[4].

واعترض عليه **أبو حيان** في تقييده هذا ؛ بأنّ اسم الفاعل إذا كان فيه (أل) عمل عمل فعله مطلقاً دون قيد أو شرط ، وإن كان بغير (أل) فلا يعمل إلاّ غير ماضٍ فلا حاجة إلى هذا القيد ، يقول–رحمه الله–: "وهذا قيد ذكره ليخرج به اسم الفاعل الماضي ، فإنّه لا يعمل، فلا يرفع الفاعل وينصب المفعول ، **وليس كما ذكر** ؛ لأنّه إن كان فيه (أل) عمل مطلقاً ، فلا يحتاج إلى هذا القيد ، وإن كان بغير (أل) لم يعمل إلاّ غير ماضٍ، فيكون قيداً لا يقصد به التحرز ؛ لأنّه لا يقع عاملاً إلاّ غير ماضٍ"[5].

ولا وجه –عندي– لاعتراض **أبي حيان** هذا ؛ لأنّ تقييد **ابن عصفور** إنّما هو احترازٌ ممن أجاز إعمال اسم الفاعل –المجرد من (أل)– عمل فعله مطلقاً سواء

(١) ينظر : اللباب : (١/١٥٣) ؛ والمغني في النحو : (٢/١٧٤).

(٢) ينظر : المقرب : (١/٥٣-٥٤) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/١٦٣-١٦٤) ؛ والمغني في النحو (١٧٤-١٨٠) ؛ وابن عقيل (١/٤٣٩-٤٥٢) ؛ والتصريح (٢/٢٨٥-٣٠٠).

(٣) في المقرب بتحقيق عبدالله الجبوري وأحمد الجواري : "مضافا إليه" والصحيح ما أثبته.

(٤) المقرب (١/٥٤).

(٥) التدريب في تمثيل التقريب (٦٧).

أكان بمعنى المضي أم الحال أم الاستقبال –**كالكسائي**[1] ، **وهشام الضرير**[2] ، **وابن مضاء القرطبي**[3] ؛ لأنّ إجازتهم هذه استضعفها المحققون[4] .

والذي يؤيّد كلامي هذا قول **بهاء الدين ابن النحاس**–**رحمه الله**– مُعلّقاً على تقييد **ابن عصفور** السابق : "واشتراطه بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنّه قد عُلِم أنّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل عند البصريين ، فلا يكون له حينئذٍ فاعلٌ ولا مفعول"[5].

(١) ينظر رأيه هذا في : المقتصد (٥١٣/١) ؛ والإيضاح في شرح المفصل (٦٤٠/١) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٥٥٠/١) ؛ والتصريح (٢٧٢/٣).

(٢) هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي المتوفى سنة (٢٠٩هـ) ، من مؤلفاته : مختصر النحو ، والحدود ، والقياس.

تنظر ترجمته في : نزهة الألباء (١٤٧) ؛ وبغية الوعاة (٣٢٨/٢).

وينظر رأيه هذا في : توضيح المقاصد (٨٤٩/٢) ؛ والتصريح (٢٧٢/٣) ؛ والهمع (٥٥/٣).

(٣) هو أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن حريث القرطبي المتوفى سنة (٥٩٢هـ) ، من مؤلفاته : المشرق في النحو ، والرد على النحاة ، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان.

تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (٣٢٣/١) ، والأعلام (١٤٦/١).

وينظر رأيه هذا في : توضيح المقاصد (٨٤٩/٢) ؛ والتصريح (٢٧٧/٣).

(٤) ينظر : المقتصد (٥١٣/١) ؛ والإيضاح في شرح المفصل (٦٤٠/١-٦٤١) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (٧٥/٣).

(٥) التعليقة على المقرب (١٢-أ).

المبحث العاشر

الاشتغـــــال

[ترجيح الرفع على النصب]

ترجيح الرفع على النصب

إذا وقع بعد الاسم المشغول عنه جملةٌ فعليةٌ يصِحّ أن تكون وصفاً له ، أو خبراً جاز فيه وجهانِ : النصبُ على الاشتغال ، والرَّفعُ على الابتداء ، وبهما قُرئ قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[1] حيث قرأ الجمهور ﴿ كُلَّ ﴾ بالنصب ، وقرأه **أبو السمَّال**[2] بالرّفع[3].

واختلفوا في الترجيح ، فرجّح الكوفيون النصب -وفاقاً لجمهور القرّاء- ، يقول **مكيّ** -رحمه الله- : "وقد أجمع القراءُ على النصب في (كُلَّ) على الاختيار فيه عند الكوفيين ؛ وليدل ذلك على عموم الأشياء المخلوقات أنّها لله بخلاف ما قاله أهل الزّيغ : إنّه ثمّ مخلوقات لغير الله ،تعالى الله من ذلك... وإنّما دلّ النصب في (كُلَّ) على العموم ؛ لأنّ التقدير : إنّا خلقنا كُلَّ شيءٍ خلقناه بقدر ، فـ(خلقناه) تأكيدٌ وتفسيرٌ لـ(خلقنا) المضمر الناصب لـ(كُلّ) ، وإذا حذفته وأظهرت الأوَّل صار التقدير : إنّ خلقنا كُلَّ شيءٍ خلقناه بقدر ، فهذا لفظ عامٌ يعمُّ جميع المخلوقات ، ولا يجوز أن يكون (خلقناه) صفة لشيءٍ ؛ لأنّ الصفة والصلة لا يعملانِ فيما قبل الموصوف ولا الموصول ، ولا يكونانِ تفسيرينِ لما يعمل فيما قبلهما ، فإذا لم يكن (خلقناه) صفةً لشيءٍ لم يبق إلاّ أنّه تأكيدٌ وتفسيرٌ للمضمر الناصب بـ(كلّ) ؛ وذلك يدل على العموم.

(١) الآية (٤٩) من سورة القمر.

(٢) هو قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري ،له اختيار في القراءة شاذ عن العامة. تنظر ترجمته في : طبقات القراء (٦٧/١) ؛ وغاية النهاية (٢٧/٢).

(٣) ينظر : المحتسب (٣٥٠/٢) ؛ والبحر المحيط (١٨٣/٨) ؛ والدر المصون (١٤٦/١٠).

وأيضاً فإنّ النَّصب هو الاختيارُ عند الكوفيين ؛ لأنَّ (إنّا) عندهم تطلب الفعل فهي به أولى ، فإذا انضاف إليه معنى العموم والخروج من الشبه كان النَّصب أقوى كثيراً من الرَّفع"[1].

ورجّح البصريون الرَّفع على النصب ، يقول **ابن الشجري** -رحمه الله- في معرض حديثه عن (كُلّ) في الآية السابقة : "أجمع البصريون على أنّ رفعه أجود؛ لأنّه لم يتقدمه ما يقتضي إضمار ناصب"[2].

وفَهِمَ النحويون من قول **سيبويه** -رحمه الله- : "فأمّا قوله -عزّ وجلّ- : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ فإنّما على قوله : زيداً ضربته ، وهو عربي كثير ، وقد قرأ بعضهم[3] ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[4]، إلاّ أنّ القراءة لا تخالف ؛ لأنّ القراءة السنّة"[5] – أنّ الرفع أرجح من النصب بدليل تنظيره نصب (كلّ) بالمثال : زيداً ضربته ، وبقراءة نصب (ثمودَ) في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾، فتنضيره بـ(زيداً ضربته) يقتضي المساواة في الحكم بين المشغول عنه في هذه الآية ، وبينه إذا لم يتقدمه شيٌ ؛ ومعلومٌ أنَّ المشغول عنه إذا لم يتقدمه شيءٌ ترجّح فيه الرّفع على النصب[6].

وتنظيره بقراءة نصب (ثمودَ) في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ يقتضي -أيضاً- المساواة في الحكم بين المشغول عنه في هذه الآية ، والآية السابقة ، ومعلوم أنّ المشغول عنه

(١) مشكل إعراب القرآن (٢/٣٤١) .

(٢) أمالي ابن الشجري (٢/٩٠-٩١).

(٣) النصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري ، وزاد بعضهم : ابن هرمز وعاصم. ينظر : معاني القرآن للفراء (٣/١٤) ؛ والبحر المحيط (٧/٤٩١) ؛ والدر المصون (٩/٥٢٠).

(٤) الآية (١٧) من سورة فصلت.

(٥) الكتاب (١/١٤٨).

(٦) ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٣٠٢).

إذا وقع بعد (أمّا) يترجح فيه الرفع على النصب عند جميع النحويين[1] ، بما فيهم **سيبويه** يقول -رحمه الله-: "وإن شئت قلت : زيداً ضربته... وقد قرأ بعضهم : ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ ، وأنشدوا هذا البيت على وجهينِ : على النصب ، والرفع ، قال **بشر بن أبي خازم** :

فأمّا تميمٌ تميمُ بن مُرٍّ فَأَلْفَاهُم القومُ رَوْبَى نِيامَا[2]

فالنصب عربي كثير ، والرفع أجود"[3].

ولمّا كان رأي **سيبويه** من ترجيح الرفع على النصب مخالفاً لجمهور القراء اعتذر بأنّ القراءة لا تخالف ؛ لأنّها السنة[4] ، وهو لا يعني -بالتأكيد- ضعف قراءة النصب ، وإنّما يعني أنّ النصب كثير لا أكثر.

وحكى **أبو حيان** أنّ **ابن خروف وابن عصفور** زعما أنّ **سيبويه** ضعّف قراءة نصب (كلّ) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ، ثمّ ردّ عليهما بأنّ **سيبويه** لم يذكر ذلك ، يقول **أبو حيان** -رحمه الله-: "**ودعوى ابن خروف وابن عصفور ضعف هذه القراءة** -أي قراءة النصب في (كلّ)- **لم يذكره سيبويه** ، وقال : إنّ القراءة لا تخالف لأنّها السنة"[5].

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣٨٣/٤) ؛ والبيان في غريب إعراب القرآن (٣٣٨/٢).

(٢) البيت من المتقارب ، وهو في ديوانه (١٩٠) ، وروبى : جمع رائب ، وهو الرجل الذي فترت نفسه ، واختلط رأيه وأمره. والشاهد فيه -كما قال الأعلم- : "أنّ حكم الاسم بعد (أمّا) حكمه في الابتداء ؛ لأنّها لا تعمل شيئاً" .تحصيل عين الذهب (١٠٢).

ينظر : معاني القرآن للأخفش (٧٨/١) ؛ ومجالس ثعلب (١٩١/١) ؛ وديوان الأدب للفارابي (٣٧٨/٣)؛ وأمالي ابن الشجري (١٣١/٣) ؛ ولسان العرب مادة (روب) (٤٤١/١) ؛ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (٥١/٧).

(٣) الكتاب (٨١/١-٨٢).

(٤) ينظر : المقاصد الشافية للشاطبي (١٠٣/١).

(٥) الارتشاف (٢١٦٩/٤).

وحكى **أبو حيان** –أيضاً– أنّ **ابن عصفور** زعم أنّ **سيبويه** ضَعّف قراءة نصب (ثمودَ) في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ ، ومن ثمّ اعترض عليه بنحو اعتراضه السابق ، يقول **أبو حيان** –رحمه الله–: "وقول **ابن عصفور** –أيضاً– في قراءة ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ ﴾ : "يريد –يعني **سيبويه**– أنّ هذا –أيضاً– جاء على الوجه الأضعف في النصب" **ليس كما ذكر** أنّه وجه ضعيف ولا أضعف ، بل هو الوجه العربي الكثير لا الأكثر ، قال **سيبويه** : وهو عربي كثير ، وقال في أوّل أبواب الاشتغال : وإن شئت قلت : زيداً ضربته ، ثم قال : وقرأ بعضهم ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ ...فالنصب عربي كثير ، (والرفع أجود) ، وفُهِمَ من قوله : والرفع أجود ، أنّ النصب جيد ، وما كان عربياً كثيراً جيّداً ، لا يقال فيه : إنّه ضعيف ولا أضعف، وظاهر كلام **سيبويه** أنّ القراءة لا تخالف ؛ لأنّها السنة"[1].

وفي الحقيقة نصُّ **ابن خروف** ونصُّ **ابن عصفور** المتعلقانِ بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ نقلهما **المرادي** حيث قال : "قال **ابن خروف** : وإنّما اعتذر **سيبويه** بقوله : إن القراءة لا تخالف ؛ لضعف قراءة النصب ؛ لكونها بمنزلة : زيداً ضربته ، وقال **ابن عصفور** : يريد أنّ النصب فيه ضعيف ، والرفع أحسن منه ؛ لأنّه ليس قبله ما يُوجب النصب، فهو بمنْزلة : زيداً ضربته"[2].

ثم بيّن **المرادي** المراد من التضعيف المذكور في نصيهما ، فقال–رحمه الله– : "وقول **ابن خروف** و**ابن عصفور** (ضعيف) ؛ لأنّهما لا يعنون حقيقة الضعف ، بل المراد أنّ الرفع أحسن منه"[3].

أمّا نصّ **ابن عصفور** المتعلق بقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ ، فلم أجده في مؤلفاته التي بين يدي ، ولا في مؤلفات النحويين المتأخرين التي اطلعت عليها.

(١) التذييل والتكميل (ج٣/٣٣) (رسالة دكتوراه).

(٢) شرح التسهيل للمرادي (ج١/٥٥٤).

(٣) المصدر السابق (ج١/٥٥٤) .

وعلى أي حال يمكن القول بأنّ **ابن عصفور** فـــي نصه هذا لم يقصد حقيقة الضـــعف -كما هو الحال في نصّه الأول- وإنّما قصد أنّ النصب أقلّ من الرفع ، فإذا كان الرفع أجود فالنصب جيد ، وعلى هذا يسقط الاعتراض عليه في هذه المسألة ، والله أعلم.

المبحث الحادي عشر

التـــنـــــــازع

[روابط العاملينِ المتنازعينِ]

روابط العاملين المتنازعين

أصلُ التنازُعِ أن يتوجّه عاملانِ متصرفانِ[1] إلى معمولٍ واحد كلّ منهما يطلبه من حيثُ المعنى والعمل ، نحو : قام وقعد زيدٌ ، وقد تتوجّه ثلاثةُ عواملٍ إلى أكثر من معمول ، كقول رسول الله ﷺ : "..**تُسبِّحون وتكبِّرون وتُحمِّدون دُبُرَ كُلِّ صلاة ثلاثاً وثلاثين**"[2].

ولا خلاف بين النحويين في جواز إعمال أيّ العاملين أو العوامل ، وإنّما الخلاف في المختار منها ، فالكوفيون يختارون إعمال الأوّل لتقدّمه ، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقربه[3].

ولمّا كان من شروط هذا الباب أن يكون العاملانِ طالبينِ للمعمول من حيثِ المعنى من غير فساد منع أكثر النحاة[4] الإعمال في قول **امرئ القيس** :

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني –ولم أطلب– قليلٌ من المالِ[5]

(١) تقييد العاملينِ بالتصرّف يخرج العاملينِ الجامدينِ ؛ لأنّ التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله ، والجامد لا يفصل بينه وبين معموله. ينظر : التصريح (٤٢٧/٢).

(٢) حديث صحيح ، أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب الذكر بعد الصلاة (٢٠٥/١) ؛ ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب الذكر بعد الصلاة ، وبيان صفته (٤١٦/١-٤١٧).

(٣) ينظر على سبيل المثال : الإنصاف (٨٣/١) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (١٦٧/٢) ؛ وشرح الكافية للرضي (٢٠٤/١).

(٤) ينظر : الارتشاف (٢١٥٢/٤).

(٥) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه (٣٩).

الشاهد فيه : "إعمال الفعل الأوّل ، وهو (كفاني) ورفع (قليل) ؛ لأنّه لم يجعل القليل مطلوباً ، ولو أعمل الثاني (أطلب) ، ونصب به قليلاً لكان الكلام فاسداً..." إيضاح شواهد الإيضاح (١٠٥/١) بتصرف.

ينظر : الكتاب (٧٩/١) ؛ والمقتضب (٧٦/٤) ؛ والخصائص (٣٨٧/٢) ؛ واللباب (١٥٦/١) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (٧٩/١) ؛ ومغني اللبيب (٢٨٥/١) ؛ والهمع (٩٨/٣) ؛ والأشموني (٦٠٧/٢) ؛ والدرر (٣٢٢/٥) ؛ والمعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية(٤٣٦/٦).

ومن بين هؤلاء المانعين **ابن عصفور** حيث قال -رحمه الله- : "ومما ذكرناه في أوّل الباب في حدّ الإعمال[1] ، يتبيّن -إذن- فسادُ مَن أَلْحَقَ قول **امرئ القيس** :

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني -ولم أطلب- قليلٌ من المالِ

بالإعمال ؛ لأنّ (كفاني) يَطلبُ (قليلاً) ، (ولم أطلب) يطلبُ المُلك ، كأنّه قال : ولم أطلب الملك ؛ لأنّ حقيقة الإعمال أن يتقدَّم عاملانِ كُلّ واحدٍ منهما طالبٌ للمعمول ، (ولم أطلب) لا يتسلّط -هنا- على (القليل) ألا ترى أنّه لا يصح : لو أنّ سعيي لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المالِ ؛ لأنّه إذا لم يسع لأدنى معيشة فإنّما يطلب الكثير ، فكان حقّه أن يقول : لطلبتُ القليل ، فهو غير مُتسلّط عليه ؛ فلهذا قلنا : إنّه ليس من باب الإعمال ، والعامل إنّما هو (كفاني).

فإن قيل : لأي شيءٍ جعلت (ولم أطلب) جواباً لـ(لو) ، وعطفت على (كفاني) حتّى لزِمَ هذا ؟ وهلاّ جعلت الجملة في قوله : (ولم أطلب) معطوفة على قوله : (فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني) ، وكأنّه قال : أنا لم أطلب قليلاً[2] ، فيتصور توجيهه عليه فيكون من باب الإعمال ؟

(١) يعني قوله : " هو أن يتقدم عاملانِ فصاعداً ، ويتأخر عنهما معمول فصاعداً كل واحدٍ منهما يطلبه من جهة المعنى..." شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٦١٣/١).

(٢) أي على الاستئناف.

فالجواب : أنّ هذا لا يُتصوّر ، وقد كان **الأستاذ أبو علي الشلوبين**[1] يجعله من الإعمال بهذا الطريق ، ووجهُ بطلانه أنّ العاملينِ في هذا الباب لابُدَّ أن يشتركا ، وأدنى ذلك بحرف العطف حتى لا يكون الفصل معتبراً ، أو يكون الفعل الثاني معمولاً للأوّل ، وذلك نحو قولك : جاءني يضحكُ زيدٌ ، فتجعل في (جاءني) ضميراً ، أو في (يضحك) حتّى لا يكون هذا الفعل فاعلاً ، وأقلّ ذلك حرف العطف حتّى تكون الجملتانِ قد اشتركتا أدنى اشتراك فيسهل الفصل"[2].

وفَهِمَ **أبو حيان** أنّ **ابن عصفور** في قوله : "... أنّ العاملينِ في هذا الباب لابُدّ أن يشتركا ، وأدنى ذلك بحرف العطف... أو يكون الفعل الثاني معمولاً للأوّل" أراد أن يحصر الروابط بين العاملينِ المتنازعينِ في رابطينِ ،هما : حرف العطف ، وأن يكون الفعل الثاني معمولاً للأوّل ، وأنّه لا إعمال بغيرهما.

ثم اعترض عليه **أبو حيان** بأنّ الإعمال قد جاء من غير وجود هذينِ الرابطينِ ، يقول -بعد أن ذكر نص **ابن عصفور** المتعلق بالرد على **الشلوبين**- : "وهذا الذي ذكره **ابن عصفور** من انحصار التشريك بين جملتي التنازع في العطف ، وأن يكون الفعل [الثّاني][3] معمولاً للأوّل ، وأنّه لا يقع الإعمال إلاّ على هذينِ الوجهينِ **ليس كما ذكر** ، وقد تتبعتُ موارد التنازع فوجدته لا ينحصر فيما ذكر ، ألا ترى أنّهم جعلوا من التنازع قوله :

(١) لم أقف على هذا القول في مولفاته التي اطلعت عليها ، وزاد أبو حيان - في التذييل والتكميل (ج٣/١٦٦) (رسالة دكتوراه) ، والارتشاف (٤/٢١٥٢)- أنّ ذلك هو قول أبي ذر الخشني ، وأبي إسحاق بن ملكون أيضاً.

(٢) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل ١/٦٢٢-٦٢٣) ؛ وينظر : شرح الإيضاح له (٧٠-ب).

(٣) زيادة مني يقتضيها المقام.

لو كانَ حيّاً قبلهُنَّ ظعائناً حيّ الحطيمُ وجوههُنَّ وزمزمُ[1]

فنازع (حيًّا) الأوّل –وهو خبر كان– (حيّا) الثاني –وهو جواب لو– ، ولا اشتراك بينهما بحرف العطف ، ولا الثاني معمولاً للأول .

وقول الآخر :

بعُكاظَ يُعشِي الناظريـ نَ إذا هُمُ لَمَحُوا شُعاعُه[2]

فتنازع (يُعشي) و (لمحوا) ، وليس ثَمّ عطف ، ولا عمل للفعل الأوّل في الثاني.

وقول الآخر :

ولم أمدح لأُرضِيهِ بشعري لئيماً أن يكون أفادَ مالا[3]

(١) البيت من الكامل ، وهو لعروة بن أذينة في شعره (٣٦٨)، والظعائن جمع ظعينة ، وهي : المرأة التي في الهودج، والحطيم : جدار حجر الكعبة. والشاهد في قوله : (**حيّ**) الثاني ، حيث أعمله وحذف فاعله كي لا يضمر قبل الذكر ، وألغى (حيّا) الأوّل.

ينظر : المقرب (٢٥٢/١) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٦١٩/١) ؛ ومنهج السالك لأبي حيان (١٣٣/١) ؛ والتذييل والتكميل (ج١٦٦/٤) (رسالة دكتوراه) ؛ وتذكرة النحاة (٣٥٧) ؛ وشرح التسهيل للمرادي (ج٥٩٨/١).

(٢) البيت من مجزوء الكامل ، وقائله عاتكة بنتُ عبدالمطلب عمّة النبي ﷺ ، وعكاظ : موضع قرب مكة ، ويُعشي من الإعشاء ، وهو عدم الرؤية ليلاً ، واللمح : سرعة إبصار الشيء ، والشعاع : ما يظهر من نورٍ.

الشاهد في قوله : (**لمحوا**) ، حيث حذف الضمير المنصوب فيه ضرورة ، بعد أن أعمل الفعل الأول في الظاهر ، والتقدير : لمحوه.

ينظر : المقرب (٢٥١/١) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٦١٩/١) ؛ ومنهج السالك لأبي حيان (١٣٢/١) ؛ وأوضح المسالك (١٩/٢) ؛ وشرح شذور الذهب (٣٩٦) ؛ وابن عقيل (٥٠١/١) ؛ وشرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري (ج٥٤١/١)؛ والهمع (٩٥/٣).

(٣) البيت من الوافر ، وهو لذي الرُّمة في ديوانه (١٥٣٤).

والشاهد في قوله : (**أمدح**) حيث أعمله فنصب مفعوله (لئيماً) ، وأهمل (أُرضية) مع إضمار معموله.

ينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣٤٣/١) ؛ وأمالي ابن الشجري (٢٦٩/١) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٦١٥/١) ؛ والأشباه والنظائر (١٩٨/٣).

وكذا قول الآخر :

عَلِّمُوني كيف أَبْكِيـ هم إذا خَـفّ القَطـينُ[1]

وقول الآخر :

ألا هل أتاها على نَأْيِها بما فضحت قومَها غامِدُ ؟! [2]

وكذلك قوله تعالى[3] : ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾[4] ".

والحق أنّ اعتراض **أبي حيان** هذا غريبٌ ، وقد كفانا **ناظر الجيش** مؤنة الـرد عليـه، عندما قال–رحمه الله– : "أقول : إنّ **ابن عصفور** إنّما قال : لابُدَّ أن يشـترك العـاملان ، وأدنى ذلك بحرف العطف ، أو يكون الفعل الثاني معمولاً للأوّل ، ولا شك أنّ هذه العبـارة تعطي عدم الانحصار ، والذي ادّعاه **ابن عصفور** إنّما هو أن يشترك العاملان ، والاشـتراك أعمّ من أن يكون بعطف وعمل وبغيرهما ، وكيف يدّعي **ابن عصفور** الانحصار في هـذين الأمرين وهو قد ذكر أكثر الأبيات التي ردّ بها عليه **الشيخ**[5] شواهد على التنازع في هـذا

(١) البيت من الرمل ، ولم أتمكن من معرفة قائله ، والقطين : القوم المقيمون. لسان العرب مادة (قطن) (٣٤٣/١٣).

والشاهد في الفعل الأول (**أبكي**) إذ أضمر معموله قبل ذكره ضرورة ؛ وأعمل الفعل الثاني (خف) فرفع فاعله.

ينظر : أمالي القالي (١٦٣/١) ؛ والمقرب (٢٥١/١) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمـل (٦١٦/١) ؛ والأشـباه والنظائر (٢٠٠/٣).

(٢) البيت من المتقارب ، ولم أتمكن من معرفة قائله. وغامد : حيٌّ من اليمن.

والشاهد في قوله (**فضحت**) حيث أعمله فنصب مفعوله (قومها) مع إهمال الفعل الأوّل (أتاها) وإضمار معموله.

ينظر : لسان العرب مادة (غَمَدَ) (٣٢٦/٣) ؛ والأشباه والنظائر (١٩٨/٣).

(٣) الآية السابعة من سورة الجن.

(٤) التذييل والتكميل (ج١٦٦/٣-١٦٨) ، (رسالة دكتوراه).

(٥) يعني أبا حيّان.

الباب[1] ، والذي استشهد به **الشيخ** على **ابن عصفور** قد حصل الاشتراك فيه كلّه من العاملينِ ، ففي البيت الأوّل أحد المتنازعين في جزاء الشرط والآخر هو جواب الشرط ، وفي البيت الثاني الأوّل دليل جواب الشرط ، والثاني هو الشرط، وفي البيت الثالث الفعل الثاني علّة للأوّل ، وفي البيت الرابع ما قيل في البيت الثاني ، وفي البيت الخامس الفعل الواحد صلة لسبب الفعل الآخر ، فالاشتراك بين العاملينِ حاصلٌ ، وذلك هو مقصود **ابن عصفور**–رحمه الله– "[2].

(١) ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٦١٥-٦١٩) ؛ والمقرب (١/٢٥١-٢٥٢).

(٢) تمهيد القواعد (ج٢/١٦٧ –أ و ب).

المبحث الثاني عشر

المفعول المطلق

وفيه ثلاث مسائل :

الأولى : ناصب المصدر بَهْرَاً

الثانية : انتصاب غفرانك.

الثالثة : نصب دواليك وهذاذيك على الحالية.

ناصب المصدر [بَهْرًا]

(بَهْرًا) مصدرٌ يستعملُ في الدعاء والخبر ، ويأتي على عدّة معان[1] ، منها : عجباً وتعساً وغلَبَة وتبًّا ، وقد تواترت نصوص النحويين ، واللغويين[2] على أنّه منتصبٌ بفعل مضمر لا يجوز إظهاره ؛ لكونه بدلاً من اللّفظ بالفعل ، في حين اختلفت نصوصهم في فعله النّاصب له ، أمستعملٌ هو أم مهمل[3]؟.

فسيبويه بعد أنّ عدّ (بَهْرًا) من المصادر المنتصبة على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ، قال ما نصّه : "وإنّما ينتصب هذا[4] وما أشبهه إذا ذُكِرَ مذكورٌ فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل... وما جاء منه لا يظهر له فِعْلٌ فهو على هذا المثال نصبٌ ، كأنّك جعلت (بَهْرًا) بدلاً من بَهَرَك اللهُ، فهذا تمثيلٌ ولا يتكلّم به"[5].

فظاهر كلامه أنّ (بَهْرًا) إذا استُعمِلَ في الدعاء فهو منتصبٌ بفعل مهمل ، ولعلّ ممّا يؤيِّد ذلك قول **ابن سيده** –رحمه الله– : "قال **سيبويه** : لا فِعْلَ لقولهم : بَهْرًا له في حدّ الدعاء، وإنّما نُصِبَ على توهم الفعل ، وهو ممَّا يُنصبُ على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره"[6].

(١) ينظر : المحكم مادة (بَهَرَ) (٤/٣١٠-٣١٣) ؛ ولسان العرب المادة نفسها (٤/٨٢).

(٢) ينظر : الكتاب (١/٣١١) ؛ والمخصص (١٢/١٨٤) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (١/١٢٠)؛ وشرح التسهيل لابن مالك (٢/١٨٣-١٨٤)؛ والارتشاف (٣/١٣٦٠).

(٣) أي هل له فعل من لفظه أم لا ؟ فإذا كان له فعلٌ من لفظه انتصب به ، وإذا لم يكن له فعلٌ من لفظه قدّر له فعلٌ من معناه ، وسيأتي توضيح ذلك.

(٤) لعلّه يريد به (بَهْرًا) لكونه أقرب مذكور.

(٥) الكتاب (١/٣١٢).

(٦) المحكم مادة (بَهَرَ) (٤/٣١٢). وينظر : –أيضاً– هذا النصّ في : لسان العرب مادة (بَهَرَ) (٤/٨٢) ، وتاج العروس المادة نفسها (٦/١٢٠).

وأفاد **السيرافي** –رحمه الله– ممَّا قاله **سيبويه** ، فقال –في معرض حديثه عن المصادر المنتصبة بفعل لا يجوز إظهاره– : "وبعض هذه المصادر لا يستعمل الفعل المأخوذ منه ، وبعض يُستعمل ، فممّا لم يستعمل قولهم : بَهْرًا ، كأنّك قُلت : بَهَرَك اللهُ إذا دعا عليه ، وهذا تمثيل ولا يتكلم به"[1].

وظاهر كلام **ابن دريد** –رحمه الله– : "وبَهَرَهُ الأمرُ يبهره بَهْرًا إذا غَلَبَه.. ويقول الرجلُ للرجل : بَهْرًا لك ، كأنّه يدعو عليه بالغلبة"[2] –أنّ (بَهْرًا) منتصب بفعل مستعمل ؛ لأنّه خبر ، ولم يذكر التقدير في حال الدعاء أهو فعلٌ مستعمل أم مهمل ؟ ولعلّ تركه له يدلّ على أنّه منتصب بفعل غير مستعمل.

وأفاد **ابن عصفور** –فيما أحسب– من كلام **ابن دريد** هذا ، ومن كلام **سيبويه** و**السيرافي** السابقين فنصّ صراحةً على أنّ (بَهْرًا) منتصب بفعل مستعمل إذا استعمل في الخبر، ومنتصب بفعل مهمل إذا استعمل في الدعاء ، يقول –رحمه الله– وهو بصدد الحديث عن المصادر المنتصبة بفعل لا يجوز إظهاره : "..فما كان له فعلٌ من لفظه فالأحسن فيه أن يكون منصوباً بذلك الفعل ، وقد يجوز أن يكون منصوباً بفعل من غير لفظه على حسب ما يقتضيه معنى الكلام، وما كان منها ليس له فعلٌ من لفظه ، نحو : (أفّة) ، و (تفّة)[3] ، و(بَهْرًا) إذا أريد به الدعاء ؛ لأنّه لا يُقال: بَهَرَهُ اللهُ على معنى الدعاء ، وإنّما يستعمل في الخبر، فيقال : بَهَرَه ، أي : غَلَبَه وقهره ، والأحسن فيه أن يكون منصوباً بفعل من غير لفظه على حسب ما يقتضيه المعنى ، وكأنّه قال : أَلْزَمَهُ اللهُ أُفّة ، وتفّة وأَلْزَمَهُ اللهُ بَهْرًا ، وقد يجوز أن يكون منصوباً بفعل من لفظه إلاّ أنّه لم يستعمل إظهاره"[4].

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢/٨٤-أ).

(٢) جمهرة اللغة مادة (بَهَرَ) (١/٢٧٩).

(٣) أفّة ، وتفّة بمعنى نتناً ، ينظر : المقتضب (٣/٢٢٢) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (٢/١٨٣).

(٤) شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٣٦-ب).

ونقل **أبو حيان** عن **ابن الأعرابي**[1] ما نصه : "يقالُ للقوم إذا دعوت عليهم : بَهَرَهُم اللهُ، والمبهور المكروب"[2].

ولا شك أنّ هذه الحكاية التي نقلها **أبو حيان** عن **ابن الأعرابي** تخالف كلّ ما تقدّم من النصوص ، لذا قال **أبو حيان** –عَقِب نصّ **ابن الأعرابي**– : "فعلى ما حكاه هو لا الأئمة لا يكون (بَهْرًا) منصوباً بفعل مهمل بل بفعل مستعمل"[3].

ثمّ قال **أبو حيان** –رحمه الله–: "وقال **ابن عصفور** : بَهْرًا–بمعنى غَلَب– ، يستعمل في الخبر لا في الدعاء، فلذلك كان الأحسن أن ينتصب (بَهْرًا) بفعل من المعنى تقديره : ألزَمَهُ اللهُ" انتهى.

وليس بصحيح ، بدليل ما حكيناه عن **ابن الأعرابي** أنّه يقال للقوم إذا دعوت عليهم : بَهَرَهُم الله"[4].

فأبو حيان –كما ترى– اعترض على **ابن عصفور** بما نقله عن **ابن الأعرابي** من أنّ العرب تنصب (بَهْرًا) بفعل من لفظ المصدر إذا استعمل في الدعاء ، وليس كما زعم **ابن عصفور** من أنّ الأحسن فيه أن يكون منصوباً بفعل من غير لفظه.

وفي نظري لا وجه للاعتراض على **ابن عصفور** –في هذه المسألة– للأمور الآتية :

أولاً : أنّ ما ذهب إليه **ابن عصفور** هو مذهب الأئمة على حدّ وصف **أبي حيان** لهم.

(١) هو محمد بن زياد النحوي اللغوي المتوفى سنة ٢٣١هـ ، من مؤلفاته : كتاب النوادر ، والأنواء ، وتاريخ القبائل. تنظر ترجمته في : البلغة (٢٦٤) ؛ وبغية الوعاة (١/١٠٥-١٠٦).

(٢) التذييل والتكميل (ج٣/١٩٨) (رسالة دكتوراه) ؛ وينظر : الارتشاف (٣/١٣٦٠).

(٣) التذييل والتكميل (ج٣/١٩٨) (رسالة دكتوراه).

(٤) المصدر السابق الصحيفة نفسها.

ثانياً : أنّ **ابن عصفور** لم ينصّ على منع انتصاب المصدر (بَهْرًا) بفعل من لفظ المصدر إذا أريد به الدعاء ، بل قال : "والأحسن فيه أن يكون منصوباً بفعل من غير لفظه... وقد يجوز أن يكون منصوباً بفعل من لفظه إلاّ أنّه لم يستعمل إظهاره".

ثالثاً : أنّ قول **أبي حيان** : "فعلى ما حكاه هو –أي **ابن الأعرابي**– لا الأئمة لا يكون (بَهْرًا) منصوباً بفعل مهمل ، بل بفعل مستعمل" يُوحي إلى انفراد رواية ابن الأعرابي عن العرب في هذه المسألة، وهذا أمرٌ يُرجّح ما ذهب إليه **ابن عصفور** .

يقول **أبو البركات بن الأنباري** –رحمه الله– : "اعلم أنّه إذا تعارض نقلان أُخِذَ بأرجحهما ، والترجيح يكون في شيئين : أحدهما : الإسناد ، والآخر: المتن ، فأمّا الترجيح في الإسناد فأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر..."[1].

(١) لمع الأدلة (١٣٦).

انتصاب غُفْرَانَكَ

ذهب أكثر النحويين –**كالأخفش**[1] ، **والزجاج**[2] ، **والزجاجي**[3] ، **والعكبري**[4] ، **وابن مالك**[5]– إلى أنّ (غُفْرَانك) مصدرٌ من المصادر المنتصبة بفعل لا يجوز إظهاره إلاّ أنّهم اختلفوا في تقدير فعله ، فقيل : اِغْفِرْ غفرانك ، أو اغْفِر لنا غفرانـاً ، وقيل : نستغفِرُك غُفْرَانك.

في حين ذهب بعض النحويين[6] إلى أنّه يجوز انتصاب (غُفْرَانك) على المفعولية بفعل من غير لفظه، تقديره : أسألك غُفْرَانك ، أو هَبْ لنا غُفْرَانك ، يقول **الخفّاف**[7] –رحمه الله– : "غُفْرَانك يجوز أن يُنْصَب على المصدر ، كأنّه قال : اللهم اغْفِر لنا غُفْرَانـاً ، فلمّا حُذِفَ الفعل ، وجُعِلَ المصدرُ بدلاً منه أضافه إلى ضمير الفاعل ، ويجوز أن ينتصب بفعل مضمر من غير لفظه على أنّه مفعولٌ به ، كأنّه قال : هَب لنا غُفْرَانك" [8].

وانتصاب (غفرانك) على المفعولية يعني أنّ العامل فيه لم يكن حذفه مُتعيِّناً ، يقول **عبد القادر المكي**[9] –رحمه الله– : "وقوله تعالى ﴿ غُفْرَانَكَ ﴾[10] ، اختُلِفَ في تقدير فعله،

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش (١/١٩٢).

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/٣٦٩).

(٣) ينظر : الجمل (٣٠٥).

(٤) ينظر : التبيان (١/٢٣٤).

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/١٨٦).

(٦) ينظر : الارتشاف (٣/١٣٦٧) ؛ والدر المصون (٢/٦٩٦)؛ وهداية السبيل (ج٢/١٩٢) ؛ والهمع (٢/٨٩).

(٧) هو يحيى بن عبدالله الجُذامي المالقي النحوي المتوفى سنة ٦٥٧هـ ، له من المصنفات : شرح الكتاب ، وشرح إيضاح الفارسي ، وشرح الجمل. تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (١/٤٧٣) ، والأعلام (٧/٢٨٥).

(٨) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل (ج٣/٥٤٦).

(٩) هو عبدالقادر بن أبي القاسم بن أحمد بن محمد بن عبد المعطي الأنصاري المالكي المتوفى سنة ٨٨٠هـ ، من مؤلفاته : حاشية على التوضيح، وحاشية على شرح الألفية للمكودي. ينظر : بغية الوعاة (٢/١٠٤-١٥٠) ؛ والأعلام(٦/١٠٣).

(١٠) الآية (٢٨٥) من سورة البقرة.

فقال المؤلّف -أي **ابن مالك**- اغْفر ؛ فعليه الجملة طلبيّة ، وقال **الزمخشري**[1] : نستغفرك ، وعليه الجملة خبرية ، وأجاز بعضهم أن ينتصب على المفعول به ، أي : نسألك غُفْرانك ، وهو غير ظاهر ؛ لأنّه لو كان مفعولاً به ، لم يكن حذفُ عاملِه واجباً"[2].

واختلف **ابن عصفور وأبو حيان** في انتصاب (غُفْرَانك) ، **فابن عصفور** -رحمه الله- يجيز انتصابه على المفعولية ، وعلى المصدرية ، فباعتبار المفعولية نصّ على جواز إظهار العامل فيه ، يقول في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : "وأدخل **أبو القاسم**[3] في هذا الباب ما ليس منه ، فمن ذلك حَمْداً ، وشُكْراً ، وغُفْرَانك ، وسَعَةً ، ومَرْحَباً ، وذلك من قبيل الأسماء المنتصبة بإضمار فعل ، ويجوز إظهاره"[4].

وباعتبار المصدرية نصّ على وجوب حذف العامل فيه ، يقول : ".. وإن جعلت الاسم المنصوب عِوَضاً من الفعل المحذوف لم يجُز إظهار ذلك الفعل ؛ لئلاّ تكون قد جمعت بين العِوض والمعوّض منه إلاّ أنّ جَعْلَ الاسم المنصوب عوضاً عن الفعل المحذوف لا يطّرد ، وإنّما جاء ذلك في مواضع تحفظ ، ولا يقاس عليها، فمن ذلك قولهم : مرحباً ، وأهلاً ، وَسَعةً ، ورُحْباً ، جميع ذلك منتصب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره... ومن ذلك -أيضاً- قولهم : غُفرانك ، وَمَعاذ الله ، وسُبحان الله ، وريحانه بمعنى استرزاقه، وهي -أيضاً- مصادرُ قائمةٌ مقام أفعالها الناصبة لها..."[5].

(١) ينظر : الكشاف (١/٥٢٠).

(٢) هداية السبيل (ج٢/١٩٢).

(٣) يعني قول الزجاجي : "باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : مرحباً ، وأهلاً ، وسعة... ومنه قولهم : حمداً وشكراً وغُفْرانك". الجمل (٣٠٥).

(٤) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/٤٢٣).

(٥) شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٣٥-ب ، ١٣٦-أ) ؛ وينظر : المقرب (١/١٤٨).

أمّا **أبو حيان** فقد نصّ على أنّ (غُفْرَانك) منتصب على المصدرية بفعل لا يجوز إظهاره، كما فعل أكثر النحويين ، يقول –رحمه الله–: "وانتصب (غُفْرَانك) على أنّه مصدر من المصادر التي يعمل فيها الفعل مضمراً..."[1].

ثمّ قال معترضاً: "**واضطرب قول ابن عصفور** فيه ، فمرّة ، قال : هو منصوب بفعل يجوز إظهاره ، ومرّة قال : هو منصوب بفعل يلزم إضماره ، وعدّه مع سبحان الله ، وأخواتها"[2].

وتَبِعهَ في هذا الاعتراض **السمين الحلبي**[3] **والسيوطي**[4].

والحق أنّ الاعتراض غير وارد على **ابن عصفور** ؛ لأنّه –كما قال **ناظر الجيش** – رحمه الله– : "إنّما أجاز الأمرينِ باعتبارينِ ، فحيث جعله مصدراً أوجب حذف العامل ، وحيث جعله مفعولاً به أجاز إظهاره" [5]. والله أعلم.

(١) البحر المحيط (٢/٣٦٦).

(٢) المصدر السابق الصحيفة نفسها.

(٣) ينظر : الدر المصون (٢/٦٩٦-٦٩٧).

(٤) ينظر : الهمع (٢/٨٩).

(٥) تمهيد القواعد (ج٢/١٧٦-أ).

نصب دواليك وهذاذيك على الحالية

نصّ **الخليل**[1] وجمهور النحويين[2] على أنّ (لبّيك) ، و (سعديك) ، و (حنانيك) ، و(دواليك) ، و(هذاذيك) ، ونحوها –مما سُمِعَ عن العرب– مصادر مثناة لفظاً لا معنى ، وأنّها منتصبة على المصدرية بأفعال لا يجوز إظهارها سواء أكانت هذه الأفعال من لفظها أم من معناها.

في حين ذهب **يونس**[3] إلى أنّ (لبيّك) اسم مفرد قُلبت ألفه ياءً للإضافة للمصدر ، وليس بمثنًّى.

وأجاز **سيبويه** في (دواليك) و (هذاذيك) الانتصاب على الحالية ؛ لورود ذلك في الشعر ، يقول –رحمه الله– : "هذا بابُ ما يجيء من المصادر مُثنًّى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك : حنانيك ، كأنّه قال : تحنُّناً بعد تحنُّنٍ... ومثلُ ذلك حَذاريك، كأنّه قال : ليكُن منك حذرٌ بعد حَذَرٍ ، كما أنّه أراد بقوله : لبّيك وسعديك ؛ إجابةً بعد إجابة ، كأنّه قال : كلّما أجبتُك في أمرٍ فأنا في الأمر الآخر مُجيبٌ ، وكأنّ هذه التثنية أشدُّ توكيداً.

ومِثلُهُ[4] –إلاّ أنّه قد يكون حالاً وقع عليه الفعل– قول الشاعرِ ، وهو **عبدُ بني الحسحاس** :

(١) ينظر : الكتاب (٣٥١/١).

(٢) ينظر : شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٣٨-أ) ؛ والارتشاف (١٣٦٤/٣)

(٣) ينظر : الكتاب (٣٥١/١) ؛ والمصدرانِ السابقانِ ، وشرح الكافية للرضي (٣٢٩/١).

(٤) أي مثل (حذاريك).

إذا شُقَّ بُردٌ شُقَّ بالبُردِ مِثلُهُ دَواليْكَ حتّى ليس للبُردِ لابِسُ[1]

أي مداولتك ، ومداولة لك ، وإن شاء كان حالاً ، ومثله –أيضاً– :

ضَرْباً هذاذيك وطَعْناً وَخْضَا[2]

ومعنى تثنية (دواليك) أنّه فِعلٌ من اثنينِ ، لأنّي إذا داولتُ فمِن كُلِّ واحدٍ مِنّا فِعلٌ.

وكذلك (هذاذيك) ، فإنّه يقول : هذًّا بعد هذٍّ من كلّ وجه ، وإن شاء حَمَلَه على أنّ الفعل وقَعَ هذًّا بعد هذٍّ فنصبه على الحال"[3].

وكون **سيبويه** –رحمه الله– يجيز انتصاب (دواليك) و (هذاذيك) على الحالية يعني وقوع الحال معرفة ، وهذا محلُّ إشكالٍ إذ الأصل في الحال أن تكون نكرة لا معرفة.

لذا بادر بعض النحويين بمخالفته ، بينما اعتذر له بعضهم ، ويأتي على رأس من خالفه **أبو حيان** ، **وابن هشام الأنصاري** ، **فأبو حيان** وصف رأي **سيبويه** بالتكلف ، يقول :

(١) هذا البيت من الطويل وقائله : سحيم عبد بني الحسحاس ، وهو في ديوانه (١٦) ، ورواية العجز فيه :

دواليك حتى كُلُّنا غيرُ لابسِ

والبُرْدُ : ثوبٌ فيه خطوط ، وجمعه أبرادٌ وأَبْرُد وبُرُود.

والشاهد في قوله : "**دواليك**" حيث نصبه على المصدر الموضوع موضع الحال.

ينظر : الجمل (٣٠٦) ؛ وأمالي الزجاجي (١٣١) ؛ والحُلَل (٣٥٥) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (١١٩/١)؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤١٣/٢) ؛ وشرحه الصغير على الجمل (١٣٨-أ) ؛ ورصف المباني (١٨١) ؛ ومنهج السالك لأبي حيان (٢٧٩/٢) ؛ وأوضح المسالك (١١٨/٢) ؛ والهمع (٨٨/٢) ؛ والأشموني (٨٤٢/٢) ؛ والخزانة (٩٩/٢) ؛ والمعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية (٤٣/٤).

(٢) البيت من الرجز ، وقائله العجاج ، وهو في ديوانه (١٤٠/١)، والوخض : طعن غير جائف.

والشاهد في قوله : (هذاذيك) حيث نصبه على المصدر الموضوع موضع الحال.

ينظر : الجمل (٣٠٦) ؛ وأمالي الزجاجي (١٣٢) ؛ والحلل (٣٥٤) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (١١٩/١) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤١٣/٢) ؛ وأيضاً شرحه الصغير على الجمل (١٣٨-أ) ؛ ومنهج السالك لأبي حيان (٢٧٩/٢) ؛ وأوضح المسالك (١١٧/٢) ؛ والهمع (٨٢/٢) ؛ والأشموني (٨٤٢/٢) ؛ والخزانة (١٠٧/٢).

(٣) الكتاب (٣٤٨/١-٣٥١).

"وذهب **سيبويه** إلى إجازة الحال في (هذاذيك) و (دواليك) في البيتين اللذين أنشدناهما قبل[1]، ونصبهما بفعل من غير لفظهما ، كأنّه قال : تفعله دواليك –أي مداولة– وتوقعه هذاذيك –أي هذًّا– ولا حاجة إلى تكلّف كونهما حالين إذ الظاهر أنّهما مصدران في البيتين، ولا ينبغي أن يُخرَجا عن الظاهر ؛ ولأنّ في جعلهما حالين وقوع الحال معرفة ، وهو لا يطّردُ فيه"[2].

أمّا **ابن هشام الأنصاري** فقد وصف رأي **سيبويه** بالضعف إذ يقول : "وتجويز **سيبويه** في (هذاذيك) في البيت[3] ، وفي (دواليك) من قوله :

دواليك حتّى كُلُّنا غيرُ لابسِ

الحالية بتقديرِ نفعلُهُ متداولين ، وهاذّين –أي مُسرعين– ضعيفٌ للتعريف ؛ ولأنّ المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً"[4].

أمّا الذين اعتذروا له فقد أوّلوا كلامه ووجهوه بما يتّفق مع القياس ، **فالأعلم** ذهب إلى أنّ **سيبويه** أجاز الحال في (دواليك) ، و (هذاذيك) ؛ لكونهما نكرتين، إذ الكاف حرف خطاب ، وليس باسم .

يقول **الأعلم** – رحمه الله –في سياق حديثه عن قول الشاعر :

دواليك حتى ليس للبرد لابسُ

(١) ينظر : منهج السالك لأبي حيان (٢/٢٧٩).

(٢) المصدر السابق (٢/٢٨١).

(٣) يعني قول العجاج :

ضرباً هذاذيك وطَعْناً وَخْضاً

(٤) أوضح المسالك (٢/١١٨-١١٩).

: "والشاهد فيه قوله : (دواليك) ، ونصبه على المصدر الموضوع موضع الحال... والكاف للخطاب ، ولا حَظَّ لها في معنى الإضافة ، فلذلك لم يتعرّف ما قبلها بها ، ووقع حالاً"[1].

وابن عصفور –رحمه الله– ذهب إلى أنّ **سيبويه** أجاز نصب (دواليك) و (هذاذيك) على الحالية ؛ لكونهما مصدرينِ تشبيهيينِ ، والتقدير : مثل دواليك ، ومثل هذاذيك .

يقول **ابن عصفور** –بعد أن ذكر رأي **سيبويه**– : "فإن قال قائل : كيف أجاز **سيبويه** ذلك ومذهبه[2] أنّ وقوع المصدر إذا كان معرفة موقع الحال لا ينقاس ؟.

فالجواب : أنّ هذه المصادر المضافة إلى ضمير الفاعل مصادرٌ تشبيهيةٌ –كما قدّمنا[3]– فالمعنى في قولك (دواليك) : مثل دواليك ، و (هذاذيك) : مثل هذاذيك ؛ ثم حذف المضاف –وهو مثل– وأقيم المضاف إليه مقامه ، والمعنى على إرادته ، وكما أنّ مثلاً وإن كانت مضافة إلى معرفة نكرة فكذلك ما أقيم مقامها إلاّ أنّ القائم مقام (مثل) لا يجري مجرى (مثل) عند **سيبويه** إلاّ في الشعر ، فلذلك أجاز في (هذاذيك) ، و (دواليك) في البيتينِ[4] أن يكونا حالين.."[5].

وحكى **أبو حيان** أنّ ما اعتذر به **ابن عصفور** عن **سيبويه** سبق أن اعتذر به ابن خروف ، ومِن ثمّ اعترض عليهما بأنّ المصادر التشبيهية لا تكون أحوالاً .

(١) تحصيل عين الذهب (٢٢٠).

(٢) ينظر : الكتاب (١/٣٧٠).

(٣) يعني قوله : ".. أمّا (دواليك) و (هذاذيك) فثنّيا ؛ لأنّ المداولة المشبهة لـ(دواليك) من اثنين ، وكذلك الهذُّ المشبه بـ(هذاذيك) في البيت من اثنين –أي هذًّا منّا وهذًّا منهم مثل هذاذيك ، ومداولة مثل دواليك– فجاء المصدران لِذَلك مُثنّيين حتى يكون المشبه وفق المشبه به" شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٣٨-أ ، و ب).

(٤) شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٣٨-أ).

(٥) المصدر السابق (١٣٨-ب).

يقول **أبو حيان** -رحمه الله- : "وهذا الذي اعتذر به **ابن خروف** و**ابن عصفور** عن **سيبويه ليس بشيء** ؛ لأنّ التشبيه لا يكون في المصدر إلاّ إن انتصب نصب المصدر أمّا إذا انتصب نصب الحال فلا يكون تشبيهيًّا؛ لأنّ الحال لا تكون تشبيهيّة ، لا يقال : جاء زيدٌ ضاحِكَ بني فلان ، تريد : جاء زيدٌ ضاحكاً مثلَ ضاحك بني فلان ، هذا لا يجوز ، وكذلك لا يجوز : جاء زيد مَشي بني فلان ، وأنت تريد : جاء زيدٌ ما شياً مثلَ مشي بني فلان"[1].

ولا وجه -عندي- لاعتراض **أبي حيان** على **ابن خروف** و**ابن عصفور** ؛ لأنّ النحاة قد نصوا على وقوع المصادر التشبيهية أحوالاً .

يقول **السيرافي** -رحمه الله- في معرض حديث عن قول **سيبويه** : "هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبَّهُ به على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار ، ومررت به فإذا له صُراخٌ صُراخ الثّكلى[2] .. : "يجوز أن يكون انتصابه بفعل يدلُّ عليه : (له صوت) ؛ لأنّ (له صوتٌ) يدل على أنّه يُصوّت ، وينوبُ عنه، فكأنّه قال : مررت برجُلٍ فإذا هو يُصوِّتُ صوتَ حمارٍ ، ويكون (صوت حمار) على هذا التقدير منصوباً بالمصدر إن شئت، وإن شئت على أنّه حال ؛ وفي كلا الأمرين -(في صوت حمار)- معنى التشبيه ، فإن كان على المصدر فتقديره : مررتُ به فإذا هو يُصوّتُ تصويتاً مثل صوت الحمار ، وتحذف كما قد ذُكِرَ حذف ذلك في غير موضع ، وإن كان حالاً فتقديره : فإذا هو يُصوّت مشبِّهاً صوتَ حمارٍ، ومُخرِّجاً مثل صوت حمار ، أو مُمثّلاً صوت حمار..."[3].

ويقول **ابن مالك** -رحمه الله- : "ومِن الملتزم إضمار ناصبه المصدر المشبّه به بعد جملة مشتملة على معناه ، وعلى ما هو فاعل في المعنى ، ولابدّ من دلالة على الحدوث ، فمن ذلك

(١) منهج السالك لأبي حيان (٢/٢٨١) ؛ وينظر : التذييل والتكميل (ج٣/٢١٨) (رسالة دكتوراه).

(٢) الكتاب (١/٣٥٥).

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ج٢/١٠٤-أ).

قولهم[1] : له دقٌّ دقّك بالمِنْحازِ حَبَّ القِلقِل ، وله صوتٌ صوتَ حمـــار... وإذا اســـتُوفِيت شُروطُ نصب المشبه به فرفعُهُ على الإتباع جائز ، وكذا نصبه على الحال"[2].

والغريب -في هذه المسألة- أنّ **أبا حيّان** قد نصَّ على وقوع المصدر التشبيهي حالاً ، يقول -رحمه الله-: "وانتصاب (صَوتَ حمارٍ) -بعد قوله : فإذا له صوتٌ- علـــى إضـــمار يُصوِّت ، فيكون مصدراً مبنيّاً، أو على إضمار يُخرِجُه ، أو يُبديه ، فيكـــون نصـــبُه علـــى الحال.."[3].

(١) هذا مَثَلٌ ذكره الميداني في مجمع الأمثال (٤٦٦/١) يضرب في الإذلال والحمل عليه ، والقِلقِل : شُجيرةٌ حضراء.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١٨٩/٢-١٩١).

(٣) الارتشاف (١٣٧٧/٣).

المبحث الثالث عشر

المفعول فيه

وفيه مسألتانِ :

الأولى : زيادة (لا) بين الظرفينِ

الثانية : مسألة في (كُلَّما)

زيادة (لا) بين الظرفين

الظروف الزمانية إمَّا أن تكون متصرّفة ، أو غير متصرّفة[1] ، فالمتصرّفة هي التي لا تلزم النصب على الظرفية ، نحو : يوم ، إذ يجوز استعماله ظرفاً ، نحو : سِرتُ يوماً ، أو غير ظرف ، نحو : يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ .

وغير المتصرّفة ما لا تفارق الظرفية ، نحو : (قطّ) في قولك: ما رأيتُه قطّ ، أو شبه الظرفية[2]، نحو : (عندَ) في قولك : خرجتُ مِن عندَ زيد.

ومن الظروف الملازمة للنصب ، الظروف المركّبة تركيب خمسة عشر ، نحو : (يومَ يومَ)، و(صباحَ مساءَ) في قولك : زيدٌ يتعهدنا يومَ يومَ ، وصباحَ مساءَ ، أي :كلَّ يومٍ وكلَّ صباحٍ ومساء.

ما لم يُضف الصدر فيها إلى العجز ، فحينئذٍ يجوز استعمالها ظرفاً وغير ظرف ، وقد أنشد **سيبويه**[3] –رحمه الله– لغير الظرف ، قول **الفرزدق** :

ولولا يومُ يومٍ ما أردنا جزاءَك والقروضُ لها جزاءُ[4]

وأنشد[5] –أيضاً– للظرف قول **جرير** :

(١) ينظر على سبيل المثال : شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٠١-٢٠٣)؛ وابن عقيل (١/٥٣٣-٥٣٤) ، والتصريح (٢/٥١٩-٥٢١)؛ والهمع (٢/١٠٣-١٠٥).

(٢) المراد بشبه الظرفية : أنّه لا يخرج عن الظرفية إلاّ باستعماله مجروراً بـ(مِن). ينظر : المصادر السابقة.

(٣) ينظر : الكتاب (٣/٣٠٣).

(٤) البيت من الوافر ، وهو في ديوانه (٩) ، والشاهد في قوله : (**يومُ يومٍ**) حيث أضاف (يوم) الأولى إلى (يوم) الأخرى.
ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٠٣) ؛ وشرح شذور الذهب (٧٧) ؛ والهمع (٢/١٠٥) ؛ والدرر (٣/٨٣).

(٥) ينظر : الكتاب (٢/٣٠٥).

ما بالُ جَهْلِكَ بعد الحِلْمِ والدِّينِ وقد عَلاكَ مَشيبٌ حينَ لا حينِ[1]

على تقدير أنّ (لا) زائدة ، و (حين) الأولى مضافة إلى (حين) الأخرى .

يقول **الأعلم** –رحمه الله– : "الشاهد فيه إضافةُ (حين) الأولى إلى الآخرةِ على تقدير زيادة (لا) لفظاً ومعنىً، والمعنى : وقد علاك مشيبٌ حِينَ حينِ وجوبه ، هذا تقديرُ **سيبويه**.."[2].

وكما قدّر **سيبويه** –رحمه الله– زيادة (لا) في قول **جرير** السابق قدّره –أيضاً– النحاة من بعده –**كالسيرافي**[3]، **وأبي علي الفارسي**[4]– وكذا **ابن عصفور** حيث قال– وهو في معرض حديثه عن (لا) النافية– : "ومثال زيادتها ، ولا يُراد بها النفي ، قوله :

ما بال جهلك.. البيت

يريد : حينَ حينٍ ، أي : في وقته"[5].

وزعم **أبو حيان** أنّ (لا) في قول **جرير** ، ليست بزائدة ، وأنّ تقدير **ابن عصفور** السابق في غاية القباحة ،يقول **أبو حيان** –رحمه الله–: "**وأما جعلُ ابن عصفور (لا) زائدة في قوله :**

وقد علاك مشيبٌ حين لا حين

(١) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه (٥٨٦) ، والشاهد في قوله : (**حينَ لا حينِ**) حيث أضاف (حين) الأُولى إلى (حين) الأُخرى ، و(لا) زائدة.

ينظر : الحجة (١/١٦٤) ؛ والمسائل المنثورة (١٠٢) ؛ وأمالي ابن الشجري (١/٣٦٤) و (٢/٥٤٠) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/٢٧٨) ؛ والضرائر لابن عصفور (٧٦) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٠٣) ؛ وشرح الكافية للرضي (٢/١٦٣)؛ والهمع (٢/١٠٥) ؛ والخزانة (٤/٤٧).

(٢) تحصيل عين الذهب (٣٥٤).

(٣) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي (٣/٩٨-أ).

(٤) ينظر : الحجة للقراء السبعة (١/١٦٤-١٦٥) ؛ والمسائل المنثورة (١٠٢).

(٥) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/٢٧٨).

وأنّ التقدير : حينَ حينٍ **ففي غاية القباحة** ؛ لأنّه يصير المعنى ، وقد علاك مشيب وقت وقت، وإنّما (لا) غير زائدة ، والمعنى على ذلك كأنّه قال : وقد علاك مشيب حين غير وقت المشيب ، أي : أسرع إليك قبل أوانه"[1].

والواقع أنّ تخصيص **ابن عصفور** بالاعتراض ، ووصف تقديره بالقبح من قبل **أبي حيان** غريبٌ جدًّا ؛ لأنّ تقدير **ابن عصفور** هو تقدير النحاة –كما تقدم– بما فيهم إمام الصناعة **سيبويه** ؛ ولأنّ معنى البيت على زيادة (لا) أوضح منه على عدم زيادتها ، وفي هذا يقول **ابن السيرافي** –رحمه الله– : "جعلَ **سيبويه** (لا) زائدة في هذا الموضع ، والمعنى : أنّه علاك مشيب حينَ حينِ نزول المشيب ، يعني أنّه لم يُجعل في غير وقته ، ومعناه واضح"[2].

(١) التذييل والتكميل (ج٥/١١٦-أ).

(٢) شرح أبيات سيبويه (١/١٣١).

مسألة في « كلما »

(كُلّ) المضاف لـ(ما)، في نحو قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا ﴾[1] -ظرف زمانٍ عند النحويين كافة[2] ، والعامل فيها الفعل الذي هو جوابٌ في المعنى[3] ، مثل (قالوا) في الآية السابقة، وجاءها الظرفية ، كما قال **ابن هشام الأنصاري** -رحمه الله- "من جهة (ما) فإنّها محتملة لوجهين :

أحدهما : أن تكون حرفاً مصدرياً ، والجملة بعده صلة له ، فلا محلّ لها ، والأصل : كُلّ رزقٍ ، ثمّ عبَّر عن معنى المصدر بـ(ما) والفعل ، ثمّ أُنيبا عن الزمان ، أي : كُلّ وقتِ رزقٍ... .

والثاني : أن تكون اسماً نكرة بمعنى وقت ، فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وقت ، والجملة بعده في موضع خفضٍ على الصفة ، فتحتاج إلى تقدير عائدٍ منها : أي كُلّ وقت رزقوا فيه ، ولهذا الوجه مُبعدٌ، وهو ادعاء حذف [عائد][4] الصفة وجوباً ، حيثُ لم يَرِد مُصرَّحاً به في شيءٍ من أمثلة هذا التركيب..."[5].

أمَّا (كُلّ) المضافة لـ(ما) في نحو قولهم : كُلّما أجنبتُ منكِ إجنابةً فإن اغتسلتُ في الحمَّامِ فأنتِ طالقٌ ، وقولهم : كُلّما دعوتني فإن سقط هذا الحائط فعبدٌ من عبيدي حُرٌّ -

(١) الآية (٢٥) من سورة البقرة.

(٢) ينظر : مغني اللبيب (٢٢٦/١).

(٣) ينظر : البيان (٦٢/١) ؛ والتذييل والتكميل (ج٥/١٧٦-ب) ؛ والدرّ المصون (١٧٩/١-١٨٠) ؛ ومغني اللبيب (٢٢٦/١) ؛ والهمع (٤٩٩/٢).

(٤) ما بين القوسين ساقطٌ من مغني اللبيب بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

(٥) مغني اللبيب (٢٢٦/١).

فأكثر النحويين[1] يرون أنّها ظرفُ زمانٍ -أيضاً- إلاّ أنّ العامل فيها ليس ملفوظاً به ، وإنّما هو مقدَّرٌ ، يدل عليه جواب الشرط المعطوف بالفاء ، والتقدير : أنتِ طالقٌ كُلّما أجنبتُ منكِ إجنابة، فإن اغتسلتُ في الحمام فأنتِ طالق ، وعبدٌ من عبيدي حُرٌّ كُلّما دعوتني، فإن سقط هذا الحائط فعبدٌ من عبيدي حُرٌّ، وإنّما قُدِّر العامل ؛ لدخول الفاء على جواب الشرط، إذ الفاء تبطل عمل ما بعدها فيما قبلها.

و (ما) في هذينِ التركيبينِ ، وما يناظرهما كـ(ما) في التركيب السابق -أعني الآية الكريمة ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ...﴾ - وما يناظره.

في حين يرى **الأُبَّذي** أنّها مبتدأٌ ، خبره جملتي الشرط والجواب ، و (ما) نكرة موصوفة، والجملة بعدها صفة ، والفاء الداخلة على جملتي الشرط والجواب رابطة الخبر بالمبتدأ ؛ لأنّ المبتدأ اسم عام قد أُضيف إلى موصوف بفعلٍ صالحٍ للشرط ، وهيئته لا تنافي أداة الشرط ، وهذا أحد المواضع التي يجوز فيها ربط الخبر بالمبتدأ بالفاء[2] ، وقدَّرَ حذف ضميرينِ الضمير العائد من الصفة على الموصوف ، والضمير العائد من الخبر على المبتدأ ، والتقدير -عنده- في التركيبينِ السابقينِ : كُلّ وقتٍ أجنبتُ فيه منكِ إجنابةً فإن اغتسلتُ في الحمام بعده فأنتِ طالق ، وكُلّ وقت دعوتني فيه فإن سقط الحائط بعده فعبدٌ من عبيدي حُرٌّ.

يقول **الأُبَّذي** -رحمه الله- : "وكُلُّ شرطٍ لا يقتضي التّكرار إن رُبِطَ بالفاء بما يقتضي التكرار فإنّ الفعل الواقع بعد أداة الشرط إن كان ممّا يمكن تكراره ، وكان مُشاكلاً لفعل (كُلّما) لزم فيه التكرار عند **الفراء**[3] ، نحو قولك : كُلّما أجنبتُ منكِ إجنابةً فإن اغتسلتُ في الحمام فأنتِ طالقٌ ، فإن أجنَبَ منها ثلاثاً ، واغتسل لكلّ إجنابة طُلّقت عليه ثلاثاً ، فإن

(١) ينظر : التذييل والتكميل (ج٥/١٧٥-ب ، و ١٧٦-أ) ؛ ومغني اللبيب (١/٢٢٧) ؛ والكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية (ص٤١٥) ؛ وحاشية الدسوقي (١/٥٤٧).

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٢٩) ؛ والمساعد (١/٢٤٥) ؛ وتمهيد القواعد (ج١/١٨٢-ب ، و ١٨٣-أ).

(٣) ينظر رأيه هذا في : التذييل والتكميل (ج٥/١٧٥-ب) ؛ والارتشاف (٤/١٨٨٩) ؛ والكوكب الدري فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية (٤١٥) ؛ وتمهيد القواعد (ج٣/٣٤٤-أ).

أجنبَ منها ثلاثاً واغتسلَ اغتسالةً واحدةً فإنّ أبا يوسف قال : تُطلّقُ عليه ثلاثاً ؛ لأنّه عقد اليمين بـ(كُلّما) ، وفيها عددٌ ثمّ جاء بالفعل غير منسوق على (كُلّما) فجعله واحداً ، فتُطلّقُ عليه بعدد (كُلّما) ، وبالفعل الذي بعد (إنْ) كأنّه قال : كُلّما أجنبتُ منك إجنابةً فإن مات فلانٌ فأنتِ طالقٌ ، ألا ترى أنّ الموتَ إنّما هو مرّة ، وزعم الفراء أنّ أبا يوسف غَلطَ في هذه المسألة ، وقال : إنّ الفعل إذا كان بـ(إن) أو بغير (إنْ) مُشاكلاً لفعل (كُلّما) عَتَقَ العبدُ وطُلّقتِ المرأة بالفعلين ، وهما اللذانِ بعد (كُلّما) ، وبعد (إن) ، نحو قولك : كُلّما دعوتُكَ فإن أجبتني فعبدي حُرٌّ ، فهذا على دعوةٍ معها إجابة ، وبها يعتقُ العبدُ ، ألا ترى أنّ الإجابة مُشَاكِلةٌ للدعاء، فإذا رأيت بعد (إنْ) شيئاً لا يُشاكلُ الدعاءَ كقولك : كُلّما دعوتني فإن سقط هذا الحائط فعبدٌ من عبيدي حُرٌّ فإنْ دَعَاهُ ثلاثَ دعواتٍ وسقط الحائطُ فعليه عتقُ ثلاثة أعْبُدٍ ، فهذا فرقٌ بين المسألتينِ ، والحق في ذلك على أصول البصريين أنّه يلزم التكرار إن كان الفعل مناسباً أو غير مناسبٍ[1].

ولا يجوز أن يكون فعل الشرط إلاّ ممّا يمكن فيه التكرار ،وذلك أنّ (كُلّما) مرفوعة على الابتداء ، لا يجوز فيها في المسائل المذكورة غير ذلك ، وجملة الشرط والجواب في موضع خبرها ، ولا بُدّ من عائدٍ يعودُ عليها ملفوظٍ به أو مقدّرٍ ، ودخلت الفاء على جملة الشرط والجواب ، وهي في موضع خبر المبتدأ ؛ لأنّ (كُلّما) اسم عام وبعدها فعلٌ ، وكلّ اسم عام مضافٍ إلى موصوفٍ بفعلٍ أو ظرفٍ أو مجرورٍ فإنّك إذا جعلت الخبر مستحقاً بذلك الظرف أو المجرور أو الفعل بشرط أن يكون ذلك الفعل على هيئةٍ يكون عليها بعد أداة الشرط أدخلت الفاء عليه تشبيهاً للمبتدأ –لعمومه ولكونه قد وقع بعده ما هو سببٌ في الخبر– باسم الشرط ، وتشبيهاً –أيضاً– للخبر بجواب الشرط من حيثُ هو مُستحقٌّ بما قبله ، فكما تَدْخُلُ الفاء على الجواب دخلت على الخبر ، فإذا قلت : كُلُّ رجلٍ يأتيني فله درهمٌ ، فالمعنى أنّ كُلّ واحدٍ من الرجال الآتينَ يستحقُ درهماً بإتيانه ، ولو قلت : كُلّ رجلٍ يأتيني له درهمٌ ، كنت قد جعلت لكلّ واحدٍ من الآتينَ درهماً ، ويحتمل أن يستحقّ ذلك الدرهم بالإتيان أو بغير

(١) تنظر هذه المسألة في : التذييل والتكميل (ج٥/١٧٥-أ) ؛ والارتشاف(٤/١٨٨٩) ؛ وتمهيد القواعد(ج٣/٣٤٤-أ).

ذلك ، فعلى هذا إذا قلت : كُلّما أجنبتُ منكِ إجنابةً فإن اغتسلتُ في الحمام فعبدي حُـرٌّ ، فالمعنى : كُلُّ وقتٍ أجنبتُ فيه منكِ إجنابة فإن اغتسلتُ في الحمام بعده فعبدي حُرّ ، ولا بُدّ من ذلك لترتبط الصفة بالموصوف ، والخبر بالمخبر عنه ، وتكون جملة الشـرط والجـواب مستحقة بكل إجنابة أجنبها ، كما يكون الدرهم مستحقاً بكل إتيان يكـون مـن كـلّ واحد.."[1].

وحكى **أبو حيان** أنّ هذا الذي ذهب إليه **الأُبَّذي** قد سبقه إليه **ابن عصفور** ، يقول **أبو حيان** بعد أن ذكر المسائل التي ذكرها **الأُبَّذي** في نصه السابق : "و (كُلّما) في هذه المسـائل ونحوها منصوبة على الظرف ، والعامل فيها محذوف يدل عليه جواب الشـرط... وإنّمـا تعرضت لإعراب (كلّما) في هذه المسائل وإن كان مـن واضـح الإعـراب ؛ لأنّ بعـض أصحابنا، وهو **الأستاذ أبو الحسن بن عصفور** زعم أنّ (كُلّما) فـي هذه المسائل مرفوعـة بالابتداء، وقال : لا يجوز فيها –في هذه المسائل المذكورة- غير ذلك ، قال : وجملة الشـرط والجواب في موضع خبرها ، قال : لابُدّ من عائدٍ يعود عليها ملفوظ به أو مقدرٍ ، ودخلـت الفاء على جملتي الشرط والجواب وهي في موضع خبر المبتدأ ؛ لأنّ (كُلّما) اسم عام وبعدها فعلٌ ، وكُل اسم عام مضاف إلى موصوف بفعل قابل لأداة الشرط أو ظرفٍ أو مجرور والخبر مستحق بذلك الظرف أو المجرور أو الفعل ، دخلت الفاء عليه لعلّة ذكرت في باب الابتداء ، قال : فعلى هذا إذا قلت : كُلّما أجنبتُ منكِ إجنابةً فإن اغتسلتُ في الحمام فعبـدي حُـرٌّ فالمعنى : كُلُّ وقت أجنبتُ منك إجنابة فإن اغتسلت في الحمام بعده فعبدي حُرٌّ ، ولابُدّ من ذلك لترتبط الصفة بالموصوف ، والخبر بالمخبر عنه وتكون جـملتي الشـرط والجـواب مُستحقة بكل إجنابة أجنبها.. وهذا الذي ذهب إليه **ابن عصفور** تبعهُ عليه شيخنا أبو الحسن **الأُبَّذي** –رحمه الله-"[2].

ثم اعترض **أبو حيان** على **ابن عصفور** و**الأُبَّذي** فيما ذهبا إليه بثلاثة أمور :

(١) شرح الجزولية للأُبَّذي (١/٣٨١-٣٨٣).

(٢) التذييل والتكميل (ج٥/١٧٦-أ و ب) ؛ وينظر : الارتشاف (٤/١٨٨٩).

الأول : أنّ المسموع من كلام العرب نصب (كُلّ) المضافة لـ(ما) في جميع استعمالاتها لا رفعها.

الثاني : أنّ (ما) في (كلّما)لو كانت نكرة موصوفة للزم تعيين مدلولها -وهو الوقت- ولا دلالة في هذا التركيب على شيءٍ من ذلك ، و -أيضاً- عائد الصفة لم يصرّح به في تلك الاستعمالات جميعاً.

الثالث : أنّ من شروط ربط الخبر بالمبتدأ بالفاء عند الجمهور في حال كون المبتدأ اسماً عاماً أضيف لموصوف بظرف أو شبهه أو فعل صالح للشرطية ، وهيئته لم تكن منافية لأداة الشرط -أن يكون الخبر مستحقًّا بالصفة- أي أن تكون الصفة سبباً والخبر مُسبَّباً عن الصفة وهذا أمرٌ غير متحقق في هذه التراكيب.

يقول **أبو حيّان-رحمه الله-: "وهذا الذي ذهبا إليه مدفوع بالسماع والقياس** ، أمّا السماع فالمحفوظ من لسان العرب نصب (كُلّما) هذه ، والقرآن مملوءٌ من ذلك ، وأشعار العرب ، وقد ذكرنا شيئاً من ذلك[1]، وقال : ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾[2] و ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا﴾[3] و ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾[4] و ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا هَٰذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾[5]، وقال الشاعر :

(١) ينظر : التذييل والتكميل (ج٥/١٧٦-أ) ، وقد ذكر من الآيات قوله تعالى : ﴿كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا... ﴾ الآية (٧) من سورة نوح ، وقوله تعالى : ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا﴾ الآية (٥٦) من سورة النساء ، وقوله تعالى : ﴿كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ الآية (٣٨) من سورة هود.

(٢) الآية (٣٨) من سورة الأعراف.

(٣) الآية (٢٢) من سورة الحج.

(٤) الآية (٨) من سورة الملك.

(٥) الآية (٢٥) من سورة البقرة.

وقولي كُلَّما جَشَأَتْ وجَاشَتْ مكانكِ تُحمَدِي أو تَستَرِيحِي[1]

ولـــم يُسمع من العرب الرَّفـــع فـــي شيءٍ من هـــذا كُلِّه ، بل النصب ، والنصـــب على ما ذكرناه مـــن الظرف ؛ لأنّ (كُلّ) مضاف إلى (مـــا) الظّـــرفية ، والعامـــل فـــي هـــذا الظرف هـــو الفعل الواقع جـــواباً ، فـــ(بدَّلناهم) عـــاملُ (كُلَّما) من قوله تعـــالى : ﴿كُلَّمَانَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾، وكذلك البواقي، والفعل بعد (كُلَّما) في موضع صلة لـــ(ما) الظرفية لا في موضع الصفة ، كما زعم **ابن عصفور**.

وأمّا القياس فإنّه لو كانت (ما) نكرة موصوفة للزم من ذلك شيئانِ :

أحدهما : أنّ النكرة الموصوفة إنّما تقدر بشيءٍ ؛ لأنّها مبهمةٌ فلا دلالة فيها على ذلـــك الشيء الذي هو وقت ؛ لأنّ العام لا دلالة فيه على تعيين أنّ ذلك الشيء هو وقت.

والثاني : أنّه لو كان الفعل واقعاً صفة لا صلة للزم أن يعود منه ضمير على الموصوف ، ولا يحذف إلاّ قليلاً ، ولم يوجد في جميع استعمالات (كُلَّما) ضمير يعود على الموصـــوف ، فدلّ على أنّ الفعل ليس بصفة ، وإنّما هو صلة لـــ(ما) و (ما) حرف ، فلا يعـــود عليهـــا ضمير ، وإنّما غَلِطَ **الأستاذ أبو الحسن** في ذلك أنّه رأى أنّ ما بعد (كُلَّما) شـــرطٌ دخلـــت عليه الفاء فإذا نُصِبَ (كُلَّما) فما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله فَعَدَلَ إلى وجوب الرفع فـــي (كُلَّما) فِراراً من عامـــل النصب فيها ، وقـــدّر أنّه محذوف لدلالـــة جواب الشرط عليه ، و-أيضاً- فقد تقرّر عند الجمهور أنّ الخبر عن الموصول ، أو الموصوف بشـــروطه شـــرطُ دخول الفاء عليه أن يكون مستحقّاً بالصلة أو الصفة وهذه الجملة الواقعة خبراً لـــ(كُلَّما) - إذا رفعت (كُلَّما)- هي شرطية فليست مستحقةً بالصلة ولا الصفة ، بل المستحقّ إنّما هـــو

(١) البيت من الوافر ، وقائله عمرو بن الإطنابة ، والشاهد فيه –هنا- نصب (كُلَّما) على الظرفية.

ينظر : مجالس ثعلب (٦٧/١) ؛ والخصائص (٣٥/٣) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (٧٤/٤) ؛ وشرح قطر النـــدى وبـــل الصدى (٢٥٩)؛ ومغني اللبيب (٢٢٧/١) ؛ والتصريح (٣٤٣/٤) ؛ والهمع (٣١١/٢) ؛ والدرر (٨٤/٤).

قوله : (فأنتِ طالق) ، (فعبد من عبيدي حُرٌّ) ، وهذا جواب للشرط لا خبر عن المبتدأ"[1].

والذي أراه أنّ الوجه الأوّل من الأوجه الّتي ردَّ بها **أبو حيان** على **ابن عصفور والأُبَّذي** صحيحٌ ، ويُؤكّده قول **العكبري** -رحمه الله- عند توجيهه قوله تعالى : ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ﴾[2] : " (كلّما) : هي -هنا- ظرفٌ ، وكذلك كُلُّ موضع كان لها جواب"[3].

إلاّ أنّ استدلال **أبي حيان** بالآيات والبيت الشعري في هذا الوجه ليس في محلّه ؛ لأنّ مَنَع **ابن عصفور والأُبَّذي** انتصاب (كُلّما) على الظرفية ليس في هذا التركيب ، وقد أشار **ابن هشام الأنصاري** إلى ذلك بقوله : "وليس هذا ممّا البحث فيه ؛ لأنّه ليس فيه ما يمنع من العمل"[4].

ووضّح الشيخ **الدسوقي**[5] مُرادَ **ابن هشام الأنصاري** من قوله هذا فقال : "هذا ردٌّ على **أبي حيان** في ردّه على **ابن عصفور والأُبَّذي** ، وحاصله : أنّ ما ذكرته من أنّ (كلّ) لم تسمع في هذا التركيب إلاّ منصوبة فمسلّم ، وأمّا تلاوتك لما ذُكِرَ من الآيات ، وإنشادك للبيت المذكور فلا وجه له ؛ لأنّ هذه الآيات التي تلوتها ، وما أنشدته من البيت ليس ممّا البحث فيه"[6].

(١) التذييل والتكميل (ج٥/١٧٦-ب).

(٢) الآية (٢٠) من سورة البقرة.

(٣) التبيان (١/٣٧).

(٤) مغني اللبيب (١/٢٢٧).

(٥) هو محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي المتوفى سنة ١٢٣٠هـ ، من مؤلفاته : حاشية على مغني اللبيب ، وحاشية على التلخيص.

ينظر : تاريخ عجائب الآثار (٣/٣٤٩) ؛ والأعلام (٦/١٧).

(٦) حاشية الدسوقي (١/٥٤٨).

وإذا صحَّ هذا الوجه عند **أبي حيان** فلتعلم أنّ الوجه التابع له صحيحٌ -أيضاً- وهو في غاية الوضوح ، ولا أحدٌ يستطيع إنكار وجاهته.

أمّا الوجه الثالث الذي أورده **أبو حيان** ردًّا على **ابن عصفور** و**الأُبَّذي** في المسألة فليس بصحيح؛ لأنّ الشرط الذي ذكره **أبو حيان** قد سبق أن اشترطه **ابن عصفور** و**الأُبَّذي** ، ونصَّا عليه ، وهو عندهما متحقق على الوجه الذي أراداه في المسألة ،لا على الوجه الذي أراده **أبو حيان** فيها، ألا ترى أنّ **ابن عصفور** و**الأُبَّذي** لم يُدخلا الفاء إلاّ وقد قصدا ترتّب الخبر على المبتدأ ، فالجملتانِ (فإن اغتسلت في الحمام فأنتِ طالق) مُرتَّبةٌ على (كُلّما أجنبتُ منكِ إجنابةً) ، والجملتانِ (فإن سقط هذا الحائط فعبدٌ من عبيدي حرٌ) مُرتَّبةٌ على (كُلّما دعوتني)، وهذا هو معنى الشرط الذي ذكره **أبو حيان** عن الجمهور وحقيقته .

يقول **ناظر الجيش** -رحمه الله- وهو بصدد الحديث عن شروط ربط الخبر بالمبتدأ بالفاء وتوضيحها : "...وأن يكون الخبر مستحقًّا بالصلة أو الصفة -بمعنى أنّ المتكلم لا يُدخل الفاء حتى يقصد ترتّب الخبر على الصلة أو الصفة- كما تَرتَّب الجزاء على الشرط"[1].

وأخيراً إنّ ذِكرَ **أبي حيان** للموصول في قوله : "...فقد تقرر عند الجمهور أنّ الخبر عن الموصول أو الموصوف.." لا حاجة له ، لأنّ المسألة -كما ترى- لا علاقة لها بالموصول لا من قريبٍ ولا من بعيد ، والله أعلم.

(١) تمهيد القواعد (ج١/١٨٢-أ).

المبحث الرابع عشر

الاســـتـــثـــناء

وفيه ثلاث مسائل :

الأولى : تخفيف الياء من (لاسيَّما).

الثانية : حذف (ما) من (لاسيَّما).

الثالثة : تقدَّم المستثنى على صفة المستثنى منه.

تخفيف الياء من « لاسيَما »

عدَّ الكوفيون ، وجماعةٌ من النحويين[1] (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء ؛ لمشابهة ما بعدها ما بعد (إلاّ) وأخواتها في الحكم ، فإذا قلت : قام القومُ لاسيّما زيدٌ ، فـ(زيدٌ) مُخالِفٌ للقوم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولويّة[2].

والصحيح –الذي عليه أكثر النحاة– أنّ (لاسيَّما) ليست بمعنى (إلاّ) ، ولا هي من هذا الباب على الحقيقة .

يقول **السيوطي** –رحمه الله– : "والصحيح أنّها لا تُعَدُّ من أدوات الاستثناء ؛ لأنَّه –أي : زيدٌ من قولك : قام القوم لا سيّما زيدٌ– مشارك لهم في القيام ، وليس تأكيد القيام في حقّه يُخرِجُهُ عن أن يكونَ قائماً ، وممّا يبطلُ ذلك دخول الواو عليها ، وعدم صلاحية (إلاّ) مكانها بخلاف سائر الأدوات، فالمذكور بعدها ليس مستثنى، بل مُنبِّهٌ على أولَوِيَّته بالحُكم المنسوب لما قبلها"[3].

والاسم الواقع بعد (لاسيّما) لا يخلو من أن يكون نكرة أو معرفة ؛ فإذا كان نكرة جاز فيه الرفع والنصب والجرّ ، وإذا كان معرفة لم يجز فيه إلاّ الرفع والجرّ.

يقول **ابن هشام الأنصاري** –رحمه الله– : "ويجوز في الاسم الذي بعدها– إي بعد لا سيّما– الجرُّ والرفع مطلقاً، والنصب –أيضاً– إذا كان نكرة ، وقد رُوِي بهن :

(١) ينظر : الارتشاف (١٥٤٩/٣) ، والهمع (٢١٦/٢).

(٢) ينظر : الهمع (٢١٦/٢).

(٣) المصدر السابق (٢١٧/٢).

ولاسيَّما يوم ...[1]

والجـرُّ أرجحـها ، وهـو على الإضافـة ، ومـا زائـدة بينهما ، مثلـها فـي ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ.. ﴾[2] ، والرفع على أنَّه خبرٌ لمضمر محذوف ، وما موصولة ، أو نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير : ولا مِثْلَ[3] الذي هو يوم، أو ولا مثل شيء هو يوم... والنصب على التمييز ، كما يقع التمييز بعد مثل في نحو : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾[4] ..."[5].

وأجاز أكثر النحويين -**كابن مالك**[6] **والرضي**[7]- تخفيف اليـاء مـن (لاسـيّما) مُحتجين بقول الشاعر :

فِه بالعقودِ ، وبالأيمانِ لاسِيَمَا ... عقدٌ وفاءٌ به مِن أعظم القُرَبِ[8]

(١) جزء بيتٍ من الطويل ، قائله امرؤ القيس ، وتمامه :

ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لكَ منهما ... ولا سيّما يوم بدارةِ جُلْجُلِ

وهو في ديوانه (١٠) ، وحُلجُل اسم لغدير.

والشاهد في قوله : **(ولا سيّما يوم)** حيث روي (يوم) مجروراً ومرفوعاً ومنصوباً ، فالجر على الإضافة ، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والنصب على التمييز.

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣١٨/٢) ؛ وشرح الكافية للرضي (١٣٥/٢) ؛ والارتشاف (١٥٥٠/٣) ؛ ومغـني اللبيب (١٦٠/١) ؛ وحاشية الدسوقي (٣٨١/١).

(٢) الآية (٢٨) من سورة القصص.

(٣) سيّ معناه مِثلَ. ينظر : الكتاب (٢٨٦/٢).

(٤) الآية (١٠٩) من سورة الكهف.

(٥) مغني اللبيب (١٦٠/١-١٦١).

(٦) ينظر : التسهيل (١٠٧) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (٣١٩/٢).

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي (١٣٦/٢).

(٨) البيت من البسيط ، و لم أتمكن من معرفة قائله ، وهو شاهد على تخفيف الياء من (لاسيّما).

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣١٩/٢) ؛ والتذييل والتكميل (ج٦٧٨/٣) (رسالة دكتوراه) ؛ ومنهج السالك لأبي حيان (١٧٨/١) ؛ ومغني اللبيب (١٦٠/١) ؛ وشفاء العليل (٥١٩/٢) ؛ وشرح التسهيل للشـيخ خالـد الأزهـري (ج٦٧٨/١) ؛ والهمع (٢١٨/٢) ؛ والأشموني (٧١٤/٢) ؛ والخزانة (٤٤٧/٣).

على أنّ منهم من اختار حذف الياء الأولى ، ومنهم من اختار حذف الياء الثانية[1].

في حين منع ذلك **ثعلب** ، يظهر هذا من قول **ابن هشام الأنصاري** -وهو في معرض حديثه عن (لاسيّما)- : "وتشديد يائه ، ودخول (لا) عليه ، ودخول الواو على (لا) واجبٌ، قال **ثعلب**: مَن استعمله على خلاف ما جاء في قوله :

ألا رُبَّ يومٍ صالح لك منهما ولاسيَّما يومٌ بدارة جُلجُلِ

فهو مخطئ. أهـ.

وذكر غيره أنّه قد يخفف وقد تحذف الواو ..."[2].

وحكى **أبو حيان** أنّ **ابن عصفور** ذهب -أيضاً- إلى منع تخفيف الياء من (لاسيَّما) مستدلاً على ذلك بأنّه لم يُسمع من كلام فصيحٍ ، ولا يقبله القياس .

يقول **أبو حيان-رحمه الله-** : "وزعم **ابن عصفور** أنّه لا يجوز تخفيف الياء من (لاسيّما) ؛ لأنّه لم يُحفظ من كلامٍ فصيحٍ ، ولا يقتضيه القياس ؛ لأنّ تخفيفها يؤدي إلى بقاء الاسم المعرب على حرفينِ ثانيهما حرف علّة، وذلك غير محفوظ في حال إفراد ، ولا في حال إضافة إلاّ ما جاء من قولهم : فوك ، وذو مال ، وهما خارجانِ عن القياس"[3].

ثم اعترض عليه بثبوت النقل عن العرب في تخفيف الياء من (لاسيّما) ، يقول **أبو حيان** : "**وما منعه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور قد حكاه الأخفش**[4] في الأوسط ، قال فيه: ومِن العرب مَن يُخفّفُ (سيّما) ، وحكاه -أيضاً- **أبو جعفر النحاس** ، **وأبو الفتح**

(١) ينظر : الأشباه والنظائر (١/٤٤).

(٢) مغني اللبيب (١/١٦٠).

(٣) التذييل والتكميل (ج٣/٦٧٨) (رسالة دكتوراه) ؛ وينظر : منهج السالك لأبي حيان (١/١٦٨).

(٤) تنظر حكايته هذه في : شرح الكافية للقمولي (ج٢/٣١١) ؛ والمساعد (١/٥٩٨) ؛ والهمع (٢/٢١٩) ؛ وحاشية الدسوقي (١/٣٨١).

ابن جنّي ، وأبو **عبدالله بن الأعرابي** في نوادره[1] ، قال : يقال: ولا سيّما ، وقد يخفف ، ويرفع بها ويخفض... وقال الشاعر في تخفيف الياء من (لاسيّما) :

فِه بالعقود وبالأيمان لاسِيَمَا ..البيت"[2].

وقال **أبو حيان** -أيضاً- بعد أن أورد نصّ **ابن عصفور** السابق : "**وهذا الذي ذكره معارضٌ للسماع الذي أوردناه**"[3].

ومن وجهة نظري جواز تخفيف الياء من (لاسيّما) أولى من المنع ، وإن لم يرد عن العرب في ذلك إلاّ البيت المذكور آنفًا ؛ وذلك لأنّ العرب كثيراً ما تصرفت في هذه اللفظة لكثرة استعمالهم إياها .

يقول **الرضي** -رحمه الله- : "وتُصُرِّفَ في هذه اللفظة تصرُّفات كثيرة ؛ لكثرة استعمالها ، فقيل : سيّما -بحذف (لا)- ، ولا سِيَمَا -بتخفيف الياء مع وجود (لا) ، وحذفها- وقد يحذف ما بعد (لاسيّما) .."[4].

(١) تنظر حكايته هذه في : الهمع (٢/٢١٩).

(٢) التذييل والتكميل (ج٣/٦٧٨) (رسالة دكتوراه).

(٣) منهج السالك لأبي حيان (١/١٧٨).

(٤) شرح الكافية للرضي (٢/١٣٦).

حذف (ما) من (لاسيّما)

ذكرنا في المسألة السابقة حكم تخفيف الياء من (لاسيّما) ، ونشير -هنا- إلى حكم حذف (ما) منها ، فنقول : أجاز **سيبويه** – وهو في سياق حديثه عن لزوم (مِن) الجارّة لـ(كأيّن)- ، حذف (ما) مِن (لاسيّما) ، يقول -رحمه الله-: "فإنّما ألزموها (مِن) ؛ لأنّها توكيد فجُعِلَت كأنّها شيءٌ يتم به الكلام ، وصار كالمَثَلِ ، ومثل ذلك : ولاسِيّما زيدٌ ، فـ(رُبَّ) توكيد لازم حتّى يصير كأنّه مِن الكلمة ، و(كأيّن) معناها معنى رُبَّ ، وإن حذفت (مِن) و (ما) فعربيّ"[1].

فقوله : "وإن حُذِفَت (مِن) و (ما) فعربي" ؛ أي إن حُذِفَت (مِن) من (كأيّن) ، و(ما) من (لاسيّما) فجائز.

وحكى **أبو حيان** أنّ **ابن عصفور** : ذكر في حديثه عن (كأيّن) لزوم (ما) في (لاسيّما)، يقول **أبو حيان** -رحمه الله-: "قال **ابن عصفور** : والكاف فيها زائدة ألا ترى أنّك لا تُريدُ بها معنى التشبيه ، وهي مع ذلك لازمة للزوم (ما) الزائدة في (أفعله آثراً ما)[2]، وقولهم : لاسيّما زيدٌ..."[3].

ثم اعترض عليه بقوله : "**ولا تلزم (ما) في (لاسيّما) -كما ذكر-** وقد نصّ **سيبويه** على أنّ حذف (ما) في : لاسيّما زيدُ عربي"[4].

(١) الكتاب (٢/١٧١).

(٢) ينظر : المصدر السابق (١/٢٩٤).

(٣) التذييل والتكميل (ج٤/٣٩٦-٣٩٧) (رسالة دكتوراه).

(٤) المصدر السابق (ج٤/٣٩٧).

وما حكاه **أبو حيان** عن **ابن عصفور** حكاه عنه -أيضاً- **السيوطي**[1].

ولا شك أنّ الاعتراض متوجهٌ على **ابن عصفور** لما تقدّم من كلام **سيبويه** السابق ، ولأنّ (لاسيّما) كثيراً ما يُتصرّف فيها ؛ لكثرة استعمالها -كما سبق وأن ذكرنا في المسألة السابقة-.

(١) ينظر : الهمع (٢/٥٠٣).

تقدّم المستثنى على صفة المستثنى منه

المستثنى إذا تقدّم على صفة المستثنى منه ، جاز فيه –عند أكثر النحويين– وجهان[1] : الإتباعُ على البدل ، والنصبُ على الاستثناء ، فيقال : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ خيرٌ منك ، أو : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيداً خيرٌ منك ، على أنّ منهم من اختار الوجه الأوّل ، ومنهم مَن اختار الوجه الآخر.

في حين أوجب فيه **ابن عصفور** –في شرحه الكبير على الجمل– النصب على الاستثناء زاعماً أنّه مذهب **المازني** ، يقول **ابن عصفور** –رحمه الله–: "فإن تقدّم –أي المستثنى– على صفة المستثنى منه ، فلا يجوز فيه إلاّ النصب على الاستثناء ، وهو مذهب **المازني**..."[2].

واعترض عليه **أبو حيان** في نسبته ذلك **للمازني** ؛ لأنّ المنقول عنه اختيار الإتباع على البدل ، واختيار النصب على الاستثناء ،لا وجوبه ، يقول **أبو حيان** –رحمه الله– : "إذا توسط المستثنى بين المستثنى منه ، وبين صفته ، نحو: ما جاءني أحدٌ إلاّ زيداً خيرٌ منك ، وما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيداً خيرٍ منك ، جاز فيه النصب على الاستثناء ، والإتباع على البدل ، وهو المختار عند **سيبويه**[3] ، وهو قول **المبرد**[4] ، وعن **المازني** اختيار النصب ، وعنه اختيار البدل ، وعنه وجوب النصب ، **وهو وَهَمٌ عليه من ابن عصفور** ، ومن **صاحب النهاية**[5].."[6].

(١) ينظر : الكتاب (٣٣٦/٢) ؛ والمقتضب (٣٩٩/٤-٤٠٠) ؛ والمفصل (٧١-٧٢) ؛ والتسهيل (١٠٢).

(٢) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢٦٤/٢).

(٣) ينظر : الكتاب (٣٣٦/٢).

(٤) ينظر : المقتضب (٤٠٠/٤).

(٥) هو أحمد بن الحسين بن الخباز المتوفى سنة ٦٣٧هـ.

ينظر : بغية الوعاة (٣٠٤/١) ؛ والأعلام (١١٤/١).

(٦) الارتشاف (١٥٠٩/٣).

وفي الحقيقة المنقول عن **المازني** –في هذه المسالة – اختيار النصب على الاستثناء لـيس غير ، نصّ على ذلك تلميذه **المبرد** ،حيث قال –رحمه الله-:"وكان **سيبويه** يختار : ما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٍ خيرٍ منك ؛ لأنّ البدل إنّما هو من الاسم لا مِن نعته ، والنعت فضـلة يجـوز حذفها ، وكان **المازني** يختار النصب ، ويقول : إذا أبدلت من الشيء فقد اطّرحته من لفظي، وإن كان في المعنى موجوداً ، فكيف أنعت ما قد سقط ؟ .." [1] .

كما نصّ عليه **السيرافي**[2] ، وأكثر النحاة المتأخرين -**كابن يعيش** [3]، و**ابن مالك**[4] و**ابن هشام الأنصاري**[5]، و**السلسيلي**[6] ،و**الشيخ خالد الأزهري**[7]

وبهذا فإنّ **ابن عصفور** ، و**أبا حيان** قد وهما فيما نقلاه عن **المازني** ، **ابن عصـفور** في نقله وجوب النصب على الاستثناء ، و**أبو حيان** في نقله اختيار الرفع على البدل .

ويبدو أنّ **أبا حيان** قد عدل عن قوله هذا عنـدما قـال –رحمـه الله- في منـهج السالك: " ... وإن قدمته –أي المستثنى- على صفة المستثنى منه جاز فيه ما كان يجوز فيه حال تأخيره عنه ، نحو : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ خيرٌ منك ، وإلاّ زيداً خيرٌ منك ، الرفع على البدل ، وهو اختيار **سيبويه** ، والنصب على الاستثناء، وهو اختيار **المازني** " [8].

(١) المقتضب (٤/٣٩٩).

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/١١٩-أ).

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (٢/٩٢).

(٤) ينظر : التسهيل (١٠٢) ؛ وشرحه (٢/٢٨٤).

(٥) ينظر : أوضح المسالك (٢/٤٤).

(٦) هو محمد بن عيسى بن عبد الله السلسيلي المصري المتوفى سنة ٧٧٠هـ ، من مولفاته : شفاء العليل في إيضاح التسـهيل وأسئلة في العربية. تنظر ترجمته في : الدرر الكامنة (٤/١٢٩) ؛ وبغية الوعاة (١/٢٠٥).

وينظر رأيه هذا في : شفاء العليل (١/٥٠١).

(٧)ينظر : التصريح (٢/٥٥٧)

(٨) منهج السالك لأبي حيان (١/١س٦٤).

المبحث الخامس عشر

الـحـــــــال

[وقوع الفعل المضارع المنفي حالاً]

وقوع الفعل المضارع المنفي حالاً

الأصل في الحال أن يكون مُفرداً ؛ وقد يكون جملةً اسمية كانت أو فعلية مصدرة بماضٍ أو مضارع، ولكن بشروط[1] ، منها :

أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بصاحبها ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين، وهذا الرابط إمّا أن يكون الضمير ، أو الواو ، أو هما معاً على حسب نوع الجملة ، ويخصنا -هنا- رابط الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع ، فنقول : إنّ الفعل المضارع -في هذا الحال- لا يخلو من أن يكون مثبتاً أو منفياً ، فإن كان مثبتاً تعيّن الضمير دون الواو ، فيقال : جاء زيدٌ يضحك ، ولا يقال : جاء زيدٌ ويضحك ؛ لأنّ الفعل المضارع مشابه للاسم فلا تدخل عليه الواو ، كما لا تدخل على الاسم ، وإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أوّل على إضمار مبتدأ بعد الواو ، ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ ، وذلك نحو قولهم : قمتُ وأصُكُّ عينه ، وإلى هذا أشار **ابن مالك** -رحمه الله- في ألفيته بقوله :

وذاتُ بدءٍ بمُضَارعٍ ثبت ... حوت ضميراً ومِن الواو خلت

وذاتُ واوٍ بعدها انوِ مبتدأ ... له المضارع اجعلَنّ مسنداً

وإن كان منفياً ففي ذلك تفصيل بيانه[2] :

(١) ينظر : التسهيل (١١٢) ؛ وشرحه لابن مالك (٢/٣٥٩-٣٧٥) ؛ وشرح الكافية للرضي (٢/٤٠-٤٦) ؛ والارتشاف (٣/١٦٠٢-١٦١٠) ؛ وتوضيح المقاصد (٢/٧١٨-٧٢٤) ؛ وابن عقيل (١/٥٩٤-٥٩٨) ؛ والهمع (٢/٢٤٧-٢٥٣).

(٢) ينظر : المصادر السابقة.

إن كان النافي (لا) تعين الضمير دون الواو ، كما في المضارع المثبت ، وقيل : بل ترك الواو هو الأكثر ، وقد يأتي مع الضمير ، نحو قول **مسكين الدارمي** :

أَكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البيضُ أباً ولقد كان ولا يُدْعَى لأَبْ[1]

وإن كان النافي (ما) ، فقيل : يتعين الضمير دون الواو ، وقيل : يجوز الضمير والواو معاً ، أو أحدهما.

أمّا إن كان النافي (لم) أو (لّما) ، فيجوز الضمير والواو معاً ، أو أحدهما.

وهذه الأحرف النافية –أعني (لا) و (ما) و (لم) و (لّما) – هي التي سُمِعَ وقوعُها مع الفعل المضارع حالاً[2].

وحكى **أبو حيان** أنّ **ابن عصفور** زعم أنّ الجملة الحالية المصدرة بفعل مضارع إن كانت منفية فالأولى أن يكون النفي بـ(لّما) ، ويجوز أن يكون بـ(لم) و (ما) ، وهو قليلٌ جدًّا .يقول **أبو حيان** –رحمه الله–: "زعم **ابن عصفور** أنّ الأولى أن يكُونَ النفي بـ(لّما) ، نحو : جاء زيدٌ ولّما يضحك ، وعلّل ذلك بأنّ (لّما يفعل) نفي لقوله : قد فعل[3] ، وقال : وقد تكون منفية بـ(لم) ، و(ما) ، نحو: قام زيدٌ و لم يضحك ، أو ما يضحك ، وذلك قليلٌ جداً"[4].

(١) البيت من الرمل ، وهو في ديوانه (٢٢) ، الوَرِق : الدراهم المضروبة.

والشاهد في قوله: "**ولا يُدعَى لأب**" حيث وقع حالاً وهو مضارع منفي بـ(لا) وقد اقترن بالواو، والأكثر مجيئه بلا واو. ينظر : ابن الناظم (٢٤٦) ؛ وشفاء العليل (٥٤٦/٢) ؛ وشرح الألفية لابن جابر (٣٣٢/٢) ؛ والتصريح (٦٧٨/٢) ؛ والأشموني (٧٤٦/٢).

(٢) ينظر : توضيح المقاصد (٧٢١/٢).

(٣) قال ابن عصفور في شرحه الكبير على الجمل (١٨٧/٢) ما نصه : "..فأمّا (ما) و (لم) فهما لنفي فَعَل ؛ وهو الماضي المنقطع من زمن الحال.. وأمّا (لّما) فهي لنفي قد فعل ، وهو الماضي المتصل بزمن الحال".

(٤) منهج السالك لأبي حيان (٢١٦/١) ، وينظر : التذييل والتكميل (ج٨٤٨/٣) (رسالة دكتوراه) ؛ والارتشاف (١٦٠٧/٣-١٦٠٨).

وبيّن **أبو حيان** سبب تقديم النفي بـ(لمّا) ، فقال : "وإنّما ادّعى أنّ النفي بـ(لمّا) أولى ؛ لأنّ مِن مذهبه أنّ الماضي لا يقع حالاً إلاّ مع (قد) ظاهرة أو مضمرة[1] ؛ ولذلك علّل بأنّ (لمّا يفعل) نفي لـ(قد فعل) ، و (لمّا) تدل على نفي الفعل متصلاً بزمان الإخبار ، وقد تقرّب الماضي من زمان الإخبار، فلذلك قال : (الأولى لمّا) حتى يكون النفي مناسباً للإثبات"[2].

ثم ردَّ عليه **أبو حيان** بقوله : "**وقد ذكرنا** كثرةَ وقوع الماضي بغير (قد) حالاً وأنّ دعوى الإضمار في ذلك غير مختار ، **فبطُلَت هذه الأولوية**"[3].

وقول **أبي حيان** : وقد ذكرنا... ، يعني قوله : ".. فممّا جاءَ من وقوع الماضي بغير (قد) وبغير واو ، قوله تعالى : ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[4]... وقال **امرؤ القيس**:

لَهُ كَفَلٌ كالدِّعصِ لَبَّدَهُ النَّدى ... إلى حَارِكٍ مِثْلِ الغَبِيطِ المُذَأَّبِ[5]

(١) ينظر : المقرب (١/١٥٣) ، وسيأتي نصه قريباً. ومنعُ وقوع الماضي حالاً إلاّ مع (قد) ظاهرة ، أو مقدرة ، هو مذهب البصريين ، والفراء من الكوفيين.

ينظر : الإنصاف (١/٢٥٥-٢٥٨) ؛ والتبيين عن مذاهب النحويين (٣٨٦-٣٩٠) ؛ وشرح الكافية للرضي (٢/٤٥).

(٢) منهج السالك لأبي حيان (١/٢١٦).

(٣) المصدر السابق الصحيفة نفسها .

(٤) الآية (٩٠) من سورة النساء.

(٥) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه (٤٧) ؛ والكَفَل : العجُز ، والدعْص : قُورٌ من الرّمل مجتمع ، لَبّده النّدى : ركّب بعضه بعضاً ، الحارِك : فروع الكتفين ، الغبيطُ المُذأَّب : ما جُعلَ له فُرحة.

والشاهد في قوله (لَبّده) حيث وقع حالاً من غير (قد) والواو.

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٧١) ؛ ولسان العرب مادة (ذأب) (١/٣٨٠).

وقال :

دَرِيرٍ كخُذرُوفِ الوليدِ أَمَرَّهُ تقلّبُ كفّيْه بخيطٍ مُوَصَّلِ[1]

وقال طرفة :

وَكَرِّي إذا نادَى المضافُ مُحنَّباً كَسِيدِ الغَضَا نبَّهتَهُ المتورِّدِ[2]

وقال النابغة :

سَبَقْتَ الرجالَ الباهِشينَ إلى العُلا كَسَبقِ الجَوادِ اصطَادَ قبل الطَّوارِدِ[3]

وقال امرؤ القيس :

فيا لكَ من ليلٍ كأنّ نجومَهُ بكُلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ[4]

(١) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه (٢١) ، ودريرٍ : سريع ، والخُذرُوف : شيءٌ يدوِّره الصَّبي بخيط في يده، يُسمع له دوي.

والشاهد في قوله : (أمرَّهُ) حيث وقع حالاً من غير (قد) والواو.

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٧١) ؛ ولسان العرب مادة (درر) (٤/٢٨١).

(٢) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه (٣٣) ، والكرّ : العطف ، والمحنَّب : الفرس الذي في يديه انحناء ، والسِّيد : الذئب ، وخُصَّ ذئب الغضا ؛ لأنّه أخبث الذئاب ، نبّهته : هيّجتهُ ، المتورِّد : الذي يطلب الورد.

والشاهد في قوله : (نبّهته) حيث وقع حالاً من غير (قد) والواو.

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٧١).

(٣) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه (٩٢) ؛ و الباهشين : الطالبين برغبة ، والطوارد : كلاب الصيد.

الشاهد في قوله : (اصطاد) حيث وقع حالاً من غير قد والواو.

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٧٢).

(٤) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه (١٩) ، ومغار الفتل : محكم الفتل ، ويَذبُل : اسم جبل.

والشاهد في قوله : (شدّت) حيث وقع حالاً من غير (قد) والواو.

ينظر : أمالي القالي (١/٥٨) ؛ وشرح عمدة الحافظ (١/٣٠٣) ؛ ومغني اللبيب (١/٢٤٠) ؛ وشرح شواهد المغني (٢/٥٧٤).

وقال -أيضاً- :

إذا قامتا تضوّع المِسْكُ منهما نَسيمَ الصَّبَا جاءت بِرَيَّا القَرَنْفُلِ[1]

وقال غيره :

وإنّي لتعروني لِذكراكِ هِزَّةٌ كما انتفض العصفور بلّله القطرُ[2]

فلبّده ، وأمرّه ، ونبّهته ، واصطاد ، وشدّت ، وجاءت ، وبلّله ، كلها أفعال ماضية لم يصحبها (قد) ، وأمثال هذا لا يحصى كثرةً ، فادّعاء الإضمار فيها ليس بجيّد ، بل الصحيح جواز ذلك ، وإن كان الأكثر وجود (قد) مع الواو..."[3].

وردّ **أبو حيان** -أيضاً- على **ابن عصفور** في زعمه أنّ النفي بـ (لم) و (ما) قليلٌ جدّاً ، بأنّ ذلك ليس بقليل .

يقول **أبو حيان -رحمه الله-** : "وقوله : وذلك -أي النفي بـ(لم) و (ما)- قليلٌ جدّاً، **أما في النفي بـ(ما) ففي ذلك نظر ، وأمّا في النفي بـ(لم) فهو كثير غيرُ قليل ،**

(١) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه (١٥) ؛ ويُروى صدره :

إذا التفتت نحوي تضوّع رِيحُها

وتضوّع المسك : انتشر ، وريّا القرنفل : رائحته. والشاهد في قوله : (**جاءت**) حيث وقع حالاً من غير (قد) والواو.

ينظر : رصف المباني (٣١٢) ؛ ولسان العرب مادة (قرنفل) (٥٥٦/١١) ؛ ومغني اللبيب (٧٠٧/٢).

(٢) البيت من الطويل ، وهو لأبي صخر الهذلي. ويروى : (**فترةٌ**) بدل (**هِزةٌ**).

والشاهد في قوله : (**بلّله**) حيث وقع حالاً من غير (قد) والواو.

ينظر : الإنصاف (٢٥٣/١) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (٦٧/٢) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (١٩٦/٢) ؛ وشرح شذور الذهب (٢١٨)؛ وابن عقيل (٢٢/١) ؛ والتصريح (٤٩٦/٢) ؛ والهمع (٩٨/٢) ؛ والخزانة (٢٥٤/٣).

(٣) منهج السالك لأبي حيان (٢١٤/١-٢١٦).

وقد استدللنا على وقوع الحال بـ(لم) دون واو بالآية الكريمة والأبيات قبل[1] ، وممّا جاءت فيه (الواو) و (لم) قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾[2]، وقال **كعب بن زهير** -يخاطب رسول الله ﷺ-:

لا تأخُذَنّي بأقوالِ الوُشَاةِ ولم ... أُذنِبْ ولو كثُرت فيّ الأقاويلُ[3]

وقال **عنترة** :

ولقد خشِتُ بأنْ أَمُوْتَ ولم تَدُر ... للحربِ دائرةٌ على ابني ضَمْضَمِ[4]

(١) أراد قوله : ... قال تعالى : ﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران : ١٧٤] ، وقوله تعالى : ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا... ﴾ [الأحزاب : ٢٥].

وقال الشاعر :

كأنّ فُتاتَ العِهْنِ في كُلّ منْزِلٍ ... نَزَلْنَ به حَبُّ الفنا لم يُحطّمِ

وقال امرؤ القيس :

فأدْرَكَ لم يَجْهَد ولم يَثْنِ شأوَهُ ... يمرّ كخُذروفِ الوليد المُثقبِ

وقال عنترة :

إذ يتّقون بـي الأسِنّة لم أَخِم ... عنها ولو أنّي تضايق مُقْدَمِي

وقال ابن الأسلتِ :

وأضرِبُ القَوْنَس يـومَ الوَغَى ... بالسّيفِ لم يقصُر به باعي

منهج السالك لأبي حيان (١/٢١٥-٢١٦).

(٢) الآية (٩٣) من سورة الأنعام.

(٣) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه (٢٠) ويُروى (عنّي) بدل (فيّ) ، والشاهد في قوله : (**ولم أذنب**) ، حيث وقع الفعل المضارع المجزوم بـ(لم) حالاً.

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٦٩) ؛ وشفاء العليل (٢/٥٤٧).

(٤) البيت من الكامل ، وهو في ديوانه (٢٢١) ، وابني ضمضم : حُصَين ، ومرّة من بني ذبيان من بني مُرّة.

والشاهد في قوله : (**ولم تَدُر**) ، حيث وقع الفعل المضارع المجزوم بـ(لم) حالاً.

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٦٩) ؛ وابن الناظم (٢٤٧) ؛ وشفاء العليل (٢/٥٤٧) ؛ والأشموني (٢/٧٤٩).

وقال النابغة :

سقط النصيفُ ولم تُرِد إسْقَاطَهُ فتناولَتْهُ واتّقتنا باليدِ[1]

وقال غيره :

وقد كنتُ أخشى أنْ أَمُوْتَ ولم تَقُم قرائبُ عمرٍو وسْطَ نَوْحٍ مُسَلَّبِ[2]

وقال :

بأيدي رجالٍ لم يشيموا سُيُوفَهم ولم تكثُرِ القتلى بها يومَ سُلَّتِ[3]

فإذا كان قد جاء في كتاب الله ، وفي لسان العرب كثيرٌ فكيف يدّعي أنّه قليلٌ جدّاً ، وإن كان منفياً بـ(ما) ، نحو : جاء زيدٌ وما يضحك ، أو نحو : أجئك وما تطلع الشَّمس ، فقد تقدّم قول **ابن عصفور** : أنّ ذلك قليلٌ جدًّا ، وذكر غيره النفي بـ(لا) وبـ(ما) ولم يبيِّنوا أنّ النفي بـ(ما) قليل ، والقياس يقتضي ألاّ يكون قليلاً جدًّا كما زعم **ابن عصفور** ؛ لأنّ (ما) نفي للحال ، فكما أنّ فعل الحال يقع حالاً كثيراً ، فكذلك ينبغي أن يكون نفيه -كما زعم هو في (لّما يفعل)- أنّه نفي (لقد فعل) "[4].

(١) البيت من الكامل ، وهو في ديوانه (٩٦) ، والنصيف : ثوبٌ تتحلّلُ به المرأة فوق ثيابها كلها.

والشاهد في قوله : (**ولم تُرد**) ، حيث وقع الفعل المضارع المجزوم بـ(لم) حالاً.

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٧٠) ؛ وشفاء العليل (٢/٥٤٧) ؛ والخزانة (٢/١٣٣).

(٢) البيت من الطويل ، وهو لعنترة في ديوانه (٢٧٨) ، وقرائب عمرو : نساؤه المنتسبات إليه ، وعمرو : هو عمرو بن عمرو بن عدس ، والمُسَلَّب : الذي يلبس ثياب الحزن ، وهي ثيابٌ سودٌ كانت النوائح يلبسنها.

والشاهد في قوله : (**ولم تقم**) ، حيث وقع الفعل المضارع المجزوم بـ(لم) حالاً.

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٦٩).

(٣) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه (١٣٩) ؛ ولم يشيموا : لم يغمدوا.

والشاهد في قوله : (**ولم تكثر**) ، حيث وقع الفعل المضارع المجزوم بـ(لم) حالاً.

ينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/١٢٢) ؛ والإنصاف (٢/٦٦٧) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٦٧) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٧٠) ؛ وتذكرة النحاة (٦٢٠).

(٤) منهج السالك لأبي حيان (١/٢١٦).

وما حكاه **أبو حيان** عن **ابن عصفور** حكاه عنه –أيضاً– **القمولي**[1] **وابن جابر**[2].

وفي الحقيقة لم أجد لهذه الحكاية ذكر في مؤلفات **ابن عصفور** التي بين يدي ، إلاّ أنّه يمكن استنتاج ذلك من قوله : "ولا يجوز أن يكون الفعل الماضي –لفظاً أو معنىً– حالاً حتى تكون معه (قد) مُظهرة، أو مُضمرة"[3] ؛ لأنّ منع وقوع الفعل الماضي حالاً إلاّ ومعه (قد) ظاهرةٌ أو مقدرة يمنعُ وقوع الفعل المضارع المنفي بـ(لم) حالاً –كما قال **أبو حيان**– .

ولعلّ مما يؤكد ذلك قول **ابن مالك** –رحمه الله– : "..ولو كان الماضي معنىً لا يقع حالاً إلاّ وقبله (قد) مقدّرة ، لامتنع وقوع المنفي بـ(لم) حالاً ، ولكان المنفي بـ(لّما) أولى منه بذلك ؛ لأنّ (لم) تنفي فعل ، و(لّما) تنفي (قد فعل) ، وهذا واضحٌ لا ريب فيه"[4].

وإذا ثبت أنّ **ابن عصفور** يمنع وقوع الفعل الماضي حالاً إلاّ ومعه (قد) ظاهرة أو مقدرة ، وأنّ منع ذلك يقتضي منع وقوع الفعل المضارع المنفي بـ(لم) حالاً ، ويقتضي – أيضاً– أن تكون الأولوية في النفي لـ(لَمَّا) فلتعلم أنّ **أبا حيان** محقٌ في الردّ **عليه** –في هذه المسألة– ؛لظهور أدلتة ووضوحها ، وبخاصة تلك الشواهد القرآنية والشعرية التي استشهد بها على وقوع الماضي حالاً دون (قد) ، ووقوع المضارع المنفي بـ(لم) حالاً ، والتي من الصعوبة بمكان تأويلها كلّها ، والله أعلم.

(١) ينظر : شرح الكافية للقمولي (ج٢/٢٢٦).

(٢) هو محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري الأندلسي المتوفى سنة ٧٨٠هـ ، له من المؤلفات : نظم الفصيح ، وشرح ألفية ابن معطٍ ، ونظم كفاية المتحفظ وغيرها. تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (١/٣٤-٣٥) والأعلام (٥/٣٢٨). وينظر : رأيه هذا في شرحه للألفية (٢/٣٣٦).

(٣) المقرب (١/١٥٣)

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٧٣) .

المبحث السادس عشر

التمـــــــييز

وفيه ثلاث مسائل :

الأولى : عامل تمييز الجملة.

الثانية : تقديم تمييز الجملة على عامله المتصرف.

الثالثة : توسط التمييز بين العامل ومعموله.

عامل تمييز الجملة

قسّم النحاة التمييز قسمينِ[1] :

الأوّل : تمييز مفرد ، وهو الرافع إبهام اسم قبله ، نحو : عندي عشرون درهماً.

والآخر : تمييز جملة ، وهو الرافع إبهام نسبة في جملة أو شبهها ، نحو : طاب زيدٌ نفساً، ويعبِّرُ بعض النحويين عن القسم الأوّل بالمنتصب عن تمام الاسم ، أو بالمبيِّن إجمال الذات ، وعن القسم الآخر بالمنتصب عن تمام الكلام ، أو بالمبيِّن إجمال النسبة ، ولا مُشاحَّة في الاصطلاح.

والعامل في تمييز المفرد –عند كافة النحويين[2]– هو مميزة ، أي : ما قبل التمييز من المبهمات المفتقرة إليه.

أمّا عامل تمييز الجملة فمختلفٌ فيه[3] ، إذ ذهب الأكثرون إلى أنّه الفعل أو ما جرى مجراه ، وذهب بعضهم إلى أنّه الجملة بأسرها ، وهو ظاهر قول **ابن عصفور –رحمه الله–** : "والتمييز ينقسم قسمينِ :

قسمٌ منه ينتصب عن تمام الكلام ، وقسم منه ينتصب عن تمام الاسم ، فالذي ينتصب عن تمام الكلام ، هو الذي يكونُ مُفسِّراً لما انطوى عليه الكلام ، نحو قولك : تصبّب زيدٌ عرقاً ، وامتلأ الإناء زيتاً ، ألا ترى أنّ (عرقاً) ، و (زيتاً) مُفسِّرانِ لما انطوى عليه الكلام الذي قبلهما من جهة أنّك إذا قلت : (تصبّب زيدٌ) عُلِمَ أنّ المتصبِّب منه شيءٌ إلاّ أنّه لم يُعلم ما

(١) ينظر : المقتضب (٣/٣٢-٣٣) ؛ والأصول (١/٢٢٢-٢٢٣) ؛ والإيضاح العضدي (٢٢٣) ؛ والمقتصد (٢/٦٩١-٦٩٢) ؛ والمفصل (٦٥)؛ والارتشاف (٤/١٦٢١-١٦٢٢) ؛ والمساعد (٢/٥٧-٦١).

(٢) ينظر : توضيح المقاصد (٢/٧٢٧) ؛ والهمع (٢/٢٦٨) ؛ والأشموني (٢/٧٥٦-٧٥٧) .

(٣) ينظر : المصادر السابقة.

هو ، وكذلك إذا قلت : (امتلأ الإناءُ) عُلِمَ أن المالِئَ له شيءٌ إلاّ أنّه لم يعلم ما هو ، ففسّرَ المتصبِّب بالعرق ، والمالئ بالزيت .."[1].

وحكى **أبو حيان** أنّ **ابن عصفور** استدل على أنّ تمييز الجملة هو الجملة لا الفعل أو ما جرى مجراه بدليلين :

أحدهما : أنّه قد يأتي تمييز الجملة منتصباً من غير أن يسبقه فعل أو ما جرى مجراه ، نحو قولهم : داري خلف دارك فَرسخاً[2].

الآخر : أنّه قد يُسبق تمييز الجملة بفعل ، ولا يكون طالباً تمييزاً ، نحو قولهم : امتلأ الإناء ماءً.

يقول **أبو حيان** –رحمه الله– بعد أن ذكر مذهب بعض النحويين أنّ عامل التمييز المنتصب عن تمام الكلام هو الجملة أو ما جرى مجراها – : "وإليه ذهب **ابن عصفور** ، قال : والدليل على ذلك شيئان :

أحدهما : أنّا وجدنا المنتصب عن تمام الكلام قد لا يتقدّمه فِعلٌ ، ولا اسمٌ يجري مجراه، نحو قولهم : داري خلف دارك فَرسخاً ، وليس (فَرسخاً) من قبيل ما انتصب عن تمام الاسم، فلا ينصبه (داري) ؛ لأنّها ليست الفَرسخ ولا خلف ؛ لأنّ الخلف ليس بالفَرسخ إذ الخلف ليس لمقدار يحصره ، والفَرسخ معلوم المقدار ، وإنّما هو تفسيرٌ لما انطوى عليه الكلام من المسافة ، فبيّنت بهذا التمييز.

والآخر : أنّه قد يكون في الكلام فِعلٌ ، ولا يكون طالباً تمييزاً ، نحو : امتلأ الإناءُ ماءً ، فليس (الماء) مُبيِّناً للفعل ، ولا لمعموله الذي هو (الإناء) ، وإنّما هو تفسير لما انطوى عليه

(١) شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (٩٣–أ) ؛ وينظر : شرحه الكبير على الجمل (٢/٢٨٤).

(٢) الفَرسخ ثلاثة أميال أو ستة ، لسان العرب مادة (فرسخ) (٣/٤٤).

الكلام ، ألا ترى أنّه إذا قلت : امتلأ الإناء ، عُلِمَ أنّه لِمَالِئٍ إلاّ أنّه لا يدرى ما هو ، ففسرتُهُ بقولك (ماءً) "[1].

وقد ردَّ **أبو حيان** دليلي **ابن عصفور** ، فردّ الأوّل بأنَّ (فَرسخاً) من قولهم : داري خلف دارك فَرسخاً ، ليس منتصباً عن تمام الكلام ، وإنّما هو منتصب عن تمام الاسم ، والتمييز المنتصب عن تمام الاسم لا يلزم أن يتقدّمه فعل أو ما جرى مجراه ؛ لأنّ العامل فيه – باتفاق النحويين– مميزه.

وردَّ الآخر بأنّ (امتلأ) من قولهم : امتلأ الإناء ماءً عاملٌ من حيث المعنى في التمييز (ماءً) وليس إعماله بممتنعٍ –كما زعم **ابن عصفور**– .

يقول **أبو حيان** –رحمه الله–: "**وقد ينازع في هذينِ الدليلينِ** :

أما **الأوّل** : فقد يُدّعى أنَّ هذا المثال من قبيل ما انتصب عن تمام الاسم ، وهو شبيه بقولهم: لي مثله فارساً ؛ لأنّه لما قال (لي مثله) انبهمت المُثليّة ، ففُسِّرت بقوله (فارساً) ، وكذلك لما قال : (داري خلف دارك) انبهمت مسافة الخلف ففُسِّرت بقوله (فَرسخاً).

وأمّا قوله : (لأنَّ الخلف ليس بالفَرسخ) ، أمّا من حيثُ المدلول ، والقطع عن هذا التركيب فصحيح، وأمّا في هذا التركيب **فليس بصحيح** ، بل مسافة خلف دارك هي الفَرسخ.

وأمّا **الثاني** فلا أُسلِّم أنّ (امتلأ) لا يطلب (ماءً) ، بل هو طالب له من حيث إنّ المطاوع دالٌ على الحامل فهو طالب له من حيث المعنى ، وإن لم يصح إسناده إليه[2] ".

وأعتقد أنّ ردَّ **أبي حيان** على **ابن عصفور** –في هذه المسألة– ردٌّ وجيه لأمور :

(١) التذييل والتكميل (ج٤/٧٨-٧٩) (رسالة دكتوراه).

(٢) المصدر السابق (ج٤/٧٩) .

أولاً : تصريح أكثر النحويين المتقدمين –**كسيبويه**[1] ، **والمبرد**[2] ، **والمازني**[3] ، **وابن السراج**[4] ، **وأبي علي الفارسي**[5] ، –والمتأخرين– **كابن يعيش**[6] ، **ابن مالك**[7] ، **والرضي**[8]– بأنّ عامل تمييز الجملة هو الفعل أو ما جرى مجراه.

ثانياً : أنّ الأصل في العمل أن يكون للفعل ، أو ما جرى مجراه ، وإلى هذا أشار **السيوطي** –رحمه الله– بقوله : "وفي ناصب تمييز الجملة قولانِ : أصحهما ما فيها من فِعلٍ وشبهه لوجود ما أصلُ العمل له..." [9].

ثالثاً : أنّ (فَرسخاً) في قولك : داري خلف دارك فَرسخاً تمييز أُريدَ به المقدار ، كقولك : ما في السّماء قدر راحة سحاباً ، والمنتصب بعد المقادير لا يكون إلاّ بعد تمام الاسم.

يقول **السيرافي** –رحمه الله– : "وقوله[10] : (وتقول : داري خلف دارك فرسخاً) فإنّه يُريد أنّك تنصب (فَرسخاً) على التمييز ؛ لأنّه أريد به التقدير ، فصار كقولك :

(١) ينظر : الكتاب (١٧٢/٢).

(٢) ينظر : المقتضب (٣٢/٣).

(٣) ينظر رأيه هذا في : منهج السالك لأبي حيان (٢٢١/٢) ؛ وتوضيح المقاصد (٧٢٧/٢) ؛ والمساعد (٦٢/٢)؛ وشفاء العليل (٥٥٦/٢)؛ والتصريح (٦٩١/٢) ؛ والأشموني (٧٥٦/٢).

(٤) ينظر : الأصول (٢٢٣/١).

(٥) ينظر : الإيضاح العضدي (٢٢٣).

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (٧١/٢).

(٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٣/٢).

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي (٧١/٢).

(٩) الهمع (٢٦٧/٢).

(١٠) يعني قول سيبويه –رحمه الله– : "وأمّا قولهم : داري خلف دارك فَرسخاً فانتصب ؛ لأنّ (خلف) خبرٌ للدار ، وهو كلامٌ قد عَملَ بعضُه في بعض واستغنى ، فلمّا قال : داري خلف دارك أبهم ، فلم يُدرَ ما قدرُ ذاك ، فقال : فَرسخاً وذِراعاً وميلاً ، أراد أن يُبيِّن". الكتاب (٤١٧/١).

ما في السماء قدر راحة سحاباً ؛ لأنّه لما قال : (داري خلف دارك) أبهم فلم يُدرَ ما قدره ، فقال :فَرسخاً..."[1].

وأخيراً... أنّ تمييز الجملة يُقدَّر غالباً إسناد عامله إليه ، فتقول في قولك : طاب زيدٌ نفساً : طابت نفسُ زيدٍ ، وليست صحة الإسناد متعيِّنة فيه ، كما فُهِمَ من كلام **ابن عصفور** ، يقول **ابن مالك** –رحمه الله– : "وقد يكون مميز الجملة بعد فعل ، ولا يصلح الإسناد إليه ، ولا لإيقاعه عليه، نحو : امتلأ الكوزُ ماءً ، ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[2] ، وما أحسن الحليم رجلاً..."[3].

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢/١٣٨-ب و ١٣٩-أ).

(٢) الآية (٧٩) من سورة النساء.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٨٤).

تقديم تمييز الجملة على عامله المتصرف

إذا كان المميز مفرداً لا يجوز تقديمه على عامله عند جميع النحويين ، أمّا إذا كان جملةً ففي جواز تقديمه على عامله خلافٌ ، المنع عند أكثرهم ، والجواز عند بعضهم بشرط أن يكون العامل فعلاً متصرفاً[1].

وقد استدل المجيزون بالسماع والقياس ، يقول **أبو البركات بن الأنباري** -رحمه الله- : "...الدليل على جواز التقديم النقل والقياس ، أمّا النقل فقد جاء ذلك في كلامهم قال الشاعر :

أَهَجْرُ سَلْمَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَها ... وما كان نفساً بِالفِرَاقِ يطيبُ[2]

وجه الدليل أنّه نصب (نفساً) على التمييز ، وقدّمه على العامل فيه ، وهو (يطيب) ؛ لأنّ التقدير فيه : وما كان الشأنُ والحديثُ تطيبُ سلمى نفساً ، فدل على جوازه.

وأمّا القياس ، فلأنّ هذا العامل فعلٌ متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه ، كسائر الأفعال المتصرفة ، ألا ترى أنّ الفعل لما كان متصرفاً -نحو قولك : ضَرَبَ زيدٌ عمراً- جاز

(١) ينظر : الإنصاف (٢/٨٢٨-٨٣٢) ؛ وأسرار العربية (١١٣-١١٤) ؛ والتبيين (٣٩٤-٣٩٨) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٧٣-٧٤) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٨٩) ؛ والارتشاف (٤/١٦٣٤-١٦٣٥).

(٢) البيت من الطويل ، وهو للمخبل السعدي في شعره (٢٩٠) ضمن شعراء مقلون ، وقيل : للأعشى ، وقيل : لقيس بن الملوح ، ويروى (**أهجر ليلى**) بدل (**أهجر سلوى**) ، كما يروى عجزه :

وما كان نفسي بالفراق تطيب

والشاهد في عجز البيت حيث قدّم التمييز (نفساً) على عامله المتصرف (يطيب).

ينظر : المقتضب (٣/٣٧) ؛ والأصول (١/٢٢٤) ؛ والانتصار (٨٦) ؛ وإعراب القرآن للنحاس (١/٤٣٥) ؛ والجمل (٢٤٣) ؛ والإيضاح العضدي (١/٢٢٤) ؛ وشرح الجمل لابن خروف (٢/١٠٠٢) ؛ والإيضاح في شرح المفصل (١/٣٥٧) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٨٩) ؛ والهمع (٢/٢٦٨) ؛ والدرر (٤/٣٦-٣٧).

تقديم معموله عليه ، نحو : عمراً ضربَ زيدٌ ، ولهذا ذهبتم إلى أنّه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً ، نحو : راكباً جاءَ زيدٌ"[1].

بينما استدل المانعون بالقياس إذ الغالبُ في تمييز الجملة أن يكون فاعلاً في المعنى ، فإذا قلت: تصبّب زيدٌ عرقاً ، فالمتصبّب هو العرق ، فكما لا يجوز تقديم الفاعل لا يجوز تقديم ما هو بمعناه[2]؛ ولأنّ الأصل في التمييز أن يكون موصوفاً وحُوِّلَ لغرض الإبهام ؛ ليكون أوقع في النفس ، فلو قُدِّمَ بَطُلَ الغرض[3].

وقد ردّ المانعون أدلّة المجيزين ، كما ردّ المجيزون أدلّة المانعين ، فممّن ردّ أدلة المجيزين **ابن جني** –رحمه الله– حيث قال : "...فأمّا ما أنشده **أبو عثمان**[4] ، وتلاه فيه **أبو العباس**[5] من قول **المخبّل** :

أتهجر ليلى للفراق حبيبَها وما كان نفساً بالفراق يطيبُ

فتقابله برواية **الزجاجي**[6] ، **وإسماعيل بن نصر** ، **وأبي إسحاق**[7] ، أيضاً :

(١) الإنصاف (٢/٨٢٨-٨٣٠).

(٢) ينظر : المصدر السابق (٢/٨٢٨) ؛ والتبيين (٣٩٥) ؛ والتصريح (٢/٧١٠).

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي (٢/٧١-٧٢).

(٤) يعني المازني ، وينظر إنشاده هذا في : المقتضب (٣/٣٦) ؛ والإيضاح في شرح المفصل (١/٣٥٦) ؛ وشرح الكافية للرضي (٢/٧١) وغيرها.

(٥) يعني المبرد ، وينظر : إنشاده هذا في : المقتضب (٣/٣٧).

(٦) رواية الزجاجي هذه ذكرها أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن (١/٤٣٥).

(٧) يعني الزجاج.

فرواية برواية ، والقياس من بعدُ حاكم ، وذلك أنّ هذا المميز هو الفاعل في المعـــنى... فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فكذلك لا يجوز تقديم المميز إذ كان هو الفاعـــل في المعنى على الفعل.

فإن قلت : فقد تُقدّم الحال على العامل فيها ، وإن كانت الحال هي صاحبة الحال في المعنى، نحو قولك : راكباً جئتُ ، و ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾[1].

قيل : الفرق أنّ الحال لم تكن في الأصل هي الفاعلة ، كما كان المميز كـــذلك ، ألا ترى أنّه ليس التقدير والأصل: جاء راكبي ، كما أنّ أصل طِبتُ به نفساً : طابت به نفسي ، وإنّما الحال مفعول فيها ، كالظرف، و لم تكن قطُّ فاعلة فنُقِلَ الفعل عنها ، فأمّا كونها هـــي الفاعل في المعنى فككون خبر كان هو اسمها الجاري مجرى الفاعل في المعنى، وأنت تقدّمه على (كان) فتقول : قائماً كان زيدٌ ، ولا تجيز تقديم اسمها عليها ، فهذا فرق"[2].

وممّن ردّ أدلّة المانعين **ابن مالك** –رحمه الله– حيث قال –بعد أن ذكـــر أدلتـــهم– : "وهذا الاحتجاج مردودٌ بوجوه :

أحدها : أنّه دفعُ رواياتٍ برأيٍ لا دليل عليه ، فلا يُلتفتُ إليه.

الثاني : أنّ جعل التمييز كبعض الفضلات مُحصِّلٌ لضرب من المبالغة ، ففيه تقويـــة لا توهين ، فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية ، وتأكدت المبالغة فاندفع الإشكال.

(١) الآية (٧) من سورة القمر.

(٢) الخصائص (٢/٣٨٤-٣٨٥).

الثالث : أنّ أصالة فاعلية التمييز المذكور[1] كأصالة فاعلية الحال ، في نحو : جاء راكباً رجُلٌ ، فإنّ أصالة : جاء راكبٌ على الاستغناء بالصفة ، و : جاء رجلٌ راكبٌ ، على عدم الاستغناء بها، والصفة والموصوف شيءٌ واحد في المعنى، فقدّم (راكبٌ)، ونصب بمقتضى الحالية، و لم يمنع ذلك تقديمه على (جاء) مع أنّه يزال عن إعرابه الأصلي، وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف، وكما تُنوسِيَ الأصلُ في الحال كذلك تُنوسي في التمييز.

الرابع : أنّه لو صحّ اعتبار الأصالة في عُمدةٍ جُعِلَت فضلة لصحّ اعتبارها في فضلة جعلت عمدة ، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعة ما كان يجوز له قبل النيابة ، والأمر بخلاف ذلك ؛ لأنّ حكم النائب فيه حكم المنوب عنه ، ولا يعتبر حاله التي انتقل عنها التمييز المذكور.

الخامس : أنّ منع تقديم التمييز المذكور عند مَن منعه مُرتَّبٌ على كونه فاعلاً في الأصل، وذلك إنّما هو في بعض الصُّور ، وفي غيرها هو بخلاف ذلك ، نحو : امتلأ الكوزُ ماءً ، و ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[2] ، وفي هذا دلالة على ضعف علة المنع بقصورها عن جميع الصور.

السادس : أنّ اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل متروكٌ في نحو : أعطيتُ زيداً درهماً، فإنّ (زيداً) في الأصل فاعل ، وبعد جعله مفعولاً لم يعتبر ما كان له من منع التقديم ، بل أُجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل، فكذلك ينبغي أن يفعل بالتمييز المذكور .."[3].

(١) يعني تمييز الجملة.

(٢) الآية (١٢) من سورة القمر.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٩٠).

وبعد هذا العرض لأدلّة المانعين والمجيزين وردودهم في مسألة تقديم تمييز الجملة على عامله المتصرف ، نشير إلى أنّ **ابن عصفور** و**أبا حيان** مختلفانِ –في هذه المسألة- تبعاً لاختلاف النحويين فيها ، فـ**ابن عصفور** –وفاقاً لأكثر النحويين- لا يجيز تقديم التمييز على عامله مطلقاً ، يقول- رحمه الله-: "لا يجوز تقديم التمييز على الاسم المنتصب عن تمامه ، ولا على الكلام المنتصب عن تمامه ، لا يجوز أن تقول : عندي درهماً عشرون ، ولا : عرقاً تصبب زيدٌ... أمّا ما استدلّ به **المازني** من قول الشاعر :

أهجر ليلى للفراق حبيبَها وما كان نفساً بالفراقِ يطيبُ

فلا حجة له فيه ؛ لأنّ الرواية الصحيحة فيه :

وما كان نفسي بالفراق تطيبُ

-بالتاء- على أن تكون (النفس) خبر (كان) ، و (تطيب) في موضع صفة لها ، فإذا ثبت ما رواه من كون (يطيب) –بالياء- فينبغي أن يُحْمَل على أن تكون النفس خبر (كان)، و(يطيب) في موضع صفة لها -كما فُعِلَ في الرواية المشهورة- ويكون قد ذكّر النفس ؛ لأنّ النفس يجوز تذكيرها وتأنيثها..."[1].

أمّا **أبو حيان** –وفاقاً لبعض النحويين- فقد أجاز تقديم تمييز الجملة على عامله المتصرف ، يقول-رحمه الله- : "...واختَلفَ النحويون في تقديمه على الفعل[2] ، فمنهم مَن

(1) شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (٩٣-ب).

(2) يعني بـ(الفعل) الفعل المتصرّف.

منع ذلك ، وهو مذهب **سيبويه**[1] **والفراء**[2] وأكثر البصريين والكوفيين[3] ، وإلى ذلك ذهب **أبو علي** في شرحه للأبيات[4]، وأكثر متأخري أصحابنا .

ومنهم من أجاز تقديمه ، وهو مذهب **الكسائي**[5] **والمازني والجرمي**[6] **والمبرد**[7] ، ومَن أخذ بمذهبهم من البصريين وبعض الكوفيين، وبه قال **الناظم**[8] ، وهو الصحيح ؛ لكثرة ما ورد من الشواهد على جواز ذلك ، وقياساً على سائر الفضلات ، قال الشاعر :

أتهجر ليلى للفراق حبيبَها وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

فقدّم (نفساً) على (تطيب)[9] ..."[10].

ثم قال معترضاً على **ابن عصفور** : "وقد تأوله -يعني البيت المذكور- **ابن عصفور** زاعماً أنّه لم يجيء ذلك إلاّ في بيتٍ واحدٍ من الشعر، فلا حجّة فيه ؛ لأنّه قد يتقدّم في الشعر ما لا يجوز تقديمه في الكلام ، **وذلك منه عدم اطلاع على أشعار العرب ، وتقليد لبعض مَن تقدّم** ، بل قد جاء من ذلك جملةٌ تبنى على مثلها القواعد ، قال بعض طيء :

(١) ينظر : الكتاب (٢٠٥/١).

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء (٧٩/١).

(٣) ينظر : المساعد (٦٦/٢) ، والهمع (٢٦٨/٢).

(٤) ينظر : إيضاح الشعر (٣٠٠).

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/٢) ؛ وتوضيح المقاصد (٧٣٦/٢) ؛ وأوضح المسالك (٧٦/٢) ؛ والهمع (٢٦٨/٢).

(٦) ينظر ما ذهبا إليه في : شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/٢) ؛ وتوضيح المقاصد (٧٣٦/٢) ؛ والهمع (٢٦٨/٢).

(٧) ينظر : المقتضب (٣٧/٣).

(٨) أي ابن مالك ، ينظر رأيه هذا : في التسهيل (١١٥) ؛ وشرحه (٣٨٩/٢) ؛ وشرح عمدة الحافظ (٤٧٦/١).

(٩) إيراد (تطيب) -بالتاء- هنا ، وفي البيت تصحيف ، والصواب (يطيب) -بالياء- توافقاً مع مراد أبي حيان.

(١٠) منهج السالك لأبي حيان (٢٢٨/٢).

إذا المرء عيناً قَرَّ بالعيش مُثْرِيـاً ولم يُغْنَ بالإحسانِ كانَ مُذمَّما[1]

وقال آخر :

ضيّعتُ حزمِيَ في إبعاديَ الأَمَلا وما ارعويتُ وشيباً رأسِيَ اشتعلا[2]

وقال آخر :

ولستُ إذا ذَرْعاً أضِيقُ بضارعٍ ولا يائسٍ عند التعسُّر من يُسرِ[3]

وقال آخر :

أنفساً تطيبُ بنيل المُنـى وداعِي المَنُون يُنادِي جِهَارَا[4]

(١) البيت من الطويل ، نسبه البغدادي –في شرح أبيات المغني- (٢٥/٧)- لحسان بن ثابت ، ولم أجده في ديوانه بتحقيق سيد حنفي حسنين ، ومُثْرِيًا : من أثرى الرجل إذا كثُرَ مالُه.

والشاهد في عجز البيت حيث قدَّم التمييز (عيناً) على عامله المتصرّف (قَرَّ).

ينظر : مغني اللبيب (٥٣٤/٢) ؛ والأشموني (٧٦٦/٢) ؛ وشرح أبيات المغني (٢٥/٧).

(٢) البيت من البسيط ، ولم أتمكن من معرفة قائله ، وارعوى : كفّ عن الأمر.

والشاهد في قوله : (**وشيباً رأسي اشتعلا**) حيث قدّم التمييز (شيباً) على عامله المتصرف (اشتعلا).

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/٢) ؛ وشرح عمدة الحافظ (٤٧٨/١) ؛ ومغني اللبيب (٥٣٤/٢) ؛ وشفاء العليل (٥٥٩/٢) ؛ وهداية السبيل (ج٧٧٧/٢) ؛ وشرح شواهد المغني (٨٦١/٢) ؛ والأشموني (٧٦٥/٢) ؛ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (١٠٢/٦).

(٣) البيت من الطويل ، ولم أتمكن من معرفة قائله.

الشاهد في قوله : (**ذرعاً أضيق بضارع**) حيث قدّم التمييز (ذرعاً) على عامله المتصرّف (أضيق).

ينظر : شرح الكافية الشافية (٧٧٧/٢) ؛ وشرح الكافية للقمولي (ج٢٤٨/٢) ؛ وشرح المكودي على الألفية (٩٤).

(٤) البيت من المتقارب ، ونسبه الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٧٠٩/٢) لرجل من طيء ، ولم يُسمّه.

والشاهد في قوله : (**أنفساً تطيب بنيل المُنى**) حيث قدّم التمييز (نفساً) على عامله المتصرف (تطيب).

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/٢) ؛ وشرح عمدة الحافظ (٤٧٧/١) ؛ وأوضح المسالك (٧٦/٢) ؛ ومغني اللبيب (٥٣٤/٢) ؛ وشرح شواهد المغني (٨٦٢/٢) ؛ وحاشية الخضري (٥١٣/١).

وقال ربيعة بن مقروم الضبّي :

وواردةٍ كأنّها عُصَبُ القَطا ... تُثِيْرُ عَجاجاً بالسّنابك أَصْهَبَا

رددتُ بمثل السِّيدِ نهدٍ مقلّصٍ ... كُميشٍ إذا عِطفاهُ ماءً تحلّبَا[1]

فنفساً ، وعيناً ، وشيباً ، وذرعاً ، وماءً ، كلّها تمييز ، وقد تقدّمت على الفعل"[2].

والذي أراه أنّ التمييز لا يتقدّمُ على عامله سواء أكان العامل فعلاً متصرّفاً أم لا ، وما جاء على تقديم التمييز على عامله المتصرف يحفظ ولا يقاس عليه ؛ وذلك لسببينِ رئيسيينِ :

الأوّل : أنّ الغرض من التمييز أن يكوم مُفسِّراً لما قبله ، فلو قُدِّمَ بَطُلَ هذا الغرض.

الآخر : أنّ التقديم لم يُسمع إلاّ في الشعر ، والشعر محلّ الضرورة.

(١) البيتانِ من الطويل ، وهما في شعره (٢٤٩-٢٥٠) (ضمن شعراء إسلاميون).

وواردة : يعني بها قطيع الخيل ، عُصبُ القطا : جماعتها ، العجاج : الغُبار ، السنابك : أطراف مقدمات الحوافر ، السِّيد : الذئب ، نهدٍ : ضخم ، مُقلّص : طويل القوائم ممحوصها ؛ الكُميش : الحاد في عدوه ، عِطفاه : جانباه ، تحلّبا : سال.

والشاهد في قوله : (**إذا عِطفاه ماءً تحلّبا**) حيث قدّم التمييز (ماءً) على عامله المتصرف (تحلّبا).

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/٢) ؛ وشرح عمدة الحافظ (٤٧٦/١) ؛ وشرح الكافية الشافية (٧٧٧/٢) ؛ وابن الناظم (٢٥٣) ؛ ومغني اللبيب (٥٣٤/٢) ؛ وشرح شواهد المغني (٨٦٠/٢) ؛ والأشموني (٧٦٦/٢).

(٢) منهج السالك لأبي حيان (٢٢٨/٢-٢٢٩).

أمّا تلك الشواهد التي استشهد بها **أبو حيان** ، و**ابن مالك** من قبله[1] على صحة تقديم التمييز على عامله المتصرّف فقد ردّها جميعاً أكثر النحويين[2] ، يقول **ابن هشام الأنصاري** رحمه الله : "...فأمّا استدلال **ابن مالك** بقوله :

رددتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نهدٍ مُقلّصٍ كُميشٍ إذا عطفاهُ ماءً تحلّبَا

وقوله :

إذا المرءُ عيناً قَرَّ بالعيش مُثْرِياً ولم يُعْنَ بالإحسانِ كانَ مُذمَّمَا

فسهو ؛ لأنّ (عِطفاه) ، و (المرء) ، مرفوعانِ بمحذوفٍ يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف ، وأمّا قوله :

ضيّعتُ حزمِيَ في إبعادِيَ الأَمَلا وما ارعويتُ وشَيْباً رأسِيَ اشتَعَلا

وقوله :

أنفساً تطِيبُ بنيلِ المُنى وداعِي المَنُون يُنادِي جِهَارا

فضرورتانِ[3]...".

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٨٩).

(٢) ينظر : ابن الناظم (٣٤٦) ؛ والأشموني (٢/٧٦٦).

(٣) مغني اللبيب (٢/٥٣٤).

ويقول **الشاطبي** [1] –رحمه الله– : "حدّثنا شيخنا الأستاذ **أبو عبدالله بن الفخار**[2] –رحمه الله– قال : أخبرني مَن أثقُ به من أصحابنا –يعني تلميذه الشيخ **أبا جعفر الشقوري**[3] شيخنا– أنّه لقي الشيخ **أبا حيان الغرناطي** بالقاهرة فَسَأَلهُ عن مذهب مدرّسي العربية بغرناطة في هذه المسألة ، قال : فأخبرته بامتناع التقديم ، فقال : بل الصحيح الجواز قياساً ، وسماعاً ، ثم قال : فأخرَجَ له مُبيضة على تسهيل **ابن مالك** ، وقرأ عليه فيها وجه القياس ، وأنشد له من السماع أبياتاً كثيرة.

قال الأستاذ : يرحم الله **أبا حيان** لقد أغفل أصلاً عظيماً من أصول النحو مع كثرة دَوْره على ألسنة المقرئين ، وذلك أنّ تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً –يعني متصرفاً– لو كان جائزاً عند العرب لَكَثُرَ –نظماً ونثراً– كثرةً لا يمكن فيها تأويل ، كما كثُر تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً –نظماً ونثراً– كثرةً لا يمكن فيها تأويل.

قال : فلمّا كان الأمر على خلاف ذلك دلّ دلالةً واضِحةً على امتناع العرب من تقديمه على عامله ، وإن كان فعلاً ؛ لأنّ اختصاص ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليلٌ على أنّه ضرورة.

(١) هو إبراهيم بن موسى اللخمي الأندلسي المتوفى سنة (٧٩٠هـ) ، من مولفاته : شرح المقاصد الشافية على شرح ألفية ابن مالك ، وعنوان الاتفاق في علم الاشتقاق. ينظر : الأعلام (١/٧٥).

(٢) هو محمد بن علي بن أحمد الخولاني المتوفى سنة (٧٥٤هـ) ، من مولفاته :شرح جمل الزجاجي. تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٤/٥٧) ؛ وبغية الوعاة (١/١٧٤-١٧٥).

(٣) هو أحمد بن علي بن إبراهيم الشَقوريّ الحميري المتوفى سنه (٧٥٦هـ). تنظر ترجمته في : غاية النهاية (١/٨٢) ؛ والدرر الكامنة (١/٢١٦).

وزادني شيخنا **أبو عبدالله البلنسيّ** [1] -أجلّه الله- في هذه الحكاية أنّ **أبا حيان** لما قَرَأَ عليه تلك الأبياتِ على كثرتها ، قال له : ما تقول في هذه الشواهد ، فقال له الفقيه **أبو جعفر** نجمعها جميعاً ، ونقولُ : هذا شاذٌ يحفظ ، ولا يقاس عليه ، قال : فانزعج الشيخ **أبو حيان** لهذا الكلام..."[2].

وعلى هذا فلا وجه لقول **أبي حيان** : "وذلك منه عدم اطلاع على أشعار العرب ، وتقليدٌ لبعض مَن تقدّم".

(١) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد بن محمد البلنسي ، المتوفى سنة (٧٨٢هـ) ، من مولفاته : الاستدراك على التعريف والإعلام للسهيلي.

تنظر ترجمته في : الإحاطة في أخبار غرناطة (٢/٣٥) ؛ وبغية الوعاة (١/١٩١).

(٢) المقاصد الشافية (٢/١٤٦-١٤٧).

توسط التمييز بين العامل ومعموله

ذكرنا في المسألة السابقة حكم تقديم التمييز على عامله ، وفصّلنا القول في ذلك ولكن ما الحكم إذا توسط التمييز بين العامل ومعموله ؟

نصّ النّحاة[1] على جواز توسط التمييز بين العامل ومعموله بشرط أن يكون العامل فعلاً ، أمّا إذا لم يكن فعلاً فالتوسط ممتنعٌ ، تقول : طاب نفساً زيدٌ ، ولا تقول : عندي درهماً عشرون.

يقول **ابن عصفور** –رحمه الله– : "والتمييز لا يخلو أن يكون العامل فيه فعلاً ، أو غير فعل ، فإن كان العامل فيه غير فعلٍ ، لم يجز تقديمه ، ولا توسيطه ؛ وذلك في كلّ ما ينتصب عن تمام الاسم.

فإن كان العامل فيه فعلاً ، جاز توسطه بلا خلاف ، وعليه قوله :

ونارُنا لم يُرَ ناراً مثلُها قد عَلِمت ذاك معدٌّ كُلُّها[2] .."[3].

ويقول **ابن الضائع** –رحمه الله–: "اعلم أنّ هذا التمييز المنتصب بعد تمام الكلام العامل فيه الفعل يجوز توسيطه ، فتقول : تفقّأ شحماً زيدٌ ، وحسُن وجهاً عبدُ الله ، ومنه قوله :

ونارُنا لم يُرَ ناراً مثلُها ..."[4].

(١) ينظر : الارتشاف (١٦٣٣/٤-١٦٣٤) ؛ والهمع (٢٦٨/٢).

(٢) البيت من الرجز ، و لم أهتدِ لقائله، ومعدّ : أبو العرب بن عدنان.

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣٩١/٢) ؛ وابن الناظم (٢٥٤) ؛ وتوضيح المقاصد (٧٣٥/٢) ؛ والمساعد (٦٧/٢)؛ وشفاء العليل (٥٦٠/٢) ؛ وشرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري (٧٣٣/٢).

(٣) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢٨٣/٢).

(٤) شرح الجمل لابن الضائع (ج٢/٩٢-أ).

وكون **ابن عصفور وابن الضائع** قد استشهدا بالبيت المذكور على جواز توسط التمييز بين عامله ومعموله على اعتبار أنّ التمييز فيه منتصب عن تمام الكلام -أي تمييز جملة- فقد اعترض عليهما **أبو حيان** بأنّ هذا البيت ليس ممّا توسط فيه التمييز بين العامل ومعموله ، وإنّما هو ممّا تقدّم فيه التمييز على عامله ضرورة ؛ وذلك لأنّ التمييز فيه منتصب عن تمام الاسم -أي تمييز مفرد- ، والتمييز المنتصب على تمام الاسم لا يجوز تقديمه -عند كافة النحويين- إلاّ في الضرورة الشعرية[1].

يقول **أبو حيان-رحمه الله-** : "**وَوَهِمَ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور** في شرحه الكبير، وفي نسخة كتابه (المقرب) القديمة ، وتبعه شيخنا **الأستاذ أبو الحسن بن الضائع** في شرحه للجُمل ، فحملا هذا البيت على أنّه من توسط التمييز بين الفعل العامل فيه ومعموله، نحو : طاب نفساً زيدٌ ، **وهو وَهَمٌ فاحش** ؛ لأنّ هذا التمييز منتصبٌ عن تمام الاسم ، وهو قوله : (مثلها) ، والتمييز المنتصب عن (مثل) لا يجوز تقديمه ، فتقديمه في البيت ضرورة"[2].

وبحقّ ما قاله أبو حيان هو الصحيح ، ويعضّده قول **ابن مالك** -رحمه الله-: "...فإن كان عامل التمييز غير فعل ، أو فعلاً غير متصرف لم يجز التقديم بإجماع ، فإن اُسْتُجِيْزَ في ضرورة عُدَّ نادراً ، كقول الراجز :

ونارنا لم يُرَ ناراً مثلها ...

أراد : لم يُر مثلُها ناراً ، فنصب (ناراً) بعد مثل ، كما نصبوا (زُبَدًا) في قولهم : على التمرة مِثلُها زُبَدًا ، ثمّ قدّم (ناراً) على (مثل) ، مع كونه عاملاً لا يتصرف ، ولولا الضرورة لم يُستَبَح"[3].

(١) ينظر : ابن الناظم (٢٥٤) ؛ وتوضيح المقاصد (٧٣٥/٢) ؛ والمساعد (٦٧/٢) ؛ وشفاء العليل (٥٦٠/٢) ؛ وشرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري (ج٧٣٣/١).

(٢) التذييل والتكميل (ج١٣٧/٤) (رسالة دكتوراه) ، وينظر : منهج السالك لأبي حيان (٢٢٨/٢).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣٩٠/٢-٣٩١).

و-أيضاً- قول **العينـــي** -رحمه الله-: "والشاهد في (ناراً) فإنّه تمييز تقدم على عاملـــه الاسم الجامد -وهو (مثلها)- ، وهو مختص بالضرورة"[1].

وكذلك قول **الصبان** -رحمه الله-: "فـــ(ناراً) تمييز ، وهو مقدَّمٌ على عامله ، وهـــو مثلها ؛ لأنّه تمييز مفرد"[2].

(١) شرح الشواهد للعيني (٢/٧٦٤).

(٢) حاشية الصبان (٢/٧٦٤).

المبحث السابع عشر

إعمال اسم المصدر

[عمل اسم المصدر الميمي بين السماع والقيس]

عمل اسم المصدر الميمي بين السماع والقياس

اسم المصدر -وهو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه بخلوه -لفظاً وتقديراً- من بعض ما في فعله دون تعويض- لا يخلو من أنْ يكونَ علماً ، أو غير علم ، فإن كان علماً ، فلا يعمل مطلقاً ؛ لمخالفته المصدر في عدم قصد الشياع ، وأنّه لا يُضاف ، ولا يقبل (أل) ، ولا يقع موقع الفعل[1].

وإن لم يكن علماً ، فإمّا أن يكون مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة أولا ؛ فإن بُدئ بميم زائدة عَمِلَ مُطلقاً ، وإن لم يكن ففي إعماله خلاف ، منعه البصريون ، وأجازه الكوفيون والبغداديون[2].

يقول **ابن هشام الأنصاري** -رحمه الله- : "...اسم المصدر وهو يطلق على ثلاثة أمور:

أحدها : ما يعمل اتّفاقاً ، وهو ما بُدئ بميم زائدة لغير المفاعلة ، كـ(المَضْرِب) و(المَقْتَل) ؛ وذلك لأنّه مصدر في الحقيقة ، ويُسمّى المصدر الميميّ ، وإنّما سمّوه أحياناً اسم مصدر تجوُّزاً، ومن إعماله قول الشاعر :

(١) ينظر : المساعد (٢/٢٣٨).

(٢) ينظر : الارتشاف (٥/٢٢٦٤) ؛ ومنهج السالك لأبي حيان (٢/٣١٧) ؛ وأوضح المسالك (٢/١٤٩) ؛ والمساعد (٢/٢٣٩) ؛ والأشموني (٢/٨٩٧).

أَظَلُومُ إنّ مُصَابكُم رُجلاً أَهْدَى السَّلاَمَ تحيّةً ظُلْمُ[1]

... **والثاني** : ما لا يعمل اتّفاقاً ، وهو ما كان من أسماء الأحداث عَلَماً كـ(سُبحان) علماً للتسبيح ، و(فَجَارِ) و (حَمَادِ) عَلَمَينِ للفَجرةِ والمحمدة.

والثالث : ما اختُلِفَ في إعماله ، وهو ما كان اسماً لغير الحدث ، فاستُعمِلَ له... وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله ، ...ومنع ذلك البصريون ، فأضمروا لهذه المنصوباتِ أفعالاً لا تعمل فيها"[2].

وقال **السيوطي** –رحمه الله– : "يعمل كمصدرٍ اسمُه الميميّ لا العلم بإجماع ، وأمّا المأخوذ من حدث لغيره فمنعه البصرية ، وجوّزه أهل الكوفة وبغداد"[3].

فالخلاف –كما رأيت– هو في إعمال اسم المصدر غير العلم إذا لم يكن مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة[4].

وزعم **ابن عصفور** أنّ محلّ الخلاف بين البصريين والكوفيين إنّما هو في إعمال اسم المصدر غير العلم سواء أكان مبدوءاً بميم زائدة أم لا ، يظهر هذا من قوله : "...وأمّا الاسم

(١) البيت من الكامل ، وقائله الحارث بن خالد المخزومي ، وهو في شعره (٩١) ، وقيل : أبو دهبل ، وهو في ديوانه (٦٦)، وقيل العرجيّ ، وهو –أيضاً– في ديوانه (٣١٩).

ويُروى : (أَظُلَيْمٌ) بدل (أظلوم).

والشاهد في قوله : (**مصابكم رجلاً**) حيث أعمل اسم المصدر المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة عمل فعله ، ففاعله الضمير المتصل ، ومفعوله (رجلاً).

ينظر : مجالس ثعلب (٢٢٤/١) ؛ والأصول (١٣٩/١) ؛ وأمالي ابن الشجري (١٦١/١) ؛ وشرح عمدة الحافظ (٧٣١/٢) ؛ وأوضح المسالك (١٤٩/٢) ؛ والبهجة المرضية (٣٤١) ؛ والهمع (٥١/٣) ؛ والأشموني (٨٩٦/٢) ؛ وحاشية الخضري (٥٥/٢) ؛ والكواكب الدرية (١١١/٢).

(٢) شرح شذور الذهب (٣٨٤-٣٨٦).

(٣) الهمع (٥١/٣-٥٢).

(٤) ينظر : توضيح المقاصد (٨٤٦/٢).

الذي في معنى المصدر فلا يعمل إلاّ حيث سُمِعَ ، وذلك في مثل قول الشاعر :

أَكُفْرَاً بعد رَدّ الموتِ عنّي وبعد عطائِكَ المائةَ الرِّتَاعَا[1]

لأنّ العطاء في معنى الإعطاء ، وكذلك قوله :

أظلوم إنّ مصابكم ...البيت

يريد إنّ إصابتكم.

وأهل الكوفة يجيزون ذلك ، ويجعلونه مقيساً ، وهذا خطأ ؛ لأنّه لم يكثر كثرة تُوجبُ القياس"[2].

واعترض عليه **أبو حيان** -رحمه الله- بقوله : "وجَعَلَ **الأستاذ أبو الحسن بن عصفور** قول الشاعر: **أظلومٌ**... من اسم المصدر الذي لا يعمل إلاّ حيث سُمِعَ ، **وذلك وَهَمٌ فاحش**؛ لأنّ مصاباً من اسم المصدر القياسي من (أفعل) المعتل العين ، ألا ترى أنّ فعله (أصاب) فهو من المقيس الذي أجمع عليه الكوفيون والبصريون"[3].

(١) البيت من الوافر ، وهو للقطامي في ديوانه (٢٦٥) ، والرتاعا : الراتعة ، وهي الإبل السمينة التي ترتع في الخصب.
والشاهد في قوله : (**إعطائك المائة**) ، حيث أعمل اسم المصدر (إعطاء) عمل فعله فنصب مفعوله (المائة) بعد أن أضيف إلى فاعله ، وهو الضمير.
ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١٢٣/٣) ؛ وابن الناظم (٢٩٨) ؛ ولسان العرب مادة (عطا) (١-٧٩) ؛ وتذكرة النحاة (٤٥٦) ؛ ومنهج السالك لأبي حيان (٣١٧/٢) ؛ وأوضح المسالك (١٤٩/٢) ؛ وابن عقيل (٩٤/٢) ؛ والبهجة المرضية (٣٤٠) ؛ وشرح شواهد المغني (٨٤٩/٢) ؛ والهمع (٥٢/٣) ؛ والدرر (٦٢/٣).

(٢) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢٧/٢).

(٣) منهج السالك لأبي حيان (٣١٧/٢)..

وبناءً على ما تقدّم من النصوص التي تُؤكّد اتّفاق النحويين على إعمال اسم المصدر المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة ، **يكون اعتراض أبي حيان صحيحاً** ؛ لأنّ اتّفاق النحويين على إعماله يعني قياسيته[1].

والذي يؤيّد صحة اعتراض **أبي حيان** هذا قول **ابن عقيل** –رحمه الله– : "وقول **ابن عصفور** في قوله : أظلومٌ... إنّه من اسم المصدر الذي لا يعمل إلاّ حيث سُمِعَ وَهَمٌ"[2].

وقول **الشيخ خالد الأزهري** –**رحمه الله**– : "لا فرق في اسم المصدر غير العلم بين الميمي وغيره ، إلاّ أنّ غير الميميّ فيه خلافٌ... والميمي يعمل بلا خلاف ، خلافاً لمن وَهِمَ"[3].

(١) ينظر : توضيح المقاصد (٢/٨٤٦).

(٢) المساعد (٢/٢٣٩).

(٣) شرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري (ج١/٩١٣).

المبحث الثامن عشر

إعمال اســـــم الفـاعـــل

[تابع معمول اسم الفاعل]

تابع معمول اسم الفاعل

إذا أُتبِعَ معمول اسم الفاعل الصالح للعمل فإمّا أن يكون منصوباً ، أو مجروراً ، فإن كان منصوباً كان التابع منصوباً ، نحو : هذا ضاربٌ زيداً وعمراً الآن أو غداً ، وأجاز الكوفيون والبغداديون الجرّ[1]، فتقول : هذا ضاربٌ زيداً وعمروٍ الآن أو غداً.

وإن كان مجروراً فالتابع لا يخلو من أن يكون نعتاً ، أو توكيداً ، أو بدلاً ، أو عطف نسقٍ ، فإن كان التابع نعتاً ، أو توكيداً ، وجب فيهما الجرّ ، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ العاقلِ نفسِه، ومنهم من أجاز النصب على الموضع ، والجر على اللفظ[2].

وإن كان التابع بدلاً ، أو عطف نسق ، فلا يخلو اسم الفاعل من أن يكون مقروناً بـ(أل) أولا ، فإن لم يكن مقروناً بـ(أل) جاز فيهما الجرّ والنصب ، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ أخيك وعمروٍ ، أو أخاك وعمراً ، هذا عند مَن لم يشترط الطالب للمحلّ (المحرز) **كالأعلم**[3] ، ومَن شرطه فلا يجيز النصب بل إنْ نصب أضمر له ناصباً ، وهو ظاهر قول **سيبويه**-رحمه الله- : "... وإن شئت نصبتَ على المعنى ، وتضمر له ناصباً ، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً ، كأنّه قال : ويضربُ عمراً ، أو ضاربٌ عمراً"[4].

وإن قُرِنَ اسم الفاعل بـ(أل) وهو مثنى ، أو مجموع بواوٍ ونون ، فمذهب **ابن عصفور** أنّه يجوز الجرّ على اللفظ ، والنصب على الموضع يقول -رحمه الله- : "...وإن كان التابع عطفاً ، أو بدلاً ، فلا يخلو من أن يكون في اسم الفاعل الألف واللام ، أو لا يكون ؛

(١) ينظر : الارتشاف (٥/٢٢٧٧-٢٢٧٨) ؛ ومغني اللبيب (٢/٥٣١-٥٣٢) ؛ والمساعد (٢/٢٠٦) ؛ وحاشية الصبان (٢/٩١٧).

(٢) تنظر : المصادر السابقة.

(٣) ينظر رأيه هذا في : الارتشاف (٥/٢٧٧) ؛ والمساعد (٢/٢٠٧).

(٤) الكتاب (١/١٦٩).

فإن كانت فيه الألف واللام ، فلا يخلو من أن يكون مفرداً ، أو مثنىً ، أو مجموعاً جمع سلامة؛ لأنّ جمع التكسير يجري مجرى المفرد في جميع أحواله ، كما تقدّم ، فإن كان مثنىً أو مجموعاً جمع سلامة فالنصب والخفض ، النصب على الموضع ، والخفض على اللفظ ، مثال ذلك : هذانِ الضاربا زيدٍ وعمراً ، وعمروٍ ، وهذانِ الضاربا زيدٍ أخيك وأخاك.."[1].

وحكى **أبو حيان** أنّ **الأُبَّذي** وافق **ابن عصفور** فيما ذهب إليه ، ومِن ثمّ اعترض عليهما في إجازتهما النصب على المحل بأنّ ذلك لا يجوز ؛ لأنّ من شروط العطف على المحل وجود الطالب لذلك المحل (المحرز) ، وهو –هنا– مفقود ؛ إذ الإضافة تنافي نوني التثنية والجمع.

يقول **أبو حيان** –رحمه الله– وهو في معرض حديثه عن اسم الفاعل إن كان مجروراً والتابع عطف نسق ، أو بدل : "وإن كان مقروناً بـ(أل) وهو مثنىً ، أو مجموع بواوٍ ونون، فقال **ابن عصفور** وشيخنا أبو الحسن **الأُبَّذي**[2] : يجوز الخفض على اللفظ ، والنَّصبُ على الموضع ، نحو : هذانِ الضاربا زيدٍ أخيك وعمرٍو ، والضاربو زيدٍ أخيك وعمرو ، ويجوز النصب في البدل والمعطوف.

وما أجازاه من النصب لا يجوز ؛ لفقد المحرز لموضع النصب"[3].

وقد وافقه في اعتراضه هذا **ابن عقيل** ، يقول –رحمه الله– : "... وإن قُرِنَ الوصفُ بـ(أل) مثنى ، أو جمع سلامة لمذكر فالجر والنصب، ذكره **ابن عصفور** ، و**الأُبَّذي** ، فتقول

(١) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٥٥٥-٥٥٦).

(٢) ينظر رأي الأُبَّذي في : المساعد (٢/٢٠٧) ؛ وهداية السبيل (ج٢/١٠٣٥).

(٣) الارتشاف (٥/٢٢٧٨).

: هذانِ الضاربا زيد أخيك وعمرٍو ، وهؤلاء الضاربو زيد أخيـك وعمـرٍو ، وإن شئت : أخاك وعمراً، وفي جواز النصب نظر ، بناءً على اشتراط المحرز"[1].

وأعتقد أنّ منع **أبي حيان** ، **وابن عقيل** النصب على المحلّ في عطف النسـق والبـدل التابعينِ لمعمول اسم الفاعل المقرون بـ(أل) إن كان مثنىً أو مجموعاً جمع سلامة له ما يبرّره إلاّ أنّهما قد حجّرا واسعاً -كما يقولون- ؛ لأنّ جواز النصب على المحل -في هذه المسألة- يمكن إدراجه تحت القاعدة النحوية "يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل"، ويمكن -أيضاً- أن يكون حذف نون التثنية والجمع لطول الكلام ، فينتفي حينئذٍ عائق منع النصـب علـى المحلّ، وهذا الحذف ورد به السماع .

يقول **المبرد** -رحمه الله- : "وقال **الأنصاري** ، وأُنشِدَ هذا البيت منصوباً عنه ، وهو :

الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا يَأْتِيهِمُ من وَرَائِنا نَطَفُ[2]

فهذا لم يُرد الإضافة ، فَحَذَف النونَ بغير معنى فيه ، ولو أراد غير ذلك لكان غير الجرّ خطأً ، ولكنّه حذف النون ؛ لطول الاسم إذ صار ما بعد الاسم صلة له ، والدليل على ذلك حذفهم النون مِمّا لم يُشتقَّ من فِعْلٍ ، ولا تجوز فيه الإضافة ، فيحذفون لطول الصلة"[3].

والغريب -في هذه المسألة- أنّ **أبا حيان** وهو الذي عاب علـى **ابـن عصـفور** ، **والأُبَّذي** إجازتهما النصب على المحل ، قد أجازه هو- أيضاً ، يقـول : "وإن كـان اسـم

(١) المساعد (٢/٢٠٧).

(٢) البيت من المنسرح ، واختلف في قائله ، فقيل : لعمرو بن امرئ القيس ، وقيل : لقيس بن الخطيم ، وقيل : لشريح بـن عمران ، وقيل : لمالك بن العجلان. وروي : (**وكفٌ**) بدل : (**نطفٌ**) ، والنطف : العيب.

والشاهد في قوله : (**الحافظو عورة العشيرة**) حيث حذف النون في الجمع بعد الوصف المقرون بـ(أل) ؛ نظـراً لطـول الكلام.

ينظر : الكتاب (١/١٨٦) ؛ وسرّ صناعة الإعراب (٢/٥٣٨) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (١/٧٣) ؛ ورصف المبـاني (٣٤١) ؛ ولسان العرب مادة (وكف) (٩/٣٦٣) ؛ والهمع (١/١٦٣) ؛ والخزانة (٤/٢٧٢) ؛ والدرر (١/١٤٦).

(٣) المقتضب (٤/١٤٥).

الفاعل مقروناً بـــ(أل) ، وهو مثنىً ، أو مجموع جمع سلامة في المذكر جاز النصـــب علـــى الموضع ، والخفض على اللفظ ، نحو : هذانِ الضاربا زيدٍ أخيك وعمرٍو ، والضـــاربو زيـــدٍ أخيك وبكرٍ، ويجوز النصب في البدل والمعطوف ، فتقول : أخاك وعمراً"[1].

(١) منهج السالك لأبي حيان (٢/٣٣٩).

المبحث التاسع عشر

إعمال اسم المفعول

[عمل الصفات التي بمعنى مفعول عمل اسم المفعول]

عمل الصفات التي بمعنى مفعول عمل اسم المفعول

اسم المفعول يعمل عملَ فِعْله المبنيّ للمجهول ، فكُلّ ما يقوم مقام الفاعل في المبني للمجهول يقع نائباً عن اسم المفعول ، فإذا قلت : زيدٌ ضُرِبَ أبوه ، وظُنَّ أبوه قائماً ، وعُلِّمَ أبوه عمراً قائماً ، تقول : زيدٌ مضروبٌ أبوه ، ومظنونٌ أبوه قائماً ، ومُعلَّمٌ أبوه عمراً قائماً.

ويجري عليه ما يجري على اسم الفاعل من أحكام وشروط ، فإذا كان اسم المفعول مقروناً بـ(أل) عَمِلَ مطلقاً ، وإذا كان مجرَّداً منها عَمِلَ بشرط الاعتماد على نفي ، أو استفهام ، أو موصوف، أو ذي خبر ، وبشرط كونه للحال أو الاستقبال ، وألاّ يُصغّر ،وألاّ يوصف قبل العمل ، كما هو الحال بالنسبة لاسم الفاعل[1] ، وإلى هذا أشار **ابن مالك** –في ألفيته– بقوله :

وكُلُّ مـا قُرِّر لاسمِ فاعِلِ ... يُعطَى اسمَ مفعولٍ بلا تَفَاضُل

فهو كفِعْلٍ صِيغَ للمفعولِ في ... معناه ، كالمُعْطَى كِفَافاً يَكْتَفِي

وقد وردت ألفاظ سماعية نائبة عن المفعول في الدلالة على الذات والمعنى ، وذلك على أربع صيغ، هي[2] :

فِعْلٌ ، نحو : ذِبْحٍ ، وطِرْحٍ ، بمعنى مذبوح ومطروح.

وفَعْلٌ ، نحو : لَفْظٍ ، وقَبْضٍ ، بمعنى ملفوظ ومقبوض.

وفُعْلَةٌ ، نحو : أُكْلَةٍ ، ولُقْمةٍ ، بمعنى مأكول وملقوم.

(١) ينظر : الارتشاف (٥/٢٢٨٧) ؛ والتصريح (٣/٢٩٣).

(٢) ينظر : التسهيل (١٣٨) ؛ وشرحه لابن مالك (٣/٨٨) ؛ والارتشاف (٥/٢٢٨٨) ؛ والمساعد (٢/٢٠٨-٢٠٩) ؛ وهداية السبيل (ج٢/١٠٤٠) ؛ وشرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري (ج١/٨٨٣-٨٨٤).

وفَعِيلٌ ، نحو : جريح وصريع ، بمعنى مجروح ومصروع

وهذه الصيغ التي ذكرت ، وأشباهها ، أجاز إعمالها عمل اسم المفعول في المنصوب وفي رفع الفاعل الظاهر **ابن عصفور** يظهر هذا من قوله -رحمه الله- : "واسم المفعول ، وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول"[1].

فقوله : وما كان من الصفات بمعناه -كما **قال بهاء الدين بن النحاس**- : "يريد به اسم المفعول الجاري مجرى الصفة المشبهة..."[2].

وقد اعترض **أبو حيان** على **ابن عصفور** في إجازته هذه ، بأنّ ذلك لم يُسمع عن العرب ، يقول **أبو حيان** بعد أن ذكر تلك الصيغ المذكورة آنفاً : "ولا يجري شيءٌ من هذه مجرى اسم المفعول في العمل ، فيرفع ما بعده ، لا يقال : مررت برجُلٍ ذِبْحٍ كبشُه ، [بمعنى][3] مذبُوحٌ كبشُه ، وفي كلام **ابن عصفور** ما يدلّ على الجواز ، **ولا ينبغي أن يُقْدِمَ عليه إلاّ بالسّماع**"[4].

وتبعه في هذا الاعتراض **المرادي**[5] ، **وابن عقيل**[6] ، **والشيخ خالد الأزهري**[7] ، **والسيوطي**[8].

(١) المقرب (٨١/١).

(٢) التعليقة على المقرب (٢٣-أ).

(٣) في الارتشاف -بتحقيق رجب عثمان محمد- ما نصه : "فلا يقال : مذبوح كبشه" والصحيح ما ذكر.

(٤) الارتشاف (٢٢٨٨/٥) ؛ وينظر : التذييل والتكميل (ج٨٤١/٤-٨٤٢) (رسالة دكتوراه).

(٥) ينظر : توضيح المقاصد (٨٧٢/٢).

(٦) ينظر : المساعد (٢٠٨/٢-٢٠٩).

(٧) ينظر : شرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري (ج٨٨٤/١).

(٨) ينظر : الهمع (٦١/٣).

وفي الحقيقة اعتراض **أبي حيان** وأتباعه **على ابن عصفور** -في هذه المسألة-مردود بقول الشاعر:

حبيبٌ إلى الزُّوارِ غِشيانُ بيته جَميلُ المُحيّا ، شبَّ وهو أديبُ[1]

فـ(حبيب) فعيل ، وقد أنابه مناب اسم المفعول (محبوب) في الدلالة والعمل ، فرفع به (غِشيان) على النيابة عن الفاعل [2].

(١) البيت من الطويل ، وهو من قصيدة نسبها ابن دريد -في جمهرة أشعار العرب ص (٢٤٩)- للشاعر الجاهلي محمد بن كعب الغنوي يرثي بها أخاه شبيباً المكنى بأبي المغوار ، في حين نسبها أبو علي القالي -في أماليه ص (١٥٠/٢)- للشاعر الإسلامي كعب بن سعد الغنوي يرثي بها أخاه شبيباً ، وكذا نسبها البغدادي في الخزانة (٤٣٤/١٠).

(٢) ينظر : الأسماء العاملة عمل الفعل دراسة نحوية (٤٥٤) (رسالة دكتوراه) .

المبحث العشرون

النعت

[ترتيب النعوت المتعددة]

ترتيب النعوت المتعددة

إذا تعدّدت النعوت ، وكانت مُتَّفقةً من حيثُ النوع -كأن تكون مفردةً ، أو جُمَلاً، أو شبه جُمَلٍ- ففي هذا الحال لا يلزم ترتيبها ، بل الأمر يعود للمتكلم عليه أن يقدّم أو يُؤخّر ما شاء.

أمّا إذا تعدّدت النعوت ، واختلفت أنواعها فالأقيس -في هذا الحال- أن يقدّم المفرد ثمّ الظرف والجار والمجرور ثم الجملة[1] ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾[2].

وقد تُقدّم الجملةُ على غيرها من الصفات ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾[3].

وإلى هذا أشار **ابن مالك** -رحمه الله- بقوله : "...إذا نُعِتَ بمفرد ، وجملة ، وظرف أو شبهة فالأقيس تقديم المفرد ، وتوسيط الظرف أو شبهة ، وتأخير الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾ ، وقد تُقدّمُ الجملة ، كقوله تعالى[4] : ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾"[5].

(١) علّل السيوطي -رحمه الله- اختيار هذا الترتيب بما نصه : "وعلّة ذلك أنّ الأصل الوصفُ بالاسم فالقياس تقديمه ، وإنّما تقدّم الظرف ، ونحوه على الجملة ؛ لأنّه من قبيل المفرد". الهمع (١٢٧/٣).

(٢) الآية (٢٨) من سورة غافر.

(٣) الآية (٩٢) من سورة الأنعام.

(٤) الآية (٥٤) من سورة المائدة.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٣٢٠/٣) ، وينظر تفصيل هذه المسألة في : المساعد (٤١٨/٢) ؛ وتمهيد القواعد (ج٧٥/٣-ب) ؛ والأشموني (١٠٥٣/٣).

وزعم **ابن عصفور** أنّ تقديم غير المفرد مع وجود المفرد يعدُّ نادراً أو ضرورة ، يقول -رحمه الله-: "وإذا اجتمع في هذا الباب صفتانِ إحداهما : اسم ، والأخرى: في تقديره ، قدّمت الاسم ، ثمّ الظرف ، أو المجرور ثم الجملة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾ ، ولا يجوز خلاف ذلك إلاّ في نادر الكلام ، أو في ضرورة ، نحو قوله :

وفرعٍ يُغَشِّي المتنَ أسودَ فاحِمٍ أَثيثٍ ، كقِنْوِ النّخلة المُتعثكِلِ[1] "[2].

وردّ عليه **أبو حيان** بقوله : "**ولا ينبغي أن يكون نادراً ولا ضرورة** ، إذ قد جاء في كلام الله تعالى ، قال الله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ ، وقال الله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ " ، وقد جاء كثيرٌ من كلام العرب الفصحاء **كامرئ القيس** :

وفرع يُغشي المتن أسود فاحِم ...البيت

وقول **عنترة بن شداد** :

شِهَابٌ بدا في ظُلمة الليلِ واضحُ[3] "[4].

ولا شك أنّ ردّ **أبي حيان** في محلّه ، ولا يحتاج إلى تعليق.

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (١٦)، والفرع من كلّ شيءٍ أعلاه ، كما أنّ الفاحِمَ من كلّ شيءٍ الأسود بيِّن الفحومة ، أثيث : بمعنى كثير ، القِنو: العِذْق، وقِنو متعثكل :كثير الشماريخ.والشاهد في قوله :(**وفرعٍ يُغشّي المتن أسود**) حيث قدم النعت بالجملة على النعت بالمفرد . ينظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (٥٣٩/٦).

(٢) المقرب (٢٢٦/١-٢٢٧) ، وينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢١٧/١-٢١٨).

(٣) عجز بيت من الطويل وهو في ديوانه (٣٠٢) ، وصدره :

وكُلُّ رُدَيْنِيٍّ كأنّ سِنانَهُ

والشاهد في عجز البيت حيث قدم النعت بالجملة (بدا) على النعت بالمفرد (واضح).

(٤) التدريب في تمثيل التقريب (١٧٩-١٨٠).

المبحث الحادي والعشرون

البـــــــدل

إعراب (مَن) في قوله تعالى :

﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾

إعراب : مَنْ : في قوله تعالى :

﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾

وجّه النحاة إعراب (مَن) في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[1] على أحد الأوجه الآتية[2] :

أوّلاً : أنّها بدلٌ من الناس ، بدل بعضٍ مِن كلّ ، على أن يكون الضمير الذي يربط بين البدل والمبدل منه محذوفاً ، تقديره : "مَن استطاع منهم" ، وهذا هو توجيه أكثر النحويين[3].

ثانياً : أنّها فاعلٌ للمصدر (حِجُّ) ، بإضافة المصدر للمفعول ، والتقدير : "أن يحج البيت من استطاع" ، وهذا التوجيه مختلف في عزوه ، **فابن أبي الربيع** عزاه لبعض الكوفيين[4]، **وأبو حيان** [5] عزاه لبعض البصريين، **وابن هشام الأنصاري** [6] عزاه **لابن السِّيد**[7].

ثالثاً : أنّها شرطيةٌ ، والجواب محذوف ، تقديره : مَن استطاع إليه سبيلاً منهم فعليه ذلك ، وهذا هو توجيه **الكسائي**[8].

(١) الآية (٩٧) من سورة آل عمران.

(٢) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن (١/٢١٣-٢١٤) ؛ وشرح الجمل لابن خروف (١/٣٤٩-٣٥٠) ؛ والتبيان (١/٢٨١) ؛ والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع (١/٤٠٣-٤٠٤) ؛ والدرّ المصون (٣/٣٢١-٣٢٢).

(٣) ينظر : البسيط لابن أبي الربيع (١/٤٠٤) ؛ والبحر المحيط (٣/١١).

(٤) ينظر : البسيط لابن أبي الربيع (١/٤٠٤).

(٥) ينظر : البحر المحيط (٣/١١).

(٦) ينظر : مغني اللبيب (٢/٦١٤).

(٧) هو : عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي المتوفى سنة ٥٢١هـ ، من مولفاته : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل . تنظر ترجمته في :إنباه الرواة :(٢/١٤١) ؛ و بغية الوعاة (٢/٥٥) .

(٨) ينظر : شرح الجمل لابن خروف (١/٣٥٠) ؛ والبسيط لابن أبي الربيع (١/٤٠٤) ؛ والبحر المحيط (٣/١١).

رابعاً : أنّها بدل من الناس ، ولكن بدل كُلّ من كُلّ ، إذ المراد بـــ(الناس) المستطيع فهو عام أريد به خاص ، وهذا التوجيه عزاه **الشيخ خالد الأزهري** [1]**لابن برهان** ، في حين عزاه **الفاكهي** [2]**لابن الدهان** [3].

خامساً : أنّها منصوبة بإضمار فعل ، أي : أعني مَن استطاع.

ساساً : أنّها خبر مبتدأ مضمر ، تقديره : هو مَن استطاع.

وهذان الوجهان الأخيران ذكرهما **السّمين الحلبيّ** ، و لم يعزهما[4]، إلاّ أنّه قال –رحمه الله– : "وهذا الوجهان في الحقيقة مأخوذان من وجه البدل ، فإنّ كلّ ما جاز إبداله ممّا قبله جاز قطعه إلى الرفع ، أو النصب المذكورين آنفاً"[5].

والذي يعنينا من هذه الأوجه كلّها ما وقع الخلاف فيه بين **ابن عصفور وأبي حيان** ، وهو التوجيه القائل بأنّ (مَن) فاعل للمصدر "**حجّ**" ، **فابن عصفور** لا يجيزه بحجة فساد المعنى، يقول –رحمه الله–: " ومِن الناس مَن جعل (مَن) فاعلة بـــ(حجّ) ،كأنّه قال : أن يُحجَّ البيتَ مَن استطاع إليه سبيلاً ، وذلك فاسدٌ من جهة المعنى؛ لأنّه يجيء على هذا معنى الآية : إنّ الله له على الناس كافّة مستطيعهم ، وغير مستطيعهم أن يحجّ البيت المستطيع

(١) ينظر : التصريح (٦٣٧/٣) . وابن برهان هو : هو عبد الواحد بن علي الأسدي العكبري المتوفى سنة ٤٥٦هـــ ، لـه :شرح اللمع لابن جني ، وسرقات المتنبي .تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان (٤٤٣/٣-٤٤٤) ؛ والأعلام (١٧٦/٤) .

(٢) هو:عبد الله بن أحمد بن علي المكي المتوفى سنة ٩٧٢هـ ، من مولفاته:الحدود النحوية ،وشرحها.تنظر ترجمته في: شذرات الذهب (٣٠٦/٨)؛ وكشف الظنون (١٣٥١/٢) ، وينظر عزوه هذا في:مجيب الندا إلى شرح قطر الندى (٢٥٢/٢) .

(٣) هو سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري المتوفى سنة ٥٦٩هـ ، من مولفاته : الغرة في شرح اللمع لابن جني. تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان (٣٨٢/٢) ؛ والأعلام (١٠٠/٣) .

(٤) ينظر : الدر المصون (٣٢٢/٣) .

(٥) المصدر السابق الصحيفة نفسها .

وهذا خُلفٌ"[1].

أمّا **أبو حيان** فقد أجازه زاعماً أنّ دعوى **ابن عصفور** فساد المعنى على هذا التوجيه ليست بصحيحة ، يقول **أبو حيان**–رحمه الله– بعد أن أورد نصّ **ابن عصفور** السابق : " و **ليس كما ذكر** ؛ لأنّ قوله تعالى : أن يحج البيت يجري في تخصيص الثاني مجرى البدل ؛ لأنّ قصد البيت ، وبلوغه لا يمكن إلاّ مِن مُستطيع ، فكأنّه قد حصل ذكر الاستطاعة لفظاً، فلا يلزم ما ذكره ، وإرادة الخاص باللفظ العام غير مُحالٍ إلاّ أنّ فيه إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل ، وذلك مما يقلّ إلاّ أنّه وإن كان قليلاً فليس بممتنع"[2].

ولا وجه عندي لاعتراض **أبي حيان** هذا لسببينِ :

الأوّل : تصريح غير واحدٍ من النحويين بأنّ إعراب (مَن) في الآية الكريمة فاعل للمصدر (حجّ) –لم يكن ضعيفاً من حيث المعنى فحسب– كما قال **ابن عصفور** ، بل من حيث الصناعة النحوية –أيضاً–.

يقول **السهيليّ** –رحمه الله– : "وقد استهوى طائفة من الناس القول بأنّها فاعل بالمصدر، كأنّه قال : أن يحجّ البيت مَن استطاع ، وهذا القول يضعف من وجوه :

أحدها : مِن جهة المعنى ، وهو أنّ الحجّ فرضٌ على التعيين بلا خلاف ، ولو كان التأويل ما ذكروه لكان فرض كفاية فإذا حجّ المستطيعون بَرِئت ذِمَم غيرهم وفرغت ساحتهم من التكليف ، وليس الأمر كذلك ، بل الحجُّ فرضٌ على جميع الناس حجّ المستطيعون أو قعدوا... وممّا يضعُفُ به ذلك القول أنّ إضافة المصدر إلى الفاعل –إذا وجد– أولى من

(1) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٢٨٦).

(٢) تذكرة النحاة (١٨٩).

إضافته إلى المفعول ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلاّ بدليل منقول أو معقول ، فلو كان (مَـــن) هو الفاعل لأُضِيفَ إليه المصدر"[1].

ويقول **ابن هشام الأنصاري** -رحمه الله- في الجهة الأولى من الجهات الـــتي يـــدخل الاعتراض على المعرب من جهتها- : "أن يُراعي ما يقتضيه ظاهر الصـــناعة ، ولا يراعـــي المعنى... قول **ابن السِّيد** في قوله تعالى : ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ إنّ (مَن) فاعل بالمصـــدر، ويردُّه أنّ المعنى حينئذٍ: ولله على الناس أن يحجّ المستطيعُ ، فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلّـــف مستطيعٌ عن الحج ، وفيه مع فساد المعنى ضعفٌ من جهة الصناعة ؛ لأنّ الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذٌ حتى قيل : إنّه ضرورة..."[2].

والآخر : أنّ **ابن عصفور** قد وجّه (مَن) في الآية الكريمة على أنّها بدل من النـــاس ، يقول : "وأمّا قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فـــ(مَن) بدل مـــن (الناس) ، وحُذِفَ الضميرُ لِفهْم المعنى ، كأنّه قال : مَن استطاع إليه سبيلاً منهم"[3].

وهذا التوجيه لا شك أنّه أولى من غيره ؛ لسلامة المعنى ، وقلّة التقدير.

ويبدو أنّ **أبا حيان** قد عدل عن رأيه في هذه المسألة ، فقال في البحر : "..وقال بعض البصريين (مَن) موصولة في موضع رفع على أنّه فاعل بالمصدر الذي هو (حـــجّ) ، فيكـــون المصدر قد أضيف إلى المفعول ، ورفع به الفاعل... وهذا القول ضعيفٌ من حيـــث اللفـــظ والمعنى ، أمّا من حيث اللفظ فإنّ إضافة المصدر للمفعول ، ورفع الفاعل به قليلٌ في الكلام ، ولا يكاد يُحفظ في كلام العرب إلاّ في الشعر حتى زعم بعضهم أنّه لا يجوز إلاّ في الشـــعر ، وأمّا من حيث المعنى فإنّه لا يصح ؛ لأنّه يكون المعنى : إنّ الله أوجب على الناس مستطيعهم

(١) نتائج الفكر (٣٠٩-٣١٠).

(٢) مغني اللبيب (٢/٦٠٥-٦١٥).

(٣) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٢٨٥).

وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع ، ومتعلق الوجوب إنّما هو المستطيع لا الناس علـــى العموم..."[1].

وقال في النهر : "..وإعراب (مَن) فاعلة بالمصدر –تقديره : أن يحج البيت المستطيع- إعرابٌ فاسدٌ"[2].

(١) البحر المحيط (٣/١١).

(٢) النهر الماد (١/٣٥٧).

المبحث الثاني والعشرون

النـــــــــداء

وفيه أربع مسائل :

الأولى : نداء ما فيه الألف واللام.

الثانية : الاختلاف في (فُل) و (فُلة).

الثالثة : ترخيم صلمعة بن قَلمعة.

الرابعة : ترخيم الثلاثي ساكن الوسط.

نداء ما فيه الألف واللام

اختلف النحاة [1] في نداء ما فيه الألف واللام ، فالكوفيون والبغداديون يجيزونه مطلقًا والبصريون يمنعونه في الاختيار؛ لأنّ ياء النداء ، والألف واللام يُفيدانِ التعريف ، وتعريفانِ في كلمة لا يجتمعانِ ،إلا أنّهم استثنوا من ذلك مسألتينِ [2]:

الأولى : اسم الجلالة ، نحو : يا الله ؛ لملازمته الألف واللام .

الثانية : الجمل المحكية المسمّى بها ، نحو :يا المنطلق زيدٌ ؛ لملازمتها صورة واحدة لا تتغير .

ونُقِلَ عن **ابن سعدان** [3]أنّه استثنى -أيضًا- اسم الجنس المشبّه به ، نحو : يا الخليفة هيبة ؛لأنّه على تقدير :يا مثل الأسد شدة .

كما نُقِلَ عن **المبرد**[4]أنّه استثنى -كذلك- اسم الموصول المسمّى به ،نحو:يا الذي قام ؛ وذلك قياس على الجمل المحكية المسمّى بها .

فإن أرادوا -أعني البصريين – نداء ما فيه الألف واللام من غير ما ذكر توصلوا إليه بأحد أمرينِ :

(١) ينظر : الارتشاف (٤/٢١٩٣) ؛ والمساعد (٢/٥٠٢-٥٠٣) ؛ والتصريح (٤/٣٩-٤٤) .

(٢) ينظر : الإنصاف (١/٣٣٧) ؛ والمصادر السابقة.

(٣) هو محمد بن سَعدان الضرير المتوفى سنة (٢٣١هـ) ، من مؤلفاته : مختصر النحو ، القراءات. تنظر ترجمته في : الفهرست (١١٠) ؛ ونزهة الألباء (١٣٨). وينظر رأيه هذا في: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٩٨) ؛والارتشاف (٤/٢١٩٣) ؛ والتصريح (٤/٤٤٣) ؛ والهمع (٢/٣٧)

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٩٨) ؛والارتشاف (٤/٢١٩٣) ؛ والهمع (٢/٣٧) .

الأوّل: (أيّ) المقطوعة عن الإضافة الملازمة لـ(ها) التنبيه[1]، تقول في نداء المذكر: يا أيّها ، وفي نداء المؤنث : يا أيّتها.

الآخر : اسم الإشارة ، نحو : يا هذا الرجل.

وعلّل **الرضي** اختيارهم لـ(أيّ) و (اسم الإشارة) لأن يكونا صلةً بين حرف النداء ، والاسم المعرّف بـ(أل) ، بقوله-رحمه الله- : "هذا ولمّا قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيءٍ ، طلبوا اسماً مُبهماً غير دالٍّ على ماهيّة معيّنة ، مُحتاجاً بالوضع في الدلالة عليها إلى شيءٍ آخر ، يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم ؛ لشدّة احتياجه إلى مخصصه الذي هو ذو اللام... فوجدوا الاسم المتّصف بالصفة المذكورة (أيًّا) بشرط قطعه عن الإضافة إذ هي تخصصه ، نحو: أيّ رجُلٍ ، واسم الإشارة"[2].

ولمّا كانت (أيّ) و (اسم الإشارة) مبهمتينِ احتاجتا إلى وصف يزيل إبهامهما ، فاسم الإشارة يوصف باسم جنس معرّف بالألف واللام ، نحو : يا هذا الرجل ، أو باسم موصول مُصدّرٍ بـ(أل) نحو : يا هذا الذي فعل.

و(أيّ) توصف باسم جنس معرّفٍ بالألف واللام ، نحو : يا أيُّها الرجل ، أو باسم موصول ، نحو قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾[3] ، أو باسم إشارة ، نحو : يا أيُّهذا أقبل[4] إلاّ أنّه يشترط -عند النحويين عدا **ابن كيسان**[5]- في اسم الإشارة الواقع صفة

(١) (ها) التنبيه جيء بها ؛ لتكون دالة عن خروجها عمّا كانت عليه ، وعوضاً عمّا حُذِفَ منها. ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/٣٨-أ) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٧).

(٢) شرح الكافية للرضي (١/٣٧٥).

(٣) الآية (٦) من سورة الحجر.

(٤) ينظر : ابن الناظم (٤١٠) ، وتوضيح المقاصد (٢/١٠٧٩).

(٥) ينظر : الارتشاف (٤/٢١٩٥) ؛ والمساعد (٢/٥٠٤) ؛ والهمع (٢/٣٩) ؛ والأشموني (٣/١١٧٣).

صفة لـ(أيّ) خلوه من كاف الخطاب ؛ "لأنّه المخاطب (المقصود بالنداء) ، فدخول كاف الخطاب عليه يفضي إلى أنّ المشار إليه غير المخاطب ، فيحدث التنافي"[1].

وزاد **ابن الضائع** شرطاً آخر لجواز وصف (أيّ) باسم الإشارة ، وهو أن يكون اسم الإشارة متبوعاً بما فيه الألف واللام ، يظهر هذا من قوله-رحمه الله- : "وقد وصفوا أيّاً باسم الإشارة ، المتوصّل به إلى الألف واللام ، قالوا : يا أيُّهذا الرجل"[2].

وقد تبعه تلميذه **أبو حيان** ،حيث قال-رحمه الله-: "وإذا أَتْبَعْتَ أيّاً هذه باسم الإشارة فشرطه أن يكون اسم الإشارة منعوتاً بذي (أل)"[3].

وحكى **أبو حيان** أنّ **ابن عصفور** لم يشترط هذا الشرط بناءً على قول الشاعر :

أيُّهذانِ كُلا زادكما ودعاني واغِلاً فيمن وَغَل[4]

وأنّ **ابن مالك** قد تبعه في هذا[5] عندما قال : "والكلام الصحيح أن يُتوصّل إلى نداء ما فيه الألف واللام الجنسيتانِ بجعله صفة لـ(أيّ) متلوّة بـ(ها) التنبيه ، نحو : يا أيُّها الرجل... ويقوم مقام الألف واللام الجنسيتينِ موصولٌ مُصدَّرٌ بالألف واللام ، نحو : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ ﴾ ، أو اسم إشارة عارٍ من الكاف ، كقول الشاعر :

أيُّهذانِ كُلا زادكما... البيت"[6].

(١)حاشية الصبان (١١٧٣/٣) بتصرّف.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع (ج٢/٥١-أ).

(٣) الارتشاف (٢١٩٤/٤) ، وينظر : التذييل والتكميل (ج٦٥٢/٣) رسالة دكتوراه.

(٤) البيت من الرمل ، و لم أتمكن من معرفة قائله ، ويروى (**زاديكما**) بدل (**زادكما**).

والواغل : الذي يدخل على القوم و لم يدع. ينظر : شرح الشواهد للعيني (١١٧٤/٣).

والشاهد في قوله : (**أيُّهذانِ كُلا**) حيث جاء اسم الإشارة الواقع صفة لـ(أيّ) دون نعت بالألف واللام.

ينظر : مجالس ثعلب (٤٢/١) ؛ والارتشاف (٢١٩٤/٤) ؛ وشرح شذور الذهب (١٤٩) ؛ والهمع (٣٨/٢).

(٥) ينظر : التذييل والتكميل (ج٦٥٢/٣) رسالة دكتوراه.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٣٩٩/٣).

ومن ثمّ اعترض عليهما **أبو حيان** بقوله : "**وما ذهب إليه ابن عصفور ، وابن مالك** من الاقتصار على اسم الإشارة وصفاً لـ(أيّ) ، ولا نعت لاسم الإشارة **بنياه على بيتٍ نادرٍ لا تبنى على مثله القواعد** ، وهو قول الشاعر... وأنشد البيت"[1].

والذي أراه أنّ اعتراض **أبي حيان** غير واردٍ على **ابن عصفور وابن مالك** -في هذه المسألة- لأمرين :

أولهما : تصريح غير واحدٍ من النحويين بأنّ اسم الإشارة الواقع صفةً لـ(أيّ) قد لا يوصف أصلاً ، يقول **الرضي** -رحمه الله- : "..ثم لكون اسم الإشارة أوضح من (أيّ) وصف (أيّ) به في بعض المواضع ، نحو : يا أيُّهذا... ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس، نحو : يا أيُّهذا الرجلُ ، فعلى ما ذكرنا ليس هذا التركيب مصوغاً لأجل نداء المعرّف باللام على ما أومأ إليه **المصنف**[2] ، بل لأجل نداء اسم الإشارة ، بدليل اقتصارهم كثيراً على نحو : يا أيّهذا من دون الوصف باسم الجنس"[3].

ويقول **ابن هشام الأنصاري** -رحمه الله- : "... ولكن قد تنعت (أيّ) باسم الإشارة كقولك : يا أيُّهذا ، والغالب حينئذٍ أن تُنعَتْ الإشارة ، كقوله :

ألا أيُّهذا الزَّاجِري أحضُرَ الوَغَى وأن أَشْهَدَ اللَّذّاتِ هل أنت مُخلِدي[4]

(١) الارتشاف (٤/٢١٩٤) ، وينظر : التذييل والتكميل (ج٣/٦٥٢) رسالة دكتوراه.

(٢) يعني قول ابن الحاجب : "وإذا نودي المعرّف باللام قيل : يا أيّها الرجل ، ويا هذا الرجل ، ويا أيُّهذا الرجل ، والتزموا رفع الرجل ؛ لأنّه المقصود". الكافية في النحو (٩١).

(٣) شرح الرضي على الكافية (١/٣٧٦).

(٤) البيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد ، في ديوانه (٣١).

والزاجري : بمعنى اللائمي ، والوغى : الحرب ، ومخلدي : من الخلود ، وهو الموت.

والشاهد -هنا- في قوله : **(ألا أيُّهذا الزاجري)** حيث توصل لنداء ما فيه الألف واللام بـ(أيّ) الموصوفة باسم الإشارة المنعوت بها. ينظر : الكتاب (٣/٩٩) ؛ والمقتضب (٢/٨٥) ؛ وأمالي ابن الشجري (١/١٢٤) ؛ والإنصاف (٢/٥٦٠) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٧) ؛ ومغني اللبيب (٢/٤٤٢) ؛ والهمع (١/٢٧) ؛ والخزانة (١/١١٩).

وقد لا تُنعت ، كقوله :

أيُّهذانِ كُلا زاديكما ...البيت"[1].

بل إنّ من النحويين مَن نصّ على عدم الاشتراط -وِفاقاً **لابن عصفور** ، **وابن مالك**- يقول **الأشموني** -رحمه الله- : "يُشترط لوصف (أيّ) باسم الإشارة خلوه من كاف الخطاب... (و)[2] لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتاً بذي (أل) وفاقاً **لابن عصفور والناظم**"[3].

وكذا قال **الخضري**[4].

ثانيهما : أنّ اسم الإشارة أقلّ إبهاماً من (أيّ) ، لذا قد يزال إبهامه بالإشارة الحسية ، فلا يحتاج إلى وصف بخلاف (أيّ) ، يقول **الرضي** -رحمه الله- : "إنّ (أيّا) المقطوع عن الإضافة أحوج إلى الوصف من اسم الإشارة لأنّه -كما ذكرنا- وضع مُبهماً مُزال الإبهام باسمٍ بعده بخلاف اسم الإشارة ، فإنّه قد يزول إبهامه بالإشارة الحسية"[5].

(١) شرح شذور الذهب (١٤٩).

(٢) زيادة مني لاستقامة المعنى.

(٣) منهج السالك للأشموني (١١٧٣/٣).

(٤) ينظر : حاشية الخضري (١٨٠/٢).

(٥) شرح الكافية للرضي (٣٧٥/١).

الاختلاف في فُل، وفُلة

اتَّفق النحاة[1] على أنَّ (فُلُ) ، و(فُلَةُ) اسمانِ مبنيانِ على الضمّ ، ومُلازمـــانِ للنـــداء ؛ لكنّهم اختلفوا في أصلهما ، كما اختلفوا في نوع المنادى أهو مُفردٌ علمٌ أم نكرةٌ مقصودة ؟

فالخلاف في أصلهما على **ثلاثة أقوال** :

الأوّل : أنَّ أصلَ (فُل) : فُلانٌ ، وأصل (فُلَةُ) : فلانةٌ ، فَرُخِّما[2] تخفيفاً ، وهذا هـــو قول الكوفيين[3]، يقول **المرادي** -رحمه الله- في معرض حديث عن (فُلُ) و (فُلة) : "ذهـــب الكوفيون إلى أنَّ أصلهما : فلان ، وفلانة ، فُرخِّما ؛ ورُدّ بأنّه لو كان مُرخَّماً لقيـــل فيـــه : (فُلا) ، ولما قيل في التأنيث: فُلة"[4].

الثاني : أنَّهما اسمانِ مستقلانِ ، وليس أصلهما : فلاناً ، وفلانةً إلاّ أنَّهما مختومانِ بياءٍ أصليّةٍ حُذفت للتخفيف ، كما تحذفها مِن (يدٍ) ، و (دمٍ) ، وهذا هو قول البصريين[5].

يقول **سيبويه** -رحمه الله- : "أمّا قول العرب : يا فُلُ أقبلْ ، فإنَّهم لم يجعلـــوه اسمـــاً حذفوا منه شيئاً يثبتُ فيه في غير النداء ، ولكنَّهم بنوا الاسم على حرفينِ ، وجعلوهُ بمنْزلة دم، والدليل على ذلك أنَّه ليس أحدٌ يقول : يا فُلا ، فإن عنوا امرأة قالوا : يا فُلةُ ، وهذا الاســـم اختُصَّ به النداء ، وإنّما بني على حرفينِ ؛ لأنّ النداء موضع تخفيف، و لم يجُز في غير النداء ؛ لأنّه جُعِلَ اسماً لا يكون إلاّ كنايةً لمنادى ، نحو: يا هناهُ ، ومعناه : يا رجُلُ"[6].

(١) ينظر : على سبيل المثال : الجمل (١٦٣) ؛ والتسهيل (١٨٧) ؛ وأوضح المسالك (٥٩/٣).

(٢) ترخيم المنادى : هو حذف آخر الاسم تخفيفاً. وسيأتي بيانه في المسألة التالية -إن شاء الله-.

(٣) ينظر : الارتشاف (٢٢٢٣/٥) ؛ والمساعد (٥٤٢/٢) ؛ وحاشية الخضري (١٨٥/٢).

(٤) توضيح المقاصد (١١٠٤/٣).

(٥) ينظر : الارتشاف (٢٢٢٣/٥) ؛ وحاشية الخضري (١٨٦/٢).

(٦) الكتاب (٢٤٨/٢).

الثالث : جواز الأمرينِ معاً ، أي –كون أصلهما فلانًا وفلانة ، وكون أصلهما كلمتينِ مستقلتينِ ، وهذا القول **لابن خروف** ، هكذا حكى عنه **ابن عقيل حيث قال** – رحمه الله– : "وأجاز **ابن خروف** الوجهينِ، وقال : (فُلُ) لا يستعمل إلا في النداء ، ويجوز كونه محذوفاً من فلانٍ ، وكونه كلمة محذوفة استعملت في النداء ، كنايةً عن رجلٍ"[1].

أمّا الخلاف في نوع المنادى فعلى **قولينِ** :

الأوَّل : أنَّهما كنايتانِ عن نكرتينِ مقصودتينِ ، فـ(فُل) كناية عن رجل معيَّن ، و(فُلَةُ) كنايةً عن امرأة معيَّنة ، وهذا يعطيه كلام **سيبويه** السابق ، وكلام أكثر المتأخرين –**كابن الضائع**[2]، **وأبي حيان**[3]، **والمرادي**[4] ، **وابن هشام الأنصاري**[5] ، **والسلسيلي**[6].

الآخر : أنَّهما كنايتانِ عن علم شخص ، فـ(فُل) كناية عن فلانٍ ، و(فُلَةُ) كناية عن فلانة.

وإلى هذا جنح **ابن عصفور** حيث قال –رحمه الله–: "وقد اختصت بعض الأسماء بالنداء ، وهي: أبتِ ، وأمتِ ، واللّهم ، وفُلُ ، وهو كناية عن العلم"[7].

(١) المساعد (٢/٥٤٢).

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن الضائع (ج٢/٥٤–ب).

(٣) ينظر : البحر المحيط (٦/٤٩٦) ، والتذييل والتكميل (ج٥/٥٩١) (رسالة دكتوراه) ؛ والارتشاف (٥/٢٢٢٣).

(٤) ينظر : توضيح المقاصد (٣/١١٠٤).

(٥) ينظر : أوضح المسالك (٣/٥٩).

(٦) ينظر : شفاء العليل (٢/٨٢٥).

(٧) المقرب (١/١٨٢) ؛ وينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/١٠٦) ؛ وشرحه الصغير على الجمل (٦٥–ب).

ووافقه بعض النحويين **كابن مالك**[1] ، **وابن العِلْج**[2] ، **وابن الجَزَرِي**[3].

واعترض **أبو حيان** على من قال بهذا القول ، ولكن بعبارات مختلفة ، ففي كتابة البحر المحيط، وصفهم بالوَهَم ، حيث قال-رحمه الله- : " (فُلُ) كناية عن نكرة الإنسان ، نحو : يا رجُلِ ، وهو مختص بالنداء ، و(فُلَةُ) بمعنى يا امرأة كذلك ، ولامُ (فُلُ) ياءٌ ، أو واو ، وليس مرخّماً مِن فُلان خلافاً **للفراء** ، **ووَهِمَ ابن عصفور** ، **وابن مالك** ، **وصاحب البسيط**[4] في قولهم : (فُل) كناية عن العلم كفلانٍ ، وفي كتاب **سيبويه** ما قلناه بالنقل عن العرب"[5].

أمَّا في كتابيه التذييل والتكميل ، والارتشاف فقد وصفهم بمخالفة مذهب **سيبويه** وسأكتفي بقوله في الارتشاف : "وزعم الأستاذ **أبو علي**[6] ، **وابن عصفور** ، **وصاحب البسيط** ، **وابن مالك** ، أنّ قولهم : (يا فُلُ) كناية عن العلم كقولهم : يا فُلان ، وأنّه لا يستعملُ محذوفاً إلاّ في النداء ، **وهؤلاء بمعزلٍ عن كلام سيبويه** ، وذلك أنّ قولك : (يا فُلُ)، و (يا فُلةُ) ليسا كناية عن العلم ، بل هما كناية عن قولك : يا رجُلُ ، ويا امرأة ، فهما كناية عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان بمعنى : يا رجل، ويا امرأة"[7].

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٤١٩/٣) ؛ وشرح الكافية الشافية (١٣٢٩/٣).

(٢) هو محمد بن علي الإشبيلي ، عُرف بضياء الدين ابن العلج ، له كتاب البسيط. تنظر ترجمته في : طبقات النحاة واللغويين (٢٩٨) ؛ وبغية الوعاة (٣٧٠/٢). وينظر رأيه هذا في : توضيح المقاصد (١١٠٥/٣) ؛ والمساعد (٥٤٢/٢) ؛ والهمع (٤٥/٢).

(٣) هو محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري ، المتوفى سنة ٨٣٣هـ. ينظر : كشف الظنون (١٥٢/١) ؛ وهديّةالعارفين (٤٩٦/٦). وينظر : رأيه هذا في كاشف الخلاصة عن ألفاظ الخلاصة (٢٦٥).

(٤) هو ابن العلج .

(٥) البحر المحيط(٤٩٦/٦) .

(٦) يعني أبا علي الشلوبين أوضح ذلك المرادي في توضيح المقاصد (١١٠٥/٣) ؛وابن عقيل في المساعد (٥٤٢/٢) ،و لم أقف على قول أبي علي هذا في مولفاته التي بين يدي .

(٧) الارتشاف (٢٢٢٣/٥) ، وينظر : التذييل والتكميل (ج٥/٥٩١) رسالة دكتوراه.

ومن وجهة نظري اعتراض **أبي حيان** بقوله : "وهؤلاء بمعزلٍ عن كلام **سيبويه**" صحيحٌ لما مرَّ بنا من كلام **سيبويه** السابق ، أمّا اعتراضه بقوله : "**ووَهِمَ**" فهذا فيه قسوة على **أبي علي الشلوبين** و**ابن عصفور** ، ومَن تبِعَهم ؛ لأنّ كِلا القولينِ واردانِ –أعني كون (فُـل) و (فُلَـةُ) كنايتينِ عن نكرتينِ مقصودتينِ ، أو كنايتينِ عن عَلَمينِ – ولا دليل على صحة أحدهما دون الآخر.

وعليه فلا ينبغي أن يُقدم **أبو حيان** على تخطئتهم إلاّ بدليل قاطع.

ترخيم صلمعة بن قلمعة

الترخيم في اللغة : التسهيل والتليين[1] ، وفي اصطلاح النحويين : حذف بعض الكلمة على وجهٍ مخصوص[2] ، وأكثر ما يكون في النداء ؛ لكثرة دوره في الكلام ، وقد يكون في التصغير والضرورة الشعرية.

ومع كثرته في النداء ، فإنّه لا يصحّ إجراؤه فيه إلاّ إذا توفرت في المنادى مجموعة من الشروط ، هذه الشروط تختلف باختلاف نوعه ، أهو مجرّدٌ من تاء التأنيث أم مقترن بها ؟.

فالمنادى المجرّد من تاء التأنيث يُشترطُ في ترخيمه أن يكون علماً رباعياً فأكثر ، وألاّ يكون مختصاً بالنداء ، ولا مندوباً ، ولا مستغاثاً به ، ولا مضافاً أو شبيهاً بالمضاف -على الأرجح- ، ولا مرّكباً تركيباً إسنادياً على الأرجح -أيضاً-[3].

أمّا المنادى المقترن بتاء التأنيث فقد اشترط أكثر النحويين في ترخيمه الشروط السابقة عدا كونه علَمَاً رباعياً فأكثر ، أي أنّه يجوز ترخيمه سواء كان علماً أم غير علمٍ ثلاثياً أو غير ثلاثي[4].

(١) ينظر : مادة (رخّم) في الصحاح (١٩٣٠/٥) ، ولسان العرب (٢٣٣/١٢).

(٢) ينظر : ابن الناظم (٤٢٣) ؛ والتصريح (٩٣/٤).

(٣) المضاف والشبيه بالمضاف ، والمركب تركيباً إسنادياً لا يجوز ترخيمهما عند أكثر النحويين ، وقد أجاز الكوفيون ترخيم آخر المضاف إليه، كما أجاز سيبويه ترخيم تأبّط شرًّا ، يقول في باب الإضافة إلى الحكاية (٢٣٧٧/٣) : "فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت ، وتركت المصدر... وذلك قولك في تأبط شرّا : تأبّطي ، ويدلك على ذلك أنّ من العرب من يفرد فيقول : يا تأبّط أقبل".

ينظر : أمالي ابن الشجري (٣٠٠/٢-٣٠١) ؛ وشرح الكافية للرضي (٣٩٤/١) ؛ وتوضيح المقاصد (١١٢٨/٣-١١٢٩) ؛ والنحو الوافي (١٠٢/٤-١٠٣).

(٤) ينظر : المصادر السابقة.

وعلّة انتفاء هذينِ الشرطينِ -عندهم- أنّ تاء التأنيث غير معتدٍّ بها في البنـــاء فســـهل حذفها[1].

وزعم **ابن عصفور** أنّ صَلْمَعَة بن قَلْمَعَة[2] لا يجوز ترخيمه وإن خُتم بالتاء ؛ لأنّه كناية عن المجهول الذي لا يُعرفُ هو ولا أبوه هكذا حكى عنه **أبو حيان** حيث قال : "...وزعـــم **ابن عصفور** أنّه لا يجوز ترخيم صلمعة بن قلمعة ؛ لأنّه كنايـــة عـــن المجهـــول الـــذي لا يُعرف"[3].

ثم اعترض عليه بأنّ هذا خلاف ما ذهب إليه النحويون ، وأنّ صلمعة بن قلمعة علم جنس بدليل منعه من الصرف للعلمية والتأنيث ، يقول **أبـــو حيـــان** : "**وإطـــلاق النحـــاة يُخالـــفه** ؛ لأنّه وإن كان كنايةً عن مجهول فإنّه عَلَمُ جنس بدليل منعه الصّـــرف للعلميـــة والتأنيث ، فحكمه حكم أسامة"[4].

وقد وافقه في هذا الاعتراض **المرادي**[5] ، **والأشموني**[6].

والذي أراه أنّه لا وجه للاعتراض على **ابن عصفور** في هذه المسألة للأسباب الآتية :

أوّلاً -أنّ قولهم : (وإطلاق النحاة يخلافه)- فيه نظر ؛ لأنّ النحاة لا يعنون بـــالإطلاق الإطلاق الكُلّي ، وإلاّ لاقتضى جواز ترخيم المؤنث بالتاء ولو كان مضافاً ، أو مركباً تركيباً إسنادياً ، وليس الأمر كذلك[7].

(١) ينظر : الكتاب (٢/٢٤١) ؛ وعلل النحو (٣٥٠) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/١١٤).

(٢) جاء في الأشموني (٣/١٢٠٣) : "ومنع ابن عصفور ترخيم صلعمة بن قلعمة" فقدّم العين على الميم ، والصحيح ما ذكـــر بتقديم الميم على العين ، يقول الصبان رحمه الله : "وقوله : (صلعمة بن قلعمة) الذي بخط الشارح صـــلمعة بـــن قلمعـــة بتقديم الميم على العين...". حاشية الصبان (٣/١٢٠٣).

(٣) الارتشاف (٥/٢٢٢٩).

(٤) المصدر السابق الصحيفة نفسها .

(٥) ينظر : توضيح المقاصد (٣/١١٣٠).

(٦) ينظر : منهج السالك للأشموني (٣/١٢٠٣).

(٧) ينظر : حاشية الصبان (٢/١٢٠٢) ؛ وحاشية الخضري (٢/١٩٦).

ثانياً : أنّ امتناع ترخيم صلمعة بن قلمعة يؤيّده السَّماع والقياس ، فالسماع قد ورد في الشعر الفصيح صلمعة بن قلمعة منادى دون أن يرخّم ، يقول **ابن منظور** -رحمه الله- : "و (صلمعة بن قلمعة) كناية عمّن لا يُعرف ولا يُعرف أبوه ، قال **مغلس بن لقيط** :

أَصْلَمَعَةَ بنَ قَلْمَعَة بن فَقْعٍ لَهِنَّك ، لا أبا لك تزدريني[1]..."[2].

أمّا القياس فعلى نظيره :طامِر بن طامر[3] حيث منع **أبو عمر الجرمي** ترخيمه ؛ لكونه كنايةً عن المجهول الذي لا يُعرف ، يقول **أبو علي الفارسي** -رحمه الله-: "قال **أبو عمر** : سمعت **الأصمعي** يقول : سمعت العرب يقولون : يا فُلا تعالَ. قال في إثر هذا : وترخيم طامر لا يجوز لأنّه كناية عن اسمه"[4].

ثالثاً : أنّ مذهب النحويين عدا **الفراء** صرف العلم المجهول الأصل ، يقول **ابن مالك** -رحمه الله-: "لا اعتداد في منع الصرف بكون العلم مجهول الأصل أو مختوماً بنون أصلية تلي ألفاً زائدةً خلافاً **للفراء**"[5].

وعليه فإنّ صلمعة بن قلمعة مصروفٌ ، وليس ممنوعاً من الصرف كما قال **أبو حيان** إلاّ على مذهب **الفراء**.

رابعاً : أنّ عدم الترخيم في جميع الأسماء أولى من الترخيم.

(١) البيت من الوافر ، والشاهد في قوله : (**أصلمعة بن قلمعة**) حيث وقع منادى دون أن يرخم.

ينظر : الهمع (٢/٦٠-٦١) ؛ والدرر (٣/٥٣)؛ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (٨/٢٥٧).

(٢) لسان العرب (مادة صلمع) (٨/٢٠٦).

(٣) قال ابن منظور في لسان العرب (مادة صلمع) (٨/٢٠٦) : "ويقال للرجل الذي لا يعرف هو ولا أبوه : صلمعة بن قلمعة، وهو هيُّ بنُ بيٍّ ، وهيّانُ بن بيّان، وطامِرُ بنُ طامِر ، والضّلالُ بن بُهْلُل".

(٤) المسائل البصريات (١/٣٣٨-٣٣٩).

(٥) التسهيل (٢٢٠).

ترخيم الثلاثي ساكن الوسط

أجمع النحويون[1] على جواز ترخيم المنادى العاري من تاء التأنيث إذا كان رباعياً فأكثر ، وتوفّرت فيه بقيّة الشروط اللازمة للترخيم ، والتي سبق ذكرها في المسألة السابقة[2]، أمّا إذا كان ثلاثياً فإنّه لا يخلو من أن يكون متحرّك الوسط أو ساكنه فإذا كان متحرّك الوسط ففي جواز ترخيمه خلافٌ، منعه الجمهور[3] ؛ لأنّ الغرض من الترخيم التخفيف ، والاسم الثلاثي في غاية الخفّة فحذفُ أحدِ حروفه إجحافٌ به[4].

وأجازه الكوفيون[5] وقيل : **الفراء**[6] ، وقيل : **الأخفش** والكوفيون إلاّ **الكسائي**[7]. وقيل: **الفراء والأخفش**[8]- وذلك تنْزيلاً لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ؛ ولوجود ما يماثله ، ويضاهيه في الأسماء ، نحو : دم ، ويد[9].

أمّا إذا كان ساكن الوسط فقيل : لا خلاف في منع ترخيمه ، وقيل : بل فيه خلاف فممَّن نقل إجماع النحويين على منع ترخيمه **ابن الشجري** ، حيث قال -رحمه الله- :

(١) ينظر : توجيه اللمع (٣٣٦).

(٢) ينظر : ص (١٨٦) من هذا البحث .

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/٧٠-ب) ؛ وتوضيح المقاصد (٣/١١٣٥) ؛ والتصريح (٤/١٠١).

(٤) ينظر : الإنصاف (١/٣٥٩) ؛ وأسرار العربية (١٣٢).

(٥) ينظر : أسرار العربية (١٣٢) ؛ واللباب (١/٣٤٧) ؛.

(٦) ينظر : الأصول (١/٣٦٥) ؛ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/٧٠-ب) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/١١٤) ؛ والتصريح (٤/١٠١).

(٧) ينظر : الإنصاف (١/٣٥٧) ؛ والهمع (٢/٦١).

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي (١/٣٩٥) ؛ وتوضيح المقاصد (٣/١١٣٥).

(٩) ينظر : أمالي ابن الشجري (٢/٣٠٤) ؛ والمساعد (٢/٥٢).

"..واتّفق الجميع على أنّ الثلاثي الساكن الأوسط كـ(بِشْر) ، و (بَكْر) لا يجوز ترخيمه ؛ لأجل الإجحاف به لسكون أوسطه ، وقلّة عدده"[1].

ووافقه **ابن مالك** حيث قال -رحمه الله-: "..فلو كان الثلاثي ساكن الثاني كـ(بَكْر) لم يُجز ترخيمه بإجماع ؛ لأنّ ترخيمه موقعٌ في عدم النّظير"[2].

وكذلك قال ابنه **بدر الدين**[3].

وممّن نقل الخلاف في هذه المسألة **العكبري** ، يقول-رحمه الله- : "لا يجوز أن يرخَّم الثلاثي مطلقاً ، وقال الكوفيون : يجوز ، وقال بعضهم : يجوز إذا كان الحرف الثاني متحرّكاً"[4].

وحكى **الرضي** -أيضاً- هذا الخلاف -نقلاً عن **ابن الخشاب**[5]- فقال -رحمه الله-: "ونقل **ابن الخشاب** عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علماً سكن الوسط أو تحرّك"[6].

ونتيجة لتباين النقل عن النحويين في حكم ترخيم الثلاثي ساكن الوسط اختلف **ابن عصفور وأبو حيان** ، **فابن عصفور** نقل إجماع النحويين على منع ترخيمه ، يقول -رحمه الله- : "...فإن كان على ثلاثة أحرفٍ ، فلا يخلو أن تكون فيه هاء التأنيث أو لا تكون، فإن كانت فيه هاء التأنيث يجوز ترخيمه، مثل : تُبة ، وإن لم تكن فيه هاء التأنيث ، فلا يخلو

(١) أمالي ابن الشجري (٢/٣٠٥).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/١٣٥٨).

(٣) ينظر : شرح ابن الناظم على الألفية (٤٢٦).

(٤) التبيين (٤٥٦).

(٥) هو عبدالله بن أحمد بن أحمد البغدادي المتوفى سنة (٥٦٧هـ) ، من مؤلفاته : المرتجل في شرح الجمل لعبدالقاهر الجرجاني، وشرح اللمع لابن جني. تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان (٣/١٠٢) ؛ والأعلام (٤/٦٧).

(٦) شرح الكافية للرضي (١/٣٩٥).

أن يكون ساكن الوسط أو متحركه ، فإن كان ساكن الوسط فلا يجوز ترخيمه قولاً واحداً..."[1].

أمّا **أبو حيان** فقد نقل الخلاف فيه ، يقول -رحمه الله- : "..إن كان ساكن الوسط ، نحو بَكْر ، وهِنْد ، فالمشهور أنّه لا يجوز ترخيمه ، وأجاز ذلك **الأخفش** ، وبعض الكوفيين"[2].

ثم قال معترضاً على **ابن عصفور** : "**ووَهِمَ ابن عصفور** في قوله : إنّه لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً ، والخلاف فيه نقله **ابن هشام**[3] ، **وأبو البقاء العكبري** ، **وصاحب النّهاية** ، **وابن الخشّاب** عن **هشام** [3]"[4].

والحق أنّ هذا الاعتراض فيه قسوة على **ابن عصفور** ؛ لأنّه لم يكن منفرداً بهذا القول ، بل سبقه إليه بعض النحويين -كما رأيت- ، ومع هذا فإنّ أبا حيان قد خصّه بالتخطئة دون غيره ، ثم إنّ الرأي القائل بجواز ترخيم الثلاثي ساكن الوسط رأيٌ ساقطٌ لا يُعتدُّ به ، وذلك لعدم وجود النظير ؛ ولأنّ ترخيمه في هذا الحال إجحافٌ به فعدم ذكره في هذا الحال أولى.

(١) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (المخطوط) (١٢٥-أ وَ ب) ، ولم أجده في المطبوع ، وهذا يدل على أنّ المحقق لم يعتمد على هذه النسخة.

(٢) الارتشاف (٥/٢٢٣١-٢٢٣٢).

(٣) يعني محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦هـ هكذا عزاه السيوطي في الهمع (٢/٦٢).

[3] يعني هشام الضرير .

[4] الارتشاف (٥/٢٢٣٢) .

المبحث الثالث والعشرون

ما لا ينصـــرف

[منع صرف قالون]

منع صرف قالون

تُعدُّ العجمةُ[1] علّةً من العلل المانعة الاسم من الصّرف بشرطين[2] :

الأوّل : أن يكون الاسم علماً.

الآخر : أن يكون الاسم رباعياً فأكثر.

فإن انتفى الشرط الأوّل ، كأنْ يكون الاسم الأعجمي غيرَ علمٍ -نحو : لجامٍ[3] وفِرِنْد[4]- صُرِفَ باتفاق النحويين[5] وإنّما صُرِفَ -كما قال الشيخ **عبدالقاهر الجرجاني**- : "لأنّهم أجروا أسماء الأجناس مجرى ما صاغوه ،فأدخلوا عليه الألف واللام ، وتصرّفوا فيه تصرُّفهم في سائر الأجناس ، نحو : رجُلٍ وفرسٍ ، وذلك أنّها لم تكن أسماء قومٍ بأعيانهم ، وأشياء مخصوصة ، فلمّا كان كذلك ، لم يُعتدّ بعجْمَتِها"[6].

أمّا إذا انتفى الشرط الآخر ، كأن يكون الاسم ثلاثياً فالصحيح صرفه سواء كان ساكن الوسط ، نحو : نُوح ، أم متحركه ، نحو : شَتَر[7].

(١) المراد بالعجمة -كما قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢٤٤/٤)- : "ما نُقِلَ عن لسان غير العرب بأيِّ لغةً كانت".

(٢) ينظر على سبيل المثال : شرح عمدة الحافظ (٨٥٦/٢) ؛ وشرح الكافية للرضي (١٤٢/١-١٤٣) ؛ وتوضيح المقاصد (١٢٠٨/٣-١٢٠٩) ؛ وأوضح المسالك (٩٦/٣).

(٣) اللجام : آلة تجعل في فم الفرس ، ونحوه ، قيل : مُعرّب ، وقيل : عربيّ. ينظر : المعرّب (٣٤٨).

(٤) الفِرِنْد : مُعرّب ، وهو جوهر السيف ، ينظر : المعرّب (٤٧٢)، ولسان العرب مادة (فِرِنْد) (٣٣٤/٣).

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية (١٤٦٩/٣) ؛ وتوضيح المقاصد (١٢٠٨/٣).

(٦) المقتصد (١٠٣٣/٢).

(٧) الشَتَرُ : انقلابٌ في جفن العين. ينظر : الصحاح مادة (شتر) (٦٩٣/٢).

وأضاف قومٌ من النحويين –من بينهم **ابن الدباج**[1] ، و**ابن الحاجب**[2] ، و**ابن مالك**[3]– شرطاً ثالثاً ، وهو أن يكون الاسم علماً في لغة العجم قبل نقله إلى لسان العرب ، وهذا الشرط لا اعتداد به عند **الشلوبين**[4] ، و**ابن عصفور**[5] ، وعزاه **أبو حيان** لجمهور النحويين ، يقول –رحمه الله– : "...ومذهب الجمهور أنّه لا يشترط كونه علماً في لسان العجم... وذهب **أبو الحسن الدّباج** إلى اشتراط كونه علماً في لسان العجم ، وهو ظاهر قول **سيبويه** ، قال **سيبويه**[6] : "...وأمّا إبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، ويعقوب ، وهُرمُزُ، وفيروزُ ، وقارونُ ، وفِرعونُ ، وأشباه هذه الأسماء فإنّها لم تقع في كلامهم إلاّ معرّفة على حدّ ما كانت عليه في كلام العجم.."[7].

ويظهر هذا الخلاف في نحو : قالون[8] ، وبُندار[9] ، حيث يُصرفانِ على قول **ابن الدباج** ومَن وافقه؛ لأنّهما لم يكونا عَلَمينِ في لسان العجم ، ويُمنعانِ عند الجمهور ؛ لأنّهما لم يكونا في كلام العرب قبل أن يُسمّى بهما[10].

وحكى **أبو حيان** أنّ **ابن عصفور** فرّق بين (قالون) فصرفه ، و(بُندار) فلم يصرفه ، يقول **أبو حيان** –رحمه الله– : "قال الأستاذ **أبو الحسن بن عصفور** : والصحيح –عندي– أن (بُندار) وأمثاله لا يوجد **لسيبويه** نصٌّ فيه ، وأنّه يجب منع صرفه حال التعريف لما حكاه

(١) ينظر رأيه هذا في : المساعد (١٨/٣) ؛ والهمع (١٠٩/١).

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١٤٦/١-١٤٧).

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية (١٤٦٩/٣).

(٤) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير (٩٧٩/٣).

(٥) ينظر : المقرّب (٢٨٦/١) ؛ ومُثُل المقرّب (٣٦٤).

(٦) ينظر : الكتاب (٢٣٥/٣).

(٧) الارتشاف (٨٧٥/٢).

(٨) القالون : معناه الجيد ، عرّبه علي بن أبي طالب ، ينظر : المعرّب (٥٣٠).

(٩) البُندار : دخيل ، واحده البنادرة ، وهم التجار الذين يلزمون المعادن. ينظر : لسان العرب مادة (بندر) (٨١/٤).

(١٠) ينظر : التصريح (٢٤٤/٤) ؛ والهمع (١١٠/١).

الفراء[1] عن **أبي السفاح** من أنّه قال : هذا أبو صُعْرُورَ قد جاء ، فأجراه مجرى الأعجمي، وصار عنده بمنْزلة ما لم يُعهَد في كلام العرب لَمَّا لَمْ يكن من عادتهم التسمية به مع أنّه منقول من تنكير إلى تعريف ، ولو كان الأعجمي المنقول من تنكير إلى تعريف، لا يجب صرفه لما ساغ ذلك إلاّ أنّ قالون –عندي– ليس من باب بُندار ؛ لأنّه نُقِلَ إلى كلام العرب نكرةً، كما هو في كلام العجم ، رُوِيَ عن **عليّ بن أبي طالب** ﷺ أنّه سأل **شُريحاً** عن مسألة، فأجاب بجوابٍ حَسَنٍ، فقال **علي** : قالون[2]. انتهى كلام **ابن عصفور**، ففرّق **ابن عصفور** بين (بندار) و(قالون)"[3].

ثم اعترض عليه بقوله : "**ولا فرق** بينهما –عندي– لأنّه لا يثبت في (قالون) أنّه نقل إلى لسان العرب نكرةً بمثل هذه الحكاية عن **علي** ﷺ ؛ لأنّها حكاية منقطعة الإسناد ، لا يُدْرَى عن مَن هي؟ ، وعلى تقدير الصحة فلا يدل ذلك على النقل ، إنّما يدل على أنّ علياً تكلّم بها ، ولو كانت منقولةً عن اللسان العجمي إلى اللسان العربي ؛ لوجد ذلك في كلام العرب ، واستفاض كما استفاض تكلّم العرب بـ(ديباج)[4]، و(لجامٍ) ، وغيرهما ، وإنّما تكلّم بها على محاكاة كلام العجم لا على أنّها نقلت من اللسان العجمي إلى اللسان العربي ، وأنّها في اللسان العربي بعد النقل بمعناها الذي في اللسان العجمي– وهو جيد"[5].

وفي الحقيقة ما نقله أبو حيان عن ابن عصفور فيه نظر ؛ لأمرينِ :

الأوّل : أنّ **ابن عصفور** قد نصَّ نصًّا صريحاً على أنّ (قالون) ممنوعٌ من الصرف يقول –رحمه الله–: "...أمّا العجمة ، فالذي يمنع منها الصرف الشّخصية بشرط أن يكون الاسم

(١) يقول الفراء –رحمه الله– في معاني القرآن (٢/٢٩٠) : "وسمعت أبا السفاح السلولي يقول : هذا أبو صُعْرُورَ قد جاء فلم يُجره ؛ لأنّه ليس من عادتهم في التسمية".

(٢) يقول الجواليقي –رحمه الله– في المُعرّب (٥٣٠) : "وفي حديث علي عليه السلام أنّه سأل شريحاً مسألةً فأجاب بالصواب ، فقال علي : قالون –أي أحسنت بالرومية–".

(٣) التذييل والتكميل (ج٥/٥٤–أ).

(٤) الديباج ضربٌ من الثياب ، وهو مُولّد ، ينظر : لسان العرب مادة (دبج) (٢/٢٦٢).

(٥) التذييل والتكميل (ج٥/٥٤–أ).

على أزيد من ثلاثة أحرف –وأعني بالشخصية : أن يُنقَل الاسمُ في أوّل أحواله من كلام العجم إلى كلام العرب معرفة ، سواء كان في كلام العجم معرفة كـ(إبراهيم)- أو نكرة كـ(قالون) "[1].

بل إنَّه ردّ على مَن قال بصرف (قالون) ، يقول -رحمه الله- : "فإن قال قائل : إنّ (قالون) قد نُقِلَ إلى كلام العرب نكرةً ، رُوِيَ عن **علي** ﷺ أنّه سأل **شريحاً** عن مسألة ، فأجاب بجوابٍ حَسَنٍ، فقال له **علي** ﷺ : قالون.

فالجواب : أنّ (قالون) لو كان بمعنَى حسن في قول علي ﷺ لَلَزِمَ صرفه إذا سمّينا به رجلاً؛ لأنّه نقل إلى كلام العرب نكرة ، ثم بعد ذلك سُمي به الرجل ، وإنّما زعموا[2] أنّ معناه في كلام **علي** ﷺ أحسنت، فهو على هذا اسم فِعْلٍ ، فينبغي أن يعتقد أنّه معرفة، بدليل عدم قبوله الألف واللام، فعلى هذا لم ينقل إلى كلام العرب إلاّ معرفة اسم رجلٍ ، أو اسم فعلٍ"[3].

الآخر : أنّ النحاة المتأخرين -**كالقمولي** ، **والشيخ خالد الأزهري**[4] ، **والخضري** ، و **يس**[5]- أكّدوا ما نصّ عليه **ابن عصفور** من منع صرف قالون، وسأكتفي بنصينِ لتوضيح ذلك :

الأول : قول **القمولي** -رحمه الله- : "..أمّا **ابن عصفور** فإنّه لم يشترط أن يكون علماً في العجمة بل اشترط أن يكون أوّل نقله إلى كلام العرب علماً سواء كان علماً عندهم

(١) المُقرّب (١/٢٨٦).

(٢) ينظر : المُعرّب (٥٢٩).

(٣) مُثلُ المقرّب (٣٦٤).

(٤) ينظر : التصريح (٤/٢٤٤).

(٥) ينظر :حاشية يس على التصريح (٢/٢١٨-٢١٩).

كـــ(إبراهيم) أو نكرة كـــ(قالون)"[1].

الآخر : قول **الخضري** -رحمه الله- : "... (بُندارٍ) -بضم الموحدة- عند العجم اسم جنس للتاجر الذي يُخزّنُ البضائع ، أو يبيع المعادن ، و(قالون) بالرومي اسم جنس للجيد ، و لم تستعملهما العرب كذلك ، بل عَلَمين ابتداءً ، وهذا مصروفٌ عند غير **الشلوبين** و**ابـــن عصفور**"[2].

وعلى ما تقدّم يكون الاعتراض على **ابن عصفور** غير واردٍ ، والله أعلم.

(١) شرح الكافية للقمولي (ج٢/٢١٣).

(٢) حاشية الخضري (٢/٢٤٠).

المبحث الرابع والعشرون

الإخبار بالذي والألف واللام

الإخبار عن اسم (كان) أو خبرها

الإخبار عن اسم (كان) أو خبرها

اتَّفق النحويون على جواز الإخبار بالذي وفروعه ، والألف واللام[1] عن اسم (كان) إذا توفرت فيه الشروط اللازمة للإخبار[2] ، فيقال في الإخبار عن (زيد) من قولنا : كان زيدٌ قائماً : الذي كان قائماً زيدٌ ، والكائن قائماً زيدٌ.

بينما اختلفوا في الإخبار عن خبرها ، فمنهم مَن أجاز ، فقال في الإخبار عن (أخاك) مِن قولنا : كان زيدٌ أخاك : الذي كان إيّاه زيداً أخوك ، والكائن إيّاه زيدٌ أخوك ، ومنهم مَن منع .

يقول **المبرد** -رحمه الله- : "فإذا قلت : كان زيدٌ أخاك ، فخبّرت عن (زيد) ، قلت : الكائن أخاك زيدٌ ، كما كنت تقول في ضرب.

فإن أخبرت عن (الأخ) فإنّ بعض النحويين لا يجيز الإخبار عنه ، ويقول : إنّما معناه : كان زيدٌ مِن أمره كذا وكذا ، فكما لا يجوز أن تخبر عن قولنا : مِن أمره كذا وكذا ، كذلك لا يجوز أن تخبر عمّا وُضِع موضعه"[3].

(١) الإخبار -كما قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٤/٤٣٨)- : "أن تُدخِلَ الموصول على أوّل الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه ، واقعاً على معنى ذلك الاسم ، ثمّ تعوّض من ذلك الاسم ضميراً مكانه على حَسَبه في الإعراب ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، ويكون ذلك الضمير عائداً على ذلك الموصول ، ويكون الموصول -أيضاً- مطابقاً للضمير -فيما تقدم- ثم يصير ذلك الاسم الذي أردت الإخبار عنه خبراً عن الموصول ، وباقي الجملة صلة الموصول".

وينظر : الأصول (٢/٢٦١) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/٤٩٤-٥١٢) ؛ وشرح الكافية للرضي (٣/٢٩-٤٨) ؛ والهمع (٣/٢١١-٢١٦).

(٢) ينظر : الشروط مفصّلة في المصادر السابقة ، وعدلت عن ذكرها -هنا- طلباً للإيجاز ، وبخاصة أنّ منها ما هو مختلفٌ فيه.

(٣) المقتضب (٣/٩٧).

ويقول **ابن السّراج** -رحمه الله- : "ولا خلاف في الإخبار عن اسم (كان) ، فأمّا خبرها ففيه اختلاف ، فمِن الناس مَن يُجيزُ الإخبار عنه ، فيقول : الكائنةُ زيدٌ أخوك ، والمصبحةُ عمرٌو أخوك ، وإن شئت جعلت المفعول منفصلاً ، فقلت : الكائن زيدٌ إيّاه أخوك، والمصبحُ زيدٌ إيّاه أبوك ، وقال قومٌ : إنّ الإخبار عن المفعول في هذا الباب محال ؛ لأنّ معناه : كان زيدٌ من أمره كذا وكذا ، فكما لا يجوز أن تخبر عن (كان مِن أمره كذا وكذا) ، كذلك لا يجوز أن تخبر عن المفعول إذا كان في معناه كذا ، حكى **المازني** جميع هذا"[1].

وزعم **ابن عصفور** أنّ اختلاف النحاة إنّما هو في الإخبار عن خبر (كان) المشتق، أمّا خبر (كان) الجامد فلا خلاف بينهم في الإخبار عنه ، هكذا حكى عنه **أبو حيان** حيث قال- رحمه الله- : "خبر (كان) إن كان جامداً جاز الإخبار عنه ، قال **ابن عصفور** : بلا خلاف ، فتقول في (كان زيدُ أخاك) : الذي كان إيّاه زيدٌ أخوك... وإن كان مشتقاً ففيه الخلاف الذي في خبر المبتدأ[2]"[3].

ثمّ اعترض عليه ، بقوله : "**وليس كذلك** ، بل مِن النحاة مَن منع الإخبار عنه مطلقاً سواء أكان جامداً أم مشتقاً ، ومنهم من أجاز ذلك مطلقاً"[4].

وما حكاه **أبو حيان** عن **ابن عصفور** حكاه عنه -أيضاً- **ابن عقيل**[5] **والسيوطي**[6].

(١) الأصول (٢/٢٨٩).

(٢) ذكر ابن عصفور -في شرحه الكبير على الجمل (٢/٥٠١)- أنّ خبر المبتدأ إذا أريد الإخبار عنه لا يخلو من أن يكون جامداً أو مشتقاً ، ثم قال : "فإن كان جامداً جاز الإخبار عنه بلا خلاف ، وإن كان مشتقاً ففيه خلافٌ، منهم من أجازه ، ومنهم من منعه". ولم يتطرق -رحمه الله- لحكم الإخبار عن خبر (كان) أو اسمها .

(٣) التذييل والتكميل (ج٥/٢٢٣-ب) ، وينظر : الارتشاف (٣/١٠٦٢).

(٤) الارتشاف (٣/١٠٦٢).

(٥) ينظر : المساعد (٣/٢٨٥-٢٨٦).

(٦) ينظر : الهمع (٣/٢١٥).

والحق أنني لم أجد -فيما اطّلعت عليه من مؤلفات النحويين السابقين **لابن عصفور** ، واللاحقين له -مَن نصّ على أنّ النحاة مختلفون في الإخبار عن خبر (كان) المشتق دون الجامد كما زعم **ابن عصفور** ، وهذا يدعم اعتراض **أبي حيان** ويقويه ، ويقويه -أيضاً- خصوصية التمثيل عند **المبرد** و**ابن السراج** في نصهما السابق ، ألا ترى أنّهما مثّلا بالخبر الجامد (أخوك) في تقرير اختلاف النحويين في الإخبار عن خبر (كان) ، لا بالخبر المشتق.

المبحث الخامس والعشرون

العـــــــــدد

وفيه أربع مسائل :

الأولى : إضافة الأعداد المركبة.

الثانية : تمييز كأيِّن.

الثالثة : الخلاف في استعمال (كأيِّن) للاستفهام ، ودخول حرف الجر عليها ، وحذف تمييزها.

الرابعة : الخلاف في تمييز كذا.

إضافة الأعداد المركبة

الأعداد المركبة –وهي : ما تركّبت تركيباً مزجيّاً من عددينِ يؤديانِ معنىً واحداً جديداً لم يكن لواحدٍ منهما قبل التركيب[1]– تنحصر في أحد عشر ، وما بعدها إلى تسعة عشر ، وما ألحق بها[2].

وهذه الأعداد تختلف فيما بينها في بعض الأحكام ، فالاسم الأوّل من (اثني عشر) و (اثنتي عشرة) معرب إعراب المثنّى ؛ لوقوع ما بعده موقع النّون ، فكما كان الإعراب مع النون ثابتاً ثبتت مع الواقع موقعها ، والاسم الآخر منهما مبنيٌّ على الفتح ؛ لتضمّنه معنى حرف العطف إذ الأصل في (اثني عشر) ، و(اثنتي عشرة) : (اثنا وعشر) و (اثنتا وعشرة) ، فحذف حرف العطف لفظاً ، وتضمّن الاسم معناه[3].

ولا تجوز إضافة هذينِ العددينِ المركبينِ ، فلا يقال : اثنا عشرِك ، واثنتا عشرِك ؛ لأنّ ما بعد (اثنا) و (اثنتا) واقع موقع نون التثنية ، ونون التثنية لا تجامع الإضافة ، فكذلك ما وقع موقعها.

يقول **ابن مالك** –رحمه الله– : "وإعراب (اثنا) و (اثنتا) باقٍ ؛ لوقوع ما بعدها موقع النون، ولذلك لا يضافان..."[4].

أمّا بقية الأعداد المركّبة فالمشهور فيها البناء على فتح الجزأينِ ؛ الأوّل لتنَزُّله منزلة صدر الكلمة من عجزها ، والآخر لتضمُّنه معنى حرف العطف[5].

(١) ينظر : النحو الوافي (٤/٥٢٠).

(٢) الملحق بها بضع وبضعة ، يقول سيبويه –رحمه الله– : "وأمّا (بضعةَ عشرَ) فبمنْزلة (تسعةَ عشرَ) في كل شيء ، و(بِضع عشرةً) كـ(تِسعَ عشرة) في كل شيءٍ" الكتاب (٣/٥٦١).

(٣) ينظر : ابن الناظم (٥٢١-٥٢٢) ؛ والتصريح (٤/٤٨٠).

(٤) التسهيل (١١٨).

(٥) ينظر : المفصل (١٧٦) ؛ وابن الناظم (٥٢١) ؛ والتصريح (٤/٤٧٩).

وأجاز الكوفيون إضافة الاسم الأوّل للآخر -بمعنى أنّ الاسم الأوّل معربٌ بما تقتضيه العوامل من رفعٍ ونصب وجرّ ، والاسم الآخر مجرور بالإضافة ، نحو : هذه خمسةُ عشرٍ ، وخُذ خمسةَ عشرٍ ، واشتريت بخمسةِ عشرٍ[1].

وإضافتها لما بعدها -أقصد ما عدا اثني عشر ، واثنتي عشرة- غير ممتنعة ، إلاّ أنّ النحاة مختلفون في إعرابها على ثلاثة آراء :

الأوّل : إبقاؤها على ما كانت عليه من فتح الجزأينِ ، تقول : هذه خمسةَ عشَرك ، وخُذ خمسةَ عشرَك ، واشتريت بخمسةَ عشرَك ، وهذا هو رأي جمهرة النحويين[2].

يقول **ابن عقيل** -رحمه الله- : "الأجود فيما أضيف من هذا التركيب بقاء الجزأينِ على ما كانا عليه قبل الإضافة من البناء على الفتح ، كما يفعل ذلك فيهما عند دخول (أل) -وهو في (أل) بإجماع- فتقول : هذه خمسةَ عشرَك بفتح الجزأينِ ، كما تقول : الخمسةَ عشرَ بفتحها"[3].

الثاني : إبقاء الجزء الأوّل مبنياً على الفتح ، وإعراب الجزء الآخر بما يقتضيه من رفع ونصب وجرّ، تقول : هذه خمسةَ عشرُك ، وخُذ خمسةَ عشرَك ، وأعطِ من خمسةَ عشرِك ، وهذا الرأي ضعّفه **سيبويه** -رحمه الله- ، يقول : "ومِن العرب مَن يقول : خمسةَ عشرُك ، وهي لغة رديئة"[4].

(١) ينظر : شرح الجمل الكبير لابن عصفور (٢/٣٣) ؛ والارتشاف (٢/٧٥٧) ؛ وأوضح المسالك (٣/١٥٠) ؛ والمساعد (٢/٧٨) ؛ والهمع (٣/٢١٩) ؛ والأشموني (٤/١٥٠٤).

(٢) ينظر : الهمع (٣/٢٢٠).

(٣) المساعد (٢/٨١).

(٤) الكتاب (٣/٢٩٩).

في حين نُقِل عن **الأخفش** جوازه ، يقول **الرضي** -رحمه الله- : "**فالأخفش** يعرب ثاني الاسمينِ قياساً مع الإضافة ، نحو : جاءني خمسةَ عشرُ زيدٍ.."[1].

الثالث : إعراب الجزأينِ معاً ، الأوّل بما تقتضيه العوامل من رفع ، ونصب ، وجرّ ، والآخر مجروراً بالإضافة ، تقول : هذه خمسةُ عشرِك ، وخُذ خمسةَ عشرِك ، واشتريتُ بخمسةِ عشرِك ، وهذا هو رأي الكوفيين[2] .

يقول **الفرّاء** -رحمه الله- : "وإذا أضفت الخمسة العشر إلى نفسك رفعتَ (الخمسة) فتقول : ما فعلت خمسةُ عشرِي ، ورأيت خمسةَ عشرِي ، ومررت بخمسةِ عشرِي ، وإنّما [أعْرَبْتَ][3] الخمسة لإضافتك العشر [إليها][4] ، فلما أضيف العشر إلى الياء منك لم يستقم للخمسة أن تُضاف إليها وبينهما عشر فأضيفت إلى عشر ؛ لتصير اسماً ،كما صار ما بعدها بالإضافة اسماً. سمعتها مِن **أبي فَقْعَس الأسدي، وأبي الهيثم العُقيليّ** : ما فعلت خمسةُ عشرِك.."[5].

واعترض عليه **ابن عصفور** بقوله : "وأجاز **الفراء** أن تضيف النّيف[6] إلى العقد[7] ، والعقد إلى الاسم، فتقول : هذا أحدُ عشرِك ، بشرط أن يكون العقد مضافاً إلى الاسم ، وهذا باطلٌ ؛ لأنّه لم يُسمع من كلامهم"[8].

(١) شرح الكافي للرضي (٣/٣٠٧) ؛ وينظر رأي الأخفش -أيضاً- في: التسهيل (١١٨) ؛ والمساعد (٢/٨١) ؛ والتصريح (٤/٤٨٨) ؛ والأشموني (٤/١٥٠٧).

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣/١٦٨١) ؛ وابن الناظم (٥٢٣) ؛ وأوضح المسالك (٣/١٥٠) ؛ والأشموني (٤/١٥٠٨).

(٣) في معاني القرآن للفراء بتحقيق محمد علي النجار "عُرِّبَتْ" والصحيح ما أثبتّه ؛ لأنّ عُرِّبت من التعريب لا الإعراب.

(٤) زيادة مني يقتضيها المعنى.

(٥) معاني القرآن للفراء (٢/٣٣-٣٤).

(٦) النّيف : كلّ ما زاد على العَقْد فهو نيِّف حتى يبلغ العقد الآخر. ينظر : الصحاح مادة (نيف) (٤/١٤٣٦-١٤٣٧).

(٧) العِقد : ما كان من مرتبة العشرات ، أو المئات ، أو الألوف. ينظر : التصريح (٤/٤٧٧).

(٨) شرح الجمل الكبير لابن عصفور (٢/٣٤).

وردّ **أبو حيان** اعتراض **ابن عصفور** ، فقال : "وقول **ابن عصفور** لم يُسمع من كلامهم **ليس بشيءٍ** ، إذ سمعه **الفراء** من **أبي فقعس الأسدي** ، **وأبي الهيثم العقيلي**"[1].

وأَعتَقِدُ أنّ قول **ابن عصفور** : "لم يُسمع من كلامهم" يحتمل وجهينِ :

الأوّل : أنّه لم يكن مطلعاً على ما سمعه **الفراء** من **أبي فقعس الأسدي** ، **وأبي الهيثم العقيلي**.

الآخر : أنّه لا يعتدّ بهذا الرأي ؛ لقلّة الشواهد التي لا تصل به إلى حدّ القياس.

فعلى الاحتمال الأوّل يكون الاعتراض عليه وارداً ، أمّا على الاحتمال الآخر فلا وجه للاعتراض عليه ، والله أعلم.

(١) الارتشاف (٢/٧٦٠) ؛ وينظر : التذييل والتكميل (ج٤/٢٣٧) (رسالة دكتوراه).

تمييز [كأيّن]

(كأيّن) اسم مركب ، يُكْنى بها عن الأعداد المبهمة الجنس والمقدار[1] ، ولكونها كناية عن الأعداد المبهمة فلا بُدَّ لها من تمييز يُزيل إبهامها ، وتمييزها مختلفٌ فيه ، **فسيبويه** يرى أنّ الأكثر فيه الجرّ بـ(مِن) ، يقول-رحمه الله- : "هذا باب ما جرى مجرى (كم) في الاستفهام وذلك قولك : له كذا وكذا درهماً... وكذلك كأيّن رجُلاً قد رأيت ، زعم ذلك **يونس** ، وكأيّن قد أتاني رجلاً، إلاّ أنّ أكثر العرب إنّما يتكلمون بها مع (مِن) ، قال عز وجل : ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾[2] ، وقال **عمرو بن شأس** :

وكائِنْ رَدَدْنا عنكُمُ مِن مُدَجَّجٍ ... يجيءُ أمامَ الأَلْفِ يَرْدِي مُقَنَّعَا[3] .."[4].

ووافقه في هذا أكثر النحويين **كالزمخشري**[5] ، **وابن يعيش**[6] ، **وابن مالك**[7] ، **وابن هشام الأنصاري**[8] ، **والأشموني**[9].

(١) ينظر : البهجة الرضية (٤٨٥).

(٢) الآية (٤٨) من سورة الحج.

(٣) البيت من الطويل ، والمدجّج : اللابس السلاح ؛ ويَرْدِي : يمشي الرِديان ، وهو مشيٌ فيه تبختر ، والمُقَنَّع : المُتغَطّي بالسلاح.والشاهد فيه استعمال (كائن) بمعنى (كم) ، وجرّ مميزه بـ(مِن).ينظر : تحصيل عين الذهب (٤٠٣) ؛ وسر صناعة الإعراب (٣٠٦/١) ؛ والهمع (٢٨٠/٢) ؛ والدرر (٥٢/٤) ؛والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (٢٤١/٤).

(٤) الكتاب (١٧٠/٢-١٧١).

(٥) ينظر : المفصّل (١٨٣).

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (١٣٦/٤).

(٧) ينظر : التسهيل (١٢٥) ؛ وشرحه لابن مالك (٤٢٣/٢).

(٨) ينظر : أوضح المسالك (١٥٦/٣).

(٩) ينظر : منهج السالك للأشموني (١٥٢٨/٤).

وزعم بعض النحويين[1] -منهم **العُكبري**- أنّ تمييزها يتعيّنُ فيه الجرُّ بـ(مِن) ، يقول -رحمه الله- : "ومِمّا أُلحِقَ بـ(كم) (كأيّن) في التكثير ، وفيها لغات[2] ، وكلامٌ لا يحتمله هذا المختصر ، إلاّ أنّها لا تضاف ، ولابُدَّ مِن (مِن) بعدها[3]".

وتبعاً لهذا الاختلاف اختلف **ابن عصفور** ، **وأبو حيان** ، **فابن عصفور** نصَّ على أنّ تمييز (كأيِّن) يتعيّن فيه الجرّ بـ(مِن) ، كما فعل بعض النحويين ، يقول -رحمه الله- : "ومِمّا يجري مجرى (كم) في الخبر (كأيّن) ، ويلزم تمييزها (مِن)..."[4].

أمّا **أبو حيان** فقد نصّ على أنّ تمييزها مجرور بـ(مِن) غالباً كما فعل أكثر النحويين ، يقول -رحمه الله- : "و (كأيّن) الذي يظهر من استعمال كلام العرب أنّها خبرية، تدل على التكثير ، وتمييزها يكثُرُ جرّه بـ(مِن)، قال الله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ ﴾[5] و ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾.."[6].

ثم اعترض على **ابن عصفور** بقوله : "**وأخطأ ابن عصفور** في قوله : إنّه يلزم تمييزها (مِن)..."[7].

ووافقه في هذا الاعتراض **ابن هشام الأنصاري**[8] ، **والأشموني**[9].

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي (١٦٤/٣).

(٢) ينظر هذه اللغات مفصّلة في : سر صناعة الإعراب (٣٠٧/١-٣٠٨) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (١٣٦/٤).

(٣) اللباب (٣١٩/١).

(٤) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٥١/٢) ؛ وينظر : المقرّب (٣١٣/١).

(٥) الآية (١٤٦) من سورة آل عمران.

(٦) الارتشاف (٧٨٩/٢) ؛ وينظر : النهر الماد (٣٨٥/١).

(٧) الارتشاف (٧٨٩/٢).

(٨) ينظر : مغني اللبيب (٢١٠/١).

(٩) ينظر : منهج السالك للأشموني (١٥٢٨/٤).

ولا شك أنّ اعتراضهم على **ابن عصفور** صحيح ؛ لما تقدم من كلام **سيبويه** أنّ **يونس** أجاز نصب تمييز (كأيّن) ، ولكنّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا : لِمَ تعمّد **أبو حيان** ، ومَن تَبِعَهُ تخطئة **ابن عصفور** على الرَّغم من أنّه لم يكن منفرداً بهذا الرأي ؟!.

الخلاف في استعمال [كأيّن] للاستفهام

ودخول حرف الجر عليها ، وحذف تمييزها

ذكرنا في المسألة السابقة اختلاف **ابن عصفور** و**أبي حيان** في تمييز (كأيّن) ، ونشير – هنا- إلى اختلافهم –أيضاً- في استعمالها ، وفي دخول حرف الجر عليها ، وحذف تمييزها ، **فأبو حيان** نقل عن **ابن قتيبة** ، و**ابن عصفور** إجازتهما استعمال (كأيّن) للاستفهام ، كما نقل إجازتهما دخول حرف الجر عليها ، وحذف تمييزها .

يقول **أبو حيان**-رحمه الله-: "...و (كأيّن) لازمة التصدير، ولا يحفظ من كلامهم الإضافة إليها ، نحو : غلام كأيّن من صديق أكرمت ، ولا دخول حرف الجرّ عليها ، وقد أجاز **ابن قتيبة** -وتَبِعَهُ **ابن عصفور**- دخول حرف الجر عليها ، قال **ابن عصفور** في تمثيله : بكأيّن مِن رجُلٍ مررتُ ؟ ، وقال **ابن قتيبة** -في كتابه الجامع في النحو- : (كأيّن) بمعنى (كم) ، تقول : بكأيّن تبيعُ هذا الثوب ؟ ، أي بكم تبيعه"[1].

ومن ثَمَّ اعترض عليهما فقال : "**وفي هذا التمثيل ثلاثةُ أشياءٍ تحتاجُ إلى سماع من العرب** : إدخال حرف الجرّ عليها ، وحذف تمييزها ، واستعمالها استفهامية"[2].

فأبو حيان –كما لاحظت- يعترض على **ابن قتيبة** و**ابن عصفور** في ثلاث مسائل:

الأولى : استعمال (كأيّن) استفهامية.

الثانية : دخول حرف الجر عليها.

الثالثة : حذف تمييزها.

(١) الارتشاف (٢/٧٩١).

(٢) المصدر السابق الصحيفة نفسها .

ولنا أن نتساءل : ما موقف النحويين من هذه المسائل ؟ وما مدى صحة اعتراض **أبي حيان** على ابن قتيبة و**ابن عصفور** ؟.

أقول : نصَّ **ابن مالك** على أنّ (كأيّن) قد يُستفهم بها ، يقول -رحمه الله- : "وانفردت (كأيّن) بموافقة (كم) في لزوم التصدير فلا يعمل فيها ما قبلها بخلاف (كذا) فإنّها يعمل فيها ما قبلها وما بعدها، وانفردت (كأيّن) -أيضاً- بأنّها قد يُستفهم بها ، كقول **أُبيّ بن كعب** ﷺ **لعبدالله**[1] : كأيّن تقرأ سورة الأحزاب ، أو كأيِّن تعدُّ سورة الأحزاب ؟ فقال **عبدالله** : ثلاثاً وتسعين ، فقال أُبيّ : قطّ ، أراد : ما كنت كذا قطّ"[2].

بينما نصَّ بقية النحويين[3] على أنّ (كأيِّن) لا تستعمل إلاّ خبرية ، واستعمالها استفهامية نادر ، يقول **ابن هشام الأنصاري** -رحمه الله- : "..توافق (كأيّ) (كم) في خمسة أمور : الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التكثير تارةً -وهو الغالب- نحو : ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[4] والاستفهام أخرى -وهو ناردٌ- ولم يثبته إلاّ **ابن قتيبة** ، و**ابن عصفور** ، و**ابن مالك**.."[5].

هذا ما يتعلق باستعمال (كأيِّن) استفهامية ، أمّا ما يتعلق بدخول حرف الجرّ عليها فقد نصَّ النحويون على أنّ (كأيِّن) لا تقع مجرورة ؛ لأحقيّتها بالصدارة في الكلام .

يقول **الأشموني** -رحمه الله- : "توافق كلّ واحدةٍ -من (كأيِّن) و(كذا)- (كم) في أمور وتخالفها في أمور : أمّا (كأيّن) فإنّها توافق (كم) في خمسة أمور ، وتخالفها في خمسة

(١) في النهاية في غريب الحديث (ج١٣٨/٤) ما نصه : "في حديث أُبي : قال لزِرّ بن حُبيش كأيِّن تعدُّون سورة الأحزاب - أي كم تعدونها آية-".

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٣/٢).

(٣) ينظر : توضيح المقاصد (١٣٤٢/٣).

(٤) الآية (١٤٦) من سورة آل عمران.

(٥) مغني اللبيب (٢١٠/١).

أمور ، فتوافقها في الإبهام... وتخالفها في أنها مركبة ،و(كم) بسيطة... ، وفي أنّها لا تقع مجرورة خلافاً لابن قتيبة ، **وابن عصفور** أجازا : بكأيّن تبيع هذا الثوب..."[1].

أمّا ما يتعلق بحذف تمييزها ففيه خلاف لخّصه **السيوطي** -رحمه الله- في قوله: "واختُلِفَ في جواز حذفه فجوّزه **المبرِّد**[2] والأكثرون ، وقال صاحب البسيط[3] : إنّه ضعيف للزوم (مِن) ففيه حذف عامل ومعمول"[4] .

وخلاصة القول أنّ ما حكاه **أبو حيان** من إجازة **ابن قتيبة وابن عصفور** استعمال (كأيّن) استفهامية ، وكذا حكايته إجازتهما دخول حرف الجر عليها ، وحذف تمييزها لم أجده فيما أطّلعت عليه من مؤلفاتهما إلاّ أنّ أكثر النحويين المتأخرين -**كالمرادي**[5] ، **وابن هشام الأنصاري**[6]، **وابن عقيل**[7]، **والشيخ خالد الأزهري**[8]، **والسيوطي**[9] ، **والأشموني**[10]- ، قد نصُّوا على نسبة ذلك إليهما.

أما قول أبي حيان : "وفي هذا التمثيل ثلاثة أشياءٍ تحتاج إلى سماع..." **فليس بصحيح** في مجمله للأسباب الآتية :

أولاً : أنّ السّماع قد ورد باستعمال (كأيّن) استفهامية ، كما في حديث أُبيّ السابق.

(١) منهج السالك للأشموني (٤/١٥٢٧-١٥٢٨).

(٢) لم أجد هذا القول في مؤلفات المبرد التي بين يدي ، وقد سبق السيوطي في نسبة هذا القول للمبرد أبو حيان في الارتشاف (٤/٧٩٠).

(٣) يعني ابن العلج

(٤) الهمع (٢/٢٧٩-٢٨٠) .

(٥) ينظر : توضيح المقاصد (٣/١٣٤٢-١٣٤٣) .

(٦) ينظر : مغني اللبيب (١/٢١٠-٢١١) .

(٧) ينظر : المساعد (٢/١١٧) .

(٨) ينظر : التصريح (٤/٥١٨-٥١٩) .

(٩) ينظر : الهمع (٢/٥٠٣) .

(١٠) ينظر : منهج السالك للأشموني (٤/١٥٢٧-١٥٢٨) .

ثانياً : أنّ حذف تمييز (كأيِّن) جائزٌ عند أكثر النحويين كما نصَّ على ذلك **السيوطي**، ثمّ أنّ التمييز متى ما دل عليه دليل جاز حذفه ، ومنه حديث رسول الله ﷺ : "**من توضَّأ يوم الجمعة فبها ونعمت ،ومَن اغتسل فهو أفضل**" [1] –أي ونعمت السنة سنته ، أو رخصته فبالسنة أخذ[2].

ثالثاً : أنّ دخول حرف الجر على (كأيِّن) لا يأباه القياس ، وإن لم يرد به سماع ، وذلك لقوة شبه (كأيِّن) بـ(كم) ، يقول **ابن عقيل** -رحمه الله- : "...في تمثيل **ابن قتيبة** دخول حرف الجرّ عليها –أي على (كأيّن)- نحو : بكأيّن تبيع ثوبك ؟، والقياس لا يأباه ،كما في (كم)..."[3].

(١) حديث صحيح ، أخرجه الترمذي في سننه في باب (أبواب الجمعة – باب في الوضوء يوم الجمعة) (٩٤/٣).

(٢) ينظر : الهمع (٢٢/٣).

(٣) المساعد (١١٧/٢).

الخلاف في تمييز كذا

(كذا) تستعمل في العربية على وجهين[1] :

الأوّل : أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما ، (الكاف) للتشبيه ، و(ذا) للإشارة ، وذلك نحو قولك : رأيتُ زيداً قائماً ، ورأيت عمراً كذا.

الآخر : أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مَكنيًّا بها عن عددٍ أو غير عددٍ ، فإذا كانت كنايةً عن غير عددٍ فالمسموع إفرادها ، نحو : نزلت بدار كذا، أو عطفها نحو : نزلت بدار كذا وكذا ، ولا يحفظ تركيبها.

أمّا إذا كانت كناية عن عددٍ –وهو الغالب– فالمسموع عطفها ليس غير ، نحو : عندي كذا وكذا درهماً ، وفي هذا الحال تفتقر إلى التمييز حالها حال (كم) ، و(كأيّن) ، وتمييزها مفردٌ منصوبٌ[2] هكذا ذهب جمهور البصريين وأكثر المتأخرين.

بيد أنّ الكوفيين يرون أنّ (كذا) تعامل معاملة ما كُنِّي به عنه في اللفظ والتمييز ، فتفرد أو تركّب أو تعطف ، كما يفرد تمييزها أو يجمع ، ويجر أو ينصب ، فيُكنّون عن الثلاثة إلى العشرة بالمفرد المميز بجمع مجرور ، نحو : له كذا أعْبُدٍ ، ويُكنّون عن المائة والألف بالمفرد المميز بمفرد مجرور ، نحو : له كذا عبدٍ ، ويُكنّون عن أحد عشر وبابه بمكرر دون عطف ومُميّز مفرد منصوب، نحو : له كذا كذا عبداً ، ويُكنّون عن العقود من عشرين إلى تسعين بمفرد ومميِّز مفرد منصوب نحو : له كذا درهماً ، ويُكنّون عن أحد وعشرين وبابه بمعطوف ومميز مفرد منصوب نحو : له كذا وكذا عبداً ، وليس لهم في هذا سماع .

(١) ينظر : الارتشاف (٢/٧٩٤) ؛ ومغني اللبيب (١/٢١١) ؛ والأشباه والنظائر (٤/١٩١-١٩٣).

(٢) ينظر : المساعد (٢/١١٨).

يقول **ابن عقيل** –رحمه الله– بعد أن ذكر ما ذهب إليه الكوفيون : "وليس لهم في هذا سماع ، وإنّما استندوا إلى الرأي لا الرواية... ومذهب جمهور البصريين أنّ التمييز لا يكون إلاّ مفرداً منصوباً كيف كانت (كذا) أريد بها عدد قليل أو كثير..."[1].

ووافق الكوفيين في غير مسألتي الإضافة **الأخفش** ، **والمبرد**، **وابن كيسان**، **والسيرافي** ، **وابن الدهان** –فيما حكي عنهم[2]– وكذا **ابن معطٍ**[3]، أي : أنّهم لا يقولون : كذا دراهمَ –فيما يكنى به عن الثلاثة إلى العشرة ، ولا : كذا درهمٍ– فيما يكنى به عن المائة والألف ، وإنّما يقولون بنصبهما[4].

ووافقهم –كذلك– **ابن عصفور** إلاّ أنّه قال فيما يكنى به عن الثلاثة إلى العشرة وعن المائة وبابه : له عندي كذا من الدراهم ، وذلك بجرّ التمييز بـ(من) ، وتعريفه وجمعه ، يقول –رحمه الله– : "وممّا جرى مجرى (كم) في أنّه كناية عن العدد (كذا) فتقول إذا كنيت عن الثلاثة إلى العشرة : له كذا من الدراهم ، وإن كنيت عن أحد عشر إلى تسعة عشر قلت : له كذا كذا درهماً، فإن كنيت عن العقود من عشرين إلى تسعين قلت : له كذا درهماً ، فإن كنّيت عن المعطوفاتِ من واحدٍ وعشرين إلى تسعةٍ وتسعين قلت : له كذا وكذا درهماً ، وتُكنّى عن المائة والألف كما يكنى عن الثلاثة إلى العشرة.

وأهل الكوفة يقولون في الثلاثة إلى العشرة : له كذا دراهم ، وفي المائة والألف : له كذا درهمٍ ، وذلك فاسد عندنا ؛ لأنّ اسم الإشارة لا يُضاف أصلاً"[5].

(١) المساعد (٢/١١٨-١١٩).

(٢) ينظر : التذييل والتكميل (ج٤/٤٣٠) رسالة دكتوراه ؛ والارتشاف (٢/٧٩٥) ؛ وتوضيح المقاصد (٣/١٣٤٤) ؛ ومغني اللبيب (١/٢١٢) ؛ والمساعد (٢/١١٨)؛وشرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري (ج١/٧٨٩) ؛ والأشباه والنظائر (٤/١٩٨)؛.

(٣)هو:يحيى بن عبدالمعطي الزواوي المغربي ، المتوفى سنة ٦٢٨)هـ) ، من مؤلفاته شرح الجمل ، ونظم كتاب الصحاح للجوهري. ينظر : بغية الوعاة (٢/٣٤٤)؛ والأعلام (٨/١٥٥) . و ينظر رأيه هذا في : الفصول الخمسون (٢٤٤).

(٤) ينظر : حاشية الدسوقي (١/٥١٠).

(٥) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/٥٢) ، وينظر : المقرّب (١/٣١٤).

ويُفهم من قوله : "وأهل الكوفة.." أنّ ما ذهب إليه هو مذهب البصريين، وهذا يعني أنّ البصريين والكوفيين متفقون على أنّ (كذا وكذا) كناية عن الأعداد المعطوفة ، و (كذا كذا) كناية عن الأعداد المركبة ، وليس بمختلفين .

و **ابن عصفور** في تقريره هذا مسبوق بابن **السِّيد البطليوسي** ،هكذا حكى **أبو حيان** حيث قال معترضاً عليهما: "...وأمّا حكاية **ابن السِّيد** أنّ البصريين والكوفيين اتفقوا على أنّ (كذا وكذا) كناية عن الأعداد المعطوفة ، و(كذا كذا) كناية عن الأعداد المركبة ، **فليس ذكر الاتفاق بصحيح** وقد بنى على حكاية **ابن السيد** الاتفاق **ابن عصفور** ، **وهو بناء غير صحيح**"[1].

وقد تَبِعَه في هذا الاعتراض **المرادي**[2] **وابن عقيل**[3].

ومن وجهة نظري الاعتراض متوجِّه على **ابن عصفور** ؛ لأنّ جميع نصوص النحويين التي اطّلعت عليها لا تنصّ على اختلاف البصريين والكوفيين في أنّ (كذا وكذا) كناية عن الأعداد المعطوفة ، و(كذا كذا) كناية عن الأعداد المركبة ، وإنما تنصّ على اختلافهم في ذلك . والله أعلم.

(١) الارتشاف (٢/٧٩٦).

(٢) ينظر : توضيح المقاصد (٣/١٣٤٤).

(٣) ينظر : المساعد (٢/١١٨-١١٩).

الفصل الثاني

الاعتراضات في الأفعال

وفيه ستة مباحث

المبحث الأول

المضـــــارع

وفيه مسألتانِ :

الأولى : القرائن المخلصة الفعل المضارع للمضي.

الثانية : إعراب الأمثلة الخمسة.

القرائن المخلصة الفعل المضارع للمضي

الفعل المضارع صالحٌ للزمانينِ الحال والاستقبال ، ما لم تقيّده قرينة بأحدهما ، فيكون متعيناً فيه[1].

وقد ينصرف معناه للمضي إذا سبق بـ(لم) ، نحو : لم يقم ، أو بـ(لمّا) الجازمة، نحو : لمّا يقم ، أو (إذ) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ﴾[2] ، أو (لو) الامتناعية -في الغالب- نحو قوله تعالى : ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾[3] أو (قد) في بعض المواضع الدَّالة على التقليل ، نحو قول **عبيد بن الأبرص** :

قد أترُك القِرنَ مُصفرًّا أنامِلُهُ ... كأنَّ أثوابهُ مُجَّت بِفِرصَادِ[4]

أو ، (رُبَّما) ، نحو قول **أمية بن أبي الصلت** :

ربَّما تَكْرَهُ النفوس من الأمـ ... ـرِ لَهُ فَرجَةٌ كَحَلِّ العِقال[5]

(١) ينظر هذه القرائن في : التسهيل (٥) ، وشرح الكافية للرضي (٤/٢٨-٢٩) ؛ والهمع (١/٣٢-٣٤).

(٢) الآية (٣٧) من سورة الأحزاب.

(٣) الآية (٦١) من سورة النحل.

(٤) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه (٤٩) ، والقِرن -بكسر الراء- : الكُفءُ والنظير في الشجاعة والحرب ، و مُصفّراً أنامله : أي ميّتاً ، و مُجّت : صُبغَت ، والفِرصاد : التوت.

الشاهد فيه -هنا- **(قد أترك)** حيث صُرِف معنى الفعل المضارع للمضي لدخول (قد) التي تفيد التقليل.

ينظر : الكتاب (٤/٢٢٤) ؛ والمقتضب (١/٤٣) ؛ وأمالي ابن الشجري (١/٣٢٤) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (٨/١٤٧) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (١/٢٩) ؛ والتذييل والتكميل (١/١٠٧) ؛ والبحر المحيط (٤/١١٠) ؛ والجني الداني (٢٥٩) ؛ ومغني اللبيب (١/١٩٧) ؛ وشفاء العليل (١/١٠٩) ؛ والهمع (٢/٤٩٥).

(٥) البيت من الخفيف ، وهو في ديوانه (٤٤٤) ، وفُرجَةٌ : الانفراج في الأمر ، والعِقال : الرباط الذي يعقل به.

والشاهد في قوله : **(ربّما تكره)** حيث انصرف معنى الفعل المضارع للمضي لدخول (ربّما) عليه.

ينظر : الكتاب (٢/١٠٩) ؛ والمقتضب (١/٤٢) ؛ وأمالي ابن الشجري (٢/٥٥٤) ؛ والتذييل والتكميل (١/١٠٦) ؛ ومغني اللبيب (١/٣٢٦) ؛ وشفاء العليل (١/١٠٩) ؛ وتمهيد القواعد (ج١/٢٢-ب).

وقد جمع **ابن مالك** هذه القرائن الصارفة معنى المضارع للمضي في قوله : "وينصرفُ إلى المُضِيِّ بِـ(لم) ، و(لمّا) الجازمة ، و(لو) الشرطية -غالباً- وبـ(إذ) ، و(ربَّما) ، و(قد) -في بعض المواضع-"[1].

وأضاف بعض النحاة المتأخرين -**كالأُبَّذي**[2] ، **وأبي حيان**[3] ، **والسيوطي**[4] لهذه القرائن أن يكون الفعل المضارع خبراً لـ(كان) أو إحدى أخواتها ،نحو : كان زيدٌ يقومُ ، أو معطوفاً على الماضي ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[5] أي : فأصبحت ، أو عطف الماضي عليه ، كقول الشاعر :

ولقد أمُرُّ على اللئيم يسُبُّني فمضيتُ ، ثُمَّتَ قُلتُ : لا يعنيني[6]

يريد : ولقد مررت.

(١) التسهيل (٥).

(٢) ينظر : شرح الجزولية للأُبَّذي (ج١/٢٥٤).

(٣) ينظر : التذييل والتكميل (١/١١٩).

(٤) ينظر : الهمع (١/٣٦).

(٥) الآية (٦٣) من سورة الحج.

(٦) البيت من الكامل ، واختلف في قائله : فقيل : عُميرة بن جابر ، وقيل : شمّر بن عمرو الحنفي ، وقيل : لرجل من سلول. ويروى عجزه :

فأعفُّ ثم أقول لا يعنيني

الشاهد -هنا- في قوله : (**ولقد أمرّ... فمضيتُ**) حيث انصرف الفعل المضارع للمضي لعطف الفعل الماضي عليه.

ينظر : الكتاب (٣/٢٤) ؛ والخصائص (٣/٣٣٠) ؛ وأمالي ابن الشجري (٣/٤٨) ؛ والتذييل والتكميل (١/١٠٩) ؛ وأوضح المسالك (٣/٦) ؛ ومغني اللبيب (١/١١٩) ؛ وابن عقيل (٢/١٨٢) ؛ وتمهيد القواعد (ج١/٢٣-أ) ؛ والهمع (١/٣٦) ؛ والدرر (١/٧٨-٧٩).

وحكى **أبو حيان** أنّ **ابن عصفور** عدَّ منها -أيضاً- (لمّا) المحتاجة إلى جواب[1] ، يقول **أبو حيان** -رحمه الله-: "وزعم **الأستاذ أبو الحسن بن عصفور** أنّ من القرائن الصارفة معنى المضارع إلى المضيّ (لمّا) المحتاجة إلى الجواب ، قال : نحو قولهم : لمّا يقوم زيدٌ قام عمروٌ ، وقال تعالى : ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ﴾[2] انتهى"[3].

ثم ردَّ عليه بأنّ (لمّا) المحتاجة إلى جواب لا يقع المضارع بعدها ، كما في الآية المستشهد بها وجوابها في الآية الكريمة يحتمل أن يكون محذوفاً ، يقول **أبو حيان** -رحمه الله- : "**ولا دليل في هذه الآية على مُدَّعاه** ؛ لأنّ (لمّا) في الآية اتصل بها الماضي ، فليست مطابقةً للمثال الذي ذكره من قوله : لمّا يقوم زيدٌ قام عمروٌ ، إنّما جاء مضارعاً الجوابُ لا الذي اتّصل بـ(لمّا) ، على أنّه يحتمل أن يكون الجواب محذوفاً ، أي : شرع يُجادِلُنا ، أو أخذ يُجادلنا ، وحُذِفَ لدلالة المعنى عليه، ولطول الكلام ، وقد ذكر **المصنف**[4] فيما تقدّم، أنّ (لمّا) التي لا تجزم لا يليها إلاّ الماضي لفظاً ومعنىً إن كانت بمعنى حين ، أو ماضٍ لفظاً مستقبلٌ معنىً إن كانت بمعنى إلاّ ، وله اطّلاعٌ على اللغة ، فإن سُمِعَ من كلامهم : لمّا يقوم زيدٌ قام عمروٌ ، كان ذلك حُجّة **للأستاذ أبي الحسن** ، وإلاّ فلا نقيس ما يلي (لمّا) على جوابها، فنقول : كما جاء جوابها بالمضارع، والمراد به المضي ، فكذلك نقول فيما يليها، وقد ذكرنا احتمال حذف الجواب في الآية"[5].

(١) (لمّا) المحتاجة إلى جواب قيل فيها: حرف وجود لوجود ، و قيل : حرف وجوب لوجوب ، وقيل غير ذلك . ينظر: مغني اللبيب (١٣٠).

(٢) الآية (٧٤) من سورة هود.

(٣) التذييل والتكميل (١/١٠٩).

(٤) يعني قول ابن مالك : "وقيّدت (لمّا) بنسبة الجزم إليها ؛ لأنّها إذا لم تكن حازمة لا يليها فعل مضارع ، بل ماضي اللفظ والمعنى إن كانت بمعنى حين ، أو ماضي اللفظ مستقبل المعنى إن كانت بمعنى إلاّ". شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٨).

(٥) التذييل والتكميل (١/١١٠).

واعتراض أبي حيان –من وجهة نظري- صحيحٌ ؛ إذ الواقع بعد (لّما) المحتاجة إلى جوابٍ لا يكون إلاّ ماضيَ اللفظ والمعنى ، أو مضارعاً مجزوماً بـ(لم) ، يقول **المرادي** -رحمه الله- : "الفرق بين أقسام (لّما) الثلاثة من جهة اللفظ ، أنّ الجازمة لا يليها إلاّ مضارع ماضي المعنى ، والتي بمعنى (إلاّ) لا يليها إلاّ ماضي اللفظ مستقبل المعنى ، والتي هي حرف وجوب لوجوب لا يليها إلاّ ماضي اللفظ والمعنى ، أو مضارع منفي بـ(لم) "[1].

ولعلّ وجهة نظر **ابن عصفور** أنّ الواقع بعد (لّما) المحتاجة إلى جواب قد يكون فعلاً مضارعًا لفظًا ماضيًا معنىً سواء أكان شرطًا –نحو : لّما يقوم زيدٌ قام عمرٌو- أم جوابًا ، نحو قوله تعالى ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ﴾ ، وإن كان الأكثر وقوعًا بعد (لّما) هذه الفعل الماضي لفظًا ومعنىً .

وهذا يشمّ من قول **أبي حيان** في نصّه السابق :" ...فإن سُمع من كلامهم :لّما يقوم زيدٌ قام عمرٌو ،كان ذلك حجة للأستاذ **أبي الحسن** ..". والله أعلم.

(١) الجنى الداني (٥٩٧) ؛ وينظر : رصف المباني (٢٨٤) ؛ ومغني اللبيب (٣٠٩/١).

إعراب الأمثلة الخمسة

ذهب جمهور النحويين[1] إلى أنّ الأمثلة الخمسة –وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة- معربة بثبوت النون في الرفع ، وبحذفها في الجزم والنصب ، وذهب **الأخفش**[2] إلى أنّها معربة بحركات مقدرة ، والنون ما هي إلاّ دليلٌ عليها .

ووافقه **السهيلي** حيث قال -رحمه الله-: "...وقولك : لن يفعلوا، ولن تفعلي إعرابه مقدرٌ قبل الضمير في لام الفعل ، كما هو كذلك في غلامي ، وليس زوال النون وحذفها هو الإعراب ؛ لأنّه مُستحيلٌ أن يَحُوْلَ بين حرف الإعراب وبين إعرابه اسم فاعل ، أو غير فاعل مع أنّ العدم ليس بشيءٍ ، فيكون إعراباً وعلامةً لشيءٍ في أصل الكلام ومعقوله"[3].

وذهب **ابن فلاح النحوي**[4] إلى أنّها معربة ولا حرف إعراب فيها ، يقول –رحمه الله-: "...ولا جائز أن يكون النون حرف إعراب لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ الناصب يحذفها ، و لم يُعهد ناصبٌ يحذف حرف إعراب.

والثاني : أنّ بينها وبين الفعل الذي هي حرف إعرابه حاجزاً ، وهو الضمائر ، ولا يُحال بين حرف إعراب الكلمة وبينها.

(١) ينظر : الارتشاف (٨٤٣/٢) ؛ والأشموني (١٥٧/١) ؛ وحاشية الخضري (١٠٠/١).

(٢) ينظر رأيه هذا في : التسهيل (٩) ؛ وشرحه لابن مالك (٥١/١) ؛ والتذييل والتكميل (١٨٩/١).

(٣) نتائج الفكر (١١٠) ؛ وذكر المالقي أنّ رأيه هذا في كتابه (في شرح الجمل) ، ينظر : رصف المباني (٣٣٨-٣٣٩).

(٤) هو منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمّر اليمني ، المشهور بابن فلاح النحوي ، والمتوفى سنة (٦٨٠هـ) ، من مولفاته : المغني في النحو، وشرح الكافية.

تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (٣٠٢/٢) ؛ والأعلام (٣٠٣/٧).

الثالث : أنّه حرفٌ صحيح قابل لإعراب الفعل من الرفع والنصب والجزم ، فلو كانت حرف إعراب لظهر أثر العوامل فيها و لم يحذف ، فثبت بالاستقراء أنّها معربة ، ولا حرف إعراب فيها"[1].

وهذا الذي ذهب إليه **ابن فلاح النحوي** حكاه **أبو حيان** عن **أبي علي الفارسي** ، يقول **أبو حيان–رحمه الله–** : "..وذهب **الفارسي** إلى أنّ هذه الأفعال معرّبة ، ولا حرف إعراب فيها ، قال : لأنّه لا يكون حرف الإعراب فيها النون ؛ لسقوطها للعامل ، وهي حرف صحيح ؛ ولا يكون الضمير؛ لأنّه الفاعل ، ولأنّه ليس في آخر الكلمة ولا ما قبل الضمائر من اللامات ؛ لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر مِن ضمّ وفتح وكسر ، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة فلم يبق إلاّ أن تكون معربة ، ولا حرف فيها"[2].

وقال –أيضاً– : "وفي البسيط[3] ، زعم بعضهم أنّها –يعني الألف والواو والياء في المضارع –علامة إعراب بمنْزلة (الزيدانِ) ، و (الزيدون) تدلّ على التثنية والجمع للفاعل ، ووجه فساده أنّ النون إمّا أن تكون كنون التثنية ويبطل بحذفها في بعض الأحوال ، أو يكون لها حظّ في الإعراب ، ويبطل ؛ لأنّه إمّا أن تكون معربة من مكانينِ ، ولا يكون ؛ لأنّه خروج عن الفصاحة واستعمال ما لا يحتاج إليه ولا نظير له ، أو يكون لها نوع مِن الإعراب؛ لأنّها إن كانت علامة رفع –مثلاً– فلا تكون الواو موجودة حينئذٍ ، وبالعكس ، و لم تكن"[4].

وعلى الرغم من اختلاف النحاة في إعراب الأمثلة الخمسة –كما مرَّ– إلا أنّ **أبا حيان** حكى عن **ابن عصفور** قوله : "أنّه لا خلاف بين النحويين في أنّ النون علامة إعراب لا حرف إعراب"[5] ، ومِن ثمّ اعترض عليه **أبوحيان** بقوله : "**وهذا الخلاف المنقول عن**

(١) المغني في النحو (١/١٥٨).

(٢) التذييل والتكميل (١/١٩١).

(٣) البسيط لابن العِلْج.

(٤) التذييل والتكميل (١/١٩١).

(٥) الارتشاف (٢/٨٤٤).

الأخفش والسهيليّ وعن غيرهما يبيّن وَهَمَ مَن ذكر أنّه لا خلاف بين النحويين في أنّ النون علامة إعراب لا حرف إعراب، **وهو الأستاذ أبو الحسن بن عصفور** ، قال : بدليل حذف الجازم لها ، والجازم لا يَحذِفُ حرف الإعراب إذا كان متحركاً ، وإنّما يحذِفه إذا كان ساكناً ، نحو: لم يغزُ ، ولم يخشَ ، ولم يرمِ"[1].

وفي الحقيقة ما نقله **أبو حيان** عن **ابن عصفور** لم أجده في مؤلفاته التي بين يديّ ، ولم أجد –أيضاً– من أشار إليه من النحاة المتأخرين إلاّ أنّ له نصاً يدل على عِلْمِه بتلك الآراء المخالفة لرأي الجمهور في هذه المسألة ، كما يدلُ على أنّ النون –عنده– حرف إعراب –لا علامة إعراب كما حكي عنه– وهو قوله : "أمّا الخمسة الأمثلة التي من الفعل ، نحو : يفعلانِ وتفعلانِ ، ويفعلونَ ، وتفعلونَ، وتفعلينَ فلم ترفع بالضمّة ؛ لأنّك لو رفعتها بها لم تخلُ مِن أن تجعلها قبل حروف العلة ، أو في حروف العلّة ، أو بعدها ؛ فلا يتصوّر أن تكون قبل حروف العلّة ؛ لأنّه يلزم من ذلك أن يكون الإعراب في حشو الكلمة ، وحكم الإعراب أن يكون آخر الكلمة لا حشوها ، وإنّما كان يلزم ذلك ؛ لأنّ حروف العلّة ضمائر رفع ، وضمير الرفع كالجزء من الكلمة بدليل تسكينهم آخر الفعل له في (ضربتُ) وأمثاله ، كراهة توالي أربع حركات ، وإنّما يكون [عدم][2] تواليها في كلمة واحدة فدلّ ذلك على أنّ ضمير الرفع كالجزء من الكلمة .

ولو جعلتها مقدّرة في حروف العلّة للزم حذفها إذا دخل الجازم، كما يلزم حذفها حرف العلة إذا قلت : لم يغزُ ، ولم يرمِ، ولم يخشَ ، وحذفها يؤدّي إلى الالتباس في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، ولا يمكن جعلها بعد حروف العلة إذ لا يمكن وجود حركة دون حرف فتعذّر رفعها بالضمَّة ، وتعذّر –أيضاً– رفعها بالواو ؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى اجتماع حرفي علّة في آخر الكلمة ، وذلك ثقيل ، فلمّا تعذّر رفعها بالضمة ، والواو رُفعت بالنون ..."[3].

(١) التذييل والتكميل (١/١٩١-١٩٢).

(٢) زيادة مني يقتضيها سياق الكلام.

(٣) شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (٦-ب) و (٧-أ).

فلولا عِلْمُه –رحمه الله– بتلك الآراء المخالفة لرأي الجمهور لما ردّها جميعاً –كما رأيت– فإن قيل : ما سبب عدله عن ذكرها في نصه المحكي ؟ .

الجواب : ضعفها ، ويُؤيّد قولي هذا ، أنّ **أبا حيان** نفسه قد نفى وجود الخلاف في هذه المسألة ، يقول–رحمه الله–: "هذا النوع –يعني الأمثلة الخمسة– جُعِلَ فيه النون علامة الرفع ، وحذفها علامة الجزم والنصب، ولا نعلم في هذا خلافاً"[1].

فلو لم يُرِد **أبو حيان** هذا الاعتبار لكان نصه هذا مناقضاً لنصه السابق ، ونحن لا نتوخى تناقض أقواله.

وبهذا يسلم **ابن عصفور** من الاعتراض ، كما يسلم **أبو حيان** من التناقض. والله أعلم.

(١) النكت الحسان (٣٩).

المبحث الثاني

كان وأخواتها

وفيه ثمان مسائل :

الأولى : دلالة (كان) وأخواتها على الحدث.

الثانية : إلحاق (غدا) و(راح) بـ(كان) وأخواتها.

الثالثة : حذف خبر (كان) وأخواتها في الاختيار.

الرابعة : حذف النافي من(ما زال) وأخواتها.

الخامسة : توسط خبر ليس.

السادسة : دخول (إلا) على خبر (ما زال) وأخواتها.

السابعة : إيلاء(كان) وأخواتها معمول خبرها.

الثامنة : زيادة كان.

دلالة «كان» وأخواتها على الحدث

المشهور في كان وسائر أخواتها عدا (ليس) أنّها تدل على الحدث والزمان معاً [1]؛ قياساً على سائر الأفعال ، وذهب قومٌ[2] -من بينهم **المبردُ**[3] ، **وابن السراج**[4] ، **والفارسي**[5] ، **وابن جني**[6]، **والشلوبين**[7]- إلى أنّها تدل على الزمان فقط ، ولا دلالة لها على الحدث ، مستدلين على ذلك بأنّه لم يتلفظ لها بمصدرٍ ، فلا يقال : كان زيدٌ قائماً كوناً.

وقد أبطل **ابن مالك** قولهم هذا ، فقال-رحمه الله- : "ودعواهم باطلة من عشرة أوجه :

أحدها : أنّ مُدَّعي ذلك معترف بفعلية هذه العوامل ، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً ، إذ الدال على الحدث وحده مصدر ، والدال على الزمان وحده اسم زمان ، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ، ولا أسماء زمانٍ ، فبطُل كونها دالّة على أحد المعنيينِ دون الآخر.

الثاني : أنّ مُدّعي ذلك معترفٌ بأنّ الأصل في كُلّ فعلٍ الدلالةُ على المعنيينِ ، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراجٌ لها على الأصل ، فلا يقبل إلاّ بدليل.

(١) ينظر : التسهيل (٥٣) ، وشرحه لابن مالك (١/٣٤٠).

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٣٨) ؛ والهمع (١/٣٦٢).

(٣) ينظر : المقتضب (٣/٩٧).

(٤) ينظر : الأصول (١/٨٢).

(٥) ينظر : البغداديات (١١٣).

(٦) ينظر : اللمع (٨٥).

(٧) ينظر : التوطئة (٢٢٤).

الثالث : أنّ العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان ، لجاز أن تنعقد جملة تامّة من بعضها ، ومن اسم معنى ، كما ينعقد منه ، ومن اسم زمان ، وفي عدم جواز ذلك دليلٌ على بطلان دعواه.

الرابع : أنّ الأفعال كلّها إذا كانت على صيغة مختصة بزمانٍ معينٍ فلا يمتاز بعضها من بعض إلاّ بالحدث كقولنا : أَهَانَ وأَكْرَمَ -فإنّهما متساويانِ بالنسبة إلى الزمان مفترقانِ بالنسبة إلى الحدث ، فإذا فرض زوال ما به الافتراق ، وبقاء ما به التساوي ، لزم ألاّ يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة ، ولو كان الأمر كذلك ، لم يكن فرق بين : كان زيدٌ غنياً ، وصار غنياً ، والفرق حاصل ، فبُطل ما يوجب خلافه ، ولو كان الأمر كذلك لزم تناقض قول مَن قال : أصبح زيدٌ ظاعناً ، وأمسى مقيماً ؛ لأنّه على ذلك التقدير بمنْزلة قوله : زيدٌ قبل وقتنا ظاعنٌ مقيم ، وإنّما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلية على الإصباح والإمساء ، وذلك هو المطلوب.

الخامس : أنّ مِن جملة العوامل المذكورة (انفكّ) ، ولابدّ معها مِن نافٍ ، فلو كانت لا تدلّ على الحدث الذي هو الانفكاك ، بل على زمن الخبر ، لزم أن يكون معنى ما انفكّ زيدٌ غنياً : ما زيدٌ غنياً في وقت من الأوقات الماضية ، وذلك نقيض المراد فوجب بطلان ما أفضى إليه.

السادس : أنّ من جملة العوامل المذكورة (دام) ، ومِن شرط إعمالها عمل كان كونها صلة لـ(ما) المصدرية ، ومِن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها ، كقولك : جُدْ ما دُمْتَ واجداً، أي : جد مدّة دوامك واجداً ، فلو كانت (دام) مجردة عن الحدث لم يقم مقامها اسم الحدث.

السابع : أنّ هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها (أن) ، كقوله تعالى : ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾[1] ؛ لأنّ (أن) هذه وما وُصِلتَ به في تأويل المصدر ، وقد جاء مصدرها صريحاً في قول الشاعر :

بِبَذلٍ وحلمٍ سادَ في قومِهِ الفتى وكونُك إيّاه عليك يسيرُ[2]

وقد حكى **أبو زيد**[3] في كتاب الهمز مصدر (فتئ) مُستعملاً[4] ، وحكى غيره : ظللتُ أفعلُ كذا ظُلُولاً[5]...

الثامن : أنّ هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يُغنِ عنها اسم الفاعل ، كما جاء في الحديث: "**إنّ هذا القرآن كائن لكم أجراً ، وكائن عليكم وزراً**"[6]... ؛ لأنّ اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل هو دالٌ على الحدث ، وما هو به قائمٌ ، أو ما هو عنه صادر...

(١) الآية (٢٠) من سورة الأعراف.

(٢) البيت من الطويل ، و لم أتمكن من معرفة قائله ، والشاهد في قوله : (**وكونك**) حيث أتى بمصدر (كان) ، وأجراه مجراها في رفع المبتدأ ونصب الخبر.

ينظر : شرح الكافية الشافية (٣٨٧/١) ؛ والتذييل والتكميل (١٣٥/٤) ؛ والارتشاف (١١٥٢/٣) ؛ وتخليص الشواهد (٢٣٣) ؛ وأوضح المسالك (١٠٤/١) ؛ وشرح اللمحة البدرية (٢١/٢) ؛ وابن عقيل (٢٥١/١) ؛ والمساعد (٢٥٢/١) ؛ وشفاء العليل (٣٠٨/١) ؛ والتصريح (٥٩٩/١) ؛ والهمع (٣٦٢/١) ؛ والدرر (٥٦/٢).

(٣) هو سعيد بن أوس الأنصاري اللغوي المتوفى سنة (٢١٤هـ) ، وقيل : (٢١٥هـ) ، وقيل : (٢١٦هـ).

من مؤلفاته : لغات القرآن ، وخلق الإنسان ، والإبل والشاء ، والنوادر ، واللامات. تنظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين (٦٨-٧٢) ؛ ونزهة الألباء ص (١١٣) ؛ وبغية الوعاة (٥٨٢/١-٥٨٣).

(٤) ينظر : كتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري (٨٤٧).

(٥) ينظر : المحكم مادة (ظلّ) (٣/١٠).

(٦) أخرجه الدارمي في سُننه ، كتاب فضائل القرآن (٤٣٤/٢).

التاسع : أنّ دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان ؛ لأنّ دلالته على الحدث لا تتغير بقرائن ، ودلالته على الزمان تتغير بالقرائن ، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان.

العاشر : أنّ هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث مخلّصة للزمان لم يُبنَ منها أمر... لأنّ الأمر لا يبنى ممّا لا دلالة فيه على الحدث"[1].

وذهب **ابن خروف** -فيما حكى عنه **الأُبَّذي**[2] ، **وأبو حيان**[3]- ، إلى أنّ (كان) وأخواتها مشتقة من أحداث لم ينطق بها ، وتبعه **ابن عصفور** حيث قال -رحمه الله- : "...والصحيحُ أنّها -أي كان وأخواتها- مشتقة من أحداث لم ينطق بها ، وقد تقرّر من كلامهم أنّهم يستعملون الفروع ، ويهملون الأصول، والذي حَمَلَ على ادّعاء مصادر لهذه الأفعال التي رُفِضَ النُّطق بها أنّها أفعالٌ ، فينبغي أن تكون بمنْزلة سائر الأفعال في أنّها مأخوذة من حَدَثٍ، وممّا يدلّ على أنّ في هذه الأفعال معنى الحدث أمرهم بها ، وبناء اسم الفاعل منها، نحو : كُن قائماً ، وأنا كائنٌ منطلقاً ، والأمر لا يتصوّر بالزمان ، وكذلك لا يُبنى اسم الفاعل من الزمان"[4].

واعترض عليهما **أبو حيان** بثبوت النطق بمصادر هذه الأفعال ، مستفيداً في اعتراضه عليهما من الوجه السابع الذي ردّ به **ابن مالك** في نصه السابق على منكري دلالة (كان) وأخواتها على الحدث ، يقول **أبو حيان** رحمه الله-: "وما ذهب إليه **ابن خروف** و**ابن عصفور** من أنّها مشتقة من أحداث لم ينطق بها **ليس بصحيح** ، فقد جاء المصدر منها صريحاً، حكى **أبو زيد** في كتاب الهمز مصدر (فتئ) مستعملاً ، وحكى غيره : ظللت أفعل كذا ظلولاً ، وبتُّ أفعل كذا بيتوتةً ، وجاءوا بمصدر (كاد) في قولهم : لا أفعل ذلك ولا

(1) شرح التسهيل لابن مالك (1/338-340).

(2) ينظر : شرح الجزولية للأُبَّذي (ج1/952-953).

(3) ينظر : التذييل والتكميل (4/134).

(4) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (1/385-386).

كيداً[1] –أي : ولا أكادُ كيداً– و(كاد) فعل ناقص من باب (كان) ، وقد جاء المصدر مُعملاً إعمال فعله في قول العرب : كونُك مُطيعاً مع الفقر خيرٌ من كونك عاصياً مع الغِنَى ، وقول الشاعر :

ببذل وحِلمٍ سادَ في قومه الفتى وكونُكَ إيّاه عليك يسيرُ..."[2].

وحُقَّ لأبي حيان أن يعترض ؛ لقول **أبي زيد الأنصاري–رحمه الله–** : "ما فتأتُ أذكره فتاءً فتئاً"[3].

وقول **الأزهري** –رحمه الله–: "يقولون : ما أفتأتُ أذكُرُهُ إفتاءً ؛ وذلك إذا كنتُ لا تزال تذكره ، وما فَتِئْتُ أَذْكُرُهُ أَفْتَأُ فتاءً"[4].

وقول **ابن سيده** –رحمه الله–: "وبات يفعلُ كذا وكذا يبيتُ ويباتُ بيْتاً وَبَياتاً ومبيتاً وبيتوتةً –أي يفعله ليلاً–"[5].

وقوله –أيضاً– : "ظلّ نهاره يفعلُ كذا وكذا يظلُّ ظلاًّ وظُلُولاً... لا يقال ذلك إلاّ في النهار"[6].

وهذه الأقوال كلُّها تقطع الشك باليقين ، بأنّ النطق بمصادر (كان) وأخواتها ليس بممتنع –كما زعم **ابن خروف** و**ابن عصفور**– ، والله أعلم.

(١) ينظر : المنصف (١/٢٥٧-٢٥٨) ؛ ولسان العرب مادة (كيد) (٣/٣٨٣).

(٢) التذييل والتكميل (٤/١٣٤-١٣٥).

(٣) كتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري (٨٤٧).

(٤) تهذيب اللغة ، مادة (فتأ) (١٤/٣٣٠).

(٥) المحكم مادة (بَيَتَ) (٩/٥٢٦).

(٦) المصدر السابق مادة (ظلّ) (١٠/٣).

إلحاق غدا وراح بـ«كان» وأخواتها

اختلف النحاة في إلحاق (غدا) و (راح) بـ(كان) وأخواتها فمنهم من أجاز ، ومنهم من منع، فممَّن أجاز إلحاقهما **الزمخشري**[1] ، **وابن الخباز**[2] ، **وابن يعيش**[3] ، **وابن الحاجب**[4] ، **والأُبَّذي**[5] ، **وابن فلاح اليمني**[6] ، **والأشموني**[7] ، وحجتهم في ذلك القياس فـ(غدا) و (راح) يأتيانِ بمعنى الدخول في الغداة والرواح وحينئذٍ لا فرق بينهما وبين أضحى، وأصبح ، وأمسى .

يقول **أبو علي الشلوبين** -رحمه الله- : "ولا يمتنع أن تكون (غدا) و (راح) من هذا الباب ، وإن لم يكونا بمعنى (صار) ؛ لأنَّه لا فرق بين (غدا) و (راح)، وأصبح ، وأمسى ، وأضحى إذ كان كلّ واحدٍ منها معناه الكون في الزمان الذي يشاركه في الحرف، فكما أنّك إذا قلت : كان زيدٌ في المساء ، أو الصباح ، أو الضُّحى ، أو الضحاء لم يستقل دون خبره ، وإنّما حدّ أفعال هذا الباب : ألاّ تستغني بالاسم الذي بعدها عن الخبر ، كذا قال **سيبويه**[8] ، فينبغي أن تكون (غدا) و (راح) وإن لم يكن معناهما : (صار) كأصبح ، وأمسى ، وأضحى... ؛ لأنّ معنيهما : كان في الغدو ، والرواح ،كما أنّ معنى ، أمسى ، وأصبح ، وأضحى : كان في المساء ، والصباح ، والضحى ، والضحاء"[9].

(١) ينظر : المفصل (٢٦٣).

(٢) ينظر : توجيه اللمع (١٣٦).

(٣) ينظر : شرح المفصّل لابن يعيش (٧/٩٠).

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصّل (٢/٧٣).

(٥) ينظر : شرح الجزولية للأُبَّذي (ج١/٩٦٢-٩٦٣).

(٦) ينظر : المغني في النحو (٣/١٣).

(٧) ينظر : منهج السالك للأشموني (١/٣٥٥).

(٨) ينظر : الكتاب (١/٤٥).

(٩) التوطئة (٢٢٧).

أمّا الذين منعوا إلحاقهما فهم –على حد قول **السيوطي**[1] **والشيخ يس**[2]– جمهرة النحويين، وحجّتهم أنّه لم يرد فيهما سماعٌ صريح عن العرب ، كما أنّ المنصوب بعدهما لا يكون إلاّ نكرة فهو حالٌ لا خبر .

يقول **ابن مالك** –رحمه الله–: "وأمّا (غدا) ، و(راح) فإنّهما مُلحقانِ عند بعضهم بها –يعني كان وأخواتها– أيضاً إلاّ أنّي لم أجد لذلك شاهداً من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحاً"[3].

وقال –أيضاً– : "وألحق قومٌ بأفعال هذا الباب ، (غدا) و (راح) ، وقد يستشهد على ذلك بقول ابن مسعودٍ –ﷺ– : "**اغد عالماً أو متعلماً ولا تكن إمّعة**"[4] ، وبقول النبي –ﷺ– : "**لو توكلتم على الله حق توكُّله لرزقكم كما ترزق الطير ، تغدو خماصاً ، وتروح بطاناً**"[5] ، والصحيح أنّهما ليسا من الباب ، وإنّما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلاّ نكرة"[6].

وتبعاً لهذا الاختلاف اختلف **ابن عصفور** وأبو حيان ، **فابن عصفور** أجاز إلحاقهما ، يقول –رحمه الله–: "وأمّا (غدا) و (راح) فتستعملانِ تامتينِ وناقصتينِ ، فإذا استعملا تامتينِ دلاّ على دخول الفاعل في الوقت الذي اشتُقّا من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مُضيّ أو غيره ، فتقول : غدا زيدٌ وراح –أي دخل في الغدو والرواح–.

وقد يدلاّنِ على إيقاع الفاعل مشياً في الوقت الذي اشتقّا منه ، يقال : غدا زيدٌ ، وراح –أي مشى في الغدو ، والروح–.

(١) ينظر : الهمع (١/٣٥٩).

(٢) ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى (٤/٢).

(٣) شرح الكافية الشافية (١/٣٩٢).

(٤) حديث منقطع الإسناد . ينظر : المعجم الصغير للطبراني (٩/٢) ؛ و إتحاف السادة المتقين للزبيدي (٧٣/٨).

(٥) رواه الترمذي في باب الزهد (٥٧٣/٤) ؛ وقال : حديث حسن.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٤٨).

وإذا استُعمِلا ناقصتينِ جاز أن يكون فيهما ضمير الأمر والشأن ، وأن لا يكون –كما تقدّم في أخواتهما[1]– ويكون حكمهما في ذلك حكم ما تقدّم ، ويكونانِ إذ ذاك للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتقّا منه ، وذلك نحو : غدا زيدٌ قائماً –أي وقع قيامه في وقت الغدو– ، وراح عبدُ الله منطلقاً –أي وقع انطلاقه في وقت الرواح..."[2].

أمّا **أبو حيان** –رحمه الله– فقد صحّح منع إلحاقهما ، يقول–رحمه الله– : "وأمّا (غدا) و (راح) فالصحيح أنّهما ليسا من أفعال هذا الباب"[3].

ومِن ثمّ اعترض على قول **ابن عصفور** السابق بقوله : "**ويحتاج تقرير كونهما ناقصينِ إلى سماع من العرب**"[4].

والذي أراه أنّه لا مانع من إلحاق (غدا) و (راح) بـ(كان) وأخواتها إن كانا بمعنى الدخول في الغداة والرواح ؛ لأنّه لا فرق حينئذٍ بينهما وبين أصبح وأمسى وأضحى ، أمّا قولهم : إنّه لم يرد في ذلك سماع صريح ، فالجواب أنّه ليس كلّ ما تكلمت به العرب قد سجّل ودوّن ، استمع لقول **الزجاجي** –رحمه الله– : "... لم نسمع نحن ، ولا غيرنا كلّ كلامها –يعني العرب– منها لفظاً ، وإنّما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره ، مثال ذلك : إنّا لمّا سمعنا : قام زيدٌ فهو قائمٌ ، وَرِكبَ فهو راكب عرفنا اسم الفاعل، فقلنا : ذهب فهو ذاهب ، وأكل فهو آكل ، وما أشبه ذلك ، وهذا كثيرٌ جدًّا ، وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم"[5].

أمّا قولهم : إنّ المنصوب بعدهما لا يكون إلاّ نكرة فليس على إطلاقه ، إذ قد يقع المنصوب بعدهما معرفة ، يقول **ابن يعيش** –رحمه الله– : "وأمّا (غدا) و (راح) فقد يجريانِ

(١) ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤١٤/١).

(٢) المصدر السابق (٤١٦/١) ، وينظر : شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (٣١-أ) ؛ والمقرب (٩٣/١).

(٣) الارتشاف (١١٦٥/٣) ، وينظر : التذييل والتكميل (١٦٥/٤-١٦٦) ؛ والنكت الحسان (٦٧).

(٤) التذييل والتكميل (١٦٦/٤) ، وينظر : الارتشاف (١١٦٥/٣-١١٦٦).

(٥) الإيضاح في علل النحو (٦٤).

هذا المجرى فيقال : غدا زيدٌ ماشياً، وراح محمد راكباً ، يريد الإخبار عنهما بهذه الأحوال في هذه الأزمنة ، فالغدوة من حين صلاة الغداة إلى طلوع الشمس ، والرواح نقيض الغـــدو ، وهو اسمٌ للوقت من بعد الزوال إلى الليل ، والذي يدل على أنّ المنصوب بهما في مـــذهب الخبر ، وليس بحال وقوع المعرفة فيه ، نحو قولك : غدا زيدٌ أخاك ، وراح محمد صـــديقك كما تقول : كان زيد أخاك"[1].

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٧/٩٠).

حذف خبر كان وأخواتها في الاختيار

خبر (كان) وأخواتها إن كان جملة ، أو شبه جملة ، فهو في محلّ نصب ، وإن كان مفرداً انتُصِبَ؛ ولا يجوز رفعُهُ على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والجملة خبر لـ(كان) أو إحدى أخواتها ، فلا يقال : كنتُ قائمٌ ، تريد : كنت أنا قائمٌ ، إلاّ إذا أُريدَ التفصيل فإنّه يجوز النصب والرفع ، نحو قولك : كان الزيدانِ قائماً وقاعداً ، أو : قائمٌ وقاعدٌ[1] .

يقول **ابن عصفور** -رحمه الله- : "وهذه الأفعال -أي (كان) وأخواتها- إذا دخلت على المبتدأ أو الخبر فإنّ الخبر إذا كان جملةً أو ظرفاً أو مجروراً فإنّه في موضع نصب ، وإن كان مفرداً انتصب نحو : كان زيدٌ قائماً ، ولا يجوز رفعه على أنّه خبر مبتدأ مُضمر ، وتكون الجملة في موضع خبر للفعل ؛ لأنّه إضمارٌ لا فائدة في تكلُّفه ، فلا تقول : كنتُ قائمٌ ، على تقدير : كنتُ أنا قائمٌ ، وقد نصّ **الخليل** على أنّ ذلك لا يجوز[2] ، فأمّا قول **زياد الأعجم** :

أَمتْهَا لك الخيرُ أو أَحْيِها ... كَمَنْ ليس غادٍ ولا رائحُ[3]

فرفع غادياً ورائحاً ، فلا حجة في كلامه عند أكثر العلماء ؛ لأنّه نزل بإصْطَخر[4] من بلاد فارس ففسد لسانه ، فلذلك لُقّبَ بالأعجم ، وكثيراً ما يوجد اللحن في شعره.

(١) ينظر : التذييل والتكميل (٤/٢٤٦-٢٤٧) ؛ والارتشاف (٣/١١٩٤-١١٩٥).

(٢) ينظر : الكتاب (٢/٨٤-٨٥).

(٣) البيت من المتقارب ، وروايته في الديوان (١١)؛ والشعر والشعراء لابن قتيبة (١/٣٧٣) هكذا :

أمتها لك الخير أو أحيها ... كما يفعل الرجل الصالح

إذا قلتُ : قد أقبلت أدبرت ... كمن ليس غادٍ ولا رائح

وقد وَهّمَ **أبو حيان** -كما سيأتي- ابن عصفور في إنشاده لهذا البيت.

والشاهد في قوله : (**ليس غادٍ ولا رائحُ**) حيث رفع خبر (ليس) ، وحقُّه النصب أي : ليس غادياً ولا رائحاً ، فخرّجه ابن عصفور على أنّه لحن، وخرّجه **أبو حيان** على أنّ (غادٍ) اسم (ليس) والخبر محذوف ، وسيأتي توضيح ذلك.

(٤) إصْطَخر -كما قال يا قوت الحموي في معجم البلدان (١/٢١١)- : "بلدة بفارس... وهي من أعيان حصون فارس ومدنها وكُوَرِها".

هذا ما لم يكن الموضع موضع تفصيل فأمّا في التفصيل فيجوز ذلك ، وذلك مثل أن تقول : كان الزيدانِ قائمٌ وقاعدٌ ، تريد : أحدهما قائمٌ والآخر قاعد ، أو منهما قاعدٌ ومنهما قائمٌ ، وإنّما جاز ذلك ؛ لأنّ موضع التفصيل تقوى فيه الدلالة على الإضمار ، لأنّ معنى التفصيل يدل على أنّ المراد : أحدهما كذا ، والآخر كذا ، أو ما أشبه ذلك ، وقد نصّ **سيبويه** على جواز ذلك[1] ، وممّا جاء من ذلك قوله :

فَأَصْبَحَ في حَيْثُ التَقَيْنَا شَرِيْدُهُمْ طَلَيْقٌ ومَكْتُوفُ اليَدَيْنِ ومُزعَفُ[2]

يريد : منهم طليقٌ ، ومنهم مكتوفُ اليدين ، ومنهم مُزعِفٌ"[3].

وكون **ابن عصفور** –في هذا النص– قد لحّنَ بيت **زياد الأعجم** بحجّة أنّه قد نزل بأرض فارس فقد اعترض عليه **أبو حيان** بأنّ **سيبويه** قد استشهد بشعر **زياد الأعجم** ، وأنّ البيت له وجه صحيحٌ في العربية ، وهو أن يرتفع (غادٍ) و (رائح) على أنّه اسم (ليس) والخبر محذوف.

كما اعترض عليه –أيضاً– في إنشاده شعر زياد بأنّه ركّب نصفاً من بيت على نصف بيت آخر، علماً بأنّ **أبا حيان** في اعتراضه الأوّل لم يصرّح باسم **ابن عصفور** ، وإنّما اكتفى بذكر نصّه السابق ، يقول **أبو حيان** –**رحمه الله**– : "ولحّنُوا **زياداً الأعجم** في قوله :

هل لك في حاجتي حاجةٌ أَم أنتَ لها تارِكٌ طارحُ

أمِتها ، لك الخيرُ أو أحيها كما يفعلُ الرجلُ الصالحُ

إذا قُلتُ : قد أَقبَلَتْ أَدْبَرَتْ كَمَنْ لَيس غادٍ ولا رائحُ

(١) ينظر : الكتاب (٢/١٠-١١).

(٢) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه (٥٦٢) ، و المُزعَفُ –بكسر العين أو فتحها– : المقتول.

وهو شاهد على رفع خبر (أصبح) مع أنّه مفرد ، وذلك لأنّه أُريد به التفصيل. ينظر : الكتاب (٢/١٠) ؛ وشرح الكافية للرضي (٢/٣٢١) ؛ والخزانة (٥/٣٦).

(٣) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٤٠٧-٤٠٨).

أراد : كمن ليس غادياً ولا رائحاً ، فرفع على إضمار هو ، أي : كمن ليس هو غادٍ ولا رائحُ ، قالوا : "ولا حُجَّة في كلامه عند أكثر العلماء ؛ لأنَّه نزل بإصطخر من بلاد فارس ففسد لسانه بها ، ولذلك لُقِّب **بالأعجم** ، فكثيراً ما يوجد اللحن في شعره" انتهى.

وهذا الذي قالوا : ليس بجيد ؛ لأنَّ إمام الصنعة **س**[1] قد استشهد في كتابه[2] بشعره.

وأمّا البيت الذي زعموا أنّه لحنٌ فليس على ما زعموا ، وله وجه صحيح في العربية، وهو أن يرتفع (غادٍ) و (رائح) على أنَّه اسم (ليس) ، ويكون خبرها محذوفاً على حد قولهم :

... **حينَ ليسَ مجيرُ**[3]

تقديره : كَمَن ليسَ له غَادٍ ولا رائح ، أي : ليس له من يغدو عليه ، ولا مَن يروح ، فلا يكون على هذا اسمُ (ليس) ضميراً يعود على (مَن) ، فيلزم منه أن ينتصب (غادٍ ورائح) على خبرها، والمعنى : أنّ حاجته لا تَنْبَتُّ ولا ينقضي أمرها ، فهي كشيءٍ ليس له من يغدو عليه ، ولا مَن يروح ، فيبقى هملاً كحاجته.

ووَهِمَ ابن عصفور في إنشاد شعر **زياد** ، فركّبَ نصفاً من بيتٍ على نصف بيتٍ آخر وأنشد:

أمتها لك الخير أو أحيها **كَمَن** البيت

(١) يعني : سيبويه.

(٢) ينظر : الكتاب (٣٠١/١) وَ (٤٨/٣) وَ (١٨٠/٤).

(٣) هذا جزء بيت من الكامل ، وتمامه :

لهفي عليك لَلَهفةٍ مِن خائفٍ **يبغي جِوارَكَ حين ليسَ مُجيرُ**

ويروى : (**لات**) بدل : (**ليس**) ، وقائله مختلفٌ فيه ، فقيل : عبدالله بن أيوب التيمي ، وقيل : الشمردل بن شريك الليثي، وقيل : حارثة بن بدر الغداني، والشاهد في قوله (**حين ليس مجيرُ**) ، حيث حذف خبر (ليس) اختياراً ، وقيل : ضرورة.

ينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٩٥٠/٢) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤٢٠/١) ؛ وضرائر الشعر لابن عصفور (١٨٢) ؛ والدر المصون (٦٤٤/٢) ؛ ومغني اللبيب (٧٢٥/٢) ؛ والتصريح (٦٦٣/١)؛ والهمع (٣٧٠/١) ؛ والأشموني (٣٩٦/١) ؛ والدرر (٦٣/٢).

وإذا كان له توجيه صحيحٌ في العربية فلا يكون لحناً"[1].

ولنا أن نتساءَل : ما موقف النحويين من حذف خبر (ليس) ؟ وهل يصحّ توجيه بيت زياد الأعجم على ذلك أولا ؟

أقول : لقد خصّ أكثر المغاربة[2]حذف خبر (ليس) بالضرورة الشعرية؛ لأنّهم لا يعتدون بحذف الاسم أو الخبر في (كان) وسائر أخواتها .

ويأتي في مقدمة هؤلاء **ابن عصفور** ، يقول -رحمه الله-: "ينبغي أن تعلم أنّ المرفوع بهذه الأفعال -أي كان وأخواتها- لا يجوز حذفه اختصاراً ولا اقتصاراً ، وإن كان مبتدأً في الأصل، والمبتدأ يجوز حذفه لفهم المعنى ، وسبب ذلك أنّه لّما ارتفع بالفعل صار يشبه الفاعل ، والفاعل لا يحذف ، فكذلك ما أشبهه ، وكذلك لا يجوز حذف الخبر -أيضاً- اختصاراً ولا اقتصاراً... وقد يحذف الخبر في الضرورة ، نحو قوله :

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِن خَائِفٍ يَبغي جِوارَكَ حينَ ليس مُجيرُ

يريد : ليس في الدنيا مُجيرُ ، فحذف لفهم المعنى..."[3].

في حين أجاز غيرهم[4] حذف خبر (ليس) اختياراً إن كان الاسم نكره ؛ وذلك لمشابهته (لا) النافية، و(لا) النافية يجوز حذف خبرها ، فكذلك ما أشبهها ؛ ولثبوت السّماع به نثراً ونظماً .

يقول **ابن مالك** -رحمه الله- ، وهو في معرض حديثه عن (ليس) : "ولإفادتها النفي -أيضاً- اختُصّت مِن بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها دون قرينةٍ زائدةٍ على كون الاسم

(١) التذييل والتكميل (٤/٢٤٧-٢٤٨).

(٢) ينظر : شرح التسهيل للمرادي (ج١/٣٦٤) ؛ والمساعد (١/٢٦٥) ؛ وشرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري (ج١/٣١٧).

(٣) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٤١٩-٤٢٠) ، وينظر : ضرائر الشعر له (١٨٢).

(٤) ينظر : شرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري (ج١/٣١٦).

نكرة عامة ؛ لأنّه بذلك يشبه اسم (لا) فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر[1]، كقول الشاعر :

ألا يا ليلُ وَيْحَكِ نبِّينا فأمّا الجُودُ منكِ فليسَ جُودُ[2]

أراد : فليس مِنكِ جودُ ، أو ليس عِندَكِ جودُ ، ومثله قول الآخر :

يئِستُم وخِلتُم أنّه ليس ناصرُ فبُؤّتُمُ مِن نصرنا خيرَ مَعْقِلِ[3]

وحكى **سيبويه**[4] : ليس أحدٌ ، أي ليس هنا أحدٌ"[5].

وهذا الاختلاف –فيما أحسب– هو مَنْشَأُ اعتراض **أبي حيان** الأوّل على **ابن عصفور** في مسألتنا ، ألا ترى أنّ **ابن عصفور** لمّا امتنع عنده حذف خبر (كان) وسائر أخواتها في الاختيار ، وامتنع عنده –أيضاً– رفع (غادٍ ورائح) في بيت **زياد الأعجم** على إضمار مبتدأ لجأ لتلحين البيت ، بينما لم يلجأ **أبو حيان** لذلك؛ لأنّه يجيز حذف خبر (ليس) في الاختيار ، وهو لم يصرّح به لكنّ توجيهه البيت على حذف خبر (ليس) يلزمه.

(١) مُرادُ ابن مالك بالاستغناء –كما قال ناظر الجيش في تمهيد القواعد (ج٢/١٠-أ)– : "هو الاستغناء به عن ذكر الخبر، لا عن تقديره فإنّ التقدير لابُدّ منه".

(٢) البيت من الوافر ، وهو لعبدالرحمن بن حسان في شعره (٢١) ، والشاهد في قوله : **(فليس جود)** حيث حذف خبر (ليس) في الاختيار ، وهذا عند أكثر المغاربة خاص بالضرورة.

ينظر : الكتاب (٣٨٦/١) ؛ والارتشاف (١١٨٣/٣) ؛ وشرح التسهيل للمرادي (ج٣٦٣/١)؛ والدر المصون (٦٤٤/٢)؛ والمساعد (٢٦٥/١)؛ وشفاء العليل (٣١٩/١) ؛ وشرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري (ج٣١٧/١) ؛ والهمع (٣٧٠/١)؛ والدرر (٦٤/٢).

(٣) البيت من الطويل ، و لم أتمكن من معرفة قائله ، وبُوِّئتم : أي نُزِّلتم ، والمعْقِل : الملجأ.

والشاهد في قوله : **(ليس ناصر)** حيث حذف خبر (ليس) في الاختيار.

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣٥٩/١) ؛ و الارتشاف (١١٨٤/٣) ؛ والهمع (٣٧٠/١) ؛ والدّرر (٦٥/٢).

(٤) ينظر : الكتاب (٣٤٦/٢).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٣٥٨/١-٣٥٩).

وإذا كان الأمر على ما ذُكِر ، **فأبو حيان** مُحقٌ في اعتراضه على **ابن عصفور** ؛ لأنّ حذف خبر (ليس) سُمِعَ عن العرب نثراً -كما قال **سيبويه** : "وقولهم : ليس أحدٌ ، أي : ليس هنا أحدٌ"[1]- ، ونظماً -كما في البيتينِ اللذينِ أنشدهما **ابن مالك** في نصه السابق- ، ومثلهما قول **لبيد** :

وإذا جُوزِيْتَ قرضاً فاجْزِهِ إنّما يُجزِي الفتى ليس الجَمَلْ[2]

أي ليس الجمل جازياً.

وقول الآخر :

لهفي عليك للهفة من خائفٍ يبغي جوارك حين ليس مجيرُ

أي : ليس في الدنيا مُجيرٌ.

ولا أظنّ أنّ هذه الشواهد كلّها خاصة بالضرورة الشعرية ، وعليه فلا مانع من توجيه بيت **زياد الأعجم** على حذف خبر (ليس) طالما أنّ له نظائر ، وأنّ معنى البيت عند تقدير المحذوف لم يكن فاسداً.

وكما كان **أبو حيان** مُحقاً في اعتراضه الأوّل على **ابن عصفور** في مسألتنا ، فهو محقٌ -أيضاً- في اعتراضه الآخر ، والذي وَهَّمَ فيه **ابن عصفور** في إنشاده بيت **زياد الأعجم** ؛

(١) الكتاب (٢/٣٤٦).

(٢) البيت من الرمل ، وهو في ديوانه (١٧٩) ، ويروى : (فإذا أُقْرِضْتَ) بدل (**وإذا جُوزِيْتَ**) ، كما يروى (**غير الجمل**) بدل (**ليس الجمل**). والشاهد فيه -هنا- : (**ليس الجمل**) حيث حذف خبر (ليس) في الاختيار.

ينظر : الكتاب (٤/٤١٠) ؛ ومجالس ثعلب (٢/٤٤٧) ؛ وشرح الكافية للرضي (٤/٢٠٩) ؛ ولسان العرب مادة (قرض) (٧/٢١٧) ؛ والدرّ المصون (٢/٦٤٤) ؛ والتصريح (١/٦١٩) و (٣/٥٥٤).

لأنّه بالرجوع إلى ديوان الشاعر، والمصادر الأدبية -كالشعر والشعراء [٣] **لابن قتيبة**- وجدت أنّ رواية البيت هكذا :

إذا قلتُ : قد أقبلت أدبرت كَمَنْ ليس غادٍ ولا رائح

كما نقل **أبو حيان** ، وليس كما نقل **ابن عصفور**- ، والله أعلم.

[٣] ينظر :(١/٣٧٣) .

حذف النافي من «ما زال» وأخواتها

الأفعال : زال –ماضي يزال- ، وَبرِح ، وفَتِئَ ، وانفكّ ، لا تكون ناسخة –رافعة للمبتدأ ناصبة للخبر- إلاّ إذا سُبقت بنفي ، أو شبهه ؛ لأنّ القصد بالجملة الإثبات ، وهذه الأفعال معناها النفي ، فإذا نفيت انقلبت إثباتاً ، إذ أنّ نفي النفي إثباتٌ[1].

والنفي يكون بحرف ، نحو : ما زال زيدٌ محسناً ، أو بفعل موضوع للنفي ، نحو : لست تنفكُّ مسروراً ، أو بفعلٍ طارئٍ عليه النفي ، نحو : قلّما يزال زيدٌ يذكرك ، أو بفعل مستلزمٍ معنى النفي ، نحو: أبيتُ أزالُ أستغفرُ الله ، أو باسم[2] ، نحو قول الشاعر :

غيرُ مُنفكٍّ أَسِيرَ هوًى كلُّ وانٍ ليس يَعْتَبِرُ[3]

وشبه النفي يكون بالنهي ، نحو قول الشاعر :

صاحِ شمِّر ولا تزلْ ذاكِرَ المو تِ فنسيانُهُ ضلالٌ مُبينُ[4]

وبالدعاء ، نحو قول ذي الرمة :

(١) ينظر : المفصل (٢٦٧) ؛ وشرحه لابن يعيش (١٠٩/٧) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٣٨٦/١-٣٨٧) ؛ والتصريح (٥٩٠/١) ؛ وحاشية الخضري (٢٤٤/١).

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية (٣٨٢/١-٢٨٣) ؛ والارتشاف (١١٦٠/٣) ؛ والتصريح (٥٩٠/١-٥٩٣) ؛ والنحو الوافي (٥٦٣/١).

(٣) البيتُ من المديد ، ولم أتمكن من معرفة قائله ، والشاهد في قوله : (**غير منفك**) حيث أعمل (مُنفك) –وهو اسم فاعل من الفعل (انفكّ)- منفياً باسم ، وهو (غير) ، ينظر : الهمع (٣٥٤/١) ؛ والدرر (٤٣/٢).

(٤) البيتُ من الخفيف ، ولم أتمكن من معرفة قائله ، والشاهد في قوله : (**ولا تزل ذاكر الموت**) حيث أجرى مضارع (زال) مجرى (كان) وأخواتها في العمل ؛ لكونه مسبوقًا بحرف النهي (لا).

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣٣٤/١) ؛ وشرح الكافية الشافية (٣٨٣/١) ؛ وابن الناظم (٩٤) ؛ وتخليص الشواهد (٢٣٠) ؛ والتصريح (٥٩٣/١) ؛ والهمع (٣٥٥/١) ؛ والدرر (٤٤/٢).

ألا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيَّ على البِلَى ولا زالَ مُنهلاً بجرعائِكِ القَطْرُ[1]

وقد يحذف النافي لهذه الأفعال بثلاثة شروط[2] :

الأوّل : أن يكون النافي (لا).

الثاني : أن يكون الفعل مضارعاً.

الثالث: أن يكون ذلك في جواب قسم، نحو قوله تعالى:﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[3] أي : لا تفتُؤ ، ونحو قول امرئ القيس :

فقلتُ يمينُ اللهِ أبرحُ قَاعِداً ولو قَطّعُوا رَأْسِي لَدَيكِ وأوصَالي[4]

أي : لا أبرح.

وهذه الشروط أشار إليها الدنوشري[5] في قوله[6] :

ويحذفُ نافٍ معْ شروطٍ ثلاثةٍ إذا كان (لا) قبل المضارع في قسم

(١) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه (٥٥٩/١). والشاهد –هنا– في عجز البيت حيث أجرى (زال) مجرى (كان) وأخواتها في العمل ؛ لكونه مسبوقًا بـ(لا) الدعائية. ينظر : أمالي ابن الشجري (٤٠٩/٢) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/٣)؛ وابن عقيل (٢٤٧/١) ؛ والتصريح (٥٩٣/١) ؛ والهمع (٣٥٥/١) ؛ والدرر (٤٤/٢).

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (١٠٩/٧) ؛ والتوطئة (٢٢٧) ؛ والارتشاف (١١٦٠/٣) ؛ والتصريح (٥٩١/١) وحاشية الصبان (٣٥٤/١) ؛ وحاشية الخضري (٢٤٤/١) ؛ والنحو الوافي (٥٦٣/١).

(٣) الآية (٨٥) من سورة يوسف.

(٤) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه (٣٢) ، والشاهد –هنا– في قوله : (أبرحُ) حيث حذف منه حرف النفي (لا) ، وهو فعل مضارع واقع في جواب القسم.

ينظر : مغني اللبيب (٧٣٣/٢) ؛ والتصريح (٥٩١/١) ؛ والأشموني (٣٥٤/١).

(٥) هو عبدالله بن عبدالرحمن بن علي الدنوشري المتوفى سنة (١٠٢٥هـ) ، من مؤلفاته :حاشية على التصريح. تنظر ترجمته في: خلاصة الأثر (٥٣/٣-٥٦) ؛ والأعلام (٩٧/٤).

(٦) ينظر : حاشية الخضري (٢٤٤/١).

وأطلق **ابن عصفور** القول في حذف النافي بما يوحي إلى أنّ الحذف يشمل أي حرف نفي كان ، يقول -رحمه الله-: "ولا تفارق (ما زال) وأخواتها أداة النفي في حال نقصانها إمّا ملفوظاً بها، وإمّا مقدرة ، وإنّها لا تحذف منها الأداة في فصيح الكلام إلاّ في الفعل المضارع ، في جواب القسم ، قال الله تعالى : ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ ﴾ ولا تحذِفُها فيما عدا ذلك إلاّ في الشعر.."[1].

وعقّب **أبو حيان** على إطلاقه هذا فقال -رحمه الله- : "**ينبغي** أن يُعيِّن أنّ ذلك لا يجوز إلاّ في لفظ (لا)، نحو: والله لا تزل تذكر فلاناً ، فلو قيل : والله ما تزال تذكر كذا ، لم يجز حذف (ما) ..."[2].

ولا شك أنّ تعقيب **أبي حيان** في محلّه ؛ لأنّ حذف النافي -هنا- لم يرد إلاّ في (لا) وحدها -كما في الآية الكريمة ، وبيت امرئ القيس السابق- فإطلاق حذف النافي حينئذ يحتاج إلى سماع. والله أعلم.

(١) المقرب (١/٩٤) ؛ وينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٣٨٧).

(٢) التدريب في تمثيل التقريب (١٠٢).

توسط خبر ليس

توسطُ خبرِ (كان) جائزٌ ما لم يمنع من ذلك مانع ، كأن يكون الخبر واجب التقـدم ، نحو : أين كان زيدٌ ؟ ، أو واجب التوسط ، نحو : كان في الـدار صـاحبُها ، أو واجـب التأخير، نحو : ما كان زيدٌ إلاّ في الدار.

وهذا الحكم جارٍ عليها ، وعلى سائر أخواتها[1] ، ولم يثبت خلاف بين النحـويين في هذا إلاّ في الفعل غير المتصرّف (ما دام) ، فقد انفرد **ابن معطٍ** -رحمه الله- بمنع توسط خبره، يقول فـي ألفيّته[2] :

ولا يـجوز أن تُقدِّمَ الخبـر على اسم مادام ، وجاز في الأُخَر

أمّا (ليس) شقيقة (ما دام) في عدم التصرف -فلم يتّفق النحاة على ورود الخـلاف في توسط خبرها، بل اختلفوا ما بين مُثبتٍ ، ونافٍ ؛ فالقائلون بالإثبات انقسموا قسمين :

القسم الأوّل : زعم أنّ **ابن درستويه**[3] نقل منع توسط خبرها عن بعض النحويين.

والقسم الآخر : زعم أنّ **ابن درستويه** نفسه هو الذي منع توسط خبرها .

فمن القسم الأوّل **ابن يعيش** حيث قال-رحمه الله-: "وأمّا (ليس) ففيهـا خـلاف ، فمنهم من يُغلبُ عليها جانب الحرفية فيُجريها مُجرى (ما) النافية ، فلا يجيز تقـديم خبرهـا على اسمها ، ولا عليها... ومنهم مَن أجاز تقديم خبرها عليها نفسها... ومنهم مَن منع تقديم

(١) ينظر : التسهيل (٥٤) ؛ والتذييل والتكميل (٤/١٦٩-١٧٢).

(٢) ينظر : شرح ألفية ابن معط للموصلي (٢/٨٦٠).

(٣) هو عبدالله بن جعفر بن دُرُسْتُويه -بضم الدال والراء والتاء- المتوفى سنة (٣٤٧هـ) له من المؤلفات : الإرشاد في النحو، وشرح الفصيح ، وشرح كتاب الجرمي ، والهداية ، وغيرها.
تنظر ترجمته في : الفهرست (٩٩-١٠٠) ؛ ونزهة الألباء (٢٤٧).

خبرها عليها مع جواز تقديمه على اسمها... وقال **السيرافي**[1]، **وأبو علي**[2] : لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها إنّما الخلاف في تقديم الخبر عليها ، وحكى **ابن درستويه** في كتاب الإرشاد أنّ فيه خلافاً على ما تقدّم"[3].

وتبعه **ابن فلاح اليمني**[4] **وأبو حيان** -في منهج السالك[5] ، والتذييل والتكميل[6] ، والارتشاف[7]- وكذا **المرادي**[8] ، **وابن عقيل**[9].

ومن القسم الآخر **أبو حيان** في كتابه البحر المحيط ، يقول -رحمه الله- : "...توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها قليلٌ ، وقد ذهب إلى المنع من ذلك **ابن درستويه** تشبيهاً لها بـ(ما) "[10].

ووافقه **السمين الحلبي**[11] ، **وابن هشام الأنصاري**[12] ، **وعبد القادر المكي**[13] ، **والشيخ خالد الأزهري**[14].

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/١٥٦-ب).

(٢) يعني أبا علي الفارسي ، ينظر رأيه هذا في : الإيضاح العضدي (١/١٣٨).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٧/١١٤).

(٤) ينظر : المغني في النحو (٣/٧٨).

(٥) ينظر : (١/٥٥).

(٦) ينظر : (٤/١٧٠).

(٧) ينظر : (٣/١١٦٩).

(٨) ينظر : شرح التسهيل للمرادي (ج١/٣٥٦).

(٩) ينظر : شرح ابن عقيل على الألفية (١/٢٥٣).

(١٠) البحر المحيط (٢/٣-٤).

(١١) ينظر : الدرّ المصون (٢/٢٤٥).

(١٢) ينظر : أوضح المسالك (١/١٠٥) ؛ وتخليص الشواهد (٢٣٦) ؛ وشرح قطر الندى وبل الصدى (١٣٢).

(١٣) ينظر : هداية السبيل (ج٢/١١٧٥).

(١٤) ينظر : التصريح (١/٦٠٢).

أمّا القائلون بنفي الخلاف في جواز توسط خبر (ليس) فيأتي في مقدّمتهم **أبو سعيد السيرافي** حيث قال -رحمه الله- : "ولا خلاف بينهم في جواز تقديم الخبر على الاسم بعد (ليس)، كقولك : ليس قائماً زيدٌ"[1].

وتبعه **أبو علي الفارسي**[2] ، **وابن بابِشاذ**[3] ، و -أيضاً- **ابن الدهان وابن عصفور** -فيما حكى عنهما **أبو حيان**[4]- وكذلك **ابن أبي الربيع**[5] ، **وابن مالك**[6] ، **والأشموني**[7].

وبما أنّ **أبا حيان** قد أثبت الخلاف في جواز توسط خبر (ليس) -كما مرّ- فقد اعترض على مَن سبقه ممن نفى هذا الخلاف ، فقال-رحمه الله- : "ودعوى **الفارسي** ، **وابن الدهان، وابن عصفور، وابن مالك** ، الإجماع على توسط خبر (ليس) ليست بصحيحة ، بل ذكر الخلاف فيها **ابن درستويه** تشبيهاً بـ(ما)[8] ".

وبالتأمّل – فيما سبق- يظهر لي أنّ توسط خبر (ليس) لم يكن جائزاً عند كافة النحويين ؛ وذلك لورود النقل الذي لا يمكن دفعه ، أمّا منكروا الخلاف فهم- في الواقع- لم يكترثوا بمَن منع ؛ لأنّ المنع يخالف القراءة المتواترة -قراءة **حمزة**[9] ، **وحفص**[1]-

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/١٥٦-ب).

(٢) ينظر : الإيضاح العضدي (١/١٣٨).

(٣) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ المتوفى سنة (٤٦٩هـ) ، وقيل : (٤٥٤هـ) ، من مولفاته : شرح جمل الزجاجي ، والمحتسب في النحو، وشرح النخبة.

ينظر : وفيات الأعيان (٢/٥١٥-٥١٦) ؛ وبغية الوعاة (٢/١٧). وينظر : رأيه هذا في : شرح المقدمة المحسبة (٢/٣٥٤).

(٤) ينظر : التذييل والتكميل (٤/١٧١) ؛ والارتشاف (٣/١١٦٩).

(٥) ينظر : البسيط لابن أبي الربيع (٢/٦٧٦).

(٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٤٩).

(٧) ينظر : منهج السالك للأشموني (١/٣٦٠).

(٨) الارتشاف (٣/١١٦٩).

(٩) هو حمزة بن عمارة الكوفي ، أحد القراء السبعة ، والمتوفى سنة ١٥٦هـ ، تنظر ترجمته في : طبقات القراء (١/١١٢-١٢٤) ؛ وغاية النهاية (١/٢٦١-٢٦٣).

﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ...﴾ [٢] بنصب (البر)[٣] على أنّه خبر (ليس) مُقدّماً، و (أن تولوا) اسمها مُؤخّراً ، كما يخالف قول الشاعر:

سَلِي -إن جَهِلْتِ- النَّاس عَنَّا وعَنْهُم فَلَيْسَ سواء عَـالِـمٌ وجَهُولُ[٤]

فقد قدّم خبر ليس (سواء) على اسمها (عالِمٌ).

ولا شكّ أنّ هذه المخالفة تُعدُّ شاذّةً ، والمخالفة الشّاذّة كما قال **الصبّان** -رحمه الله- : "وجودها كالعدم ، فلا ينبغي اعتبارها" [٥] .

وبهذا الاعتبار يندفع اعتراض **أبي حيانِ** عليهم ، والله أعلم.

(١) هو حفص بن عمر البغدادي ، المتوفى سنة ٢٤٦هـ ، تنظر ترجمته في : طبقات القراء (١/١٢٧) ؛ وغاية النهاية (١/٢٥٤-٢٥٥).

(٢) الآية (١٧٧) من سورة البقرة.

(٣) ينظر : حجة القراءات (١٢٣).

(٤) البيت من الطويل ، وهو للسموأل في ديوانه (٩٢) ، وقيل : للحلاج الحارثي ، والشاهد في عجز البيت حيث قدّم خبر (ليس) على اسمها.

ينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/١٢٣) ؛ وشرح عمدة الحافظ (١/٢٠٤) ؛ وابن الناظم (٩٦) ؛ والبحر المحيط (٢/٣) ؛ وشرح قطر الندى وبل الصدى (١٣٠) ؛ وتخليص الشواهد (٢٣٧) ؛ وابن عقيل (١/٢٥٣) ؛ والهمع (١/٣٧٢)؛ والأشموني (١/٣٦٠).

(٥) حاشية الصبان (١/٣٦٠).

دخول (إلاّ) على خبر (ما زال) وأخواتها

إذا أُريدَ إيجاب الخبر المنفي بحرف أو بفعلٍ سواء أكان الخبر لمبتدأ ، أم لـ(كان) ، أم مفعولاً ثانياً لـ(ظنّ) ، أم مفعولاً ثالثاً لـ(أعلم) – قُرِنَ بـ(إلاّ) إذا قَبلَ ذلك ، نحو : ليس زيدٌ إلاّ حازماً ، وما كان عمرٌو إلاّ قائماً، وما ظننتُ خالداً إلاّ شُجاعاً ، وما أعلمتُ زيداً عمراً إلاّ قائماً.

أمّا إذا لم يقبل ذلك ، كأن يكون الخبر لا يستعمل إلاّ منفياً ، نحو : ما كان مثلُك أحداً لم يجز اقترانه بـ(إلاّ) ، فلا يقال : ما كان مثلُك إلاّ أحداً ؛ لأنّ (إلاّ) توجب الخبر فتكونَ قد استَعْمَلْتَ موجباً ما لا يستعمل إلا منفياً.

وكذا لم يجز اقترانه بـ(إلاّ) إذا كان خبراً لـ(زال) و (انفكّ) و (بَرِحَ) و (فَتِئَ) ؛ لأنّه مثبتٌ غير منفيٍّ ، بمعنى أنّ (زال) ، وأخواتها الثلاث تفيد النفي ، ويسبقها نفيٌ ، ونفيُ النفي إثباتٌ ، و (إلاّ) لإبطال النفي ، لا لإبطال الإثبات ، وحينئذٍ لا يقال : ما زال زيدٌ إلاّ قائماً ، وكذا في بقية أخواتها[1].

أمّا قول ذي الرُّمة :

حَرَاجِيْجُ مـا تَنْفَكُّ إلا مُـنَاخَةً على الخَسْفِ أو نَرمِي بها بَلَداً قَفْرا[2]

(١) ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٣٩٦-٣٩٨) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٥٧) ؛ وشرح الكافية للرضي (٤/١٩٧) ؛ والارتشاف (٣/١١٨١) ؛ والهمع (١/٣٧٩).

(٢) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه (٣/١٤١٩) ؛ والحراجيج : جمع حُرجوج ، وهي الناقة الضامرة ، وقيل : الطويلة ، والخسف : الجوع.

ينظر : الكتاب (٣/٤٨) ؛ والمسائل الحلبيات (٢٧٣ ، ٢٧٨) ؛ والمحتسب (١/٤٥٢) ؛ والمفصل (٢٦٧) ؛ وأمالي ابن الشجري (٢/٣٧٣) ؛ والإنصاف (١/١٥٦) ؛ وشرح الجمل لابن خروف (١/٤٣٦) ؛ واللباب (١/١٧٠) ؛ والتبيين (٣٠٤) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٣٩٨) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٥٧) ؛ وشرح الكافية الشافية (١/٤٢١) ؛ والمغني في النحو (٣/٧٣) ؛ وشرح الكافية للرضي (٤/١٩٧) ؛ والتذييل والتكميل (٤/٢٠٠) ؛ والجنى الداني (٥٢١) ؛ والدر المصون (٢/٢٣٤) ؛ ومغني اللبيب (١/٨٦) ؛ وتخليص الشواهد (٢٧٠) ؛ والهمع (١/٣٧٩).

-والذي ظاهره اقتران خبر (ما تنفكّ) بـ(إلاّ)- ففيه عدّة أوجه :

الأوّل : أنّه خطأٌ من القائل ، وهذا قول **الأصمعي والجرمي** وبعض النحويين ، يقول **السيرافي** -رحمه الله- : "وأمّا (حراجيج لا تنفك إلاّ مناخةً) **فالأصمعي** ، **وأبو عمر الجرمي**، ومَن تَبعهما كانوا يقولون : أخطأ **ذو الرُّمة**؛ لأنّه لا يقال : لا يزال زيدٌ إلاّ قائماً ، كما لا يقال : يزال زيدٌ قائماً ؛ لأنّ ذلك لا يستعمل إلاّ بلفظ الجحد ،وإذا استثنينا صار الجحد إيجاباً ، فلذلك لم يجُز الاستثناء منه ، و(لا ينفك) بمعنى (لا يزال) "[1].

الثاني : أنّ الرواية ليست بهذه الصورة ، وإنّما هي :

حراجيج ما تنفكّ آلاً مناخةً

وعليه فلا يكون فيه حُجّةً ؛ لأنّ (آلاً) خبر تنفكّ ، و (مناخةً) صفة[2].

الثالث : أنّ (إلاّ) زائدة ، وهذا التوجيه -كما قال **العكبري**[3] ، **وابن يعيش**[4]- **للمازني** ، وتبعه **أبو علي الفارسي** ، يقول **البغدادي** -رحمه الله- : "وخَرَّجه **المازني** -كما قال **ابن يعيش**- على زيادة (إلاّ) ، وتَبِعَه **أبو علي الفارسي** في القصريَّات[5] ، وقال : (إلاّ) هاهنا زائدة لولا ذلك لم يجز هذا البيت..."[6].

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٣/٢٢٠-أ).

(٢) ينظر : الإنصاف (١/١٥٨) ؛ والتبيين (٣٠٤) ؛ وتخليص الشواهد (٢٧٠).

(٣) ينظر : التبيين (٣٥).

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (٧/١٠٧).

(٥) القصريات أحد مولفات أبي علي المفقودة ، وسميت بذلك ؛ لأنّ أبا علي أملاها على تلميذه محمد بن طويس القصري فسمّيت به. ينظر : بغية الوعاة (١/١٢٢).

(٦) الخزانة (٩/٢٤٩).

وتبعهما **ابن جني** حيث قال –رحمه الله– : "وتجعل (إلاّ) زائدة.. ثم أنشد البيت ، وقال : أي ما تنفكّ مناخة ، و (إلاّ) زائدة"[1].

الرابع : أنّ (تنفكّ) تامّة ، والتي يمنع دخول (إلاّ) على خبرها هي الناقصة ، وعلى ذلك يكون المعنى : ما تنفكُّ عن التعب إلاّ في حالة إناخة على الخسف إلى أن نرمي بها أو لا نرمي.

وأوّل من ذهب إلى هذا التخريج –كما قال **البغدادي**[2]– **الفراء** حيث قال –بعد أن أنشد البيت–: "فلم يُدخِل فيها (إلاّ) إلاّ وهو يَنْوِي بها التمام..."[3].

ووافقه قومٌ[4] من النحويين –منهم **السيرافي**[5]، **وابن الشجري**[6]، **وابن خروف**[7]– ، وكذا **ابن عصفور**[8] ، **وابن مالك**[9] ، في أحد قوليهما.

الخامس : أنّ (تنفكّ) ناقصة ، خبرها (على الخسف) ، و (مُناخةً) حال ، والمعنى : ما تنفك على الخسف إلاّ في حالة الإناخة.

وهذا التخريج –كما قال **البغدادي** رحمه الله– : "**للأخفش** ، قال في كتاب المعاناة : أراد : لا تنفك على الخسف ، أو نرمي بها بلداً قفراً إلاّ وهي مناخةٌ ؛ لأنّه لا يجوز : لا تنفك إلاّ مناخةً، كما لا تقول : لا تزال مناخة"[10].

(١) المحتسب (١/٤٥١-٤٥٢).

(٢) ينظر : الخزانة (٩/٢٥١).

(٣) معاني القرآن للفراء (٣/٢٨١).

(٤) ينظر : التذييل والتكميل (٤/٢٠٣).

(٥) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي (٣/٢٢٠-أ).

(٦) ينظر : أمالي ابن الشجري (٢/٣٧٣).

(٧) ينظر : شرح الجمل لابن خروف (١/٤٣٦).

(٨) ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٣٩٨).

(٩) ينظر : شرح الكافية الشافية (١/٤٢٢).

(١٠) الخزانة (٩/٢٥٣).

وقال **البغدادي** : "وقد تبعه –يعني **الأخفش**– على هذا جماعة منهم **الزجاج** ، قال **ابن جنّي** في بعض أجزائه : وقد قال فيه بعض أصحابنا قولاً أُراهُ **أبا إسحاق** ، ورأيت **أبا علي** قد أخذ به ، وهو أن يُجعَل خبر (ما تنفكُّ) الظّرف ، كأنّه قال : ما تنفك على الخسف ، ونصب (مناخةً) على الحال ، وقدّم (إلاّ) على موضعها.

ومنهم **أبو البقاء** قال[1]: ... ويجوز أن تكون الناقصة ، وتكون (على الخسف) الخبر ، أي : ما تنفكُّ على الخسف إلاّ إذا أُنيخَت ، وعليه المعنى"[2].

ومنهم –كذلك– **ابن عصفور** ، و**ابن مالك** ، حيث قال **ابن عصفور**–رحمه الله– : "ويحتمل أن يُريدَ : ما تنفك عن تعب السير إلاّ في حال إناختها إلى أن نرمي بها بلداً قفراً..."[3].

وقال **ابن مالك** –**رحمه الله**– : "...ويجوز أن تكون الناقصة ، وخبرها (على الخسف) و (مُنَاخَة) منصوب على الحال..."[4].

وقد اعترض **أبو حيان** على القائلين بهذا التخريج –أي على **الأخفش** و**الزجاج**... و**ابن عصفور** و**ابن مالك** ؛ بأنّ في تخريجهم تقديماً للحال على عاملها الجار والمجرور إذ (مناخة) حال من الضمير المستكن في (على الخسف) ، وهذا التقديم ممتنع عند أكثر النحويين[5] ، كما أنّ فيه تقديماً للاستثناء المفرّغ[6] على عامله ، وهذا –أيضاً– ممتنع عند البصريين[7].

(١) يعني العكبري ، ينظر رأيه هذا في : اللباب (١/١٧٠) .

(٢) الخزانة (٩/٢٥٣) .

(٣) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٣٩٩) .

(٤) شرح الكافية الشافية (١/٤٢٢) .

(٥) ينظر :شرح الكافية للرضي (٢/٢٤) .

(٦) الاستثناء المفرغ هو: أن يكون ما قبل (إلا) متفرّغاً لطلب ما بعدها ،و لم يشتغل عنه بالعمل في غيره .
ينظر : التصريح :(٢/٥٤٥) .

(٧) ينظر :شرح الكافية للرضي (٢/٨٤) .

يقول **أبو حيان** –رحمه الله– : "وخرّج **ابن عصفور والمصنف** هذا البيت –أيضاً– على أن تكون (تنفكُّ) ناقصة ، و (على الخسف) الخبر ، و (مناخة) حال... وقد تقدمهما إلى هذا التوجيه قومٌ ، **وفيه قبحٌ من وجهينِ** :

أحدهما : أنّ (مناخة) حال من الضمير المستكن في الجار ، وقد قدّمته عليه ، ولا يجوز إلا عند **الأخفش**.

والثاني : تقديم (إلاّ) على المُوَصَّلَة هي له..."[1].

وفي الحقيقة **أبو حيان** لم يكن له قصب السبق في هذا الاعتراض ، فقد سبقه إليه **الإسفراييني**[2] ، **والرضي** ، بل إنّهما أضافا وجهاً آخر في الرّد على القائلين بهذا التخريج ، وهو أنّ مجيء الاستثناء المفرّغ في الإثبات قليلٌ ، وعليه يكون الإشكال باقياً.

يقول **الإسفراييني** –رحمه الله– : "...والاعتذار بجعله –أي مناخة– حالاً ، و (على الخسف) خبراً ضعيف لما أنّ الاستثناء المفرغ قلّما يجيء في الإثبات ، ويُقدّر المستثنى منه بعده..."[3].

ويقول **الرضي** –رحمه الله– : "...وقيل : هي ناقصة خبرها (على الخسف) ، أي معه ، و (مناخةً) حال ، وفيه ضعفٌ من وجهينِ –إن كان العامل في الحال (تنفك)... وإن كان العامل في الحال (على الخسف) ففيه ضعف من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ المفرغ قلّما يأتي في المثبت.

(١) التذييل والتكميل (٤/٢٠٣).

(٢) هو محمد بن محمد بن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الإسفراييني المتوفى سنة (٦٨٤هـ) ، له : كتاب لباب الإعراب. تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (١/٢١٩) ؛ وكشف الظنون (٢/١٥٤٣-١٥٤٤).

(٣) لباب الإعراب (٤٢٤).

والثاني : أنّ عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه ، و لم يجزه **سيبويه** ، خلافاً **للأخفش**.

والثالث : أن المستثنى إذن يكون مقدَّماً في الاستثناء المفرّغ على عامله ، ولا يجوز ذلك عند البصريين"[1].

وبما أنّ تخريج البيت السابق على أنّ (تنفك) فعل ناقص ، خبره (على الخسف) و (مناخة) حال يوقع في أكثر من محظور قد فرّ أكثر النحويين منه ، **فالأحرى –في نظري–** ألاّ يؤخذ به سواء على جهة الاحتمال ، –كما قال **ابن عصفور**– أم على جهة الجواز –كما قال **العكبري** و**ابن مالك**– وعليه يكون الاعتراض وارداً عليهم.

(١) شرح الكافية للرضي (٤/١٩٧-١٩٨).

إيلاء «كان» وأخواتها معمول خبرها

اتّفق النحاة[1] على أنّه يجوز أن يَلِيَ (كان) وأخواتها معمول خبرها إن كان جارًّا ومجروراً أو ظرفاً ، سواء فُصِلَ عن خبره ، نحو : كان في الدار زيدٌ قائماً ، وكان أمامك زيدٌ جالساً ، أم لم يُفصل ، نحو : كان في الدار قائماً زيدٌ ، وكان أمامك جالساً زيدٌ ؛ لأنّ العرب تتوسع في الجار والمجرور والظرف توسعاً لا يكون لغيرهما.

أمّا إن لم يكن المعمول جاراً ومجروراً أو ظرفاً فإنّ النحاة مختلفون في إجازة موالاته لـ(كان) وأخواتها على **ثلاثة مذاهب**[2] :

الأوّل : الجواز مطلقاً ، هو مذهب الكوفيين ، وحجتهم في ذلك قول **الفرزدق**[3] :

قنافِذُ هدّاجون حول بُيُوتِهِم ... بما كان إيّاهُم عطيّةُ عوّدَا

فـ(عطيّةُ) -عندهم- اسم (كان) ، و (عوّدا) خبره ، و(إيّاهم) معمول الخبر (عوّدا) ، وقد ولي الفعل الناسخ.

(١) ينظر على سبيل المثال : شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٦٨) ؛ وأوضح المسالك (١/١٠٧) ؛ وابن عقيل (١/٢٦٠) ؛ والأشموني (١/٣٧٠).

(٢) ينظر : المصادر السابقة بالإضافة إلى إصلاح الخلل (١٥٢) ؛ والبسيط لابن أبي الربيع (٢/٧٠٦).

(٣) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه (٢١٤) ، ويروى الشطر الأول:

قنا فِذُ دَرّمُون خلف جحَاشهم

والقنافذ جمع قنفذ ، دويبة يُضرب بها المثل في سري الليل ، والأنثى قنفذة ، وهدّاجون جمع هدّاج من الهدجان ، وهو السير السريع ، وعطية : أبو جرير.

ينظر : المقتضب (٤/١٠١) ؛ والمسائل الحلبيات (٢٥٦) ؛ وإصلاح الخلل (١٥٢) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٣٩٣) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٦٧) ؛ وشرح الكافية الشافية (١/٤٠٣) ؛ وابن الناظم (٩٩) ؛ وشرح الكافية للرضي (٤/٢٠٦) ؛ والتذييل والتكميل (٤/٢٤٠-٢٤١) ؛ ومغني اللبيب (٢/٧٠١) ؛ وتخليص الشواهد (٢٤٥-٢٤٧) ؛ وأوضح المسالك (١/١٠٧) ؛ وابن عقيل (١/٣٦١)؛ والهمع (١/٣٧٥) ؛ والأشموني (١/٣٦٨) ؛ والدّرر (٢/٧١).

الثاني : المنع مطلقاً ، وهو مذهب جمهور البصريين ، وحجّتهم أنّ الفعل الناقص يعـدُّ عاملاً ضعيفاً فلا يجوز أن يليه ما ليس باسم له ، ولا خبر[1].

أمّا البيت السابق والذي استدلّ به الكوفيون على الجواز فقد حملوه على زيادة (كان) أو على الضرورة الشعرية ، أو على إضمار اسم (كان) ، على أن يكون ضمير الشـأن ، أو عائداً على (ما) الموصولة[2] ، بل كُلّ ما أوهم -عندهم- إيلاءُ معمولِ خبرٍ غير جار ومجرور أو ظرف لـ(كان) وأخواتها قدّروا فيه ضمير الشأن[3].

الثالث : التفصيل : المنع إن فُصِلَ بين الخبر ومعموله ، نحو : كان طعامك زيدٌ آكلاً ؛ وذلك للفصل بين الفعل ومعموله بالأجنبي ، والجواز إن لم يُفصل بين الخبر ومعموله ، نحو : كان طعامَك آكلاً زيدٌ ؛ لأنّ معمول الخبر كالجزء منه ، فكما جاز تقديم الخبر جاز تقـديم معموله[4] ، وهذا هو مذهب بعض البصريين -**كابن السراج**-[5] ، وصحّحه **ابن عصـفور** في شرحه الكبير على الجمل حيث قال : "وإذا كان للخبر معمول ، وأردت تقديمـه ، فـلا يخلو أن تقدّمه على الاسم ، أو على الفعل ، فإن قدّمته على الاسم جاز إن كـان المعمـول ظرفاً ، أو مجروراً؛ لاتّساع العرب فيهما، فتقول : كان في الدار زيدٌ قائماً ، وكـان يـوم الجمعة زيدٌ خارجاً ، فإن كان المعمول غير ظرف أو مجرور ، فلا يخلو أن تقدّمه على الاسم مع الخبر ، أو وحده ، فإن قدّمته وحده لم يجزْ ؛ لأنّك تولي الفعل ما ليس بمعمول له ، وتترك معموله... وإن قدّمته مع الخبر امتنع عند بعض النحويين[6]؛ لإيلائك الفعل ما ليس باسم له

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي (٤/٢٠٥).

(٢) ينظر : أوضح المسالك (١/١٠٧).

(٣) ينظر : التسهيل (٥٦) ؛ وشرح الكافية للرضي (٤/٢٠٥).

(٤) ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٣٩٣) ؛ والتصريح (١/٦١٢) ؛ وحاشية الخضري (١/٢٥٣-٢٥٤).

(٥) ينظر : الأصول (١/٨٨).

(٦) قوله : (امتنع عند بعض النحويين) يوهم أنّ أكثر النحويين يجيزونه ، يقول ابن مالك : "وفي كلام ابن عصفور في شـرح الجمل ما يُوهم أنّ الأكثرين على تجويز نحو : كان الماءَ يشربُ زيدٌ،وليس بصحيح...". شرح الكافية الشافية (١/٤٠٤).

ولا خبر ، وذلك نحو قولك : كان طعامك آكلاً زيدٌ، والذي يُجيزُ حُجَّته أنّ المعمول من كمال الخبر ، وكالجزء منه ؛ فأنت إذاً إنّما أوليتها الخبر ، وهو الصحيح"[1].

واعترض **أبو حيان** على **ابن عصفور** فقال –بعد أن نقل من نصّه السابق (**والذي يجيز حجته أنّ المعمول...**) : "**وليس بصحيح ؛ لأنه ليس مسموعاً من لسانهم** ، وإنّما أجازها من أجازها بالقياس"[2].

وبما أنّ ابن عصفور –رحمه الله– قد صحّح إيلاء (كان) وأخواتها لمعمول خبرها غير الظرف أو شبهه في حال عدم الفصل بينه وبين خبره دون أن يدعم ذلك بسماعٍ عن العرب **فإنّ الاعتراض –في نظري– متوجه** عليه ؛ لأنّ الأصل في (كان) وأخواتها أن تدخل على المبتدأ أو الخبر ، فدخولها حينئذٍ على معمول الخبر فيه مخالفة للأصل.

زد على ذلك امتناع نظائر هذه المسألة في الأبواب النحوية الأخرى .

يقول **ابن مالك** –رحمه الله–: "...وينبغي أن يعلم أنّ هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه ، فلو قيل : جاء عمراً يضرب زيدٌ لم يجز ، كما لا يجوز : كان الماءَ يشربُ زيدٌ ؛ لأنّ سبب المنع إيلاء الفعل معمول غيره ، فلا يختص بفعلٍ دون فعل"[3].

(١) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٣٩٣).

(٢) التذييل والتكميل (٤/٢٣٩).

(٣) شرح الكافية الشافية (١/٤٠٤).

زيادةُ كان

تُزادُ (كان) وسطاً –باتّفاق النحويين[1]– إذا كانت بلفظ الماضي ، وبين شيئين متلازمين ليسا جارًّا ومجروراً ، وحينئذٍ يكون معناها التوكيد المحض[2] ، نحو : زيدٌ كان قائمٌ، و : ما كان أحسنَ زيداً !.

واختُلِفَ في زيادتها في قول **الفرزدق** :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيرَانٍ لنا كَانُوا كِرَامِ[3]

فأكثر النحويين[4] يرون أنّها ليست بزائدة ؛ لأنّ الزائد لا عمل له ، و (كان) –هاهنا– رفعت الضمير (الواو) فهي ناقصة عاملة.

بينما أطلق الخليل **وسيبويه** القول بزيادتها فيه ، يقول **سيبويه** –رحمه الله– : "وقال **الخليل** : إنّ مِن أفْضَلِهِم كان زيداً ، على إلغاء (كان) ، وشبّهه بقول الشاعر : ...وذكر البيت"[5].

(١) ينظر : التسهيل (٥٥) ؛ والتذييل والتكميل (٢١٧/٤) ؛ وهداية السبيل (ج١/١٢٠٦).

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (٩٩/٧) ؛ وشرح الكافية للرضي (١٩٠/٤) ؛ والتصريح (٦٢١/١).

(٣) البيت من الوافر ، وهو في ديوانه (٨٣٥) ، ويروى (**رأيت**) بدل (**مررت**).

والشاهد في عجز البيت إذ قيل : إنّ (كان) ليست بزائدة ، وقيل : بل هي زائدة.

ينظر : الكتاب (١٥٣/٢) ؛ والمقتضب (١١٦/٤) ؛ والانتصار (١٣٩) ؛ والجمل (٤٩) ؛ وإصلاح الخلل (١٥٧) ؛ والخلل (٥٩) ؛ وأسرار العربية (٨٧) ؛ وشرح الجمل لابن خروف (٤٤٤/١) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤٠٩/١) ؛ وشرح الكافية الشافية (٤١٢/١) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (٣٦١/١) ؛ وشرح الكافية للرضي (١٩٢/٤) ؛ والتذييل والتكميل (٢١٨/٤) ؛ ومغني اللبيب (٣١٦/١) ؛ وتخليص الشواهد (٢٥٤) ؛ وشرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري (ج٣٢١/١).

(٤) ينظر : إصلاح الخلل (١٥٧) ؛ والتذييل والتكميل (٢١٨/٤) ؛ وتمهيد القواعد (ج١٢/٢–أ) ؛ والتصريح (٦٢٣/١).

(٥) الكتاب (١٥٣/٢).

واختلف النحاة في إطلاقهما هذا ، فالذي فهمه أكثر النحويين[1] أنّهما أرادا حقيقة الزيادة، ومِن ثمّ اختلفوا في التخريج ، **فأبو علي الفارسي** خرّجه على أنّ (كان) زيدت بمفردها ، والضمير المتّصل تأكيد للضمير الكائن في (لنا) ، وخرّجه **ابن جني** على أنّ الضمير المتصل بـ(كان) وقع موقع المنفصل ، وهو مبتدأ ، وخبره (لنا) ، ولّما زيدت (كان) بينهما اتّصل الضمير به .

يقول **ابن السِّيد** -رحمه الله- حاكياً تخريجهما هذا- : "واحتجّ **ابن جني للخليل** بأن قال : وَجْهُ زيادتها -في هذا البيت- أن تعتقد أنّ الضمير وقع موقع المنفصل والضمير مبتدأ ، و(لنا) خبر ، ولكنّك لّما وصلت أعطيت اللفظ خفّة ، و لم تعتقد أنّ الواو مرفوعة بـ(كان).

وقال **أبو علي** في التذكرة : و (كان) في هذا الباب لغو ؛ لأنّ (لنا) قد جرى صفة على الموصوف الذي هو خبر (كان) ، فلا تقرّر فيه الانتزاع من موضعه ، كما لم يجز في قولك : مررت برجلٍ معه صقر صائداً به غداً ، إلاّ أنْ تُعِدَّ (صقر) صفة الرجل.

قال **أبو علي** : فإن قلت : كيف تلغي (كان) ، وقد عملت في الضمير ؟

قلنا : تكون (كان) لغواً ، والضمير الذي فيها تأكيد لما في (لنا) ؛ لأنّه مرتفع بالفاعل ، ألا ترى أنّه لا خبر له..."[2].

وخرّجه **ابن عصفور-رحمه الله-** بقوله : "...أصل المسألة : وجيرانٍ لنا هم كرام ، على أن يكون (لنا) في موضع الصفة لـ(جيران) ، و(هم) فاعل بـ(لنا) على حد : مررتُ برجُلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً ؛ لأنّ **سيبويه**[3] قد نصّ على أنّ صقراً مرفوع بـ(معه) ؛ لأنّه لو قُدّر المجرور خبراً لـ(صقر) لكانت النية به التأخير ؛ لأنّ النية في الخبر أن يكون بعد

(١) ينظر : هداية السبيل (ج١/١٢٠٦) ؛ والتصريح (١/٦٢٤).

(٢) إصلاح الخلل (١٥٧-١٥٨). وينظر : التذييل والتكميل (٤/٢١٩-٢٢٠) ؛ وهداية السبيل (ج١/١٢٠٦) ؛ والتصريح (١/٦٢٤).

(٣) ينظر : الكتاب (٢/٤٩).

المبتدأ، وإذا كان صفة ، و (صقر) مرفوع به كان في موضع لا يُنوى به التأخير ، واللفظ إذا أمكن أن يكون في موضعه لم يجز أن ينوى به الوقوع في غير موضعه ، ثمّ زيدت (كان) بين (لنا) و (هم) ؛ لأنّها تزاد بين العامل والمعمول ، فصار : لنا كان هم ، ثمّ اتّصل الضمير بـ(كان) ، وإن كانت غير عاملة فيه ؛ لأنّ الضمير قد يتّصلُ بغير عامله في الضرورة ، نحو قوله :

وما علينا إذا ما كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَلاّ يُجاوِرَنَا إِلاّكِ دَيَّارُ[1]

فالأصل : إلاّ إيَّاك... ، وإذا اتصل الضمير بـ(إلاّ) ، وهو حرف فالأحرى أنْ يتصل بالفعل؛ لأنّ الفعل أقوى في اتصال الضمير به من الحرف" [2].

-وأيضاً- خرّجه **ابن مالك** -رحمه الله- بقوله : "ولا يمنع من زيادتها إسنادُها إلى الضمير ، كما لم يمنع من إلغاء (ظنّ) إسنادها في نحو : زيدٌ ظننت قائمٌ"[3].

في حين أنّ **أبا حيان** قد فَهِم إطلاق **الخليل وسيبويه** القول بزيادة (كان) في قول **الفرزدق** على خلاف ما فهمه هؤلاء ، يقول -رحمه الله- : "... وإطلاق **الخليل و س** عليها أنّها زائدة لا يعنيان بالزيادة ما فَهِمَ النحويون عنهما ، إنّما أرادا بالزيادة أنّه لو لم تدخل هذه الجملة بين (جيران) و (كِرَام) لَفُهِمَ أنّ هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى ، وأنّه قد فارقهم ، فالجيرة كانت في الزمان الماضي ، [فمجيء قوله][4] : (كانوا لنا) على هذا

(١) البيت من البسيط ، و لم أتمكن من معرفة قائله ، ديّار: بمعنى أيّ أحد.

الشاهد في قوله : (**إلاّك**) حيث أتى بالضمير متصلاً بعد (إلاّ) ضرورة ، إذ الأصل في الضمير الواقع بعد (إلاّ) أن يكون منفصلاً.

ينظر : الخصائص (٣٠٧/١) و (١٩٥/٢) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (١٠١/٣) ؛ وشرح المقدمة الجزولية الكبير (٦٤١/٢) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (١٥٢/١) ؛ وابن الناظم (٣٤) ؛ والتذييل والتكميل (٢٣٣/٢) ؛ ومغني اللبيب (٥٠٩/٢) ؛ وأوضح المسالك (٤٥/١) ؛ وتخليص الشواهد (٨١) ؛ وابن عقيل (٨٩/١).

(٢) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤٠٩/١-٤١٠).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣٦١/١).

(٤) في التذييل والتكميل (٢٢١/٤) بتحقيق حسن هنداوي ما نصه "فجيء بقوله : كانوا لنا..." والصحيح ما أثبته.

المعنى ، لا يُستفاد بها إلاّ تأكيد ما فُهِمَ من المُضِيّ قبل دخولها ، فأطلق عليها **الخليل** الزيـــادة بهذا المعنى لا بمعنى أنّها زيدت كزيادة : ما كان أحسن زيداً ! ولا كزيادة :

على –كان– المُسَوَّمَةِ العِرابِ[1]

ويدلُّ على أنّه يصف حال ماضيه قولُه قبل هذا البيت :

هل أنتم عائجونَ بنا لَعَنَّا نرى العَرَصاتِ أو أثرَ الخِيامِ[2]

فهذا يصف حالة الأحبّاء التي مضت وانقضت..."[3].

وبالتالي فقد اعترض **أبو حيان** على التخريجاتِ السابقة –أعني تخريج **أبي علي الفارسي وابن جني وابن عصفور وابن مالك**– بأنّها مُتكلّفة ، ولم يبيّن وجه التكلّف فيها ، بحُجّة أنّ الكلام قد طال في هذا البيت ، يقول بعد أن ذكر التخريجات السابقة : "**وهذه التخريجـــات كلّها متكلّفة**... وكلامهم يمكن ردّ أكثره ، ولا كبير فائدة في نقضه ، فضربنا عـــن ذلـــك صَفْحاً إذ قد طال الكلام في هذا البيت"[4].

(١) عجز بيت من الوافر ، وصدره :

سراة بني أبي بكر تسامى

ويُروى (**جياد**) بدل (**سراة**) ، كما يروى العجز :

على –كان– المُطهّمةِ الصِّلاب

ولم أتمكن من معرفة قائله. والمسومة : الخيل التي وضعت عليها علامة الوسم ، وتركت في المرعى ، والعِـــراب : الخيـــل العربية.

والشاهد في قوله : (**على كان المسومة**) حيث زيدت (كان) شذوذاً بين الجار والمجرور.

ينظر : اللمع (٨٩) ؛ والمقتصد (٤٠٢/١) ؛ والمفصل (٢٦٥) ؛ وشرحه لابـــن يعـــيش (٩٨/٧) ؛ والتوطئـــة (٢٢٥) ؛ وشرح المقدمة الجزولية الكبير (٧٦٦/٢) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤٠٨/١) ؛ وشرح الكافيـــة الشـــافية (٤١٢/١) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (٣٦١/١) ؛ وشرح الكافية للرضـــي (١٩٠/١) ؛ ورصـــف المبـــاني (١٤٠) ؛ وأوضح المسالك (١١٠/١) ؛ والهمع (٣٨١/١).

(٢) ينظر : ديوان الفرزدق (٨٣٥).

(٣) التذييل والتكميل (٢٢١/٤).

(٤) المصدر السابق الصحيفة نفسها .

وأعتقد أنّ تخريجاتِ النحويين المذكورة –في المسألة– بما فيها تخريج **ابن عصفور** لم تُبنَ من العدم ، وإنما بُنيت على أدلة وبراهين ، فادّعاءُ التكلّف ، والتمحّل فيها بلا دليل قاطع من قبل **أبي حيان** غير مقبول البتّة ، وهو منه غريب ، والله أعلم.

المبحث الثالث

أفعال المقاربة

[امتناع تصرف عسى]

امتناع تصرف عسى

(عسى) حرفٌ عند بعض النحويين ، فعل عند الجمهور بدليل قولهم : عسيتُ ، وعسيتُم وعَسَتْ ، ونحو ذلك ، وتَرِدُ في العربية بمعنى الرجاء في المحبوب ، والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ ﴾[1] وعملها في الأصل عمل (كان) وأخواتها ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، إلاّ أنّ خبرها التُزِم كونه فعلاً مضارعاً مقترناً بـ(أنْ) غالباً ، نحو : عسى زيدٌ أن يقوم[2].

ولّما كان الأصل في الأفعال التصرف ، وعدم ملازمة صيغة واحدة اختلف القائلون بفعليّة (عسى) في السبب المانع من تصرفها ، وملازمتها لصيغة الماضي ؛ وذلك على عدّة أوجه :

أولها : أنّها شبيهة بـ(لعلّ) ، و (لعلّ) حرف لا يتصرّف فكذلك ما أشبهه.

ثانيها : أنّها لما دلّت على الاستقبال ، وكان لفظها لفظ الماضي استغني عن أن يُتكلّف لها بناءٌ في المضارع.

وهذان الوجهانِ أشار إليهما **ابن الخشاب** -رحمه الله- بقوله : "أمّا علّة جمودها ، وامتناعها عن التصرّف فذهب بعضهم إلى أنّها محمولة فيه على (لعلّ) ، و (لعلّ) حرفُ معنى، والحروف لا تتصرّف فأُجريت (عسى) مُجراها ، وأجود من ذلك أن يقال : إنّها جمدت ؛ لأنّها تدلّ على الاستقبال ، ولفظها لفظ المضي فاستغني عن أن يتكلّف لها بناء المضارع منها ، ولهذه العلّة لزم خبرها (أن) فلم يجز تعرّيه منها في الاختيار وحال السعة"[3].

(١) الآية (٢١٦) من سورة البقرة.

(٢) ينظر : الجنى الداني (٥٦١-٥٦٢) ؛ ومغني اللبيب (١/١٧٢-١٧٣).

(٣) المرتجل (١٢٨-١٢٩).

ثالثها : أنّها لما دلّت على قرب الفعل الواقع في خبرها جرت مجرى الحروف لدلالتها على معنىً في غيرها ، والأفعال لا تدلّ إلاّ على معنىً في نفسها لا في غيرها ، وهذا الوجه ذكره **العكبري** حيث قال –رحمه الله–: "... إنّها أشبهت الحروف إذ كان لها معنى في غيرها، وهو الدلالة على قرب الفعل الواقع بعدها ، وحكم الفعل أن يدلّ على معنى في نفسه، وشبهها بالحروف يوجب جمودها ، كما أنّ الحرف جامدٌ..."[1].

رابعها : أنّها تدلّ على الإنشاء لا الخبر ، والإنشاء ينافي التصرّف ، وهذا هو توجيه **ابن الحاجب** حيث قال –رحمه الله– : "ولمّا كانت (عسى) للرجاءِ دخلها معنى الإنشاء فلم تتصرّف، بل لزمت معنىً واحداً ؛ لأنّ تصرّفها ينافي معنى الإنشاء ؛ لأنّها إذا تصرفت دلّت على الخبر فيما مضى، وفي الحال، وفي الاستقبال ، وذلك مناقض لمعنى الإنشاء ، إذ لا يستقيم أن يكون لماضٍ ولا لمستقبل ، و –أيضاً– فإنّ الخبر ما يحتملُ الصدقَ والكذبَ ، والإنشاء بخلافة فلا يستقيم الجمعُ بينهما"[2].

وحكى **أبو حيان** أربعة أوجه أخرى في هذه المسألة ، يقول –رحمه الله– : "اُختُلِفَ في السبب المانع من تصرّف (عسى) : فقال **أبو الفتح**[3] : لما أُرِيدَ بها المبالغة في القرب أُخرِجَت عن بابها ، وهو التصرّف ، قال : وكذلك كلُّ فعلٍ يُراد به المبالغة نحو نِعْمَ ، وبِئْسَ، وفعلِ التعجب ، فإن قلت : قد تَصَرَّفَ ما هو أشدُّ مبالغة في القرب منها نحو (كاد).

فالجواب : أنّ في (عسى) ما ليس في غيرها ، إذ قد تستعمل واجبة ، وكذلك وردت في القرآن إلاّ في قوله تعالى : ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا﴾[4] ، وفي قول **ابن مُقْبِل** :

(١) اللباب (١/١٩١).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٩٠).

(٣) يعني ابن جني .

(٤) الآية (٥) من سورة التحريم.

ظنِّي بِهِم كعسى ، وهم بتنُوفةٍ يتنازعُونَ جوائِزَ الأَمْثَالِ[1]

أي : ظنٌّ بهم كاليقين ، فلمّا استُعمِلَت واجبةً بخلاف غيرها من أفعال المقاربة كانت أشدّ مبالغة في القرب من غيرها ، إذ الواجب الوقوع أقرب ممّا ليس كذلك.

وقال **ابن يَسْعُون**[2] : استغنوا بلزوم الفعل الذي هو خبرها عن أن يبنوا منها مُستقبلاً ؛ لأنّها للتراخي ، واستُعمِلَ الماضي فيها دون الحاضر ، والآتي ؛ لخفّته ولِمَا حاولوه من وقوع ما أمَّلوه.

وقال الأستاذ **أبو علي**[3] : لمّا كانت (عسى) في معنى (قَرُب) ، و (قارَبَ) استغنوا عن أن يبنوا منها مُستقبلاً بقولهم : سيقرُبُ وسيُقارِبُ ، كما استغنوا بـ(تَرَكَ) عن : (وَذَرَ) و (وَدَعَ) لمّا كانت بمعناهما.

وقال **ابن عصفور** : أتت على صيغة الماضي لمّا كان معناها ماضياً ، ألا ترى أنّك لا تقول : عسى زيدٌ أن يقوم إلاّ وقد استقرَّ الرجاءُ في نفسك لقيامه قبل ذلك ، ولا تلتفت إلى كون القيام غير واقع ، فإنّ ذلك لا يرجع إلى معنى (عسى) بل إلى المترجَّى ، فإن قلت : إذا كان المعنى مُستقرّاً في نفسك فهو في الحال –أيضاً– مستقرٌ ، فهلاّ كانت لها صيغة بالنظر إلى ذلك ؟فالجواب أنّها لكثرة الاستعمال اختير لها الماضي لخفّتها ، وسوّغ ذلك إرادتهم بها معنى الاتصال والدوام ، وصيغة الماضي يجوز استعمالها فيما يُراد به ذلك ، ومنه

(١) البيت من الكامل ، وهو في ديوانه (٢٦١) ، والتنوفة : الصحراء ، ويتنازعون جوائز الأمثال : يعني سوائرَ تجوب البلاد لسان العرب مادة (جوب) (١/٢٨٥).

الشاهد في قوله : (**ظني بهم كعسى**). حيث جاءت (عسى) بمعنى اليقين.

ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (٧/١٢٠) ؛ وشرح الكافية للرضي (٤/٢١٤) ؛ والخزانة (٩/٣١٣).

(٢) هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن يَسْعُون التجيبيّ الباجليّ ، ويعرف –أيضاً– بالشنشيّ ، توفي في حدود (٥٤٠هـ) ، له : المصباح في شرح ما أُتْمِمَ من شواهد الإيضاح ، وغيره .تنظر ترجمته في : البلغة (٣٢٢) ؛ وبغية الوعاة (٢/٣٦٣).

(٣) يعني أبا علي الشلوبين.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[1] ، وقول الكُميت :

ما ذاقَ بُؤسَ معيشةٍ ونَعِيْمها فيما مضى أحدٌ إذا لم يَعشَقِ[2]

ألا ترى أنّ المُراد بـ(ذاق) الدوام ، ولذلك ساغ أن يعملها في (إذا) وهي لِمَا يستقبل"[3].

ثمّ اعترض **أبو حيان** على قائليها -أعني **ابن جني وابن يسعون والشلوبين وابن عصفور**- فقال : "**وهذه العِلَلُ كُلُّها تلفيقات لشيءٍ وضعي ، والوضعيات لا تُعلّل.**

ولو قيل : إنّ (عسى) لمّا كانت مشاركة لـ(لعلّ) في الرجاء أُلزِمَت عدم التَّصرُّف لكان قولاً"[4].

وأقول إنّ هذه العلل التي سبق ذكرها هي في الواقع عللٌ جدليّة مفترضة احتمالُ الخطأ فيها كاحتمال الصواب ، وعليه فلا ينبغي من **أبي حيّان** أن يصف تعليلات النحويين بالتلفيق -وهو سائرٌ في ركابهم- دون أن يبطل أقوالهم بالبراهين الواضحة ، والحجج الظاهرة ، أضف إلى ذلك أنّ الوجه الذي اختاره هو في هذه المسألة استضعفه بعض النحويين المتقدمين .

يقول **ابن يعيش** -رحمه الله- في معرض حديثه عن الأمور التي منعت تصرّف (عسى) : "الثاني : أنّها ترجٌ فشابهت (لعلّ) وقد استضعف بعضهم هذا الوجه من التعليل ، قال : وذلك أنّ شبه الحرف معنىً مُضعِفٌ للاسم ، لا للفعل ألا ترى أنّ أكثر الأسماء المبنية نحو : (كم) ، (ومَن) إنّما كان بشبه الحروف ، فأمّا الفعل فإنّه إذا أشبه بمعناه الحرف فإنّه لا

(١) الآية (٩٦) من سورة النساء.

(٢) البيت من الكامل ، وهو للكميت بن زيد الأسدي في شعره (١٧٣).

الشاهد في قوله : (ما ذاق... إذا) على أن الفعل الماضي قد يُرادُ به الاتصال والدوام ، ألا ترى أنّ المعنى -كما قال أبو بكر بن الأنباري : "ما ذاق بؤس معيشة فيما مضى ، ولن يذوقها فيما يستقبل إذا لم يعشق" الأضداد (١٢٢).

وينظر هذا البيت في : معاني القرآن للفراء (١/٢٤٤).

(٣) التذييل والتكميل (٤/٣٣٢-٣٣٤).

(٤) المصدر السابق (٤/٣٣٤) .

يمنع التصرف وذلك ؛ لأنّ معانيَ هذه الحروفِ مستفادةٌ ومكتسبة مِنَ الأفعال ألا تـــرى أنّ (إلاّ) في الاستثناء نائبة عن استثنى ، و (الهمزة) في الاستفهام نائبة عن استفهم و (ما) النافيـــة نائبة عن أنفى ، والشيء إنّما يُعطَى حُكماً بالشبه إذا أشبهه في معناه ، وأمّـــا إذا أشـــبهه في معنى هو له ، أو يساويه فيه فلا، ولو جاز أن يمنع التصرّف (عسى) ؛ لأنّها في معنى (لعـــلّ) لجاز أن يمنع (استثنى) التصرّف؛ لمشاركة (إلاّ) ، ولجاز أن يمنع (أنفى) التصرّف ؛ لمشـــاركة (ما) ، وذلك قول من قال : إنّ (ليس) ممنوعة التصرف؛ لمشاركة (ما) في معناها"[1].

(١) شرح المفصّل لابن يعيش (١١٦/٧).

المبحث الرابع

ظنّ وأخواتها

[إلغاء الأفعال القلبية المتصرّفة]

إلغاء الأفعال القلبية المتصرّفة

(ظنّ) وأخواتها إمّا أن تكون أفعالاً قلبية -بمعنى أنّ معانيها قائمة بالقلب ، متّصلة به - وإمّا أن تكون أفعالاً تحويليّة- بمعنى أنّها تدلّ على التّحويل والانتقال من حالةٍ إلى أخرى[1].

وكلّها تعمل النّصب في المبتدأ والخبر على المفعولية ، وذلك بعد استيفاء فاعلها ، وهذا هو الأصل فيها ، وتختص الأفعال القلبية المتصرفة بجواز تعليقها ، وإلغائها عن العمل بخلاف الأفعال التحويلية ، والأفعال القلبية غير المتصرّفة -وهي : (هب) و (تعلّم) بصيغة الأمر- فإنّه لا يجوز فيها إلاّ الإعمال على ما ذكر.

والمراد بتعليقها : إبطال عملها لفظاً لا محلاً ؛ لمجيء ماله صدر الكلام بعده[2] ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[3] ، فالفعل القلبيّ المتصرّف (عَلِمَ) بَطُلَ عمله لفظاً لاعتراض ماله صدر الكلام ، وهو لام الابتداء.

أمّا إلغاؤها فهو : إبطال عملها لفظاً ومحلاً إذا توسطت بين المبتدأ ، والخبر ، نحو : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، أو تأخّرت عنهما نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ ؛ لأنّ توسط العامل أو تأخره عن معموليه يضعف إعماله[4].

أمّا إذا تقدّمت عليهما فإنّ مذهب الكوفيين ، **والأخفش** ، وبعض المتأخرين جواز إلغائها[5]، فيقال في نحو : ظننتُ زيداً قائماً : ظننتُ زيدٌ قائمٌ ، واستدلوا على ذلك بقول

(١) ينظر على سبيل المثال : الارتشاف (٢٠٩٨/٤) ؛ وابن عقيل (٣٨٠/١) ؛ والتصريح (١٥٣/٢-١٧١).

(٢) ينظر : المصادر السابقة.

(٣) الآية (١٠٢) من سورة البقرة.

(٤) ينظر : التصريح (١٧٧/٢).

(٥) ينظر : المغني في النحو (٣١٨/٣) ؛ والارتشاف (٢١٠٧/٤-٢١٠٨) ؛ وتوضيح المقاصد (٥٦٠/١) ؛ وابن عقيل (٣٩٩/١) ؛ وشفاء العليل (٣٩٧/١).

الشاعر :

كذاكَ أُدِّبتُ حتى صار مِن خُلُقِي ... أنّي وجدتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ[1]

برفع (مِلاكُ) على الابتدائية ، و (الأدبُ) على الخبرية ، مع تقدّم الفعل القلبي المتصرف (وجدتُ) عليهما.

وبقول **كعب بن زهير** :

أرجو وآمل أن تدنو مودّتها ... وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ[2]

برفع (تنويل) على الابتدائية ، و (لدينا) على الخبرية ، مع تقدّم الفعل القلبي المتصرف (إخال) عليهما.

ومذهب جمهور البصريين ، وأكثر المتأخرين منع إلغائها ، أمّا البيتانِ السابقانِ فقد خرّجوهما على أحد ثلاثة أوجه[3] :

(١) البيت من البسيط ، وقد عزاه أبو تمام في حماسته لبعض الفزاريين دون أن يعيّن قائله ، ومِلاك الشيمة : ما يقوم به الخلق.
والشاهد في قوله (**وجدت ملاك الشيمة الأدب**) حيث أُلْغِي الفعل القلبي المتصرّف مع تقدّمه.
وهذا البيت رُوي بنصب القافية على الإعمال : أي :

أنّي وجدتُ مِلاكَ الشيمةِ الأدَبا

وروي -أيضاً- : (**أنّي رأيت**) بدل (**أنّي وجدت**).
ينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٤٦/٣) ؛ والمقرّب (١١٧/١) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٣١٤/١) ، وشرح الكافية الشافية (٥٥٨/٢) ؛ وابن الناظم (١٤٨) ؛وشرح الكافية للرضي (١٥٦/٤) ؛ وتوضيح المقاصد (٥٦١/١) ؛ وأوضح المسالك (١٨٦/١)؛ وتخليص الشواهد (٤٤٩) ؛ وابن عقيل (٣٩٨/١) ؛ والأشموني (٤٩٩/٢).

(٢) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه (١٦)، والشاهد في قوله : (**وما إخال لدينا منك تنويل**) ، حيث أُلْغِي الفعل القلبي المتصرّف مع تقدّمه.
ينظر : شرح الكافية الشافية (٥٥٧/٢) ؛ وأوضح المسالك (١٨٧/١) ؛ وابن عقيل (٣٩٧/١) ؛ والهمع (٤٩١/١).

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية (٥٥٧/٢-٥٥٨) ؛ وأوضح المسالك (١٨٧/١-١٨٨) ؛ والتصريح (١٩١/٢-١٩٤).

الأوّل : أنّها من باب الإعمال على أنّ المفعول الأوّل فيهما محذوف ، وهو ضمير الشأن ، والأصل : (وجدته) ، و (إخاله) ثمّ حذف منهما.

الثاني : أنّها من باب التّعليق على تقدير لام الابتداء ، والأصل (لملاك) ، و (لَلَدَيْنَا) ، ثمّ حذف منهما ، وهذانِ الوجهانِ أشار إليهما **ابن مالك** –في ألفيته– بقوله :

وانوِ ضميرِ الشأنِ أولام ابتداء فِـي مُوهمٍ إلغـاءَ ما تقدّمَا

الثالث : أنّها من باب الإلغاء ، ولكن ليس لتقدّم الفعلينِ القلبيينِ المتصرّفينِ أوّل الكلام، وإنّما لتوسطهما فـ(وجدتُ) مسبوق بـ(أنّى) ، و (إخال) مسبوق بـ(ما) النافية على اعتبار أنّ توسط العامل في الكلام مبيحٌ للإلغاء ، وهذا الوجه عبّر عنه **ابن عصفور** في معرض حديثه عن قول الشاعر :

كذاك أُدِّبتُ حتّى صار من خلقي

بقوله : "وذلك لا حجّة فيه ؛ لأنّ (وجدتُ) متوسط بين اسم (أنّ) وخبرها ، وهي الجملة من قولك : ملاكُ الشيمة الأدبُ ، و لم يُعْنَ بالتوسط إلاّ أن تجيءَ وسط كلام لا صدره ، وإن كان توسطها بين مفعولينِ أقوى في إلغائها"[1].

واعترض عليه **أبو حيان** –رحمه الله– بقوله : "وقول **ابن عصفور** : أنّ (وجدتُ) متوسطة بين اسم (أنّ) وخبرها **لا يظهر** ؛ لأنّ الخبر في الظاهر هو (وجدتُ) ، فلو قال : لأنّها لم تتصدر أوّل الكلام لكان أجود"[2].

ثم حاول تصحيح عبارته فقال : "ويمكن تصحيح كلامه على أن يكون (ملاك الشيمة الأدب) خبراً –كما زعم– لكن يحتاج إلى رابطٍ ، فيحتمل أن يكون ضميراً محذوفاً –أي

(١) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٣١٤-٣١٥).

(٢) التذييل والتكميل (ج٢/٩٩٠) (رسالة دكتوراه).

ملاك الشيمة الأدب مني- أو تكون الألف واللام نابت عن الضمير على رأي الكـــوفيين[1] ، ويحتمل أن يكون هذانِ التقديرانِ في (الأدب) –أي : ملاك الشيمة الأدب مني أو أدبي"[2].

فأنتَ ترى أنَّ **ابن عصفور** و**أباحيان** لم يختلفا في حكم إلغـــاء (وجـــدتُ) في البيـــت المذكور آنفاً، ولا في سبب إلغائها ، وإنّما اختلفا في خبر (أنّ) فيه ، **فابن عصفور** يرى أنَّـــه الجملة الاسمية (ملاك الشيمة الأدب)، و**أبو حيان** يرى أنّه الجملة الفعلية (وجدتُ).

وفي نظري ، ما قاله **أبو حيان** هو الصحيح ؛ كي لا يفصل بين معمولي (أنّ) بفاصـــل أجنبي ؛ ولأنّ الكلام لا يستقيم بدون (وجدتُ) ؛ ألا ترى أنّه لا يقال : أنّي مِلاك الشـــيمة الأدب ، كما أنّ قول **أبي حيان** : "فلو قال : لأنّها لم تتصدر أوّل الكـــلام لكـــان أجـــود" صحيح –أيضاً- لسلامة العبارة من الإشكال ، ودلالتها على المعنى المراد بأقلّ الألفاظ.

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي (٢/٣٩٠).

(٢) التذييل والتكميل (ج٢/٩٩٠-٩٩١) (رسالة دكتوراه).

المبحث الخامس

التعجّـــب

[الأفعال التي استغني عن التعجب منها بغيرها]

الأفعال التي استغني عن التعجب منها بغيرها

يشترط فيما يبنى منه التعجب بـــ(ما أفعله ، وأفعل به)[1] أن يكون فعـــلاً ، ثلاثيـــاً ، متصرّفاً ، تامًّا ، مثبتاً ، قابلاً للتفاوت ، مبنياً للمعلوم ، وألاّ يكون الوصف منه على أفعـــل فعلاء[2] ، فلا يتعجب البتة من الاسم، ولا من الفعل القابل للتفاوت ، نحو : فَنِيَ ، ومات ، ولا من الفعل الجامد ، نحو : عسى ، وبئس ، ونعِمَ ، أمّا إن كان الفعـــل غـــيرَ ثلاثـــي، أو الوصفَ منه على أفعل فعلاء، أو منفياً ، أو مبنياً للمجهول ، أو ناقصاً ، فإنّـــه يُتوصَّـــل إلى التعجب منه بطريقة غير مباشرة ، وهو أن يُؤتَى بفعل مُستوفٍ للشروط ، صـــالح للمعـــنى المراد، ثم يؤتى بعده بمصدر الفعل غير المستوفى الشروط ، منصوباً على المفعولية بعد (أَفْعَل)، ومجروراً بالباء بعد (أَفْعِل) ، إلاّ أنّ المصدر في الفعل غير الثلاثي، والناقص إن كان له مصدر، وممّا الوصف منه على أفعل فعلاء يكون صريحاً[3] ، وفي الفعل المنفي، والمـــبني للمجهـــول، والناقص إن لم يكن له مصدر يكون مُؤولاً مِن (أن والفعل) ، أو (ما والفعل)[4].

وقد جاء التعجب بـــ(ما أفعله) و (أفعِل به) بطريقة مباشرة ممّا لم يستوفِ الشـــروط اللازمة، وذلك على وجه الشذوذ ، نحو قولهم : ما أَقْمَنَهُ بكذا ، بنوه من قولهم : هو قَمَـــنٌ بكذا ، وقولهم : ما أَخْصره ، بنوه من الفعل (اُختُصِرَ).

(١) للتعجب عدّة عبارات ، المبوّب له في النحو ما ذُكِر .

(٢) مثال المستوفي الشروط : ما أحسن زيداً ! ، وأحسن به !

(٣) على سبيل المثال يكون التعجب من الفعل غير الثلاثي (انطلاق) : ما أشد انطلاقة زيد ! ، وأشدد بانطلاقته !

(٤) على سبيل المثال يكون التعجب من الفعل المبني للمجهول (كُوفِئ) : ما أجمل ما كُوفِئ به المجد ! ، وأجمل بما كُوفِئ بـــه المجد !.

كما جاء التعجب بـ(ما أفعله) ، و (أفعل به) بطريقة غير مباشرة من أفعالٍ مستوفية للشروط اللازمة ؛ وذلك استغناءً عن التعجب منها بغيرها[1] ، وقد عدّ منها **سيبويه** الفعل (قَال) من القائلة ، يقول-رحمه الله-: "...ولا يقولون في قال يقيل : ما أقيله ، استغنوا بما أكثر قائلته"[2].

وعدّ منها -أيضاً- **ابن بَرْهَان**: سَكِرَ ، وقَعَدَ ، وجَلَسَ ، يقول -رحمه الله-: "وقالوا في سكران : ما أشدَّ سُكره ، ليفصلوا بين ذلك ، وبين ما أسكره للنهر ، وفِعْلُ الأوّل (سَكِرَ)، [وقالوا : ما أشد قُعُودَهُ في هذا المكان][3] ، و لم يقولوا : ما أقعده ، وأقعِد به ؛ ليفصلوا بينه وبين (ما أقعده) في النسب ، وهو أقعد منك.

باب : وحملوا على (قعد) (جَلَسَ) ؛ لأنّه : مثلُه في المعنى ، فلم يقولوا : هو أجلس منك"[4].

وعدّ منها -كذلك **ابن عصفور** ، وغيره- : قامَ وغَضِبَ وَنَامَ ، يقول **ابن عصفور- رحمه الله-** : "...ومِن المبالغة في الفعل أن يُجعلَ كأنّه طُبِعَ في التعجب منه ، إلاّ ألفاظاً استغنت العرب عن التّعجب منها بـ(أشدّ) وما في معناها ، وهي : قامَ ، وقَعَدَ ، ونَامَ ، وسَكِرَ ، وَغَضِبَ ، وجَلَسَ، وقَالَ -مِن القائلَة- فلم يقولوا : ما أقومه ؛ لِئلاّ يلتبس : بـ(أقومَه) من استقام ، ولم يقولوا : ما أقعدَه ؛ لئلاّ يلتبس بـ(ما أقعده مِن أبٍ) و لم يقولوا : ما أجلسه ؛ حملاً على [ما أقعده][5] ؛ لأنّه في معناه ، أو حملاً على (ما أقومه) ؛ لأنّه نقيضه ، و لم يقولوا : ما أسكره ؛ لئلاّ يلتبس بقولهم : ما أسكَرَ التَمرَ إذا كان فيه السكر.

(١) ينظر : -كلّ ما تقدم- : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٥٧٦-٥٨٠) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٤٤-٤٩) ؛ والارتشاف (٤/٢٠٧٧-٢٠٨٤) ؛ والتصريح (٣/٣٨٦-٤٠٠) ؛ والنحو الوافي (٣/٣٤٩-٣٥٦).

(٢) الكتاب (٤/٩٩).

(٣) في شرح اللمع لابن بَرْهَان بتحقيق فائز فارس ما نصه : "وقالوا : قعد في هذا المكان" والصحيح ما أثبته.

(٤) شرح اللمع لابن بَرْهَان (٢/٤١٤).

(٥) في شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٥٨١) بتحقيق صاحب جعفر أبو جناح ما نصه : (ما أقعد) والصحيح ما أثبته.

وأمّا ما أنومه ، وما أغضبه ، وما أقيله ، [فلم يُقَلْ ؛ استغناءً][1] عنها بالتعجب بـ(أشدّ) وما في معناها"[2].

وقد ردّ **أبو حيان** على **ابن عصفور** وغيره ممّن عدّ الفعل (نام) من الأفعال التي استغني عن التعجب منها بغيرها ، بقوله : "وذَكَر الاستغناء عن السبعة[3] من أصحابنا **ابن عصفور** ، وغيره ، **وعدُّهم نام فيها ليس بصحيح** ؛ لأنّ **سيبويه** حكى : ما أنومه ، وقالت العرب : هو أنوم من فهدٍ[4]"[5].

وتَبِعهُ في هذا الاعتراض **المرادي**[6] ، **والشيخ خالد الأزهري**[7] ، **والأشموني**[8].

وأحسبُ أنّ استدلال **أبي حيان** ومَن تَبِعهُ بحكاية **سيبويه** : (ما أنومه) للردّ على **ابن عصفور** وغيره ممّن عدّ الفعل (نام) من الأفعال التي استغني عن التعجب منها بغيرها -ليس بصحيح ؛ لأنّ هذه الحكاية وردت في **قول سيبويه** : "ولا يقولون في قال يقيلُ : ما أقيله ، استغنوا بما أكثر قائلته، وما أنومه في ساعة كذا وكذا ، كما قالوا : تركتُ و لم يقولوا: وَدَعتُ"[9].

فإيرادُ **سيبويه** لها في سياق النفي -كما ترى- يُوحي بأنّ العرب لا تقول : ما أنومه ، كما لا تقول : ما أقيله ؛ استغناءً عنهما بـ(ما أشد نومه) ، و (ما أكثر قائلته).

(١) في شرح الجمل الكبير لابن عصفور بتحقيق الدكتور/صاحب جعفر أبو جناح ما نصه : "فَلَمْ نَقُلْ استغنت عنها بالتعجب بأشد وما في معناه" ، والصحيح -كما هو في المخطوط (١٠٠-ب)- ما أثبته.

(٢) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٥٨١-٥٨٢) ؛ وينظر : المقرب (١/٧٤).

(٣) يعني : قام ، وقعد ، ونام ، وقال من (القائلة) ، وسَكِرَ ، وغَضِبَ ، وجلس.

(٤) مثل ذكره ابن قتيبة في عيون الأخبار (٢/٤٧٣) ؛ وأبوهلال العسكري في جمهرة الأمثال (٢/٢٥٢) .

(٥) التذييل والتكميل (ج٤/٦٩٣-٦٩٤) (رسالة دكتوراه).

(٦) ينظر : توضيح المقاصد (٢/٨٩٧).

(٧) ينظر : التصريح (٣/٣٩٦).

(٨) ينظر : منهج السالك للأشموني (٣/٩٧٨).

(٩) الكتاب (٤/٩٩).

أمّا استدلالهم بقول العرب : هو أنوم من فهد ، فصحيح ذكره **ابن قتيبة** ، يقول -رحمه الله- : "يقال : فلان أسمعُ مِن قُراد... وأنومُ من فهدٍ.."[1].

و-أيضًا- ذكره مَن جاء بعده -**كأبي هلال العسكري**[2] و**الميداني**[3]-.

وهذا الاستدلال -في نظري- كافٍ للرد على **ابن عصفور** ، ومَن تَبِعَه في هذه المسألة؛ لأنّ مَن له حجةٌ أولى مِمَّن لا حجة له ، والله أعلم.

(١) عيون الأخبار (٢/٤٧٣).

(٢) ينظر : جمهرة الأمثال (٢/٢٥٢).

(٣) ينظر : مجمع الأمثال (٣/٤١١).

المبحث السادس

نِعْمَ وبِئْسَ وما جرى مجراهما

(ذا) من (حبَّذا)

[ذا] من [حبَّذا]

(حبَّذا) يجري مجرى (نِعْمَ) في المعنى ، مع زيادة أنّ الممدوح بـه محبـوب وقريـب إلى النفس، نحو قولك : حبَّذا زيدٌ[1] ، وهو مركّب عند جماعة من النحويين[2] من الفعل الماضي (حَبَّ) ، واسم الإشارة (ذا)، وحجّتهم[3] امتناع الفصل بينهما ، فلا يقال : حبّ في الـدار ذا ؛ وبملازمة الإفراد والتذكير لاسم الإشارة (ذا) في جميع الأحوال ، فلا يقال : حبـذانِ ، ولاحبذون ، ولا حبّ أولاء ، على أنّ منهم مَن غلّب عليـه الفعليّـة -**كـالأخفش**[4] ، **وخطّاب المارديّ** [5]- وذلك لتقدّم الفعل (حبّ) ؛ وكونه أكثر حروفاً ، ومنهم مَن غلّـب عليه الاسميّة -**كالمبرد**[6] ، **وابن السراج**[7]- ؛ لشرف الاسم ، ووقوعه في التركيب كثيراً ، ولدخول ياء النداء عليه ، نحو قول **جرير** :

يا حبَّذا جبلُ الريّانِ من جبلٍ وحبّذا ساكنُ الرّيانِ مَن كانا[8]

والنداء مِن خواص الاسم[9].

(١) ينظر : توضيح المقاصد (٢/٩٢٨) ؛ والأشموني (٣/١٠٠٤).

(٢) ينظر : ابن الناظم (٣٣٨) ؛ ومنهج السالك لأبي حيان (٢/٤٠٢).

(٣) ينظر : البغداديات (٢٠١) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٦١٠) ؛ والتصريح (٣/٤٢٩).

(٤) ينظر : الارتشاف (٤/٢٠٥٩) ؛ وتوضيح المقاصد (٢/٩٢٩) ؛ والمساعد (٢/١٤٢) ؛ وشفاء العليل (٢/٥٩٥).

(٥) هو خطّاب بن يوسف بن هلال القرطبي المتوفى بعد (٤٥٠هـ). من مؤلفاته : كتاب الترشيح في النحو.
ينظر : البلغة (١٣١) ؛ وبغية الوعاة (١/٥٥٣). وينظر رأيه هذا في : المساعد (٢/١٤٢) ؛ والتصريح (٣/٤٢٩).

(٦) ينظر : المقتضب (٢/١٤٥).

(٧) ينظر : الأصول (١/١١٥).

(٨) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه (٥٩٦) ؛ والشاهد في قوله : (**يا حبَّذا**) حيث دخلت (يا) النداء على (حبَّذا) ، وهذا يرجح اسميّة (حبَّذا) ؛ لأنّ النداء من خواص الاسم.
ينظر : اللباب (١/١٨٨) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (٧/١٤٠) ؛ والجنى الداني (٣٥٧) ؛ والهمع (٣/٣٠).

(٩) ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٦١٠) ؛ والتصريح (٤/٤٢٩).

وغير مركّب عند أكثر النحويين -**كالخليل**[1] ، **وابن كيسان**[2] ، **وأبي علي الفارسي**[3]، **وابن خروف**[4] ، **وابن مالك**[5]- على أنّ (حَبّ) فعلٌ ماضٍ فاعله اسم الإشارة (ذا) ، وهؤلاء اختلفوا في علّة كون اسم الإشارة ملازماً للإفراد والتثنية ، وعدم تغيّره بحسب المشار إليه ، وذلك على ثلاثة أقوال[6] :

الأوّل : وعليه الأكثرون[7] ، أنّه جرى مجرى الأمثال ، والأمثال لا تتغير ، يقول **أبو البركات بن الأنباري** -رحمه الله- : "فإن قيل : فلِمَ كانت (حبَّذا) في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث على لفظ واحد ؟

قيل : إنّما كانت كذلك ، نحو : حبَّذا الزيدانِ ، وحبَّذا الزيدون ، وحبّذا هند ؛ لأنّها جرت في كلامهم مجرى المثل ، والأمثال لا تتغيّر ، بل تلزم سَنَناً واحداً وطريقةً واحدة"[8].

الثاني : وعليه **ابن كيسان** ، أنّ (ذا) إشارة إلى مفرد مذكر محذوف ، وتقديره -عنده- في نحو ، (حبذا زيدٌ) : حبذا حُسْنُ زيد ، ثم حُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

يقول **ابن مالك** -رحمه الله- : "وقال **ابن كيسان** : (ذا) من قولهم : (حبَّذا) إشارة إلى مفرد مضاف إلى المخصوص حُذِفَ وأُقِيمَ هو مقامه ، فتقدير (حبَّذا هندٌ) : حبَّذا حُسنُها"[9].

(١) ينظر : الكتاب (٢/١٨٠).

(٢) ينظر : الارتشاف (٤/٢٠٥٩) ؛ والمساعد (٢/١٤٣).

(٣) ينظر : البغداديات (١٠٢).

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن خروف (٢/٥٩٩).

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٣) ؛ وشرح الكافية الشافية (٢/١١١٧).

(٦) ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٦٠٩) ؛ والارتشاف (٤/٢٠٥٩) ؛ وتوضيح المقاصد (٢/٩٣٠) ؛ وأوضح المسالك (٢/١٨٢) ؛ والتصريح (٣/٤٣٠-٤٣١) ؛ والهمع (٣/٣٠-٣١).

(٧) ينظر : الهمع (١/٣١).

(٨) أسرار العربية (٧٥).

(٩) شرح الكافية الشافية (١١١٨).

وحكى **أبو حيان**[1] أنّ **ابن الطراوة**[2] ذهب إلى نحو ما ذهب إليه **ابن كيسان** ، ثم نقل عنه قوله: "أشاروا بـ(ذا) إلى الأمر الذي استحقّ (زيد) به المحبّة فكأنّهم قالوا : حبذا أمرُ زيدٍ وشأنه، ولهذا لم يُقل : حبَّذان الزيدان ؛ لأنّك لا تريد زيداً ، وإنّما تُريدُ أمره ، فكأنّك قلت : حبَّذا أمر الزيدينِ ، فالزيدانِ على هذا بدل مِن (ذا) ، في قولك : حبَّذا"[3].

الثالث : وعليه **أبو علي الفارسي** ، أنّ (ذا) اسم جنس شائع ، فالتُزِمَ فيه الإفراد ، يقول –رحمه الله– : "...فأمّا ما اعتلّوا به من كونه في التّأنيث والتذكير على صيغةٍ واحدةٍ ، فلو قال قائلٌ : إنّ قولنا (ذا) –في هذا الموضع– لمّا كان اسماً شائعاً يدل على كثرة ، والدليل على ذلك أنّه لا يجوز : حَبَّ زيدٌ ، كما لا يجوز : نِعمَ زيدٌ ؛ لأنّه فعلٌ يقتضي اسماً عامًّا مثلهُ، ووضعهُ للمدح كما وُضِعَ (نِعْمَ) له ، والأسماء المبهمة إذا كانت للجميع كان للمذكر والمؤنث على لفظ واحد كـ(أولئك) ، و (أولاك) ، و (ما) ونحو ذلك ، فكذلك (ذا) لمّا وقع موقع الجميع هنا –وإن استُعمِلَ للإفراد في غيره– أُجري مُجرى ما يكون للجميع ، فلم يُغيّر و لم يُجعل للمؤنث لفظ غير لفظ المذكر ، كما فُعِلَ ذلك بالأسماء المبهمة الدالة على الجمع..."[4].

وبما أنّ **ابن كيسان** قد علّل ملازمة اسم الإشارة (ذا) من (حبَّذا) للإفراد والتذكير بأنّ الكلام على حذف مضاف ، والتقدير في نحو : (حبَّذا هندٌ) حبذا حسْنُ هندٍ ، فقد ردَّ عليه **ابن عصفور** بأنّ حكم الإفراد والتذكير وفروعهما في حال حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، إنّما يكون للملفوظ به لا للمحذوف –أي للمضاف إليه– ، وعليه فلا يجوز أن يقال : حبَّذا هندٌ ؛ لأنّ الملفوظ به (هند) مؤنث و(ذا) مذكر فتنافيا.

(١) ينظر : منهج السالك لأبي حيان (٤٠٣).

(٢) هو سليمان بن محمد بن عبدالله السَّبائي المالقي المتوفى سنة (٥٢٨هـ) ، من مؤلفاته : الترشيح في النحو ، والمقدمات على كتاب سيبويه. تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (٦٠٢/١) ؛ والأعلام (١٣٢/٣).

(٣) منهج السالك لأبي حيان (٤٠٣/٢).

(٤) البغداديات (٢٠١).

يقول –رحمه الله– بعد أن ذكر تعليل **ابن كيسان** السابق : "وهو فاسدٌ ؛ لأنَّ العرب إذا حذفت المضاف وأقامت المضاف إليه مقامه ، فإنَّما تجعل الحكم من تذكير ، وتأنيث ، وإفراد، وتثنية ، وجمع ، وغير ذلك ، على حسب الملفوظ به ، لا على حسب المحذوف ، فتقول : اجتمعتِ اليمامةُ ، ولا تقول : اجتمع اليمامة ، وإن كان الأصل قبل الحذف : اجتمع أهلُ اليمامة"[1].

واعترض **أبو حيَّان** على **ابن عصفور** في رده السابق بأنّ الحكم المذكور لا يلزم أن يكون للملفوظ به ، بل قد يكون للمحذوف ، يقول **أبو حيان** بعد أن ذكر نصَّ **ابن عصفور** السابق: "**وليس بصحيح** إذ هما طريقانِ ، أحدهما ما ذكره ، والآخر : مراعاة المحذوف ، وإن كان أقلَّ من الأوّل ، وقد جاء ذلك في أفصح كلام ، قال الله تعالى : ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾[2] ، إذ التقدير : أو كذي ظلمات[3] ، ولذلك عاد الضمير على ذي المحذوف"[4].

واعتراضُ أبي حيَّان –من وجهة نظري– في محلّه ، وأبينُ دليلٍ على ما قاله قوله تعالى : ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾[5] ، فالتقدير –والله أعلم– : وتلك أهل القرى.

يقول **ابن مالك** –رحمه الله– : "فحذف (الأهل) ، وأقيمت (القرى) مُقامهم ، فعاد إليها ضمير الذكور العقلاء ، كما كان يعود إلى (الأهل) "[6].

(١) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٦١٠).

(٢) الآية (٤٠) من سورة النور.

(٣) هذا أحد تقديرين في هذه الآية ، أحدهما ما ذُكِر ، والآخر : "أو كأعمال ذي ظلمات" ، ينظر : التبيان (٢/٩٧٢).

(٤) منهج السالك لأبي حيان (٢/٤٠٣).

(٥) الآية (٥٩) من سورة الكهف.

(٦) شرح الكافية الشافية (٢/٩٧٠).

وأخيراً أُشيرُ إلى أنَّ النحاة المتأخّرين ردّوا على **ابن كيسان** في تعليله السابق بوجه لا تثريبَ عليهم فيه ، يقول **المرادي** –رحمه الله– بعد أن ذكر تعليل **ابن كيسان** : "ورُدّ بأنَّه دعوى لا دليل عليها"[1] ، ومعنى قولهم : **(لا دليل عليها)** –كما قال **الصبان** –رحمه الله– : "أي دليلٌ لعدم ظهور هذا المقدّر في شيءٍ من كلام العرب"[2].

(١) توضيح المقاصد (٢/٩٣٠).

(٢) حاشية الصبان (٢/١٠٠٦).

الفصل الثالث

الاعتراضات
في الحروف العاملة

وفيه ستة مباحث

المبحث الأول

(لا) العاملة عمل (ليس)

(لا) العاملة عمل ليس

للنحاة ثلاثة مذاهب في إعمال (لا) النافية للوحدة[1] :

الأول : وعليه أكثر النحويين ، أنّها تجري مجرى (ليس) في رفع المبتدأ ، ونصب الخبر بشرط ألاّ ينتقض نفي خبرها بـ(إلاّ) ، وألاّ يُفصلَ بينها وبين اسمها ، وألاّ تكرّر ، وألاّ يُعرّف اسمها أوخبرها ، فإن انتفى شرط من هذه الشروط أُلغِيَت ، وبَطُلَ عملها عندهم إلاّ طائفة منهم[2] ، فقد أجازوا إعمالها عمل (ليس) في النكرة والمعرفة.

الثاني : أنّها لا تعمل أصلاً ، فلا ترفع مبتدأ ، ولا تنصب خبراً ، على أنّ ما بعدها مرتفع بالابتداء والخبر ، وهذا هو مذهب **الأخفش** ، وتبعه **الرضي** يقول-رحمه الله - : " والظاهر أنّه لا تعمل (لا) عمل (ليس) لا شاذًّا ولا قياساً "[3].

الثالث : أنّها تعمل عمل (ليس) في رفع الاسم فقط ، ولا تعمل في الخبر شيئاً، وهذا هو مذهب **الزجاج** ، يظهر ذلك من توجيهه رفع (**لغو**) في قوله تعالى : ﴿ يَتَنَٰزَعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾[4]،يقول - رحمه الله - : " فمن رفع فعلى ضربينِ ، على الرفع بالابتداء ، و (**فيها**) هو الخبر ، وعلى أن يكون (لا) في مذهب (ليس) رافعة ، أنشد **سيبويه**[5] ، وغيره :

(١) قلتُ (لا النافية للوحدة) احترازاً من (لا) النافية للجنس ، لا أنّها نصًّا لنفي الوحدة كما سيأتي.

ينظر هذه المذاهب في : الارتشاف (١٢٠٨/٣) ، والجنى الداني (٢٩٢-٢٩٣)؛ والهمع (٣٩٧/١).

(٢) ينظر : الهمع (٣٩٨/١).

(٣) شرح الكافية للرضي (٢٩٣/١).

(٤) الآية (٢٣) من سورة الطور.

(٥) ينظر : الكتاب (٥٨/١) ، و (٢٩٦/٢).

مَن صــدّ عــن نيرانِهــا فأنا ابنُ قيسٍ لا بَرَاحُ[1]"[2].

وحكى **أبو حيان** أنّ **ابن عصفور** قال : " والصحيح عندي أنّها لا تعمل في الخبر شيئاً؛ لأنّ (لا) تنزلت من النكرة التي رفعتها منزلة (مِن) منها في الاستفهام ، كمــا تنزلــت (لا) الناصبة منها منزلتها ، ولذلك لم يجُز الفصل بين (لا) وما عملت فيه ، رافعة كانت أو ناصبة، كما لا يجوز الفصل بين (ما) وما عملت فيه ، كما أنّ (قائمٌ) من قولك (هل مِن رجلٍ قائم) خبر للاسم المجرور بــ (مِن) ؛ لأنّ موضعه مع (مِن) رفع بالابتداء ، فكذلك يكون (قــائم) من قولك (لا رجلَ قائمٌ) خبراً للاسم الذي عملت فيه ؛ لأنّه مع (لا) في موضع رفع علــى الابتداء . انتهى كلامه "[3].

ثم وجّه **أبوحيان** اعتراضين :

الأوّل : على **ابن عصفور** في تنظيره لــ (لا) العاملة عمل (ليس) ، بــ (لا) العاملــة عمل (إنّ) في تنزيلها من النكرة الواقعة بعدها منْزلة (مِن) منها في قولهم : هل مــن رجــل قائم؟.

والآخر : على **الزجاج وابن عصفور** فيما ذهبا إليه من أنّ (لا) النافية للوحدة لا تعمل في الخبر شيئاً .

يقول **أبو حيان** -رحمه الله- : " **وهذا الذي استدّل به أبو الحسن بن عصفور لــيس بصحيح** ؛ لأنّ (لا) لم تتنــزل من النكرة التي رفعتها منزلة (مِن) كالناصبة ، إذ لو كانــت كذلك لم يجيزوا (لا رجلٌ في الدار بل رجلانِ) ، ولسوّوا بين هذا ، وبين (لا رجلَ في الدار)

(١) البيت من مجزوء الكامل ، وقائله سعد بن مالك القيسي كما في الكتاب (٥٨/١) ، والبراح :بمعنى أن يزول عن مكانه.
والشاهد في قوله : (**لا براح**) حيث أعمل (لا) عمل (ليس) وحذف خبرها ، والتقدير : لا براح عندي.
ينظر : المقتضب (٣٦٠/٤) ؛ والمفصل (٣١) ؛ وأمالي ابن الشجري (٤٣١/١) ؛ والإنصــاف (٣٦٧/١) ؛ وأوضــح المسالك (١٢١/١) ؛ ومغني اللبيب (٢٦٦/١) ؛ والهمع (٣٩٧/١) ؛ والدرر (١١٢/٢).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٦٣/٥-٦٤).

(٣) التذييل والتكميل (٣١٠/٥).

بجامع ما اشتركا فيه من أنّ (لا) إذا عملت عَملَ (إنّ) أو عمل (ليس) كانت جواباً لقولك : هل مِن رجل في الدار ؟ فكانت تكون في حاليها وضعت للنّص على العموم ، لأنّها جـــوابُ نصٍّ على العموم، فكون النحويين فرّقوا بينهما ، فجعلوا العاملة عمل (إنّ) نصّاً في العمـــوم، والعاملة عمل (ليس) محتملة للعموم ، دليل على اختلاف الأحكام.

وممّا يشهد بصحة مذهب الجمهور، وبطلان مذهب **الزجاج** واختيار **ابن عصـــفور** أنّ السّماع ورد بنصب خبر (لا) العاملة عمل (ليس) ، نحو قوله :

تعزّ ، فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وزرٌ مما قضى اللهُ واقيـــا [1]»[2]

ولتحقيق هذينِ الاعتراضينِ نقول : إنّ من أظهر الفروق التي نصّ عليها النحاة[3] بـــين (لا) العاملة عمل (إنّ) ، و (لا) العاملة عمل (ليس) أنّ (لا) العاملة عمل (إنّ) يراد بها النص الصريح على استغراق نفي الجنس كلّه بحيث يشمل كلّ فرد من أفراده ، ولا يتـــرك منـــهم أحداً ، أمّا (لا) العاملة عمل (ليس) فليست كذلك ، بل النفي بها يحتمل نفي فرد من أفـــراد الجنس ، أو نفي أفراد الجنس جميعاً .

يقول **ابن عقيل** –رحمه الله– شارحاً قول **ابن مالك** :

عمل (إنّ) اجعل لِلاَ في نَكِره مُفْرَدَةً جاءتكَ أو مُكَرَّرَه

: " ... المراد بها (لا) التي قُصِدَ بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كلّه ، وإنّما قلت : (التنصيص) احترازاً عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً ، نحو : لا رجلٌ قائماً ، فإنّهـــا

(١) البيت من الطويل ، ولم أتمكن من معرفة قائلة.

والشاهد في قوله : (**فلا شي.. باقياً**) و (**ولا وزر.. واقيا**) حيث أعمل (لا) عمل (ليس).

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٦/١) ؛ والجنى الداني (٢٩٢) ؛ وشرح شذور الذهب (١٨٨ و ٢٦١) ؛ ومغـــني اللبيب (٢٦٧/١) ؛ وابن عقيل (٢٨٩/١) ؛ والهمع (٣٩٧/١) ؛ والدرر (١١١/٢).

(٢) التذييل والتكميل (٥/٣١٠-٣١١).

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٧١/٢) ؛ وشرح الكافية للرضي (٢٩٤/٢).

ليست نصًّا في نفي الجنس ، إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس ، فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز : لا رجلٌ قائماً بل رجلانِ ، وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز : لا رجلٌ قائماً بل رجلانِ، وأمّا (لا) هذه فهي لنفي الجنس ليس إلاّ ، فلا يجوز : لا رجُلَ قائمٌ بل رجلانِ "[1].

وبما أنّ (لا) العاملة عمل (إنّ) نصّ في نفي الجنس كُلّه ، و(لا) العاملة عمل (ليس) ليست كذلك ، فإنّه يصح أن يجاب عن قولهم : هل مِن رجلٍ قائمٌ ؟ بقولك : لا رجلَ قائمٌ، لا بقولك : لا رجلٌ قائماً ؛ لدلالة (مِن) فيه على الاستغراق ، في حين أنّه يصح أن يجاب عن قولهم : هل رجلٌ قائمٌ ؟ بقولك : لا رجلٌ قائماً ، لا بقولك : لا رجلَ قائمٌ ؛ لأنّه ليس نصّاً في الاستغراق.

يقول **السيرافي** –رحمه الله– : "قال **أبو العباس محمد بن يزيد** : لا أرى بأساً أن نقول: لا رجلٌ في الدار ، وتجعله جواب قوله : هل رجلٌ في الدار ؟ ، وجائز أن يكون لرجُلٍ واحد، وجائز أن يكون في موضع جميع ، كما كان في (هل) كذلك، ألا ترى أنّ قوله: لا رجلَ في الدار لا يكون إلاّ في موضع جميع ؛ لأنّه جواب : هل من رَجُلٍ في الدار ؟"[2].

وبناءً على ما تقدم يكون قول **ابن عصفور** المحكي : (... **(لا) تنزلت من النكرة التي رفعتها منزلة (مِن) منها في الاستفهام ، كما تنزلت (لا) الناصبة منها منزلتها**)– **ليس** بصحيح–كما قال **أبو حيان**– ؛ لأنّه نزّل (لا) العاملة عمل (ليس) ، منزلة (لا) العاملة عمل (إنّ) في دلالتها على نفي الجنس كلّه ، وفي وقوعها جواباً لقولهم : هل مِن رجل قائمٌ؟.

وفي الواقع **أبو حيان** لم يكن له قصب السبق في هذا الاعتراض فقد سبقه إليه شيخه **بهاء الدين بن النحاس** ، فعند قول **ابن عصفور** في المقرب " ... وأمّا (لا) –يعني العاملة عمل (ليس)– فإنّها لا تعمل إلاّ في النكرات بشرط أن يكون الخبر –أيضاً– مؤخراً منفياً،نحو قولك : لا رجلٌ أفضلَ منك ، فإن كان موجباً أو مقدماً لم تعمل ، نحو قولك : لا أفضل

(١) شرح ابن عقيل على الألفية(١/٣٦٠)

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/٩٨-أ وَ ب).

منك رجلٌ ولا امرأةٌ ، ولا رجلٌ ولا امرأة إلاّ أفضلُ منك ، وسبب ذلك أنّها إنّما تعمل إذا كانت خاصة بالاسم ، ولا تكون خاصة حتى تكون للنفي العام فتكون في جواب السؤال العام ، نحو قولك : هل مِن رجل قائمٌ ؟ ، فيلزم دخولها من أجل ذلك على الاسم النكرة "[1] -قال **بهاء الدين بن النحاس** ما نصه : " وقوله : **وسبب ذلك** ... إلى آخره، ما ذكره المصنف – رحمه الله – لا يصلح أن يكون دليلاً على اختصاص (لا) العاملة عمل (ليس) بالنكرات ؛ لأنّ ما ذكره من العموم إنّما هو لـ (لا) العاملة عمل (إنّ)..."[2].

ولعلك لاحظت من كلام **ابن عصفور** السابق أنّه يجري (لا) العاملة عمل (ليس) في رفع المبتدأ ونصب الخبر ، كما فعل أكثر النحويين ، وليس كما حُكِيَ عنه ، ويعزّزُ ذلك قوله قبل نصّه السابق : " و (لا) و (لات) يكونانِ بمنزلة (ما) الحجازية في رفع الاسم،ونصب الخبر"[3].

وإذا ثبت أنّ **ابن عصفور** قد نصّ على أنّ (لا) النافية للوحدةعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، فهذا يدل على أنّه تراجع عن قوله المحكي ، والذي ذكر فيه أنّها لا تعمل في الخبر شيئاً ، وحينئذٍ يسقط اعتراض **أبي حيان** الآخر على **ابن عصفور**- في هذه المسألة -.

والعجب من **أبي حيان** يذكر نصّ **ابن عصفور** المجانب للصواب دون أن يشير إلى نصّه الآخر الموافق لكلام أكثر النحويين.

(١) المقرب (١/١٠٤-١٠٥).

(٢) التعليقة على المقرب (٤٧- أ وَ ب).

(٣) المقرب (١/١٠٤).

المبحث الثاني

(إنّ) وأخواتها

وفيه خمس مسائل :

الأولى : معنى (كأنّ) .

الثانية : إعمال الأحرف الناسخة في الحال .

الثالثة : وقوع الجمل الطلبية خبراً لـ(إنّ) وأخواتها .

الرابعة : دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) ومعموله المتقدم .

الخامسة : أصل (لهنّك) من قولهم : لهنّك لرجل صدق .

معنى كأنّ

كأنّ معناها التشبيه ، نحو : كأنّ زيداً أسدٌ ، وليس لها عند أكثر البصريين معنى غيره [1]، وزعم الكوفيون والزجاجي [2] أنّها قد تأتي للتحقيق ، مستدلين على ذلك بقول عمر بن أبي ربيعة :

كأنّني حين أُمسي لا تُكلّمُني ذوبُغيةٍ يشتهي ماليس موجُودَا[3]

وبقول الحارث بن خالد المخزومي:

فأصبح بطنُ مكةَ مُقشعِرًّا كأنّ الأرضَ ليس بها هشامُ[4]

وأُجيبَ عن البيت الأوّل -كما قال المرادي -رحمه الله - " بأنّ التشبيه فيه بيّن من أدنى تأمّل " [5].

(١) ينظر : الجنى الداني (٥٧٠).

(٢) ينظر : التذييل والتكميل (١٣/٥) ؛ والارتشاف (١٢٣٨/٣) ؛ والجنى الداني (٥٧١) ؛ والهمع (٤٢٧/١).

(٣) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه (٣٢٠) ، ونسبه ابن منظور- في مادة (عود) (٣١٨/٣)- ليزيد بن الحكم الثقفي. ويروى (هتيم) بدل (ذو بغية) ، وهو شاهد على مجيء (كأنّ) بمعنى التحقيق.

ينظر : الخصائص (١٧٠/٣) ؛ و شرح المفصل لابن يعيش (٧٧/٤) ؛ وتذكرة النحاة (٣٩٩) ؛ والتذييل والتكميل (١٤/٥) ؛ والجنى الداني (٥٧١) ؛ ومغني اللبيب (٤٢٥/٢) ؛ وشرح شواهد المغني (٧٨٨/٢).

(٤) البيت من الوافر ، وهو في شعره (٩٣) ،و مُقشعِرًّا : مُجدباً لا خصب فيه ، وهشام : هو ابن المغيرة من سادات قريش ، وهو شاهد على مجيء (كأنّ) بمعنى التحقيق.

ينظر : الكامل (٤٤١/١) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤٤٨/١) ؛ وشرح الجزولية للأُبّذي (ج١/١٠٥١) والتذييل والتكميل (١٤/٥) ؛ والجنى الداني (٥٧١) ؛ ومغني اللبيب (٢١٦/١) ؛ والتصريح (١١/٢) ؛ والدرر (١٦٣/٢).

(٥) الجنى الداني (٥٧١).

أمّا البيت الآخر فقد أجاب عنه **ابن عصفور** -رحمه الله -بقوله : " وهذا البيت لا حجة فيه ؛ لاحتمال أن تكون (كأنّ) فيه للتشبيه ، وذلك أنّ هشاماً وإن كان قد مات فجسده في الأرض ، فكان ينبغي لبطن مكة بسبب ذلك ألاّ يتغير ، فلمّا تغيّر بطن مكة واقشعر صارت الأرض كأنّ هشاماً ليس بها " [1].

وأجود مما أجاب به **ابن عصفور** ما قاله **ابن مالك** -**رحمه الله** - : " أن تجعل الكاف من (كأنّ) في هذا الموضع كاف التعليل المرادفة اللام ، كأنّه قال :

وأصبح بطنُ مكـةَ مُقشعِرًّا لأنّ الأرضَ ...[2]".

وأيضاً زعم الكوفيون [3] أنّ (كأنّ) قد تأتي للشك إذا كان خبرها مشتقاً ، ووافقهم في هذا **الزجاجي** ، يقول-رحمه الله - : " فإذا وقعت – أي كأنّ – على الأسماء كانت تشبيهاً، كقولك : كأنّ زيداً أخوك ، وإذا كان خبرها مشتقاً من الفعل كانت شكاً ، كقولك : كأنّ زيداً منطلقٌ ، وكأنّي أَنْطَلِقُ فهذا شكٌ ؛ وذلك لأنّه لا يُشبّه بالفعل " [4].

كما وافقهم **ابن السِّيد البطليوسي** [5] و **ابن الطراوة** -فيما حكي عنه- [6].

وقد أجاب عن قولهم هذا **ابن عصفور** -زحمه الله -حيث قال " فالجواب عن ذلك أنّ الشيء قد يشبه في حال ما بنفسه في حالة أخرى ، فتكون إذا قلت : كأنّ زيداً قائمٌ مشبهاً

(١) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤٤٨/١).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٧/٢).

(٣) ينظر : التذييل والتكميل (١٥/٥) ؛ والارتشاف (٢٣٨/٣) ؛ والجني الداني (٥٧٢).

(٤) حروف المعاني للزجاجي (٣٤٠).

(٥) ينظر : الحلل (٢٩).

(٦) ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤٤٨/١) ؛ وشرح الجزوليةللأبّذي (ج١/١٠٤٩) ؛ والتذييل والتكميل (١٥/٥) ؛ والارتشاف (١٢٣٩/٣) ؛ والجني الداني (٥٧٢) ؛ والهمع (٤٢٧/١) .

لزيد غير قائم به قائماً ،أو يكون قائماً غير زيد ، ويكون في الكلام حذفٌ ، كأنّك قلت : كأنّ هيأة زيد قائم " [1].

وكذلك زعم بعض النحويين - وقيل : الكوفيون - أنّ (كأنّ) قد تأتي بمعنى التقريب ، واستدلوا على ذلك ، بنحو : كأنّك بالشتاء مقبلٌ ، وكأنّك بالفرج آتٍ ، وبقولهم: " كأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل " [2].

والصحيح عند المحققين أنّ معنى (كأنّ) - فيما استدلّوا به – التشبيه إلاّ أنّهم اختلفوا

في التخريج [3]، **فأبو علي الفارسي** خرّجه -كما قال **أبوحيان** -" على أنّ الكاف في (كأنّك) للخطاب ، والباء في (بالشتاء) زائدة ، واسم (كأنّ) الشتاء ، والخبر (مقبلٌ) ، والتقدير : كأنّ الشتاءَ مقبلٌ ، وكذلك القول في (كأنّك بالفرج آتٍ) ، التقدير : كأنّ الفرجَ آتٍ ، وكذلك قول **الحسن** ، التقدير : كأنّ الدنيا لم تكن والآخرة لم تزل ، فالضمير في (تكن) و (تزل) عائدٌ على اسم (كأنّ) " [4].

وقال **أبو حيان** –**رحمه الله** –: " وخرّجه غيره – أي غير **أبي علي الفارسي** – على حذف مضاف، و التقدير : كأنّ زمانك بالشتاء مُقبلٌ ، وكأنّ زمانك بالفرج آتٍ ، والكاف هي الاسم ، و (مقبل) الخبر ، ولّما كان الشتاء قريب الوقوع جُعِلَ الزمان الحاضر في وقت الخطاب كأنّه مقبل ، وكذلك يُتأوّل قول **الحسن** على أنّ الكاف اسم (كأنّ) و (لم تكن) خبر ، و (الدنيا) متعلق بالخبر ، والتقدير : كأنّك لم تكن بالدنيا ، أي : في الدنيا ، والضمير في (تكن) عائد على المخاطب ، وكأنّك لم تزل بالآخرة ، أي : في الآخرة ،

(١) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٤٤٨).

(٢) هذا القول - كما قال السخاوي في المقاصد الحسنة في بيان الأحاديث المشتهرة على الألسنة (٣١١)- : " هو عند أبي نعيم من جهة عمر بن الخطاب " ، ونسبه أكثر النحويين للحسن البصري ، كما سيأتي.

(٣) ينظر : مغني اللبيب (١/٢١٧) ؛ وتمهيد القواعد (ج٢ /٤٣ – ب).

(٤) التذييل والتكميل (٥/١٦).

والتشبيه في الحقيقة للحالين لا للذي له الحال ، و (لم تكن) تامّة ، ويُحتملُ أن تكون ناقصة... " [1].

وقال – أيضاً – : " وفي شرح **الصفار البطليوسي** ما نصه : " وتوجيهه أنّ المعنى : كأنّ الشتاءَ مُقبِلٌ ، وجعل المنتظر قريباً ، فشبّه الشتاء وإن لم يكن مقبلاً به نفسه مُقبِلاً والعرب تجعل القريب الوجود بمنزلة الموجود ، كقوله تعالى ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾[2]، فمراده : كأنّ الشتاء مقبلٌ ، وكأنّك راحلٌ ، وأدخل الكاف للخطاب ، كما تقول : أبْصِرْك زيداً ، تريد : أبْصِرْ زيداً ، غير أنّ الكاف في (أبصرك) حرف ، وفي (كأنّك) اسم ، إلا أنّها لمّا عملت فيها (كأنّ) لم يمكن أن تعمل فيما بعدها ، فبقيت الجملة في موضع الخبر ، وإنّماجعلنا الكاف اسماً لقولهم :كأنّي بك راحلٌ ، ولا يمكن أن تكون الياءُ حرفاً، فهو يناجي نفسه ، وزادوا الباء كما زادوها في (بحسبك) ، فهذا تمام الانفصال عن مذهب الكوفيين" [3].

في حين خرّجه **ابن عصفور**–رحمه الله– بما نصه : "والصحيح عندي أنّ (كأنّ) للتشبيه، فكأنّك أردت أن تقول : كأنّ الفرجَ آتٍ ، وكأنّ الشتاءَ مقبلٌ إلاّ أنّك أردت أن تُدخِلَ الكاف للخطاب ، وألغيت (كأنّ)؛ لزوال اختصاصها بالجملة الاسميّة لمّا لحقها اسم الخطاب ، كما أُلغيت لمّا لحقتها (ما) في نحو :كأنّما ؛ لزوال الاختصاص ، وكذلك تلغى إذا لحقها ضمير المتكلم ، في نحو : كأنّي بك تفعل ، ألا ترى أنّها إذ ذاك تدخل على الجملة الفعلية التي هي (تفعل).

والباء في (بالشتاء مقبل) زائدة ، وكأنّه قال : كأنّك الشتاء مقبلٌ ، أراد أن يقول : كأنّ الشتاء مقبلٌ ، فألحق الكاف للخطاب ، وألغى (كأنّ) ، وزاد الباء في المبتدأ ، كما زيدت في (بحسبك زيدٌ) " [4].

(١) المصدر السابق (١٧/٥).

(٢) الآية الأولى من سورة النحل.

(٣) التذييل والتكميل (١٧/٥).

(٤) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤٤٨/١- ٤٤٩).

وبما أنّ **ابن عصفور** –في تخريجه هذا– قد أجاز في (كأنّ) الإلغاء ؛ لاتصال كاف الخطاب بها ، وأجاز زيادة الباء في خبرها ، وكذا موالاة الجملة الاسمية والفعلية لها ؛ لزوال اختصاصها فقد اعترض عليه **أبو حيان** -رحمه الله- بقوله : " **وهذا تخريج عجيب** ، فيه دعوى إلغاء (كأنّ) ؛ للحاق كاف الخطاب ، وفيه دعوى لحاق كاف الخطاب لها ، وفيه دعوى زيادة الباء ، وفيه دعوى أنّها تليها الجملة الاسمية والفعلية ؛ لزوال اختصاصها ، والعجب دعواه إلغاءها ، وقد اتّصل بها ضمير المتكلم في نحو : كأنّي بك تفعل كذا ، وهَبْ أنّه يدّعي في كاف (كأنّك) أنّها حرف للخطاب ، أتراه يدّعي في ياء المتكلم في (كأنّي) أنّه حرف للمتكلم ، وأنّه لا عمل لـ (كأنّ) فيها ؟ ، وعلى قوله يكون قوله : (بك) من قوله (كأنّي بك تفعل كذا) متعلقاً بـ (تفعل) ، وذلك لا يجوز لما تقرّر من امتناع : تُمرُّ بك وتتفكر فيك " [1].

وفي نظري الاعتراض واردٌ على **ابن عصفور** ، ولا يستطيع الباحث المنصف إنكار ذلك ؛ لأنّ تخريج **ابن عصفور** السابق اشتمل على عدّة أمور مخالفة للظاهر ، هذه الأمور أغنانا عن توضيح أظهرها **ابن هشام الأنصاري** – رحمه الله – عندما قال : "... ومنها دعواه إلغاء (كأنّ) ، ولم يثبت ذلك إلاّ إذا اقترنت بـ (ما) الزائدة ، كما في قوله تعالى : ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾[2]، ودعواه أنّ الياء حرف تكلّم ، كما أنّ الكاف حرف خطاب ، وهو لم يصرح بهذا ، ولكنّه يلزمه ؛ لأنّه لا يُمكِنُهُ أن يدّعي أنّه اسمها ؛ لأنّه قد ادّعى إلغاءها، ولا يمكنه أن يدّعي أنّه مبتدأ لأمرينِ :

أحدهما : أنّ الياء ليست من ضمائر الرفع ، وإنّما هي من ضمائر النصب والجرّ ،كما في قولك : أكرمني غلامي.

(١) التذييل والتكميل (٥/١٨).

(٢) الآية (٦) من سورة الأنفال.

والثاني : أنّها لو كانت مبتدأ لكان ما بعدها خبراً ، ولو قيل مكان (كأني بك تفعل): أنّا نفعل ، لم ترتبط الجملة بالضمير ، وقد استقرّ أنّ الجملة المخبر بها لابدّ لها من رابط يربطها.

ومنها : أنّه صرّح بأنّها قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم : كأنّي بك تفعل ، فلا يخلو إمّا أن يدّعي أنّ الباء في (بك) زائدة ، والياء مبتدأ ، والأصل : أنت تفعل ، فلمّا دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جرّ ، أو يدّعي أنّ الباء متعلقة بـ (يفعل) فإن ادّعى الأوّل فالجملة اسميّة لا فعلية ، وبَطُل قوله : (إنّها دخلت على الجملة الفعلية)، وإن ادّعى الثاني فلا يجوز في العربية أن يقول : عجبت مني ولا عجبت منك ، لا يكون الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل والمفعول ضميراً عائداً إلى ما عاد إليه ضمير الفاعل ، وقد تعدّى إليه الفعل بالجار ... " [1].

(١) الأشباه والنظائر (٤/٨٠ – ٨١) حيث نقل رسالة ابن هشام الأنصاري في قول القائل : (كأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل).

إعمال الأحرف الناسخة في الحال

الأحرف الناسخة (إنّ) و (أنّ) و (لكنّ) لا يجوز إعمالها في الحال ؛ تمشياً مع الأصل ، إذ الأصل في الحروف عدم الإعمال ؛ ولضعفها في التغيير اللّفظي والمعنوي [1].

أمّا بقية الأحرف الناسخة ، وهي : (ليت) و (لعل) و (كأنّ) فمنها ما هو متفق على جواز إعمالها في الحال ، ومنها ما هو مختلف فيه ،فالمتفق عليه حرف التشبيه(كأنّ)؛وذلك لتضمّنه معنى الفعل ، فقولك : كأنّ زيداً الأسدُ راكباً ، بمعنى أشبه (زيداً) بالأسد راكباً ، والمختلف فيه حرف التمنّي (ليت) ، وحرف التّرجّي (لعلّ) [2] ، إذ قد أجاز البصريون [3]، وأكثر النحاة المتأخرين – **كأبي علي الفارسي** [4]، **والزمخشري** [5] ،**وابن الشجري** ،[6] ، **وابن الخباز** [7]، **وابن الحاجب** [8] ، **وابن عصفور** – فيما حكي عنه- [9] ، **وابن مالك**[10]، **والإسفراييني** [11]، **وابن عقيل** [12] ، **والسيوطي** [13] – إعمالهما في الحال لتضمنهما معنى الفعل كـ(كانّ).

(١) ينظر : أمالي ابن الشجري (٣/٢٣) ؛ والإيضاح في شرح المفصل (١/٣٢٩).

(٢) ينظر : منهج السالك لأبي حيان (١/١٩٩).

(٣) ينظر : الأشباه والنظائر (٤/١٥ – ١٦).

(٤) ينظر : إيضاح الشعر (٧٥ – ٧٦).

(٥) ينظر : المفصّل (٦٢).

(٦) ينظر : أمالي ابن الشجري (٣/ ١٠).

(٧) ينظر : توجيه اللمع (١٥٦).

(٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٢٩).

(٩) ينظر : منهج السالك لأبي حيان (١/١٩٩) ؛ وتوضيح المقاصد (٢/٧١٠).

(١٠) ينظر : شرح الكافية الشافية (٢/٧٥٢).

(١١) ينظر : لباب الإعراب (٣٢).

(١٢) ينظر : شرح ابن عقيل على الألفية (١ / ٥٨٩).

(١٣) ينظر : الهمع (٢/٢٣٩).

يقول **السيرافي** –رحمه الله– : " دخول (إنّ) و (لكنّ) على (هذا عبدُ الله مُنطلقــاً) لم يغير النصب الذي يعمله (هذا) في (منطلقاً) ؛ لأنّهما ينصبانِ الاسم ويرفعانِ الخبر ،كما كان الابتداء يرفعهما ... وأمّا (ليت) و (لعلّ) و (كأنّ) فإنّهنّ يجرين مجــرى (إنّ) و (لكــنّ) في نصب (منطلقاً) على ما كان في الابتداء قبل دخولهنّ ، ويجوز أن يعملن – هُنّ – النصب في (منطلقاً) بما فيهنّ من معاني الأفعال ، فإذا قلت : ليت هذا زيدٌ قائماً جاز أن يكون (قائماً) منتصباً بــ (هذا) ، وجاز أن يكون منتصباً بــ (ليت) ، كأنك قلت : أتمناه في هذه الحال ، وإذا قلت : لعلّ هذا زيدٌ مُنطلقاً ،كأنّك قلت : أترجاه منطلقاً ، وإذا قلت :كأنّ هذا زيــدٌ مُنطلقاً ،كأنّك شبهّت في هذه الحال...[1].

في حــين أنّ مِن النحاة مَن منع إعمالهما -أقصد ليت ولعلّ– **كابن أبــي العافية** [2] -فيما حكى عنه **أبو حيان**-[3]، **والرضي** في قوله [4]: "وأمّا حرفا التمني والترجي ، نحــو : ليتك قائماً في الدار ، ولعلّك جالساً عندنا ، فالظاهر أنّهما ليســا بعــاملينِ ؛ لأنّ الــتمني والترجّي ليسا بمقيدينِ بالحالينِ ، بل العامل هو الخبر المؤخر..."[5].

ولأبي حيان –في هذه المسألة– كلام ظاهره أنّ جواز إعمال (ليت) و(لعلّ) في الحــال هو رأي **الزمخشري** ، **وابن عصفور** ، **وابن مالك** ليس غير ، يقول –رحمه الله– : " وأمّــا

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٢ – ب).

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي ، المتوفى سنة ٥٨٣هـ. تنظر ترجمته في : إنبــاه الرواة (٣/٧٣) ؛ وبغية الوعاة (١/١٥٤ – ١٥٥).

(٣) ينظر : منهج السالك لأبي حيان (١/١٩٩).

(٤) قلت : (في قوله) ؛ لأنّ له نصًّا ظاهره جواز إعمــال (ليــت) و (لعــلّ) في الحــال ، وهــو : " والعامــل المعنــوي إذا كان غير ظرف فلا خلاف في أنّه لا يتقدم الحال عليه ، وهو كلّ جامدٍ ضــمّن معــنى المشــتق كــ (ليــت) و (لعلّ)... " شرح الكافية للرضي (٢/٢٥).

(٥) شرح الكافية للرضي (٢/١٤).

(ليت) و (كأنّ) فذكر **الناظم** [1] أنّها من الحروف التي تعمل في الحال ، وكذلك ذكر في غير هذه الأرجوزة حرف التّرجّي - وهو : لعلّ - وأنّه يعمل في الحال ، أمّا (كأنّ) فمتفق على أنّها تعمل في الحال.

وأمّا (ليت) و (لعلّ) فمختلفٌ فيهما ، نصّ **الزمخشري** على أنّ (ليت) و (لعلّ) و(كأنّ) ينصبن الحال بخلاف أخواتها ، وهي : (إنّ) و (أنّ) و (لكنّ) ، فإنّهُن لا ينصبن الحال ، وتبعه - في هذا - **الناظم** ، **وابن عصفور**"[2].

ومِن ثَمَّ عقّب عليهم – أي على **الزمخشري** ، **وابن عصفور**، **وابن مالك** – بأنّ الحروف لا تعمل في الظرف ولا الحال إلاّ (كأنّ) وكاف التشبيه ، يقول **أبوحيان**- رحمه الله-: "**والصحيح أنّ ذلك لا يجوز** وإن شيئاً من الحروف لا يعمل في ظرف ولا حال، ولا يتعلّق بها حرف جرّ إلاّ (كأنّ) و (كاف) التشبيه ، قال **النابغة**:

كأنّه خارجاً مِن جَنْبِ صَفْحَتِه ... سفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِندَ مُفتأَدِ[3]

وتقول : كأنّ زيداً غضبانَ أسدٌ ..."[4].

وفي نظري اعتراض **أبي حيان** ليس بسديد ، لأنّ (ليت) و (لعلّ) و (كأنّ) متساوية في قوة شبهها بالأفعال ، ولا تباينَ بينها في ذلك سواء كان الشبه لفظياً أم معنوياً.

(١) يعني قول ابن مالك في ألفيته :

وعامِلٌ ضُمِّن معنى الفعل لا ... حُروفَهُ مُؤخَّراً لن يَعْمَلا

كـ (لَيْت) (ليت) و(كأنّ) وندر ... نحو : سَعيدٌ مُستقرًّا في هَجَر

(٢) منهج السالك لأبي حيان (١/١٩٩) ، وينظر : الارتشاف (٣/١٥٨٥).

(٣) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (٨٠) ، والسّفُود : الحديدة التي يشوى عليها اللحم ، والمفتأد: المشتوي، و الشاهد في قوله : (**كأنّ خارجاً من جنب صفحته سفودُ شرب**) حيث أعمل (كأنّ) في الحال (خارجاً) ؛ لوجود معنى التشبيه فيها.

ينظر : إيضاح الشعر (٧٥) ؛ والخصائص (٢/٢٧٥) ؛ وأمالي ابن الشجري (٣/١٠) ؛ ورصف المباني (٢١١) و (٢٩٥).

(٤) منهج السالك لأبي حيان (١/١٩٩).

وقوع الجمل الطلبية خبراً لـ (إنّ) وأخواتها

الجمل الإنشائية (غير المحتملة للصدق أو الكذب) يمتنع وقوعها خبراً لـ (إنّ) وأخواتها سواء كانت طلبية أم غير طلبية [1] ؛ وذلك أنّ الجملة غير المحتملة للصدق والكذب -كما قال **ابن عصفور**- : " مقتضاها الطلب ، فإذا قلت : اِضْرِبْ ، فكأنّك تطلب من المخاطب الضرب ، وكذلك : ليت زيداً قائمٌ ،و:لعلّ زيدًا قائمٌ ، تمنّيك للقيام ، ورجاؤك له طلب ، فالطلب في هذه الأشياء ثابتٌ ، والتمني والترجي إنّما يكون لما لم يثبت ، وأمّا ما قد ثبت فلا فائدة في ترجّيه وتمنّيه ؛ لأنّ الحاصل لا يطلب ، فلذلك لم يجُز أن تقع هذه الجمل خبراً لـ (ليت) ولـ (لعلّ).

ولم تقع -أيضاً- خبراً لـ(إنّ) و (أنّ) و (لكنّ) ؛ لأنّ هذه الأحرف للتأكيد،ولا يؤكّد إلاّ ما يُحتمل أن يكون ، وألاّ يكون في حق المخاطب... ولم تقع خبراً لـ (كأنّ) ؛ لأنّها للتشبيه ، فإذا قلت : كأنّ زيداً اضربُه ، تكون مُشبهاً [زيداً] [2]بطلب الضرب ، ولا يتصوّر ذلك " [3].

وما جاء ظاهره وقوع الجملة الإنشائية خبراً لـ (إنّ) وأخواتها ، نحو قول

(١) ينظرى : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤٢٨/١) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (١١/٢) ؛ ورصف المباني (١٢٠).

(٢) في شرح ابن عصفور الكبير على الجمل بتحقيق الدكتور/صاحب جعفر أبو جناح " بزيد " والصحيح ما أثبته.

(٣) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤٢٨/١ – ٤٢٩).

أبي مُكْعِت :

إنّ الذين قتلتُم أمسِ سيِّدهُـــمْ لا تحسبُوا ليلَهم عن ليلِكُمْ نامَا[1]

ونحو قول الجميح الأسدي :

ولو أصابَتْ لقالَتْ وهي صادِقَةٌ إنّ الرياضَةَ لا تُنْصِبْكَ للشيبِ[2]

- يؤول على إضمار القول ، فالتأويل في بيت **أبي مكعت** : أقول لكم : لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما ، والتأويل في بيت **الجميح الأسدي** : أقول لك : لا تنصبك للشيب.

وهذا الحكم لم يكن بإجماع النحويين فقد أجاز **أبو علي الفارسي** وقوع الجملة الطلبية خبراً لـــ (إنّ) ، يقول-رحمه- وهو بصدد الحديث عن قول **عَدِّي بن زيد**[3] :

أرواحٌ مُودِّعٌ أم بُكُـــورُ أنتَ فانظر لأيِّ ذاكَ تصِـــيرُ

(١) البيت من البسيط ، والشاهد في قوله : (**إنّ الذين... لا تحسبوا**) حيث أوقع الجملة الطلبية (**لا تحسبوا**) ، والتي يراد بها النهي – خبراً لـــ (إنّ).

ينظر : شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (٣٢ – أ) ؛ وشرحه الكبير – أيضاً- على الجمـــل (٤٢٨/١) ؛ و مُثُـــل المقُرب (١٦٤) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (١١/٢) ؛ والبحر المحيط (٢٥٦/٢) ؛ والـــدر المصـــون (٥١٧/٢) ، و (١٤٥/٦) ، و (٣٨٧/٨) ؛ ومغني اللبيب (٦٧١/٢) ؛ والمساعد (٣٠٩/١) ؛ وشفاء العليل (٣٥٣/١) ؛ والتصـــريح (٣٥٧/٢) ؛ والهمع (٤٣٣/١) والدرر (١٧٠/٢).

(٢) البيت من البسيط ، والشاهد في عجزه حيث أوقع الجملة الطلبية (**لا تُنْصِبك**) – والـــتي يـــراد بهـــا النـــهي – خـــبراً لـــ (إنّ).

ينظر : إيضاح الشعر (٣٦١) ؛ وأمالي ابن الشجري (٨٠/٢) ، وشرح ابن عصفور الكبير علـــى الجمـــل (٤٢٨/١) ؛ ومُثُل المقرب (١٦٥) ؛ وشرح الكافية للرضي (٣٣٨/٤) ؛ والنكـــت الحســـان (٨٠) ؛ وتـــذكرة النحـــاة (٤٤٥) ؛ والارتشاف (١٢٤٣/٣) ؛ والدّر المصون (١٤٥/٦) .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو في ديوانه (٨٤). ينظر : الكتاب (١٤٠/١) ؛ وأمالي ابن الشجري (١٣٤/١) ؛ ومغني اللبيـــب (١٨٨/١).

"قوله : (أنت) يجوز أن يكون ابتداء ، ويجوز أن يكون مرتفعاً بمضمر يفسّره الظاهر... ويجوز ارتفاعه بالابتداء ، وإن كان في موضع الخبر نهيٌ ، كما جاز أن يرتفع بالابتداء إذا كان في موضع الخبر أمرٌ ، وذلك قولُ **الجميح** :

ولو أصابت لقالت.. البيت " [1].

واقتفى أثره **ابن عصفور** – في شرحه الصغير على الجمل ، **والرضي** – في شرح الكافية – إلاّ أنّ **ابن عصفور** أجاز دخول الجملة الطلبية على (إنّ) وسائر أخواتها ، **والرضي** أجاز دخولها على (إنّ) و (لكنّ) فقط.

يقول **ابن عصفور** – رحمه الله – : " هذه الحروف – يعني (إنّ) وأخواتها – تدخل على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأ كان اسماً لها... وما كان خبراً للمبتدأ كان خبراً لها إلاّ أسماء الاستفهام ، وكم الخبرية ، وأمّا على الجملة غير المحتملة الصدق والكذب ففي وقوعها خبراً لهذه الحروف خلاف ، والصحيح أنّها قد تقع في موضع خبرها..." [2].

وقال **الرضي** –رحمه الله– : "... وأمّا (إنّ) و (لكنّ) فلا يمكن كون خبرهما مفرداً متضمّنًا لمعنى الطلب... وأمّا الجملة الطلبية ، كالأمر والنهي والدعاء ، والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ، ونحو ذلك ، فلا أرى منعاً من وقوعها خبراً لهما ، كما في خبر المبتدأ ، وإن كان قليلاً ، نحو : إنّ زيداً لا تضربه ، وإنّك لا مرحباً بك ، وإنّ زيداً هل ضربته ، و اضرب زيداً ولكنّ عمراً لا تضربه..." [3].

وقد وافق **أبوحيان الرضي** فيما ذهب إليه ، وخالف **ابن عصفور** في عدم تقييده الخلاف في (إنّ) وحدها ، فقال معترضاً عليه : " **وينبغي** أن يخصّ الخلاف بـــ (إنّ) وحدها، إذ هو مورد السّماع ، **ولا ينبغي** أن يكون الخلاف في (ليت) ولا في (لعلّ) ، ولا في (كأنّ)؛

(١) إيضاح الشعر (٣٥٩ – ٣٦١).

(٢) شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (٣٢-أ).

(٣) شرح الكافية للرضي (٤/٣٣٧ –٣٣٨).

لأنّه يمتنع أن تكون جملة النهي متعلقة بالترجي والتمنّي والتشبيه ، وإن أُلحِقَ بـ (إنّ) (لكنّ) فيمكن ذلك " [1].

وفي نظري الاعتراض وارد على **ابن عصفور** ؛ لأنّي لم أجد - فيما اطلعت عليه من مؤلفات النحويين السابقين **لابن عصفور**- مَن أجاز وقوع الجملة الطلبية خبراً لـ (إنّ) وسائر أخواتها حتى يكون هناك خلاف في المسألة على حدّ قوله ، إلاّ أنّه مما يؤخذ على **أبي حيان** في هذه المسألة -اعترافه الصريح- في كتابه البحر المحيط -بثبوت الخلاف في (إنّ) وأخواتها ، يقول رحمه الله- : "... (إنّ) وأخواتها لا يجوز أن تقع خبراً لها من الجمل إلاّ الجمل الخبرية – وهي التي تحتمل الصدق والكذب ، هذا على الصحيح ، وفي ذلك خلاف ضعيف " [2].

وممّا يؤخذ عليه – أيضاً – أنّه لم يفصح عن حكم (أنّ) - المفتوحة الهمزة- من حيث جواز وقوع الجملة الطلبية خبراً لها أم لا ، كما أفصح عن حكم أخواتها ، وهو ما عبّر عنه **البغدادي** -رحمه الله -بقوله : " وكان عليه أن يضمّ إلى هذه الثلاثة - يعني (ليت) و (لعلّ) و (كأنّ)- (أنّ)- المفتوحة الهمزة- كما بيّنه الشارح المحقق [3] " [4].

(١) التذييل والتكميل (ج٢/٦٣٣) (رسالة دكتوراه) ، وينظر : الارتشاف (٣/١٢٤٣) ؛ والنكت الحسان (٨٠).

(٢) البحر المحيط (٢/٢٥٦).

(٣) يعني قول الرضي في شرح الكافية (٤/٣٣٧) : " فـ (ليت) و (لعلّ) و (كأنّ) و (أنّ) -المفتوحة الهمزة -لا تدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب ، سواء كان ذلك الخبر مفرداً أو جملة ".

(٤) الخزانة (١٠/٢٤٦ –٢٤٧).

دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) ومعموله المتقدم

يجوز دخول لام الابتداء على اسم (إنّ) المتأخر ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾[1] ، وعلى خبرها المتأخر عن الاسم إن لم يكن منفياً ، أو فعلاً ماضياً متصرفاً عارياً من قد ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ﴾[2]،وعلى ضمير الفصل الواقع بين اسمها وخبرها ، نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [3]، وعلى معمول خبرها المتوسط بينه وبين الاسم ، بشرط أن يكون الخبر صالحاً لدخول اللام عليه ، نحو : إنّ زيداً لفي الدار قائمٌ [4].

أمّا دخول هذه اللام على خبر (إنّ) ومعموله المتقدم ، نحو : إنّ زيداً لفي الدار لقائم ، فهي مسألة خلاف بين النحويين [5]، منهم من أجازها ، ومنهم من منعها.

وقد عزا **السيرافي** الجواز **للزجاج** ، والمنع **للمبرد** ، واختاره هو أيضاً ، يقول-رحمه الله- : "...وكان **أبو العباس محمد بن يزيد** لا يرى أن نُعيدّ اللام مرتينِ ؛لأنّها لامٌ واحدةٌ ، ولا يجيز : إنّ زيداً لفي الدار لقائم – ولا تكرّر اللام إذا كان المعنى واحداً ، وأجاز **أبو إسحاق الزجاج** : إنّ زيداً لفي الدار لقائم... وقول **أبي العباس** في هذا أقوى " [6].

(١) الآية الثالثة من سورة القلم.

(٢) الآية (٧٣) من سورة النمل.

(٣) الآية (٦٢) من سورة آل عمران.

(٤) ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤٢٩/١) ؛ و التسهيل (٦٣) ؛ والتذييل والتكميل (٩٩/٥ –١٠٨) ؛ والجنى الداني (١٣١- ١٣٢) ؛ وابن عقيل (٣٣٩/١ –٣٤٢).

(٥) ينظر : التعليقة على المقرب (٥٠ – أ).

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٦-أ).

ووافقه في هذا العزو **الهرويّ** [1]، **والرضيّ** [2]، **وأبو حيان** [3]، إلاّ أنّ **الهرويّ** عزا المنع لأكثر النحويين دون تحديد، يقول -رحمه الله -: " فإن قلت : إنّ زيداً لفي الدار لقائم فكررت اللام لم يجُز عند أكثر النحويين ؛ لأنّ معناها واحد ، وأجازه **أبو إسحاق الزجاج**، وقال : هو عندي بمنزلة قولهم : مررت بالقوم كلهم أجمعين أكتعين " [4].

في حين أنّ **ابن عصفور** - في شرحه الكبير على الجمل - عزا الجواز **للمبرد** ، والمنع **للزجاج** ، واختاره هو - أيضاً - يقول-رحمه الله-: "... وأمّا إنّ زيداً لفي الدار لقائم ، فأجاز ذلك **المبرد** على أن يكون أعاد اللام توكيداً ، ومنع من ذلك **الزجاج** ، وهو الصحيح؛ لأنّ الحرف إذا أُكّد فإنّما يُعاد مع ما دخل عليه ، أو مع ضميره ، نحو قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[5]، ولا يعاد من غير إعادة ما دخل عليه إلاّ في ضرورة شعر ، نحو قوله :

فلا واللهِ لا يُلفى لِمَا بـي ... ولا لِلِمَا بِهم أبـداً دواءُ[6]

(١) هو علي بن محمد الهروي ، المتوفى سنة ٤١٥هـ ، لـه : الأزهية في الحروف ، والذخائر في النحو وغيرهما.
تنظر ترجمته في: إنباه الرواة (٣١١/٢) ؛ وبغية الوعاة (٢٠٥/٢) ، وينظر رأيه هذا في اللامات (٨٦).

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضيّ (٣٥٩/٤).

(٣) ينظر : الارتشاف (١٢٦٤/٣).

(٤) اللامات للهروي (٨٦).

(٥) الآية (١٠٨) من سورة هود.

(٦) البيت من الوافر ، وقائله - كما في الخزانة (٣٠٨/٢) - مسلم بن معبد الوالبيّ.
والشاهد في قوله : (**للما بهم**) ، حيث أكّد اللام الجارة من غير إعادة ما دخل عليه ، أو ضميره؛ وذلك على وجه الشذوذ.
ينظر : الخصائص (٢٨٢/٢)؛ والإنصاف (٥٧١/٢) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (١٧/٧) ؛ ورصف المباني (٢٠٢) و (٢٤٨) و (٢٥٥) و (٢٥٩) ؛ والجنى الداني (٨٠) و (٣٤٥) ؛ وأوضح المسالك (١٩/٣) ؛ ومغني اللبيب (٢٠/١)؛ والهمع (١٤٦/٣) ؛ والدرر (١٤٨/٥).

فإذا أعيدت اللام توكيداً في مثل : إنّ زيداً لفي الدار قائمٌ ، فينبغي أن يقال : إنّ زيداً لفي الدار قائمٌ ، لفي الدار قائمٌ " [1].

ووافقه في هذا العزو **الأُبَّذي** [2]، **والسيوطي** [3].

وفي الحقيقة لا يخصنا من هذه المسألة – أعني دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) ومعموله المتقدم عليه – اختلاف النحويين في عزو جوازها أو منعها بقدر ما يخصنا اعتراض **أبي حيان** على **ابن عصفور** فيها ، **فابن عصفور** – كما مرّ – اختار المنع ، مستدلاً بالقياس إذ الحرف المؤكد إذا قُصِدَ تكراره لابد أن يُعادَ مع ما اتّصل به أو مع ضميره .

أمّا **أبو حيان** فقد اختار الجواز ، مستدلاً بالسماع الثابت نثراً ونظماً ، يقول معترضاً على **ابن عصفور** بعد أن نقل نصه السابق : "**والصحيح جواز ذلك لوجوده في لسان العرب نثراً ونظماً.**

أما النثر فما رواه **الكسائي والفراء** [4] أنّ من كلام العرب : إنّي لبحمد الله لصالحٌ ، وحكى **قطرب**[5] عن **يونس** : إنّ زيداً لبك لواثق [6].

(١) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤٣٢/١).

(٢) ينظر : شرح الجزولية للأبّذي (ج١/١٠٠).

(٣) ينظر : الهمع (٤٤٤/١).

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء (٣٠/٢) ، وسيأتي نصه.

(٥) هو محمد بن المستنير البصري المعروف بقطرب،والمتوفى سنة ٢٠٦ هـ ،له من المؤلفات : معاني القرآن ، والمثلث والأزمنة ، وغيرها. تنظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين (٦٥) ؛ والفهرست (٨٣) ؛ ونزهة الألباء (٨٥).

(٦) ينظر : سر صناعة الإعراب (٣٧٥/٢).

وأمّا النظم فقوله :

إنّي لَعِندَ أذى المولى لَذو حَنَقٍ يُخشى ،وحِلْمي إذا أُوذيتُ مُعتادُ [1][2]".

ولنا أن نتساءَل هنا : ما مدى صحة قول **ابن عصفور** : إنّ الحرف إذا أُكّد فإنّما يعاد مع ما دخل عليه ؟ وما مدى صحة ما حكاه **أبو حيان** أنّ من كلام العرب: إنّي لبحمد الله لصالح ، وإنّ زيداً لبك لواثق ؟ وهل **أبو حيان** محق في اعتراضه هذا أم لا ؟.

أقول قول **ابن عصفور** : إنّ الحرف إذا أُكّد فإنّما يُعاد مع ما دخل عليه ثابتٌ بقول **ابن السراج** – رحمه الله- وهو في معرض حديثه عن تكرار الاسم : " اعلم أنّه يجئ على ضربين : ضرب يُعادُ فيه الاسم بلفظه ، وضرب يعاد معناه ، فأمّا ما يعاد بلفظه ، فنحو : رأيتُ زيداً زيداً ... وهذا الضرب يصلح في الأفعال والحروف والجمل... وأمّا الحروف فنحو قولك : في الدار زيدٌ قائمٌ فيها ، فتعيد (فيها) توكيداً.. إلاّ أنّ الحرف إنّما يُكرّر مع ما يتّصل به" [3].

كما أنّ حكاية **أبي حيان** أنّ من كلام العرب : إنّي لبحمد الله لصالح ، وإنّ زيداً لبك لواثق ثابتةٌ بقول **الفراء** –رحمه الله- : "... وإذا عجّلت العربُ باللام في غير موضعها أعادوها إليه ، كقولك : إنّ زيداً لإليك لمحسن ... ومثله قول **أبي الجراح** : إنّي لبحمد الله لصالح " [4].

(١) البيت من البسيط ، و لم أتمكن من معرفة قائله.

والحنق : شدة الاغتياظ ، والشاهد في صدر البيت حيث أدخل لام الابتداء على خبر (إنّ) ، و معموله المتقدمه. ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣١/٢) ؛ والهمع (٤٤٤/١) ؛ والدرر (١٨٢/٢).

(٢) التذييل والتكميل (١٢٢/٥).

(٣) الأصول (١٩/٢ –٢٠).

(٤) معاني القرآن للفراء (٣٠/٢).

وبقول **ابن جني** –رحمه الله– : "... وربّما كُرّرت اللام في الخبر إذا تقدمت فضلته عليه ، فقالوا : إنّ زيداً لَبِكَ لمأخوذٌ ، وإنّ محمداً لَفيكَ لراغب ، وحكى **قطرب** عن **يونس** : إنّ زيداً لَبِكَ لواثقٌ " (١).

وبما أنّه قد صحّ القياس عند **ابن عصفور** ، وكذا السماع عند **أبي حيان**، **فأبو حيان** محقّ في الاعتراض على **ابن عصفور** ؛ لأنّه في حال تعارض السماع والقياس يجب الأخذ بالسّماع .

يقول **أبو علي الفارسي** – رحمه الله – : " ... فالقياس أبداً يُتركُ للسماع ، وإنّما يُلْجأُ إليه إذا عُدِمَ في الشيء السمع ، فأمّا أن يُتركَ السماعُ للقياس فخطأٌ فاحشٌ ، وعدولٌ عن الصواب بيِّن " (٢).

ولعلّ قول **ابن عصفور**– في شرحه الصغير على الجمل– ".. ويجوز – أيضاً– دخول اللام على معمول الخبر إذا تقدّم على الخبر ، نحو قولك : إنّ زيداً لطعامك آكلٌ ، وعلى معمول الخبر والخبر معاً ، بشرط تقدم معمول الخبر ، نحو قولك : إنّ زيداً لطعامك لآكلٌ..." (٣) – عدولٌ عن قوله السابق ، والله أعلم.

(١) سر صناعة الإعراب (٢/٣٧٥).

(٢) المسائل الحلبيات (٢٢٦).

(٣) شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (٣٣-أ).

أصل (لهنّك) من قولهم : لهنّك لرجُل صدقٍ

اختلف النحاة في أصل (لهِنّك) من قولهم : لــهِنّك لرجُلُ صدقٍ ، على ثلاثة مذاهب [1] :

الأول : أنّ أصلها (لإنّك) فأبدلتِ الهمزة هاءً ،كما قالوا (هَرَحْتُ الماشية وهيّاك) في: أرحت الماشية وإيّاك [2]، وهذا هو مذهب **سيبويه** يقول– رحمه الله –: " وهذه كلمة تكلّم بها العرب في حال اليمين ، وليس كلّ العرب تتكلّم بها ، تقول : لهِنَّك لرجُلُ صدق ، فهي (إنّ) ، ولكنّهم أبدلوا الهاء مكان الألف ، كقوله : هَرَحْتُ ، ولحقت هذه اللام (إنّ)،كما لحقت (ما) حين قلت : إنّ زيداً لَمَا لينطلقنّ ، فلحقت (إنّ) اللام في اليمين ، كما لحقت (ما) ، فاللام الأولى في (لهِنّك) لام اليمين ، والثانية لام (إنّ).. " [3].

ووافقه أكثر النحويين في أنّ أصل (لهِنّك) : لإنّك ، فأبدلت الهمزة هاءً ، على أنّ منهم من وافقه – أيضاً – في تقرير أنّ اللام الأولى الداخلة على (لــهِنَّك) لام اليمين ، واللام الأخرى الداخلة على (رجُل) لام الابتداء ، ومنهم من خالفه.

فمِمّن وافقه في تقرير معنى اللامينِ **أبو علي الفارسيّ** –في التعليقة– يقول–رحمه الله–: "تقرير القسم في (لهِنّك) أن يقع قبل اللام ، كأنّه قال : واللهِ لإنّك رجُل صدق ، فلذلك صارت اللام الأولى للقسم ، والثانية لـ (إنّ) ..." [4].

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/٤١-أ، وَب) ؛ والإنصاف (١/٢١٠ – ٢١٦) ؛ وشرح الكافية للرضي (٤/٣٦٢ –٣٦٣) ؛ والتعليقة على المقرب (٥٠- ب) ؛ والهمع (١/٤٤٩ –٤٥٠).

(٢) ينظر : رصف المباني (٤٤).

(٣) الكتاب (٣/١٥٠).

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه (٢/٢٨٣).

أمّا المخالفون له في تقرير معنى اللامين فقد اختلفوا –أيضاً– فمنهم مَن جعل اللام الأولى لام الابتداء ، واللام الأخرى زائدة - **كابن جنّي** يقول -رحمه الله-: "... ويدلّ على أنّ موضع اللام في خبر (إنّ) أوّل الجملة قبل (إنّ) أنّ العرب لمّا جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاءً ليزول لفظ (إنّ) فيزول –أيضاً– ما كان مُستَكرها من ذلك ، فقالوا : (لهِنّك قائم) ، أي: لئنّك قائم ، وعليه قوله –فيما رويناه عن **محمد بن سلمة عن أبي العباس**– :

ألا يا سنا برقٍ على قُلَلِ الحِمى ... لهِنَّك مِن برقٍ عليّ كريمُ[1]

فإن قلت : فما تصنع بقول الآخر :

ثمانين حولاً لا أرى منكِ راحةً ... لهِنّكِ في الدنيا لباقيةُ العُمْرِ[2]

وما هاتانِ اللامان ؟

قيل : أمّا الأولى فلام الابتداء على ما تقدم ، وأمّا الثانية في قوله (**لباقية العمر**) فزائدة..." [3].

(١) البيت من الطويل ، وقائله غلام من بني كلاب ، وقيل : رجل من بني نُمير، والسنا : الضوء ، القُلَلَ : جمع قُلّة ، وهي من كلّ شيء أعلاه. والشاهد في قوله (**لهِنّك**) حيث أبدل الهمزة هاءً حتى لا يجتمع حرفا توكيد.

ينظر : مجالس ثعلب (٩٣/١) ؛ وأمالي الزجاجي (٢٥٠) ؛ والمسائل العسكريات (٢٥٥) ؛ وسر صناعة الإعراب (٥٥٢/٢) ؛ وشرح الجمل لابن خروف (٤٥٥/١) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (٦٣/٨) ؛ وشرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٤٣٢/١) ؛ وشرح الجزولية للأُبّذي (ج١/١٠٠٥) ؛و البسيط لابن أبي الربيع(٧٨٥/٢) ؛ ورصف المباني (٤٤ ، ١٢١)؛ ومغني اللبيب (٢٣١/١) ؛ وشرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري (ج١/٣٩٢) ؛ والهمع (٤٤٩/١) ؛ والخزانة (٣٣٩/١٠).

(٢) البيت من الطويل ، وقائله عروة الرحال ، والشاهد فيه (**لهِنّك**) حيث أبدل الهمزة هاء حتّى لايجتمع حرفا توكيد.

ينظر : أمالي القالي (٣٦/٢) ؛ والخزانة (٣٣٨/١٠).

(٣) الخصائص (٣١٤/١ – ٣١٥).

ومنهم من عكس ذلك ، فجعل اللام الأولى زائدة ، واللام الأخرى لام الابتداء **كابن مالك** يقول-رحمه الله- : "يجوز دخول لام الابتداء بعد (إنّ) المكسورة.. وربّما زيدت بعد (إنّ) قبل الخبر المؤكد بها، وقبل همزتها مبدلة هاءً مع تأكيد الخبر أو تجريده" [1].

الثاني : أنّ أصلها : واللهِ إنّك ، فحذف حرف القسم ، و (أل) ، والألف من لفظ الجلالة ، وهمزة (إنّ) ، وهذا مذهب **الفراء** ، نقله عنه **السيرافي** حيث قال -رحمه الله- في معرض حديثه عن هذه المذاهب : "... والثاني : قول **الفراء** ، قال : هذه من كلمتينِ كانتا تجتمعانِ، كانوا يقولون : واللهِ إنّك لعاقل ، فخلطتا فصار فيهما اللام ، والهاء من (الله) والنون من (إنّ) المشددة وحذفوا ألف [2] (إنّ)..."[3].

الثالث : أنّ أصلها : للهِ إنّك ، فحذفت اللام من (لله) ثم حذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنينِ – على اعتبار أنّ الهاء من لفظ الجلالة ساكنة ، ثمّ نقلت حركة همزة (إنّك) على الهاء ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، فقالوا : لهَنَّك ، وهذا المذهب مختلف في عزوه ،إذقيل[4]: إنّه مذهب **الكسائي** ، وقيل [5] إنّه مذهب : **المفضل بن سلمة** [6]، وقيل[7]: بل حكاه **المفضل بن سلمة** عن بعض النحويين.

وقد اختار هذا المذهب من المتأخرين **ابن عصفور** ، يظهر هذا من قوله -رحمه الله -: " ولا تدخل اللام على (إنّ) نفسها ، إن أبدلت همزتها هاءً ، فأمّا قوله :

(١) التسهيل (٦٣ –٦٤).

(٢) المراد بالألف : الهمزة.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٤١- ب) .

(٤) ينظر : الصحاح مادة (لهن) (٦/٢١٩٧ –٢١٩٨) .

(٥)ينظر : الإنصاف (١/٢١٦) .

(٦) هو المفضل بن سلمة بن عاصم اللغوي الكوفي المتوفى سنة ٢٩١هـ ، وقيل : ٣٠٠هـ. من مؤلفاته : معاني القرآن ، والاشتقاق ، والمدخل إلى علم النحو. ينظر : الفهرست (١١٦) ؛ ونزهة الألباء (١٧٩) ؛ وبغية الوعاة (٢/٢٩٦).

(٧) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/٤١ –ب).

ألا يا سنا برق ... البيت.

فأصله : لهْ إنّك ، ثم نقلت حركة الهمزة ، والعرب تقول : له أنت [1] " [2].

فقوله : (فأصله : لهْ إنّك) معناه أنّ أصل لِمَنّك : لله إنّك ، فحذفت اللام والألف من لفظ الجلالة ، وهمزة (إنّ) كما سبق أن بيّنا ، أوضح ذلك تلميذه **بهاء الدين بن النحاس** ، حيث قال -رحمه الله - وهو بصدد تخريج قول الشاعر : **ألا يا سنا برق**.. : ".. وخرّجه المصنف – أي **ابن عصفور** – رحمه الله ، وجماعة قبله على أنّ اللام ليست لام جواب القسم، ولا لام الابتداء.. ، بل قال : أصله : لله إنّك من برقٍ ، ثم حذفوا اللام من (لله) فقالوا : لاه – بسكون الهاء – فحذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، ثم ألقوا حركة الهمزة على الهاء ، وحذفوا الهمزة تخفيفاً ، فقالوا : لِمَنَّك... " [3].

وقد أدرج **أبو علي الفارسي** – في كتابه الحجة– هذا المذهب مع المذهب المنقول عن **الفراء** ، وجعلهما قولاً واحداً ، ونسبة **لأبي زيد الأنصاري** ، واختاره ، هو – أيضاً – فقال : " اعلم أنّ **أبا زيد** ، قوله في ذلك خلاف ما ذهب إليه **سيبويه** ، وذلك أنّه قال : قال **أبو أدهم الكلابي** : لَه ربِي لا أقول ، فتح اللام ، وكسر الهاء في الإدراج ، قال **أبو زيد** : ومعناه : واللهِ ربِي لا أقول... فاللام في (له) على قول **أبي زيد** هي اللام التي هي عين الفعل من (إلاه) ، وكأنّ الأصل (لله) ، فحذفت الجارة التي للتعريف ، فبقيت : له يا هذا.

فأمّا ألف (فِعال) فحذفت ،كما حذفت في الممدود إذا قُصِرَ ، وقد قالوا : الحصد والحصاد... وممّا يرجِّح قول **أبي زيد** – في المسألة – أنّه لو كانت الهاء في (لِمَنَّك) بدلاً من همزة (إنّ) لكان اللفظ : لإنّك ، فجمع بين (إنّ) واللام و لم يجمع بينهما... وشيءٌ آخر -يرجح قول **أبي زيد** – وهو أنّ اللام في (لِمَنَّك) إذا حمل على أنّه لإنّك -كما قال **سيبويه**–

(١) جاء في المسائل الحلبيات ص (١٠٣) ما نصه : " وحكى قطرب : لهْ أبوك ، بإسكان الهاء ".

(٢) المقرب (١/١٠٧).

(٣) التعليقة عل المقرب (٥٠ - ب).

لم تخلُ من أن تكون مُتلقية قَسَمًا ، أو غير متلقية له ، فلا يجوز أن تكون متلقية لقسمٍ ، و(إنّ) تغني عنها ، كما تغني هي عن (إنّ) ، فلا يجوز إذاً أن تكون متلقية لقسم ، ولا يجوز أن تكون غير متلقية له ؛ لأنّها – حينئذ – تكون زائدة ، و لم تجيء اللام زائدة في هذا الموضع"[1].

وبنحو ما فعل **أبو علي الفارسي** فعل **أبو حيان** ، حيث قال-رحمه الله- في أثناء حديثه عن المذاهب في هذه المسألة : " ... الثالث ما ذهب إليه **قطرب، والفراء والمفضل بن سلمة والفارسي** ، وهو أن يكون الأصل : لَهِ إنّك ، فهما كلمتانِ ، ومعنى (لَـهِ) : واللهِ ، و(إنّ) جواب القسم ، ويدل على ذلك أنّ **أبا زيد** حكى أنّ **أبا أدهم الكلابي** قال : لَهِ ربّي لا أقولُ ذلك ، يريد : واللهِ ربِّي لا أقولُ ذلك ، وحذفت همزة (إنّ) تخفيفاً ، كما حذفت في قوله:

يـــابـــا المـغـيـرة [2]

وقراءة مَن قرأ : **﴿إنّها لِحدَى الكُبر﴾**[3]، وحكى **قطرب** أنّهم يقولون : لَهْ – بالإسكان- فعلى هذا يجوز أن يكون الأصل : لَه إنَّك ، فألقيت على الهاء حركة الهمزة ، وحذفت الهمزة على حدّ قولهم في مَن آمن : مَنَ امَنَ ، وهذا المذهب اختاره الأستاذ **أبو الحسن بن عصفور**"[4].

(١) الحجة (٤/٣٨١ - ٣٨٥).

(٢) هذا جزء بيت من الكامل ، وتمامه :

يابا المغيرة رُبّ أمـرٍ مُعضِـلٍ ... فرّجتُهُ بالنُّكرِ منّـي والدّها

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ملحقات ديوانه (١٣٤). والشاهد فيه (يابا المغيرة) حيث أسقطت همزة (أبـا) تخفيفـاً. ينظر : الحجة(٣/٣٠٧)؛ وإيضاح الشعر (١٦١)؛ وأمالي ابن الشجري(٢/١٩٩)؛ ورصف المباني (٤٤).

(٣) الآية (٣٥) من سورة المدثر ، وقد رويت هذه القراءة عن ابن كثير.ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها (٢/٤١١).

(٤) التذييل والتكميل (٥/١٢٥ –١٢٦).

ثم اعترض **أبو حيان** على القائلين بهذا المذهب - بما فيهم **ابن عصفور** – فقال : "وفيه شذوذ من وجوه :

أحدها : حذف حرف القسم ، وإبقاء الخبر من غير عوض.

والثاني : حذف (أل) من لفظ (الله).

والثالث : حذف الألف التي بعد اللام.

الرابع : حذف همزة (إنّ).

ويضعّفه – أيضاً – أنّه لم يجئ ذلك مع إقرار همزة (إنّ) ، ولو كان على ما زعموا لجاء في موضع " (لَهِ إنّك) بإثبات الهمزة " [1].

والحقّ أنّ أوجه الشذوذ التي ذكرها **أبو حيان** موجهة للمذهب المنقول عن **الفراء** ، لأنّ أصل (لهِنّك) فيه : واللهِ إنّك ، فحذف حرف القسم و (أل) من لفظ الجلالة ، والألف التي بعد اللام ، وهمزة (إنّ) ، وهذه المحذوفات هي التي حكم **أبو حيان** بشذوذها ، أمّا أن تكون هذه الأوجه موجهةً للمذهب الذي اختاره **ابن عصفور** فلا ، لأن أصل (لهِنّك) على هذا المذهب : لله إنّك ، فحُذِفَ اللام والألف من لفظ الجلالة وهمزة (إنّ) فقط.

وأمّا قول **أبي حيان** : (ويضعّفه – أيضاً – أنّه لم يجئ..) فقد قصد به المذهب الذي اختاره **ابن عصفور** ليس غير.

وعلى أيّ حال المذهب المنقول عن **الفراء** ، والمذهب الذي اختاره **ابن عصفور** -في هذه المسألة– ليسا الأقرب للصواب من المذهب الأوّل الذي هو مذهب **سيبويه** والأكثرين؛ لسلامة هذا الأخير من الحذف بخلافهما ، ومعلوم أنّ عدم الحذف أولى من الحذف ، والله أعلم.

(١) التذييل والتكميل (١٢٦/٥).

المبحث الثالث

حروف الجر

وفيه أربع مسائل :

الأولى : تعلق الكاف الجارة بالفعل أو ما هو بمعناه .

الثانية : مُـــذ.

الثالثة : واو القسم.

الرابعة : الفصل بين (ربّ) ومجرورها بالقسم.

تعلّق الكافَ الجارّةِ بالفعل أو ما هو بمعناه

اختلف النحاة في الكاف الجارّة أهي اسم أم حرف ؟ [1]، **فسيبويه** [2]-ذهب إلى أنّها حرفٌ ، ولا تكون اسماً إلاّ في ضرورة الشعر ، **وابن مضاء القرطبي** [3] ذهب إلى أنّها لا تكون إلاّ اسماً ؛ لأنّها بمعنى (مثل) ، **والأخفش** ، وكثير من النحويين [4]يرون أنّه يجوز أن تكون حرفاً واسماً في الاختيار.

فعلى اعتبار الحرفية لا تخلو من أنّ تكون حرفاً زائداً ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[5]، أو حرفاً أصلياً غير زائد، نحو : زيدٌ كالأسد، فإذا كانت حرفاً أصلياً غير زائد فهي كغيرها من حروف الجر غير الزائدة في تعلّقها بالفعل ، أو ما يشبهه ، أو مؤول بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ؛ لأنّ حروف الجرّ لابدّ لها من شيءٍ تتعلق به ظاهراً أو مقدراً عدا [6] حروف الجر الزائدة ، و (لعلّ) في لغة مَن يجر بها- وهم بنو عقيل[7] - و (لولا) فيمَن قال : إنّها تجرّ الضمير في : لولاك ، ولولاي ، ولولاه - وهم البصريون[8]- ، و (رُبّ) في نحو : رُبّ رَجُلٍ صالحٍ لقيته ، وأحرف الاستثناء (عدا) و (خلا) و (حاشا) إذا جرّت ما بعدها ، على خلاف في بعض ذلك [9].

(١) ينظر : الارتشاف (٤/١٧١٠) ؛ والجنى الداني (٧٨ –٧٩) ؛ ومغني اللبيب (١/١٩٩).

(٢) ينظر : الكتاب (١/٤٠٨).

(٣) ينظر رأيه هذا في : الارتشاف (٤/١٧١٠) ؛ والجنى الداني (٧٩).

(٤) ينظر : المصدران السابقان.

(٥) الآية (١١) من سورة الشورى.

(٦) ينظر : هذه الاستثناءات في : مغني اللبيب (٢/٥٠٧ –٥١٠) ؛ والأشموني (٢/٨١٨).

(٧) ينظر : المصدران السابقان.

(٨) ينظر : الإنصاف (٢/٦٨٧).

(٩) ينظر : الجنى الداني (٨٦).

وذهب **الأخفش ، والفارسي ، والزمخشريّ** - فيما حكي عنهم[1]- إلى أنّ الكاف الجارّة غير الزائدة لا تتعلق بشيءٍ، وحجّتهم [2] أنّك إذا قدرت المتعلق في نحو : زيد كعمرو بـ(استقرّ) فإنّ الكاف لا تدل عليه ، وإذا قدّرته فعلاً مناسباً ، وهو – أشبه – فهو متعدّ بنفسه لا بالحرف فلا حاجة إلى الارتباط و التعليق.

وقد تبعهم **ابن عصفور** – رحمه الله – في شرحه الكبير على الجمل - حيث قال : " وحروف الجرّ لابُدّ لها مما تتعلق به ظاهراً أو مضمراً إلاّ حروف الجرّ الزوائد ... و (لولا) من الحروف غير الزوائد... وكذلك الكاف في نحو : جاءني الذي كزيد ، ألا ترى أنّ المجرور الذي هو (كزيد) ليس له ما يتعلق به ظاهراً ، إذ ليس في اللفظ ما يمكن أن يعمل فيه ، ولا مضمراً إذ لا يحذف ما يعمل في المجرور إذا وقع صلة إلاّ ما يناسب الحرف نحو : جاءني الذي في الدار ، تريدُ : الذي استقرّ في الدار ؛ لأنّ (في) للوعاء ، والاستقرار مناسب للوعاء ، ولو قلت : جاءني الذي في الدار ، تريد : الذي ضحك في الدار ، وأكل في الدار ، لم يجُز ؛ لأنّه ليس في الكلام ما يدلّ على ذلك ، فلا يمكن أن يكون المحذوف مع الكاف إلاّ ما يناسبها ، وهو التشبيه ، و [أنت لو قلت] [3]: جاء الذي أشبه كزيدٍ ، لم يجُز ؛ لأنّ أشبه لا يتعدّى بالكاف ، بل بنفسها.

و – أيضاً – فإنّ العرب لم تلفظ بالشبه ، ولا بما تصرّف منه مع الكاف في موضع أصلاً ، فدل ذلك على أنّ الكاف لا يتعلق بشيءٍ كـ (لولا) " [4].

واعترض **أبو حيان على ابن عصفور** بعد أن نقل كلامه السابق فقال : " **وما ذهب إليه ليس بصحيح** ، بل العامل في (الكاف) مضمرٌ في المثال الذي ذكره ، فإذا قلت : جاءني

(١) ينظر : منهج السالك لأبي حيان (٢/٢٥٣) ؛ والارتشاف (٤/١٧١٠) ؛ والجنى الداني (٨٦) ؛ والمساعد (٢٧٥)؛ وهداية السبيل (ج٢ /١٣٠٩).

(٢) ينظر : مغني اللبيب (٢/ ٥٠٩ – ٥١٠) ؛ وهداية السبيل (ج٢ /١٢٠٩).

(٣) في شرح ابن عصفور الكبير على الجمل بتحقيق صاحب أبو جناح ما نصه: (وأنت قلت) والصحيح ما أثبته.

(٤) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٤٨٢ –٤٨٣).

الذي كزيد ، فالعامل فيه مضمر ، وهو الكون المطلق ، وهو الذي يقدّر مع سائر الحروف إذا وقعت أخباراً ، وكانت تامّة ، نحو : زيد كعمرو ، وزيدٌ من بني تميم ، وزيدٌ على الفرس، والأمر إليك ، والمال لزيد ، فجميع هذا – وأمثاله – العامل فيه مضمرٌ " [1].

وفي نظري ما قاله **أبو حيان** هو الصحيح ؛ ويقوّيه قول **المرادي** -رحمه الله - : " وذهب **الفارسيّ** إلى أنّ الكاف لا تتعلق بشيءٍ ، وتبعه **ابن عصفور** في بعض تصانيفه ، ونقل عن **الأخفش** ، وهو ضعيف " [2].

وكذا قول **السمين** – رحمه الله – :" أعلم أنّ كلّ جارٍ ومجرورٍ لا بُدّ له من شيءٍ يتعلّق به فعل أو مافي معناه إلاّ في ثلاث صور : حرف الجر الزائد ، و(لعلّ) و(لولا) عند مَن يجرّ بهما ، وزاد **الأستاذ ابن عصفور** كاف التشبيه ، وليس بشيءٍ ، فإنّها تتعلّق " [3].

وكذلك قول **ابن هشام الأنصاري** – رحمه الله - : " والحق أنّ جميع الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر ، ونحوه ، تدلّ على الاستقرار " [4].

(١) التذييل والتكميل (ج٤/١١٥٦) (رسالة دكتوراه).

(٢) الجنى الداني (٨٦).

(٣) الدر المصون (١/٢٢).

(٤) مغني اللبيب (٢/٥١٠).

مُـذ

اختلف النحاة في (مُذ) هل هي أصل قائم بذاته ، أم أنّ أصلها (منذ) فحذفت النـون [1] ، فمذهب **ابن ملكون** [2] أنّها أصل قائم بذاته ؛ لأنّ الحذف ، والتعريف لا يكونـانِ في الحروف ، ومذهب **المالقي** [3] أنّها إذا كانت حرفاً فهي أصل قائم بذاته ؛ للعلّة التي ذكرت آنفاً ، أمّا إذا كانت اسماً فإنّ أصلها (منذ) فحذفت النون ، بدليل تصغيرها على (مُنيـذ) ، والتصغير يردّ الأشياء إلى أصولها .

بيد أنّ مذهب جمهور النحويين أنّ أصلها (مُنذُ) ، فحذفت النون ، ولهـم في ذلـك ثلاثة أدلة [4]:

الأوّل : أنّه يقال في تصغيرها : مُنيذٌ ، وفي تكسيرها : أمناذ ، بردِّ النون في كلّ منهما، والتصغير والتكسير يردّانِ الأشياء إلى أصولها.

وقد أشار **سيبويه** –رحمه الله– إلى شيءٍ من هذا في باب ما ذهبت عينه– حيث قال : "فمن ذلك (مُذ) يدلّك على أنّ العين ذهبت منه قولهم : مُنذُ ، فإنْ حقّر ته قلتَ : مُنيذٌ"[5].

(١) ينظر : رصف المباني (٣٢١-٣٢٢) ؛ والجـنى الـداني (٣٠٤-٣٠٥) ؛ ومغـني اللبيـب (٣٦٨/١) ؛ والتصـريح (٨٠/٣-٨١) ؛ والهمع (١٦٤/٢).

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الإشبيلي المتوفى سنة (٥٨٤هـ) ،لـه مـن المؤلفـات : شـرح ديوان الحماسة ، والنكت على تبصرة الصيمري.

تنظر ترجمته في: البلغة (٦٣-٦٤) ؛ وبغية الوعاة (٤٣١/١).

وينظر رأيه هذا في : الجنى الداني (٣٠٥) ؛ ومغني اللبيب (٣٦٨/١) ؛ والتصريح (٨٠/٣).

(٣) هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي المتوفى سنة (٧٠٢هـ) ،له من المؤلفات : رصف المباني في شرح حروف المعاني ، وشرح الجزولية ، وإملاء على مقرب ابن عصفور. تنظر ترجمته في : الإحاطة (٢٠٣/١) ؛ والـدرر الكامنـة (٢٠٧/١).

وينظر مذهبه هذا في : رصف المباني (٣٢٢).

(٤) تنظر هذه الأوجه مجتمعة في: الجنى الداني (٣٠٤ - ٣٠٥) ؛ والهمع (١٦٤/٢).

(٥) الكتاب (٤٥٠/٣).

الثاني : أنّ ذال (مُذ) يجوز فيها -عند ملاقاة ساكن- الكسر والضم ، فالكسر ؛ لالتقاء الساكنين ، والضم -وهو أعرف- اعتداداً بالأصل (مُنذُ).

الثالث : أنّ بني غنيّ من غطفان [1] يضمّون ذال (مُذ) قبل المتحرك ، ووجهه عندهم أنّهم قدّروا النون محذوفة لفظاً لانيّة.

وهذان الدليلان تضمّنهما قول **ابن مالك** -رحمه الله - : " (مُنذُ) أصل (مُذ) بدليلين :

أحدهما : أنّ ذال (مُذ) تُضمّ لملاقاة ساكن كما يُفعل بميم (هم) ، وليس ذلك إلاّ لأنّ أصلها مُنذُ - بالضم - فرُوجِعَ بها الأصل حين احتيج إلى تحريكها ، فقيل : لم أره مُذُ الجمعة ، كما رُوجِعَ في نحو : هُمُ القوم ، ولو لم يكن الأصل الضمّ لَقِيل : مُذِ الجمعة ،كما قيل : قُمِ الليلَ.

والثاني : أنّ بني غنيّ يضمّون الذال قبل متحرك باعتبار أنّ النون محذوفة لفظاً لانيّة ، فلو لم يكن الأصل (منذ) لم يصح هذا الاعتبار ... " [2].

وبنحو ما قال **ابن مالك** ، أو قريباً منه ، قال **ابن عصفور** ، هكذا حكى عنه **أبو حيان**-رحمه الله -حيث قال : " وقال ابن **عصفور** قريباً مما قاله المصنف ، قال : وإنّما جُعِلتَ محذوفة منها ؛ لاتفاقهما في الحروف والمعنى ، وممّا يبيّن صحّة ذلك أنّ من العرب مَن يقول : مارأيته مُذُ يومانِ ، فيُبقي الذال على الضم الذي كان لها قبل حذف النون ، و يجعل حذفها عارضاً فلا يعتدّ به ، ومَن سكّن الذال اعتدّ بالحذف ، فردّ الذال إلى أصلها من السكون لّما زال موجب تحريكها ، وهو النون الساكنة ، ولو لم تكن محذوفة من (مُنذُ) لوجب أن تكون الذال ساكنة على كلّ حالٍ ، إذ لا موجب لتحريكها " [3].

(١) يقول الجوهري في مادة (غني) (٦/٢٤٥٠) : " وغِنيٌّ - أيضاً - حيٌّ من غطفان ".

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢١٦).

(٣) التذييل والتكميل (ج٣/٣٤٤) (رسالة دكتوراه).

وحكى **الرضيّ** أنّ **صاحب المغني** [1] ، ردّ الدليلينِ الأوّل والثاني من أدلّة جمهور النحويين على أنّ أصل (مذ) (منذ) ،فحذفت النون ، يقول **الرضي**-رحمه الله- : " ومنع منه **صاحب المغني** في الموضعينِ ، وقال : مُنيذٌ وأمناذُ غير منقول عن العرب ، وأمّا تحريك ذال (مُذ) في نحو : مُذُ اليوم -بالضمّ- للساكنينِ أكثر من الكسر ، فلا يدلّ -أيضاً- على أنّ أصله (مُنذُ) لجواز أن يكون للإتباع " [2].

وقد استفاد **أبو حيّان** - رحمه الله- من ردّ صاحب المغني ، وذلك للردّ على **ابن عصفور وابن مالك** في كلامهما السابق ، يقول **أبو حيان**-رحمه الله- : "**ولا حجّة فيما ذهب إليه المصنف وابن عصفور** ؛ لاحتمال أن تكون الضمّة في ذال (مُذُ اليوم) ، و (مُذُ يومانِ) حركة إتباع ، فمنَ سكّن في (مُذ يومانِ) ، فعلى الأصل من البناء على السكون ، ومَن كسر في (مُذِ اليوم) فعلى أصل التقاء الساكنينِ ، ومَن ضمّ فيهما ، فإتباع لحركة الميم " [3].

والحق أنّ صحة ردّ أبي **حيان** على **ابن عصفور وابن مالك** لا تخفى ؛ لأنّ تسكين ذال (مُذ) في نحو : مُذْ يومانِ ؛ اعتداداً بحذف النون ، وضمّها في نحو : مُذُ يومانِ ، ومُذُ اليوم ؛ مراعاة للأصل الذي هو (منذ) - ليس متعيناً فيهما - كما زعم **ابن مالك وابن عصفور** وغيرهما[4] -؛ لأنّه يحتمل أن يكون تسكين الذال مراعاة لأصل البناء ، وأن يكون ضمّ الذال مراعاة لحركة الميم التي قبلها ، ولا قوّة لأحد الاحتمالينِ في كلتا الصورتينِ.

ويقوّي ذلك قول **الدسوقي** -رحمه الله- في معرض حديثه عن قول **ابن هشام الأنصاري** : (وأصل (مُذ) (منذ) بدليل رجوعهم إلى ضمّ ذال (مُذُ) عند ملاقاة الساكن ، نحو : مُذُ اليوم ، ولولا أنّ الأصل الضمّ لكسروا ، ولأنّ بعضهم يقول : مُذُ زمن طويل

(١) هو ابن فلاح النحوي ، وترجمته سبقت في مسألة إعراب الأمثلة الخمسة ص (٢٢٣).

(٢) شرح الكافية للرضي (٣/٢٠٨).

(٣) التذييل والتكميل (ج٣/٣٤٤) (رسالة دكتوراه).

(٤) قلت : وغيرهما ؛ لأنّ من النحاة مَن وافقهما فيما استدلّا به كابن هشام الأنصاري ، وسيأتي نصه.

فيضم مع عدم الساكن) [1]- : " قوله : (**لكسروا**) قد يقال : يحتمل أنّ (مُذ) أصل زيدت فيه النون ، والضم الذي في (مُنذ) إتباع لحركة الميم ، وعليه فلا يتم هذا الدليل الذي ذكره،... وقد يقال يمكن أنّ الضم للإتباع ، لا لأنّ أصل الكلمة (منذ) فحذفت النون " [2].

وكذلك **قول الأمير –رحمه الله –** في نصّ **ابن هشام الأنصاري** السابق : " ولا يخفاك أنّ الضمّ إتباع لحركة الميم فلا يقوى الاستدلال به " [3].

(١) مغني اللبيب (٣٦٨/١).

(٢) حاشية الدسوقي (٢٩٣/٢).

(٣) حاشية الأمير (٢٢/٢).

واو القسم

واو القسم حرف يجرّ الظاهر دون المضمر ، نحو : واللهِ لأفعلنّ ، وهو عند جمهور النحويين [1] مبدلٌ من الباء ؛ لقربه منه معنىً ومخرجاً ، يقول **أبو البركات بن الأنباري** - رحمه الله - : " فإن قيل : فلِمَ جعلوا الواو دون غيرها بدلاً من الباء ؟

قيل : لوجهينِ :

أحدهما : أنّ الواو تقتضي الجمع ، كما أنّ الباء تقتضي الإلصاق ، فلمّا تقاربا في المعنى أقيمت مقامها.

والثاني : أنّ الواو مخرجها من الشفتينِ ، كما أنّ الباء مخرجها من الشفتينِ ، فلمّا تقاربا في المخرج كانت أولى من غيرها " [2].

وعند **السهيليّ** حرف عطف ، يقول – رحمه الله – في معرض حديثه عن حروف الجرّ : " ومنها – أيضاً – مالا يدخل على مضمر كذلك ، وهي واو القسم وتاؤه ، أمّا التاء فعلّتها بيّنة ، وهي اختصاصها باسم الله ، فلابد من لفظه معها ، فإذا أضمر زال اللفظ ، وأمّا الواو ؛ فلأنّها تشبه واو العطف لفظاً ومعنى.. ولعلّنا نكشف سرها كشفاً كليّاً ، فتعلم حينئذ أنّها واو عطف ، وأنّها لا يتصور أن تكون خافضة لظاهر ولا مضمر ، وأنّ المخفوض بها في القسم إنّما انخفض بالعطف على محلوف به.. وشرح هذا وبيانه وبرهانه والشواهد عليه في باب القسم"[3].

(١) ينظر : منهج السالك لأبي حيان (٢/٢٣٦) ؛ والجنى الداني (١٥٤).

(٢) أسرار العربية (١٤٩).

(٣) أمالي السهيلي (٤٤) ؛ وينظر : نتائج الفكر (١٠٨) ، ولم أجد الشرح الذي أحال إليه – رحمه الله – في أماليه المطبوعة بتحقيق محمد إبراهيم البنا ، ولا في غيرها من مؤلفاته التي بين يديّ.

في حين يرى **أبو حيان** أنّ واو القسم ليست ببدل من الباء ، ولا حرف عطف ، وإنّما هي حرف موضوع للقسم.

يقول – رحمه الله – : " والمختار أنّها ليست ببدلٍ ، ولا حرف عطف ، وإنّما حرف موضوع للقسم؛ لأنّها لو كانت [بدلاً من الباء] [1] ؛ لما اختلفت حركتها مع حركة البـــاء ؛ ولأنّه لم يثبت إبدالها في غير هذا ، فيحمل هذا عليه ؛ ولأنّها لو كانت للعطف لما دخل عليها حرف في قولهم : ووالله لأفعلنّ ، وقال تعالى : ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[2] " [3].

وهذا الخلاف المذكور في واو القسم لم يثبته **ابن عصفور** ، وإنّما أثبت اتّفاق النحويين على أنّ واو القسم مبدلة من الباء ، هكذا حكى عنه **أبو حيان** ، معتبراً ذلك وهمـــاً منـــه ، يقول-رحمه الله-: " **وقد وَهِمَ ابن عصفور** في نقله اتفاق النحويين على أنّ الواو بدل مـــن الباء " [4].

والحقّ أنّ ماحكاه **أبو حيان** عن **ابن عصفور** لم أجده في مؤلفاته التي بين يـــديّ ، ولم أجد – أيضاً – فيما اطلعت عليه مِن مُؤلفات النحاة المتأخرين عنه مَن أشار إلى ذلك.

وعلى أي حال إن صحت حكاية **أبي حيان** هذه فالاعتراض وارد على **ابن عصفور** ؛ لأنّ **السهيلي** – كما تقدّم لا يرى إبدال واو القسم من الباء.

(١) ما بين القوسين ساقط من منهج السالك لأبي حيان بتحقيق سيدني جليزر.

(٢) الآية (٩٢) من سورة الحجر.

(٣) منهج السالك لأبي حيان (٢/٢٣٦).

(٤) المصدر السابق الصحيفة نفسها .

الفصل بين (رُبَّ) ومجرورها بالقسم

لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور إلاّ في نادر كلام ، نحو ما حكاه **الكسائي**[1] من قول بعضهم : اشتريته بـــ – واللهِ – درهم ، أو في ضرورة شعر [2]، كقول الشاعر:

إنّ عمراً لا خير في–اليوم– عمرٍو إنّ عمراً مُخبِّرُ الأحـــزانِ[3]

وكقول الآخر:

رُبَّ – في الناس – مُؤسرٍ كعديمٍ وعـــديمٍ يُخالُ ذا إيســـارِ[4]

وذلك – كما قال **ابن عصفور–رحمه الله** – : " لأنّ حرف الجرّ قد يُنزّلُ من المجرور منزلة الحرف من الكلمة " [5].

وحكى **ابن السراج** عن **الأخفش** جواز الفصل بين (رُبَّ) ومجـــرورهـــا بالقسم فـــي الاختيار ، يقول **ابن السراج** –رحمه الله–: " **الأخفش** يعترض بالأيـــمان ، فيقول : رُبَّ – واللهِ – رجُلٍ قد رأيت ، ورُبَّ رجُلٍ قد رأيت ، وهذا لا يجوز عندنا ؛ لأنّ حروف الجرّ لا يفصل بينها وبين ما عملت فيه" [6].

(١) ينظر حكاية الكسائي هذه في: المقرب (١٩٧/١) ؛ وشرح التسهيل لابن مالـــك (١٩٤/٣) ؛ والمســـاعد (٣٠١/٢) ؛ وشرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري (ج٩٧١/١).

(٢) ينظر : الخصائص (٣٩٥/٢) ؛ والمقرب (١٩٧/١) ؛ والهمع (٣٨٦/٢) ؛ والأشموني (٨١٧/٢).

(٣) البيت من الخفيف ، ولم أتمكن من معرفة قائله ، والشاهد في قوله : (**في اليوم عمرو**) حيث فصل بين الجـــار والمجـــرور بالقسم. ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١٩٤/٣) ؛ وشرح الكافية الشافية (٨٣٢/٢) ؛ وشفاء العليل (٦٨٢/٢)؛ وشرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري (ج٩٧١/١) ؛ والهمع (٣٨٦/٢).

(٤) البيت من الخفيف ، ولم أتمكن من معرفة قائله ، والشاهد في قوله : (**رب في الناس مؤسر**) حيث فصـــل بـــين (رُبَّ) ومجرورها بالجار والمجرور. ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (١٩٤/٣) ؛ والمساعد (٣٠١/٢) ؛ والهمع (٣٨٧/٢).

(٥) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٥٠٦/١ –٥٠٧).

(٦) الأصول (٤٢٢/١).

وما حكاه **ابن السراج** عن **الأخفش** حكاه **أبو حيان** عن **علي بن المبارك الأحمر** [1] يقول **أبو حيان** – رحمه الله – في معرض حديثه عن (رُبّ) : " ولا يجوز الفصل بينها وبين النكرة ، وأجاز **علي بن المبارك الأحمر** الفصل بينهما بالقسم ، فتقول : رُبّ – والله رجل صالح لقيته.." [2].

وورد في شرح **ابن عصفور** الكبير على الجمل ما نصّه : " وأجاز **خلف الأحمر**[3] أن يفصل بين (رُبَّ) ، وما تعمل فيه بالقسم ، نحو : رُبّ – واللهِ – رجُلٍ عالمٍ لقيت.." [4]

واعترض عليه **أبو حيان** بقوله : " وَوَهِمَ **ابن عصفور** في نسبته جواز الفصل بالقسم **لخلف الأحمر** ، وغرّه شهرة **خلف الأحمر** " [5].

وكذا فعل تلميذه **ابن عقيل**[6] :

ويحتمل –عندي– احتمالاً كبيراً أنّ هذا الوَهَم المتمثل في عزو المسألة النحوية (الفصل بين رُبّ ومجرورها بالقسم) لراوية الشعر واللغة (**خلف الأحمر**) هو من فعل النُّساخ ؛ لأنّهم كثيراً ما يفعلون ذلك ؛ ولأنّ هذا الوَهَم لا يقع إلاّ ممّن لا دراية له بعلم النحو ، لا من عالم جهبذٍ وصف بأنّه " حامل لواء العربية في الأندلس " [7].

وعلى هذا الاحتمال يسقط الاعتراض على **ابن عصفور**. والله أعلم.

(١) هو علي بن المبارك الأحمر ، وقيل : علي بن الحسن الأحمر النحوي صاحب الكسائي ورفيق دربه ، والمتوفى سنة (١٩٤هـ) ؛ له من المصنفات : التّصريف ، وتفنن البلغاء.
تنظر ترجمته في : الفهرست (١٠٤) ؛ وبغية الوعاة (٢/١٥٨ –١٥٩).

(٢) الارتشاف (٤/١٧٤٠) ،وينظر : منهج السالك لأبي حيان (٢/٢٦٠).

(٣) الارتشاف (٤/٧٤٠) ، وينظر : منهج السالك لأبي حيان (٢/٢٦٠).

(٤) هو خلف بن حيان الأحمر ، أحد رواه الشعر واللغة ، والمتوفى في حدود (٨٠هـ). تنظر ترجمته في : الفهرست(٧٨) ؛ ونزهة الألباء (٥٩) ؛ وبغية الوعاة (١/٥٥٤).

(٥) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٥٠٦).

(٦) ينظر : المساعد (٢/٣٠١).

(٧) ينظر : الوافي بالوفيات (٢٢/٢٦٥) ؛ وفوات الوفيات (٣/١٠٩) ؛ وبغية الوعاة (٢/٢١٠).

المبحث الرابع

حروف العطف

وفيه أربع مسائل :

الأولى : زيادة (لا) النافية قبل (بل) .

الثانية : دخول (أم) المنقطعة على الاستفهام.

الثالثة : مطابقة الضمير بعد (أو) في قوله تعالى : ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾.

الرابعة : المحذوف في نحو قوله تعالى :

﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ...﴾.

زيادة (لا) النافية قبل (بل)

(بل) حرفٌ ، وهو لا يخلو من أن يكون حرف إضراب ، أو حرف عطف ، فيكون إضراباً إذا تُلي بجملة ، وفي هذا الحال إمّا أن يكون بمعنى الإبطال ، نحو قوله تعالى : ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾[1]، وإمّا أن يكون بمعنى الانتقال من غرض إلى آخر ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ ﴾[2].

ويكون عطفاً إذا تُلي باسم مفرد ، وفي هذا الحال يختلف معناه باختلاف ما قبله ، فإن كان ما قبله إيجابًا ، نحو : قام زيدٌ بل عمرٌو ، أو أمراً ، نحو : اِضرِب زيداً بل عمراً ، فهو يثبتُ الحكم لما بعده ، ويجعل ما قبله كالمسكوت عنه ، فلا يحكم عليه بشيء ، وإن كان ما قبله نفياً نحو : ما قام زيدٌ بل عمرٌو ، أو نهياً ، نحو : لا تضرب زيداً بل عمراً ، فجمهور النحويين يرون أنّه يُقرّرُ حكم ما قبله ، ويُثبتُ ضدّه لما بعده [3]، وأجاز **المبرد** -فيما حكي عنه[4] - أن يكون التقدير في قولك ما قام زيدٌ بل عمرٌو : بل ما قام عمرٌو ، وفي قولك : لا تضرب زيداً بل عمراً : بل لا تضرِب عمراً ، بمعنى أن تكون (بل) ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها.

وتُزادُ (لا) النافية قبل (بل) ، ويكون معنى (لا) -عند أكثر النحويين - توكيد الإضراب إن كان (بل) حرف إضراب ، وتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأوّل إن كان (بل) حرف عطف ، وسُبِقَ بإيجاب أو أمر ، أمّا إن سُبِقَ بنفي أو نهي فإنّ معنى (لا) يكون

(١) الآية (٧٠) من سورة المؤمنون.

(٢) الآية (٦٢) و (٦٣) من سورة المؤمنون.

(٣) ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٢٣٩) ؛ وشرح الكافية للرضي (٤/٤١٧-٤١٨) ؛ ورصف المباني (١٥٧-١٥٨) ؛ والجنى الداني (٢٣٥-٢٣٧) ؛ ومغني اللبيب (١/١٣٠-١٣١).

(٤) ينظر : المصادر السابقة.

توكيداً لبقاء النفي والنهي [1].

ووافقهم **الجزولي** في جواز دخول (لا) النافية على (بل) إلاّ أنّه يرى أنّ معنى (لا) في الإيجاب والأمر نفي ،و في النفي والنهي تأكيد ، يقول-رحمه الله-:" و (لا) مع (بل) في الإيجاب والأمر نفي ، وفي النفي و النهي تأكيد " [2].

وبنحو ما ذهب **الجزولي** ذهب **ابن عصفور** في المقرب ، يقول-رحمه الله- :" و(لا) المصاحبة لها في الإيجاب والأمر نفي ، نحو قولك : قام زيدٌ ، لا بل عمرٌو ، واضرب زيداً لا بل عمراً ، وفي النهي والنفي تأكيد ، نحو قولك : لا تضرب زيداً بل عمراً، وما قام زيدٌ لا بل عمرٌو " [3].

وحكى **أبو حيان** أنّ ابن **درستويه** منع دخول (لا) النافية على على (بل) المسبوقة بنفي، وأنّ **ابن عصفور** مَنَعَ النهي -أيضاً- ، يقول **أبو حيان** -رحمه الله- : "ذهب **ابن درستويه** -في الهداية- أنّ (لا) تزاد على (بل) بعد الإيجاب لا بعد النفي ؛ لأنّها حرف نفي فأغنى عنها تقدم حرف النفي ، ففي الإيجاب ، نحو : جاءني زيدٌ بل عمرٌو ، ويجوز : لا بل عمرٌو ، وفي النفي : ما قام زيدٌ بل عمرٌو ليس إلاّ.

وذهب **الجزولي** إلى أنّها تزاد بعد الإيجاب والأمر والنفي والنهي ، وهي معها في الإيجاب والأمر نفي ، وفي النهي والنفي تأكيد... قال **ابن عصفور** : وهذا الذي ذهب إليه من زيادة (لا) على (بل) في النفي والنهي لا ينبغي أن يُقال به إلاّ أن يَشهد له السماع ؛ لأنّ الجمع بين أداتي نفي على جهة التأكيد قليلٌ في كلام العرب انتهى"[4].

(١) ينظر : المقرّب(٢٣٢/١) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (٣٦٩/٣-٣٧٠) ؛ ومغني اللبيب (١١٣١/١).

(٢) المقدمة الجزولية في النحو (٧١).

(٣) المقرب (٢٣٣/١).

(٤) التذييل والتكميل (٤٢٦/٥) (رسالة دكتوراه).

ثم اعترض **أبوحيان** على **ابن عصفور** بقوله : "**[وما ذهب إليه الجزولي]**[1]، **واستبعده ابن عصفور مسموعٌ من لسان العرب** ، قال الشاعر في النفي :

وما سلوتُكِ لا بل زادني شغفــاً هَجْرٌ وبُعدٌ تَمَادَى لا إلى أَجَلِ[2]

وقال آخر في النهي :

لا تَمَلَّنَّ طاعــةَ اللهِ لا بَلْ طاعةَ اللهِ ما حييتَ استَديما[3]...**"**[4].

ولعلّك لاحظت التــناقض بين ما نص علــيه **ابن عصفور** فــي المقرّب ، وما حكاه **أبو حيان عنه** ، ومردّ هذا التناقض – عندي – أحد ثلاثة احتمالات :

الأول : أن يكون **أبو حيان** متوهماً فيما نقله عن **ابن عصفور**

الثاني : أنّ ما نصّ عليه **ابن عصفور** –في المقرب– هو عدول عمّا حكاه **أبو حيان** عنه.

الثالث : أن يكون **ابن عصفور** مضطرباً –في هذه المسألة– مرّة يجيز ومرّة يمنع ، ولهذا الاحتمال مبعدٌ ، وهو أنّني لم أجد من النحاة المتأخرين مَن نصّ على ذلك ، بل أنّ **ابن هشام**

(١) في الارتشاف (١٩٩٦/٤) ؛ وشرح أبيات المغني (١٤/٣) ما نصه : " وما ذهب إليه ابن درستويه... " وهــذا لــيس بصحيح ، و الصحيح ما ذُكِر.

(٢) البيت من البسيط ،و لم أتمكن من معرفة قائله ،ويروى (**وماهجرتك**) بدل (**وماسلوتك**) ،ويروى –أيضاً– (**تراخى**) بدل (**تمادى**). وما سلوتك : بمعنى ما نسيتُكِ ، والشغف : مصدر شغفه الحبّ : إذا خرق شغاب قلبه ووصل إلى الفؤاد. والشاهد في صدر البيت حيث زيدت (لا) النافية على (بل) المسبوق بنفي. ينظر : شــرح التســهيل لابــن مالــك (٣٧٠/٣)؛ ومغني اللبيب (٢١٣/١) ؛ وتمهيد القواعد (ج٣/٩٣-ب) ؛ والتصريح (٦٠٥/٣) ؛ والهمــع (١٨١/٣) ؛ والدرر (١٣٨/٦).

(٣) البيت من الخفيف ، و لم أتمكن من معرفة قائله.
والشاهد في قوله : "**لا تَمَلَّنَّ طاعة الله لا بل طاعة الله**" حيث زيدت (لا) النافية على (بل) المسبوقة بنهي.
ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٠/٣)؛ والهمع (١٨١) ؛ والدرر (١٣٨/٦) ؛ والمعجم المفصل في شواهد اللغــة العربية(١١١/٧).

(٤) التذييل والتكميل رسالة دكتوراه (٤٢٧/٥).

الأنصاري[1]، **وناظر الجيش**[2]، **والأشموني**[3] حينما تطرقوا لهذه المسألة- ذكروا أنّ **ابن درستويه** منع زيادة (لا) النافية على (بل) المسبوقة بنفي ، و لم يذكروا أنّ **ابن عصفور** منع زيادة (لا) النافية على (بل) المسبوقة بنهي ، فلو كان **ابن عصفور** قد منع ذلك ، كما قال **أبو حيان** لَذُكِرَ.

وعليه فإنّ **أباحيان** غير مُحقٍّ في اعتراضه على **ابن عصفور** في هذه المسألة. والله أعلم.

(١) ينظر مغني اللبيب (١/١٣١).

(٢) ينظر تمهيد القواعد (ج٣/٩٣-ب).

(٣) ينظر منهج السالك للأشموني (٣/١١١٥).

دخول (أم) المنقطعة على الاستفهام

اختلف النحويون [1] في معنى (أم) المنقطعة الواقعة بين جملتين مستقلتين نحو : قام زيدٌ أم عمرو منطلقٌ ، أو بعد همزة الاستفهام ، نحو : أقام زيدٌ أم عمرٌو قائم ؟ - فمذهب البصريين أنّها بمعنى (بل) والهمزة مطلقاً ، فإذا قلت : أقام زيدٌ أم عمروٌ قائمٌ ، وقام زيدٌ أم بكرٍ منطلق ، فكأنّك قلت : بل أعمرو قائم ، أو :بل أبكرٌ منطلق.

ومذهب **الكسائي وهشام الضرير** أنّها بمعنى (بل) ، وما بعدها مثل ما قبلها ، فإذا قلت: قام زيدٌ أم عمرٌو منطلقٌ ، فالمعنى : بل قام عمرٌو ، وإذا قلت : هل قام زيدٌ أم عمرٌو ؟، فالمعنى : بل هل قام عمرو؟.

ومذهب **الفراء** [2] أنّها بمعنى (بل) إذا وقعت بعد استفهام ، نحو قول الشاعر :

فو اللهِ ما أدري أسلمى تَغوّلَت ... أَمِ النومُ أم كُلٌّ إليّ حبيبُ [3]

أي : بل كلّ.

ومذهب **أبي عبيده**[4] أنّها كالهمزة مطلقاً ، نحو قوله تعالى : ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ﴾[5]، إذ التقدير -عنده- : " أتريدون..؟ [6].

(١) ينظر : الارتشاف (٤/٢٠٠٧-٢٠٠٨) ؛ وتمهيد القواعد (ج٣/٩٠-ب) ؛ والهمع (٣/١٧٠-١٧٣).

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء (١/٧٢) و (٢/٢٩٩).

(٣) البيت من الطويل ، و لم أتمكن من معرفة قائله.تغوّلت المرأة إذا تلونت. لسان العرب مادة (غول) (١١/٥٠٧).
والشاهد في قوله : (**أم كلٌّ إليّ حبيبُ**) حيث جاءت (أم) المنقطعة بمعنى (بل) ؛ لأنّها لم تسبق باستفهام.ينظر :معاني القرآن للفراء (٢/٧٣) ، و (٣/٢٩٩)؛ والأزهية (١٢٩) ؛ والهمع (٣/١٦٩) ؛ والدرر(٦/١٠٢) .

(٤) هو معمر بن المثنى التميمي المتوفى سنة ٢١٠هـ ، له : مجاز القرآن.ينظر : نزهة الألباء (٩٥) ؛ وبغية الوعاة (٢/٢٩٤).

(٥) الآية (١٠٨) من سورة البقرة.

(٦) قيل : إنّ (أم) في الآية تحتمل أن تكون متصلة ، وتحتمل أن تكون منقطعة بمعنى (بل) والهمزة. ينظر : معاني القرآن للفراء (١/٧١) ؛ والدّر المصون (٢/٦٤).

ومذهب **الهروي** [1] أنّها كالهمزة إذا لم يتقدم عليها استفهام.

ومذهب بعض الكوفيين أنّها بمعنى (بل) مطلقاً.

والحق [2] **مذهب ابن مالك** [3]، وهو أنّ الأكثر في (أم) المنقطعة أن تكون بمعنى (بل) والاستفهام معاً ، نحو قوله تعالى : ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾[4]، إذا لو كانت بمعنى (بل) وحدها، للزم أن يكون التقدير : بل له البنات ولكم البنون ، تعالى الله عن ذلك[5].

وقد تكون بمعنى (بل) دون الاستفهام ، وذلك إذا دخلت على حرف الاستفهام (هل) نحو قول **علقمة الفحل** :

أم هـــل كبيرٌ بَكى لم يقضِ عَبْرَتَهُ إثْرَ الأحبَّةِ يوم البَينِ مشـــكومُ[6]

أو على أسماء الاستفهام ، نحو قوله تعالى : ﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾[7]، وقوله تعالى : ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾[8]، ونحو قول الشاعر :

(١) ينظر : الأزهية (١٣٥-١٣٦).

(٢) ينظر : تمهيد القواعد (ج٣/٩٠-ب).

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٦١-٣٦٢).

(٤) الآية (٣٩) من سورة الطور.

(٥) ينظر : أسرار العربية (١٦٠) ؛ والتصريح (٣/٥٩٠-٥٩١) ؛ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم(١/٤٠٠).

(٦) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه (٥٠) ، البَيْن : الفِراق ، مشكوم : مُجازى.

والشاهد في قوله : (**أم هل**) حيث أدخل (أم) المنقطعة على حرف الاستفهام (هل).

ينظر : الكتاب (٣/١٧٨) ؛ والمقتضب (٣/٢٩٠) ؛ والأصول (٢/٥٩) ؛ واللمع (١٥٣) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (٤/١٨) ؛ وشرح الكافية للرضي (٤/٤٤٩) ؛ والبحر المحيط (٥/٣٧٩) ؛ والارتشاف (٤/٢٠٠٩) ؛ والفتح القريب في شرح مغني اللبيب للسيوطي (ج١/٦٩٥) ؛ والهمع (٣/١٧٠) ؛ والدرر (٦/١٠٥-١٠٧).

(٧) الآية (٣١) من سورة يونس.

(٨) الآية (٦٢) من سورة النمل.

فأصبح لا يدري أيقعُد فِيكُـــمُ على حَسَك الشحناء أم أين يذهبُ[1]

فلو لم تكن (أم) المنقطعة في هذه الشواهد بمعنى (بل) دون الاستفهام ، لما دخلت على الاستفهام ؛ لأنّ الاستفهام لا يباشر استفهاماً ألبتّة [2].

وحكى **أبوحيان** ماظاهره أنّ **الصفار** في شرحه لكتاب **سيبويه** زعم أنّ دخول (أم) المنقطعة على الاستفهام قليلٌ ، إذ لم يحفظ منه إلاّ ثلاثة أبياتٍ ، وأنّه-أي **الصفار**- قد قيّد ذلك عن شيخه **ابن عصفور** ، ومن ثمّ اعترض **أبو حيان** عليهما بورود دخول (أم) المنقطعة على أسماء الاستفهام في عدّة مواضع من القرآن الكريم ، معتبراً ذلك منهما دليلاً على الجسارة ، وعدم حفظ كتاب الله.

يقول-رحمه الله - : في أثناء حديثه عن (أم) المنقطعة : " ولا تدخل (أم) هذه على همزة الاستفهام[3]، لا تقول : أقام زيدٌ أم أعمرٌو قائم ؟ ، وتدخل على (هل) : نحو : قام زيدٌ أم هل قام عمرو ... وتدخل على أسماء الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿أَمَّاذَاكُنتُمْتَعْمَلُونَ﴾[4]،

(١) البيت من الطويل ، و لم أتمكن من معرفة قائله ، وحَسَك الشحناء : شدتها.

والشاهد في قوله (**أم أين يذهب**) حيث دخلت (أم) المنقطعة على اسم الاستفهام (أين) ؛ لأنّها بمعنى (بـــل). ينظـــر : الارتشاف (٤/٢٠١٠) ؛والهمع (٣/١٧٢)؛ والدرر (٦/١١٥).

(٢) ينظر : الارتشاف (٤/٢٠١٠) ؛ والتصريح (٣/٥٩١).

(٣) علّل سيبويه –رحمه الله– امتناع دخول (أم) المنقطعة على همزة الاستفهام بقوله : " وذلك لأنّ (أم) بمنزلـــة الألـــف ، وليست : أيّ ، ومَن ، وما ، ومتى ، بمنزلة الألف ، وإنّما هي أسماء بمنزلة : هذا وذاك ، إلاّ أنّهم تركوا ألف الاستفهام ههنا إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلاّ في المسألة ، فلمّا علموا أنّه لا يكون إلاّ كذلك استغنوا عـــن الألـــف ". الكتاب (٣/١٨٩).

(٤) الآية (٨٤) من سورة النمل.

وهو كثير فصيح خلافاً لما في شرح **الصفار** الذي كتبه [عن] [1] **ابن عصفور**، فإنّه ادّعى أنّه لا يحفظ منه إلا قوله :

أم هـــل كبـــيـــرٌ بـــكـــى

و: ما أنتَ أم ما ذِكرُها رَبَعِيَّةً [2].

وقوله :

أم هل لا مني لك لائم [3].

وأنّه من الجمع بين أداتي معنى ، وهو قليل جدّاً ، وفي كتاب الله تعلى : ﴿أَمَّاذَاكُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ، ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ [4]،﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى يَرْزُقُكُمْ﴾[5]... **وهذا من ابن عصفور وتلميذه يدُلُّ على الجسارة ، وعدم حفظ كتاب الله تعالى** " [6].

(١) ما بين القوسين ساقط من ارتشاف الضرب (٢٠٠٩/٤) بتحقيق محمد عثمان رجب.

(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

يُخطُّ لها مِن تَرْمَداءَ قليبُ.

وهو لعلقمة الفحل في ديوانه (٣٥) ، وربعيّة يعني أنّها من بني ربيعة بن مالك، والشاهد في قوله : (**أم ما ذكرها**) حيث دخلت (أم) المنقطعة على (ما) الاستفهامية.

ينظر : معاني القرآن للأخفش (٣٠/١) ؛ ورصف المباني (٩٩) ؛ ولسان العرب مادة (ثرمـــد) (١٠٣/٣) ؛ والفـــتح القريب في شرح مغني اللبيب (ج٦٩٤/١).

(٣) هذا جزء بيت من الطويل للحجّاف بن حكيم السلمي ، وقيل : لزفر بن الحارث ، وتمامه :

أبا مالكٍ هل لُمتني مُذ حَضَضْتَني على القتل أم هل لامني فيك لائمُ

والشاهد في قوله : (**أم هل**) حيث دخلت (أم) المنقطعة على حرف الاستفهام (هل).

ينظر : الكتاب (١٧٦/٣) ؛ وتحصيل عين الذهب (٤٤٧) ؛ ولسان العرب مادة (أمم) (٣٧/١٢).

(٤) الآية (٢٠) من سورة الملك.

(٥) الآية (٢١) من سورة الملك.

(٦) الارتشاف (٢٠٠٨/٤ – ٢٠١٠).

وفي الحقيقة ما نقله **أبو حيان** عن **ابن عصفور** ليس في مؤلفاته التي بين يدي ، إلاّ أنّه نصَّ في شرحيه الكبير [1] والصغير [2] على الجمل ، وفي المقرب[3] على أنّ (أم) المنقطعة تقدّر بمعنى (بل) والهمزة ، وهذا يعني أنّ (أم) المنقطعة – عنده – لا تخلو من معنى الاستفهام ، ومن ثمّ فإنّ دخولها على الاستفهام ممتنع للعلة التي ذكرت آنفاً.

وعليه فإنّ ما أورده أبو حيان من شواهد على دخول (أم) المنقطعة على (هل) وأسماء الاستفهام صالحةٌ للرد على **ابن عصفور** ، وفي هذا يقول **المرادي** – رحمه الله – : " تدخل (أم) المنقطعة على (هل) وأسماء الاستفهام ... وهو فصيح كثير، ولا التفات لمن زعم أنّه من الجمع بين أداتي معنى ، وأنّه قليل جداً ، وبذلك رُدَّ على مَن قال : إنّها بمعنى (بل) ، والهمزة في كلّ موضع"[4].

وقد يفهم من قول **أبـــي حيان** : "... **خلافاً لما في شرح الصفار الذي كتبه عن ابن عصفور**" –أنّ شرح كتاب **سيبويه** هذا ليس **للصفار** ، وإنّما هو **لابن عصفور**، وهذا في الواقع – أمرٌ سبقه إليه **عبد الباقي اليماني**[5]؛ إلاّ أنّه ادّعى أنّ كلّ ما في شرحِ **كتاب سيبويه للصفار** من ردود على **أبي علي الشلوبين** فهو من كلام **ابن عصفور** لا من كلام **الصفار** .

يقول **عبد الباقي اليماني** –رحمه الله– في ترجمته **للصفار** : " صحب **ابن عصفور والشلوبين** ، وصنع على **سيبويه** شرحاً حسناً ، وربّما يكون أحسن الموضوعات على الكتاب، وفي كثير من الشرح يثني على **أبي علي الشلوبين** ، ويردّ عليه أقبح الردّ ، وفي

(١) ينظر : (٢٣٦/١).

(٢) ينظر : (١٨ – أ).

(٣) ينظر : (٢٣١/١).

(٤) توضح المقاصد (١٠٠٧/٢).

(٥) هو : عبد الباقي بن عبد المجيد بن عبد الله اليمني المتوفى سنة ٧٤٣هـ . تنظر ترجمته في : الدرر الكامنـــة (٤٢٣/٢) ؛ وشذرات الذهب (١٣٨/٦) .

الحقيقة إنّما هو من كلام **ابن عصفور** ؛ لأنّه جرت بين **الشلوبين وابن عصفور** منافرة... فكل ما قيّده فهو من كلام **ابن عصفور** ، ولذلك لم يكمله"[1].

وعلى أي حالٍ إذا كان اعتراض **أبي حيان** على **ابن عصفور** مبنيًّا على ما ذكر فلتعلم أنّه تحامل بيّن ، لأنّ محقّق السِّفر الأوّل من شرح كتاب **سيبويه للصفار** الدكتور معيض بن مساعد العوفي أثبت بالأدلة القاطعة نسبة الكتاب لصاحبه ، وأنّ دعوى التشكيك والقدح في ذلك باطلة ، يقول : " وحجتهم في ذلك واهية ، لا تستند إلى دليل علمي يجعل الباحث يطمئن إلى هذا القول ، صحيحٌ أنّ **الصفار** متأثر كثيراً بأسلوب أستاذه ، واقتفى أثره في كتابه ، بل ونقل عنه أشياء في ثنايا شرحه للكتاب دون أن يعزوها لمصدرها ...وهذا لا يقدح في نسبة الكتاب **للصفار** ،بل هناك أكثر من أمر يجعلنا نستبعد هذا الشك في نسبة الكتاب **للصفار** ، ونؤكد على صحة هذه النسبة للأمور التالية :

١- سجلت المصادر [2] **أنّ للصفار** شرحاً لكتاب **سيبويه** ، وأجمعت على ذلك.

٢- ما نجده داخل الكتاب من أسلوب يختلف عن أسلوب **ابن عصفور** في مواطن كثيرة ، وإن استفاد منه في بعض القضايا ، ونقل عنه في قضايا أخر.

٣- أشار في أكثر من موضع **لابن عصفور** إمّا نقلاً ، أو موافقة له ، فيقول مثلاً : "ورأيت صاحبنا **أبا الحسن بن عصفور** – فسح الله في مُدّته ، يقول : إنّ الإضافة فيه على معنى اللام ، وذلك أنّهم كانوا يقولون : رفعنا الفاعل ، والفاعل إنّما هو الشخص ، وهو لم يرفع إنّما رُفِعَ اللفظ". وقال –أيضاً- : "وهكذا فسّره صاحبنا **أبو الحسن بن عصفور** : "وذلك حينما علّق على نصّ منسوب **للأخفش** ... كما أعلن مخالفته لصاحبه **ابن عصفور** عندما تحدث عن زمن (أفعل) في التعجب ، وهل هو للماضي أو للحال ؟ فذكر

(١) إشارة التعيين (٢٦٦).

(٢) ينظر : إشارة التعيين (٢٦٦) ؛ والبلغة (٢٣٥) ؛ وبغية الوعاة (٢/٢٥٦) ؛ وكشف الظنون (٢/١٤٢٨).

أنّ منهم من جعله للماضي وعلّل ذلك ، ومنهم من جعله للحال ، وأيّد هذا الأخير **الصفار** ، وقال : " وهذا القول الأخير أحبُّ إليّ ؛ لأنّ المعنى عليه.. ثم قال : واختار **صاحبنا أبو الحسن** القول الأوّل -أي القول بأنّ زمنه للماضي- ؛ لأنّ فيه إبقاء للصيغة على بابها [1].

٤- ومما يدلّ على أنّه **للصفار** أنّ فيه آراء لم يقل بها **ابن عصفور** ، ففي تقديم خبر (ليس) عليها ، أجاز **ابن عصفور** تقديم الخبر ، كما في شرح **جمل الزجاجي**[2]، وكما نقلته عنه كتب النحو الأُخر[3]، وقد منع ذلك **الصفار** في كتابه هذا ، وقال – بعد أن عرض رأي المجيزين والمانعين- : "فإجازة التقديم خلف..."[4].

(١) ينظر رأي ابن عصفور هذا في شرحه الكبير على الجمل (٥٨٤/١).

(٢) ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٣٨٨/١).

(٣) ينظر : الارتشاف (١١٧٢/٣) ؛ و التصريح (٦٠٩/١) ؛ و الهمع (٣٧٣/١).

(٤) مقدمة السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار (١/ ٣٤-٣٩).

مطابقة الضمير بعد (أو) في قوله تعالى : ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾

إذا تقدّم معطوف ومعطوف عليه ، وتأخر عنهما ضمير ، وكان حرف العطف (أو) ؛ فإنّ الضمير لا يكون إلاّ مفرداً ، تقول : زيدٌ أو عمرٌو قام ، ولا تجوز المطابقة فلا يقال : زيدٌ أو عمرٌو قاما ؛ وذلك لأنّ (أو) لا يُراد بها التشريك ، وإنّما يراد بها أحد الشيئين أو الأشياء [1].

أمّا كيف طابق الضمير ما قبله في قوله تعالى : ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[2]، فقد اختلف النحويون في الجواب عن ذلك على الأوجه الآتية [3]:

أولاً : أنّ (أو) بمعنى الواو ، والواو تفيد الجمع بين الشيئين أو الأشياء – بمعنى أنّ الضمير بعد الواو يطابق ما قبله من المعطوفات – تقول : زيدٌ وعمرٌو قاما.

ثانياً : أنّه على إضمار (مَن) ، والتقدير : إن يكن مَن تُخاصم غنيين أو فقيرين ، فقال : (غنياً) ، فحمله على لفظ (مَن) ، مثل قوله تعالى : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[4] ، أي يستمعون.

الثالث : أنّه ثنّى الضمير لتقدّم ذكرهما.

(١) ينظر : المقتصد (٢/٩٤٣) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٨٢) ؛ والارتشاف (٤/٢٠٢١).

(٢) الآية (١٣٥) من سورة النساء ، وقبلها : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾.

(٣) ينظر : الدّر المصون (٤/١١٥-١١٧).

(٤) الآية (٢٥) من سورة الأنعام.

وهذه الأوجه الثلاثة تضمّنها قول **الأخفش** -رحمه الله- : "لأنّ (أو) ها هنا في معنى الواو ، أو يكون جمعهما في قوله : (بهما) ؛ لأنّهما قد ذُكِرَا ، نحو قوله عزّ وجلّ : ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ فَلِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا...﴾[1] ، أو يكون أضمر (مَن) ، كأنّه [قال] [2] : إن يكن مَن يخاصمُ غنياً أو فقيراً ، يريدُ : غنيّين أو فقيرينِ ، يجعل (مَن) في ذلك على المعنى ، ويُخرجُ غنياً أو فقيراً على لفظ (مَن)" [3].

رابعاً : أنّ الضمير لم يكن عائداً على الغني والفقير الملفوظ بهما ، وإنّما يعود على ما دلّ عليه المعنى مِن جنسي الغني والفقير ، وعلى هذا فجواب الشرط محذوف.

وهذا توجيه **الرضي** ، يقول -رحمه الله- : " وليس (أو) بمعنى الواو ، كما قال بعضهم، بل نقول : جواب الشرط محذوف ، والمعنى : إن يكن غنياً أو فقيراً فلا بأس فإنّ الله أولى بالغني والفقير معاً"[4].

خامساً : أنّ (أو) أُريد بها التفصيل ، وهذا هو توجيه **العكبري** يقول -رحمه الله- : "... (أو) على بابها ، وهي -هنا- لتفصيل ما أُبهِمَ في الكلام ؛ وذلك أنّ كلّ واحد من المشهود عليه ، والمشهود له يجوز أن يكون غنياً ، وأن يكون فقيراً ، فقد يكونانِ غنيينِ ، وقد يكونانِ فقيرينِ ، وقد يكون أحدهما غنياً ، والآخر فقيراً ، فلمّا كانت الأقسام عند التفصيل على ذلك ، و لم تُذكَر ، أتى بـ (أو) لتدلّ على هذا التفصيل..."[5].

سادساً : أنّ الضمير عائد على الغنى والفقر المدلول عليهما بلفظ الغني والفقير والتقدير : فالله أولى بغنى الغني وفقر الفقير.

(١) الآية (١٢) من سورة النساء.

(٢) زيادة مني يَقتضيها المقام.

(٣) معاني القرآن للأخفش (٢٤٧/١).

(٤) شرح الكافية للرضي (٣٥٢/٢) .

(٥) التبيان (٣٩٧/١).

سابعاً : أنّه لم يقصد غنياً بعينه ، ولا فقيراً بعينه ، لذا أعاد الضمير عليهما.

وهذانِ الوجهانِ الأخيرانِ ذكرهما **مكيّ** ، ولم يعزهما[1].

وتبعاً لاختلاف النحويين في توجيه مطابقة الضمير بعد (أو) لما قبله في الآية الكريمة اختلف **ابن عصفور وأبو حيان** ، **فابن عصفور** له **توجيهانِ** :

الأوّل : أنّ المطابقة – هنا – شاذة لا يقاس عليها ، يقول عَقِب ذكر حكم مطابقة الضمير للمتعاطفينِ بعد الواو والفاء وحتّى وثمّ : " وإن كان العطف بغير ذلك من حروف العطف فإنّما يكون الضمير على حسب المتأخر خاصة ، فتقول : زيدٌ أو عمرٌو قام ، وزيدٌ لاعمرٌو قام ، وكذلك سائر ما بقي من حروف العطف [2]، وإنّما لم يجُز أن تقول : قاما ، فتجعل الضمير على حسب ما تقدّم ؛ لأنّ (أو) لا يكون ما بعدها شريك ما قبلها في المعنى ، ألا ترى أنّ القائم إنّما هو أحدهما لا غير ، ولا يجوز أن يكون الضمير على حسب ما تقدم إلاّ في (أو) خاصة ، وذلك شذوذ لا يقاس عليه ، قال الله تعالى : ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ ، فأعاد الضمير على الغني والفقير لتقدّمهما في الذكر "[3].

والآخر حكاه عنه **أبو حيان** ، وهو أنّ (أو) أريد بها التفصيل ، كما قال **العكبري** ، يقول **أبو حيان** –رحمه الله– بعد أن نقل نص **ابن عصفور** السابق : " ... وقال – أيضاً– : إن كانت (أو) مستعملة حيث يجوز الجمع بين المعطوف ، والمعطوف عليه كالمستعملة في

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن (١/٢١٠).

(٢) يعني : (بل) ، و (لكن) و (لا).

(٣) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٢٤٨) ، وينظر : المقرّب (١/٢٣٥-٢٣٦).

الإباحة[1] أو النهي عن المباح ، فإنّ الخبر يجوز فيه إذ ذاك الإفراد ، والجمع ، نحو : الحسن أو ابن سيرين جَالِسْهُ ، والآثم أو الكفور لا تُطِعْهُ ، وإن شئت : جالسهما ، ولا تُطِعْهُما ، والدليل على جواز الجمع قوله تعالى : ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ ، فبنى الضمير العائد على المعطوف والمعطوف عليه ، لمّا كان المعنى على أنّه أولى بهما معاً ، لا على أنّه أولى بأحدهما دون الآخر ، وإنّما أُتِيَ بـ (أو) للتفصيل ، ألا ترى أنّ التقدير إن يكن المشهود عليه غنياً أو فقيراً ، ففصّل بـ (أو) المشهود عليه إلى غنيّ أو فقير ، وأضمر لدلالة ما قبله عليه ، وهو قوله تعالى : ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾[2].

أمّا **أبو حيان** فقد وجّهه على وَفْقَ توجيه **الرّضي** - أي أنّ الضمير لم يكن عائداً على الغني والفقير الملفوظ بهما ، وإنّما يعود على ما دلّ عليه المعنى من جنسي الغني والفقير .

يقول **أبو حيان**-رحمه الله -: " أي ، إن يكن المشهود غنياً ، فلا تمتنع من الشهادة عليه لغناه ، أو فقيراً فلا تمنعها ترحماً عليه وإشفاقاً ، فعلى هذا الجواب محذوف ؛ لأنّ العطف بـ (أو) ، ولا يثنى الضمير إذا عطف بها بل يفرد ، وتقدير الجواب : فليشهد عليه ، ولا يراعى الغني لغناه ، ولا لخوف منه ؛ ولا الفقير لمسكنته وفقره ، ويكون قوله تعالى : ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ ليس هو الجواب، بل لمّا جرى ذكر الغني والفقير عاد الضمير على ما دلّ عليه ما قبله ، كأنّه قيل : فالله أولى بجنسي الغني والفقير - أي بالأغنياء والفقراء " [3].

ثم عقّب على توجيه **ابن عصفور** الأوّل بقوله : " **وهذا ليس بسديد** ، ولا شذوذ في الآية ، ولا دليل فيها على جواز : زيد أو عمرو قاما ، على جهة الشذوذ ، ولا غيره ؛ ولأنّ قوله تعالى : ﴿ فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ ليس بجواب -كما قرّرناه- والضمير ليس عائداً على الغني والفقير الملفوظ بهما في الآية، وإنّما يعود على ما دلّ عليه المعنى من جنسي الغني والفقير" [4].

(١) (أو) تأتي على عدّة معانٍ ، منها : الإباحة ، والتقسيم ، والإبهام... ينظر : مغني اللبيب (١/٧٤-٨٠).

(٢) التذييل والتكميل (ج٥ /٤٦٢) (رسالة دكتوراه) ، وينظر : الارتشاف (٤/٢٠٢١).

(٣) البحر المحيط (٣/٣٧٠) ؛ وينظر : النهر الماد (١/٥١٨).

(٤) البحر المحيط (٣/٣٧٠).

وقال –أيضاً– بعد أن ذكر توجيهي **ابن عصفور** السابقين معاً : " **وهذا اضطراب** منه في (أو) حمل الآية على الشذوذ مرّة ، وتارة استدلّ بها " [1].

ولا جرمَ أنّ تعقيب **أبي حيان** على **ابن عصفور** في محلّه ؛ لأنّ إقدام **ابن عصفور** على حمل كلام الله –سبحانه وتعالى– على الشذوذ من أجل الصناعة النحوية أمر مرفوض البتّة، وهو منه في **غاية الغرابة** ؛ لذا قال **السمين الحلبي** : " وقد أساء **ابن عصفور** العبارة –هنا– بما يوقف عليه في كلامه " [2].

ولعلّ ما نقله **أبو حيان** عن **ابن عصفور** –من أنّ (أو) أريد بها التفصيل لأحد الشيئين أو الأشياء– يعدُّ عدولاً منه عن الحكم بشذوذ الآية الكريمة ، وليس اضطراباً. والله أعلم.

(١) التذييل والتكميل (ج٥ /٤٦٢) (رسالة دكتوراه) ، وينظر : الارتشاف (٤/٢٠٢١).

(٢) الدّر المصون (٤/١١٦).

المحذوف في نحو قوله تعالى :
﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾

يجوز حذف كلّ من العاطف ، والمعطوف ، والمعطوف عليه ، كما يجوز حذف العاطف مع المعطوف تارة ، ومع المعطوف عليه تارة أخرى ، وكلّ حالة من هذه الحالات – في الواقع – تحتاج إلى بيان وإيضاح [1] ، الذي يهمنا منها – هنا – حذف المعطوف عليه سواء حُذِفَ وحده أم مع العاطف ، وفي كلتا الحالتين لا يصحّ الحذف عند النحويين إلاّ إذا فُهِمَ المعنى [2]، وذلك نحو قولهم : وَبِكَ وأهلاً وسهلاً ، لمن قال : مرحباً وأهلاً ، فالتقدير : بك مرحباً وأهلاً وسهلاً ، فحُذِفَ المعطوفُ عليه وحده ؛ لدلالة الكلام عليه ، ونحو قوله تعالى : ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾[3]، فالتقدير –والله أعلم- فضرب فانفلق ، فحُذِفَ المعطوف عليه (ضَرَبَ) ، وحرفُ عطفٍ ، وهو الفاء الداخلة على (ضرب).

هكذا قدّر النحاة [4] المحذوف في هذه الآية ، وما يماثلها إلاّ **ابن عصفور** فقد زعم أنّ المحذوف هو المعطوف عليه (ضرب) ، وحرف العطف الفاء الداخلة على (انفلق) ، أمّا الفاء الموجودة في (انفلق) فهي فاء (ضرب) المحذوف ، وكأنّه بهذا قد أبقى من كلّ محذوف ما يدلّ عليه.

(١) ينظر تفصيل ذلك في : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٢٥٠-٢٥٢) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٧٨- ٣٨٢) ؛ومغني اللبيب (٢/٧٢٠- ٧٢٢) ؛ والنحو الوافي (٣/٦٣٦-٦٤٠).

(٢) ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٢٥٠-٢٥١) ؛ وتوضيح المقاصد (٢/١٠٢٨).

(٣) الآية (٦٣) من سورة الشعراء.

(٤) ينظر : – على سبيل المثال –: أمالي ابن الشجري (٢/١٢٣) ؛ والبيان (١/٨٥) ؛ وشرح الكافية الشافية (٣/١٢٦٧-١٢٦٨) ؛ وشفاء العليل (٢/٧٩٦).

يقول –رحمه الله– :"... وكذلك –أيضاً– يجوز حذف حرف العطف والمعطوف عليه لِفهْم المعنى ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ﴾[1]، وقوله تعالى : ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[2]، التقدير : فضرب فانفلق ، فضرب فانبجست ، وفأفطر فعِدّة، فحذف (ضرب) و (أفطر) وفاء العطف ممّا بعدها..."[3].

وكون **ابن عصفور** قد خالف النحويين في تقدير المحذوف في قوله تعالى : ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ﴾ ، ونظائرها ، فقد اعترض عليه **أبو حيان** –وهو في معرض حديثه عن الآية الكريمة السابقة– بقوله : " **وزعم ابن عصفور** –في مثل هذا التركيب– أنّه لم يحذف حرف العطف ، بل حُذِفَ المعطوف عليه وحده دون الفاء ، وحذفت الفاء من المعطوف ، وأفردت من المعطوف عليه واتصلت بالمعطوف ، فأبقى مِن كُلٍّ ما دلّ على المحذوف ، **وهذا ليس بشيءٍ** ؛ لأنّ القرآن ملآنٌ من حذف جُملٍ معطوفة بالفاء، وكثُر ذلك في قصة يوسف [4]، وفي قصة سليمان مع الهدهد [5]، وقد حذف في قوله تعالى : ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ، تقديره : فأفطر، إذ لا يجوز أن ينوب فاء العطف مكان فاء الجزاء"[6].

(١) الآية (١٦٠) من سورة الأعراف.

(٢) الآية (١٨٤) من سورة البقرة.

(٣) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢٥١/١) ، وينظر : المقرب (٢٣٦/١).

(٤) نحو قوله تعالى ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾ ، ثم قال : ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ الآية (٤٥-٤٦) من سورة يوسف، فالتقدير –والله أعلم– : فأرْسَلوهُ فأتى يوسف ، فقال : ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾.

(٥) نحو قوله تعالى : ﴿قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا﴾ الآية (٢٧-٢٨) من سورة النمل ، فالتقدير –والله أعلم– فأخذ الكتاب وذهب به ، فلّما ألقاه إلى المرأة وقرأته ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا﴾.

(٦) التذييل والتكميل (ج٥/٤٥٥) (رسالة دكتوراه) ، وينظر : البحر المحيط (٢٠/٧)؛ والارتشاف (٢٠١٧/٤-٢٠١٨).

وأيضاً اعترض عليه **ابن هشام الأنصاري** –رحمه الله– بقوله : "وزعم **ابن عصفور** أنّ الفاء في (فانفجرت) ، هي فاء (فضرب) ، وأنّ فاء (فانفجرت) حذفت ؛ ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه ، **وليس بشيءٍ** ؛ لأنّ لفظ الفاءينِ واحد ، فكيف يحصل الدليل ؟ " [1].

وكذلك اعترض عليه **السمين الحلبي** فقال –رحـــمه الله– : "قوله (فانفجرت) الفاء عاطفة على محذوف لابد منه تقديره : فضرب فانفلق ، وقال **ابن عصفور** : إنّ هذه الفاء الموجودة هي الداخلة على ذلك الفعل المحذوف ، والفاء الداخلة على (انفجرت) محذوفة ؛ وكأنّه يقول : حُذِفَ الفعل الأوّل لدلالة الثاني عليه ، وحذفت الفاء الثانية لدلالة الأولى عليها ، **ولا حاجة تدعو إلى ذلك ...** " [2].

وقال – أيضاً – بعد أن ذكر رأي **ابن عصفور** : " **وهذا كلام متهافتٌ** " [3].

ولم يتوقف الاعتراض على **ابن عصفور** من هؤلاء فحسب ، بل شاركهم بعض النحويين –**كالمرادي** [4]، **وناظر الجيش** [5] – إلاّ أنّهم اكتفوا في الاعتراض عليه باعتراض **أبي حيان** .

وخلاصة القول أنّ ما قاله هؤلاء النحاة جميعاً في حقّ **ابن عصفور** هو الصحيح الذي لا محيد عنه ، وذلك لقوّة أدلتهم وظهورها. والله أعلم.

(١) مغني اللبيب (٢/٧٢٢).

(٢) الدّر المصون (١/٣٨٥).

(٣) المصدر السابق (٨/٥٢٧).

(٤) ينظر : توضيح المقاصد (٢/١٠٢٨).

(٥) ينظر : تمهيد القواعد (ج٢/٩٧-ب).

المبحث الخامس

حروف النصب

وفيه ثلاث مسائل :

الأولى : الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالظرف .

الثانية : حذف لام الجحود وإظهار (أن).

الثالثة : انتصاب الفعل المضارع بعد فاء السببية.

الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالظرف

من شروط نصب الفعل المضارع بـ (إذن) عند جمهور النحويين ألاّ يفصل بينهما بغير القسم ، نحو قولك : إذن أُكرِمَكَ ، أو : إذن – والله – أُكرِمَك في جواب مَن قَال : آتيك، فإن فصل بينهما بغير ذلك ، ألغيت (إذن) ، وارتفع الفعل المضارع بعدها ، نحو : إذن زيدٌ يكرمُكُ [1].

وإنّما امتنع الفصل بغير القسم عندهم -كما قال **ابن الناظم**- رحمه الله : "لأنّ غير القسم جزء من الجملة ، فلا تقوى (إذن) معه على العمل فيما بعده ، بخلاف القسم فإنّه زائد مؤكّد ، فلم يمنع الفصل به من النصب -هنا- كما لم يمنع من الجرّ في قولهم : إنّ الشاة لتجترُّ فتسمعُ صوت -واللهِ- ربّها ، حكاه **أبو عبيدة** [2] ، وفي قولهم : هذا غلامُ -واللهِ- زيدٍ ، واشتريته بـ -واللهِ- درهمٍ ، حكاه **ابن كيسان** [3] عن **الكسائي** [4] ".

وأجاز **الكسائي** ، **وهشام الضرير** انتصاب الفعل المضارع بـ (إذن) مع الفصل بمعمول الفعل ، نحو : إذن فيك أرغبَ ، وأجاز -أيضاً- **ابن بابشاذ** الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالنداء والدعاء ، نقل ذلك **المرادي** -رحمه الله- حيث قال : "... وأجاز **ابن بابشاذ** الفصل بالنداء والدعاء ، نحو : إذن -يازيد- أُحسِنَ إليك ، وإذن -يغفرُ اللهُ لك-

(١) ينظر على سبيل المثال : الكتاب (١٤/٣) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (١٩/٤-٢١) ؛ والجنى الداني (٣٦٢) ؛ومغني اللبيب (٢٨/١-٢٩).

(٢) ينظر حكايته هذه في: شرح التسهيل لابن مالك (٩٤/٣) ؛ والمساعد (٣٠١/٢) ؛ وشرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري (ج٩٧١/١).

(٣) هذه الحكاية نُسِبَتْ في المصادر السابقة للكسائي مباشرة.

(٤) شرح ابن الناظم على الألفية (٤٧٨).

يُدخِلَك الجنّةَ... وأجاز **الكسائي وهشام** الفصل بمعمول الفعل ، وفي الفعل حينئذٍ وجهانِ، والاختيار عند **الكسائي** النصب ، وعند **هشام** الرفع"[1].

وأيضاً أجاز **العكبري** الفصل بين (إذن) ومنصوبها بـــ (لا) النافية ، يظهر هذا من قوله -رحمه الله- : "فإن فصلت بينهما بـــ (لا) ، أو باليمين لم يبطُل عملُها ؛ لأنّ (لا) لا تُبطِلُ عمل (أنْ) واليمين مؤكّدة"[2].

وتبعه بعض النحويين -**كأبي حيان** [3]، **وابن هشام الأنصاري** [4] ،**والسيوطي**[5].

وكذلك أجاز **ابن عصفور** الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالظرف ، يقول -رحمه الله- : "ولّما أشبهت (إذن) من عوامل الأفعال الظّنّ من عوامل الأسماء في أنّها تعمل مقدّمة ، وتلغى متوسطة ، كما أنّ الظن كذلك ، كان لها بهذا الشبه قوة على غيرها من النواصـــب فجـــاز الفصل بينها وبين الفعل الذي تنصبه بالقسم ، وبالظرف في فصيح الكلام ، كما يجوز الفصل بين الظن ومعموله بالقسم والظرف في فصيح الكلام ، فتقول : إذن -والله- أُكرِمَك ، وإذن -يوم الجمعة- أُكرِمَك ، كما تقول : ظننت -والله- زيداً منطلقاً ، وظننتُ -يوم الجمعة- زيداً منطلقاً " [6].

ووافقه **الأُبّذي** [7]، وبهاء الدين **بن النحاس** [8] ، **والمالقي** [9].

(١) الجنى الداني (٣٦٣) ، وينظر -أيضاً- : توضيح المقاصد (١٢٣٩/٣- ١٢٤٠).

(٢) اللباب (٣٦/٢).

(٣) ينظر : الارتشاف (١٦٥٣/٤).

(٤) ينظر : مغني اللبيب (٢٨/١).

(٥) ينظر : الهمع (٢٩٤/٢).

(٦) شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (٧٥-ب) ، وينظر : المقرب (٢٦٢/١).

(٧) ينظر : شرح الجزولية للأبّذي (ج٣٣٢/١).

(٨) ينظر : التعليقة على المقرب (٩٢- أ).

(٩) ينظر : رصف المباني (٦٤-٦٥).

ونقل **أبو حيان** - في التذييل والتكميل - نصّ **ابن عصفور** السابق ، ثمّ اعترض عليه، بقوله : " **والصحيح أنّ ذلك لا يجوز** ؛ لأنّه لم يُسمع ، ولا ينبغي أن يقاس الظرف على القسم ؛ لأنّ القسم هو تأكيد لمضمون الجملة بخلاف الظرف ؛ لأنّ فيه تقييداً للعامل لا تأكيدًا له ، وإذا كان الفاصل يفيد التأكيد فكأنّه لا فاصل ، ألا ترى أنّهم فصلوا بالقسم بين الجار والمجرور، نحو : اشتريته بـ -واللهِ- درهمٍ ، وبين المضاف والمضاف إليه ، نحو قولهم: هذا غلامُ -واللهِ- زيدٍ ، حكاه **الكسائي** عن العرب ، و لم يفصلوا بالظرف أو الجار والمجرور بين المضاف و المضاف إليه ، ولا بين الجار والمجرور إلّا في ضرورة الشعر " [1].

وقد أيّده في هذا الاعتراض كلّ من **المرادي** [2]، **وابن عقيل** [3]، **والأشموني** [4].

وفي نظري ما ذهب إليه **أبو حيان** ليس بصحيح ؛ لأنّ العرب تتوسع في الجار والمجرور والظرف توسعاً لم يكن لغيرهما ؛ وذلك لكثرة استعمالهما ودورهما في الكلام .

يقول **ابن هشام الأنصاري** -رحمه الله- : " إنّهم يتسعون في الظرف والمجرور مالا يتسعون في غيرهما، فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله ... وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما ، وبين (إذن) و (لن) ومنصوبهما ... " [5].

وإذا كان **أبو حيان** قد أجاز الفصل بين (إذن) ومنصوبها بـ(لا) النافية، في قوله : "ولا يجوز الفصل بين (إذن) ومنصوبها إلاّ إذا كان القسم محذوف الجواب ، وبـ(لا) النافية..."[6].

فمن باب أولى أن يجيز ذلك في الظرف قياساً على الفصل بالقسم ، وإن لم يكن في المسألة سماع.

(١) التذييل والتكميل (ج ٥/٩٨-أ).

(٢) ينظر : الجنى الداني (٣٦٣) ؛ وتوضيح المقاصد (١٢٣٩/٣).

(٣) ينظر : المساعد (٧٤/٣).

(٤) ينظر : منهج السالك للأشموني (١٣٦٥/٣).

(٥) مغني اللبيب (٨٠٠/٢).

(٦) الارتشاف (١٦٥٣/٤).

حذف لام الجحود وإظهار (أن)

ينتصب الفعل المضارع بـ (أنْ) مضمرة وجوباً في مواضع [1]، منها : وقوعه بعد لام الجحود ، تلك اللام المسبوقة بكون ناقص ماضٍ منفي بـ (ما) ، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾[2]، أو بـ (لم) ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾[3].

ولا يجوز عند أكثر النحويين إظهار (أن) قبل هذه اللام ؛ لأنّ الأصل في نحو : ما كان زيدٌ ليقومَ - كما قال **الأُبَّذي** - : " كان زيد سيقوم ، فلما نفيت ذلك قلت : ما كان زيدٌ ليقوم ، فجعلت اللام في مقابلة السين ، فكما لا يجوز أن تجمع بين (أن) الناصبة للفعل ، والسين أو سوف فكذلك كرهوا الجمع بين اللام التي هي في مقابلة السين أو سوف ، وبين (أن) في اللفظ " [4].

وأجاز بعض النحويين إظهار (أن) وحذف اللام ، يقول **الأُبَّذي** – أيضاً - : " وأجاز بعض النحويين حذف اللام وإظهار (أن) لمّا فُقِدت اللامُ التي كانت مانعة من ظهورها ، وذلك قليل ، نحو قولك : ما كان زيد أن يقوم ، تريد : ما كان زيد ليقوم ، وجُعِلَ من ذلك قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾[5]. يريد : ليفترى ، وقول الشاعر :

(١) تنظر هذه المواضع في : المفصل (٢٤٦) ؛ والتسهيل (٢٣٠-٢٣١) ؛ وشرحه لابن مالك (٤/٢٢-٣٨)؛ وشرح الكافية للرضي (٤/٧٨-٨٠) ؛ وأوضح المسالك (٣/١١٣-١١٩).

(٢) الآية (٣٣) من سورة الأنفال.

(٣) الآية (١٣٧) من سورة النساء ، وكذا الآية (١٦٨) من السورة نفسها.

(٤) شرح الجزولية للأُبَّذي (ج١/٣٩١) ؛ وينظر : -أيضاً- التذييل والتكميل (ج٥/٩٩-ب) ؛ والتصريح (٤/٣١٤).

(٥) الآية (٣٧) من سورة يونس.

وفَقْدَ بني آمٍ تــفانوا فلم أكُن خِلافَهُمُ أن أستكين وأخشَعَا[1]

والصحيح أنّ ذلك لا يجوز ، ولا حجة فيما استدلّوا به ، أمّا الآية فقد تُخرّج على أن تكون (أنْ) ، وما بعدها في تأويل المصدر ، وأخبرتَ بهذا عن القرآن ؛ لأنّ القرآن – أيضاً – يكون مصدراً ، والتقدير : ما كان هذا القرآن افتراءً ، وأمّا البيت فـــ (أن) والفعل فيه بتأويل المصدر ؛ وذلك المصدر خبرٌ عن الضمير الذي في (أمكن) ، كأنّه قال : ولم أكن خلافهم استكانة وخشوعاً.. " [2].

وحكى **أبو حيان** أنّ **ابن عصفور** أجاز مرّة حذف لام الجحود وإظهار (أن) ، ومرّة منع، واصفاً ذلك منه بالاضطراب ، يقول **أبو حيان** –رحمه الله–: " وأجاز بعض النحويين حذف اللام وإظهار (أن)... **وقد اضطرب** في ذلك **أبو الحسن بن عصفور** فمرّة منع ذلك، ومرّة أجاز "[3].

وكذا حكى عنه **المرادي** [4]، **وابن عقيل** " [5].

وهذا الاضطراب المحكي عن ابن عصفور فيه نظر ؛ لأنّ **ابن عصفور** قد صرّح بوجوب إضمار (أن) قبل الفعل المضارع المسبوق بلام الجحود في موضعينِ من شرحه الكبير على الجمل ، الأوّل في باب الأفعال ، حيث قال–رحمه الله– : " والناصب ينقسم قسمينِ : ناصب بنفسه ، وناصب بإضمار (أنْ) بعده ، فالناصب بنفسه : أن ولن و [إذن وكي] [6] في لغة من قال : لكي ، والناصب بإضمار (أن) بعده ما بقي ، وينقسم قسمينِ :

(١) البيت من الطويل ، وهو لمتمم بن نُويرة في ديوانه (١٥٩) ، ويروى (تدَاعوا) بدل (تفانوا). والشاهد في قولــه : " **أن استكين** " حيث حذف لام الجحود وأظهر (أن) الناصبة. ينظر : : لسان العرب مادة (خلــف) (٨٧/٩)؛ والتــذييل والتكميل (ج٥/٩٩–ب).

(٢) شرح الجزولية للأُبّذي (ج١/٣٩٢–٣٩٢) ؛ وينظر : –أيضاً– التذييل والتكميل (ج٥/٩٩–ب).

(٣) التذييل والتكميل (ج٥/٩٩–ب).

(٤) ينظر : توضيح المقاصد (١٢٤٥/٣).

(٥) ينظر : المساعد (٧٧/٣).

(٦) أقحم المحقق الدكتور/صاحب جعفر أبو جناح (١٣١/١) (لكي) بين (إذن) و (كي).

ناصب بإضمار (أن) بعده ، ويجوز إظهارها... وناصب بإضمار (أن) بعده ، ولا يجوز إظهارها ، وهو لام الجحود ، وحتّى وكي في لغة من قال كيمه " [1].

والآخر – في باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة ، حيث قال : ".. هذه الحروف تنقسم قسمينِ :

ناصب بنفسه ، وناصب بإضمار (أنْ) بعده... والذي ينصب بإضمار (أنْ) ولا يجوز إظهارها بعده ما بقي ، وهو لام الجحود ، والجواب بالفاء والواو وحتّى وكي [2] " [3].

وكرّر ذلك في شرحه الصغير على الجمل في موضعين – أيضاً – في باب الأفعال [4] وفي باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة [5]، وفي كتابه المقرب ، باب ذكر نواصب الفعل المضارع [6].

ولا أظنّ **ابن عصفور** بعد تصريحاته هذه كلّها يجيز حذف لام الجحود وإظهار (أن) ، وإن أجاز ذلك في أحد مؤلفاته المفقودة فهو سهو ، إمّا منه -رحمه الله- أو مِن الناسخ ، وجلّ من لا يسهو.

(١) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/١٣١- ١٣٢).

(٢) يريد : في لغة من قال : كيمه.

(٣) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (٢/١٤٠).

(٤) ينظر : (٨-أ).

(٥) ينظر : (٧٠-ب).

(٦) ينظر : (١/٢٦٢).

انتصاب الفعل المضارع بعد فاء السببية

ينصب الفعل المضارع بعد فاء السببية ، حال كونها – في الغالب – مسبوقة بنفي خالص من معنى الإثبات ، وهذا يشمل – كما قال **الشيخ خالد الأزهري** : " ما كان بحرف أو فعلٍ ، أو اسمٍ ، وما كان تقليلاً مراداً به النفي ، فالأوّل نحو : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[1]، والثاني : نحو : ليس زيدٌ حاضراً فيكلِمَكَ ، والثالث : نحو : أنت غيرُ آتٍ فتُحدِثَنَا ، والرابع : نحو : قلمّا تأيتنا فتُحدِثَنا " [2].

أو مسبوقة بطلب محضٍ ، ومعنى الطلب المحض – **كما قال ابن عقيل** – : " ألّا يكون مدلولاً عليه باسم فعلٍ ، ولا بلفظ الخبر ، فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذينِ المذكورينِ وَجَبَ رفعُ ما بعد الفاء ، نحو : صَهْ فأُحسِنُ إليك ، وحسبُك الحديثُ فينامُ الناس " [3].

والطلب يشمل : الأمر ، نحو : ائتِني فأُكرِمَك ، والنهي ما لم ينتقض بإلاّ قبل الفاء ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[4]، والدّعاء بفعل أصيل [5]، نحو : ربِّ انصُرني فَلاَ أُخْذَلَ ، والاستفهام ما لم يتضمّن وقوع الفعل ، نحو قوله تعالى : ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[6]، والعَرْض ، نحو : ألا تأتينا فنُكرِمَك، والتحضيض ، نحو: لولا تأتينا فتُحدِّثنا ، والتمني ، نحو قوله تعالى : ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[7]،

(١) الآية (٢٦) من سورة فاطر.

(٢) التصريح (٤/٣٢٢-٣٢٣).

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/٣٢٤).

(٤) الآية (٨١) من سورة طه.

(٥) قال السيوطي في الهمع (٢/٣٠٦) ما نصه : " واحتُرِزَ (بفعل) من الدعاء بالاسم ، نحو : سَقْياً لك ورعياً ، و (بأصيل) من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر ، نحو : رَحِمَهُ اللهُ زيداً فيدخله الجنة ".

(٦) الآية (٥٣) من سورة الأعراف.

(٧) الآية (٧٣) من سورة النساء.

والتّرجيّ عند الكوفيين ، نحو قوله تعالى : ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[1]، في قراءة مَن نصب (أطلع) ، وهو **حفص**[2].

وقد يجوز نصب المضارع المسبوق بـــ (فاء) السببيه مع عدم سبقها بنفي خالص من معنى الإثبات ، أو بطلب محض ، وذلك إذا توسط بين فعلي الشرط ، والجواب ، نحو : إن تأتني فتُحدثّنا أُحسِن إليك ، أو تأخّر عنهما نحو : إن تأتني أُحسن إليك فأزورك [3].

ومن ذلك –أيضاً– عند **ابن مالك** [4] وقوعه بعد أداة الحصر (إنّما) ، نحو قراءة **ابن عامر**[5] ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[6] بالنصب [7]، ومنه –أيضاً– عند بعض النحويين [8] وقوعه بعد جواب القسم ، نحو : أُقسِمُ لتقُوم فيضرب زيداً.

ومنه – كذلك – عند **سيبويه** وبعض النحويين [9] وقوعه بعد أفعال الشك ، يقول **سيبويه** –رحمه الله– : " وتقول : حسبتُه شَتَمَني فأثِبَ عليه إذا لم يكن الوثوب واقعاً ، ومعناه : أن لو شتمني فأَثِبَ عليه ، وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلاّ الرفع ؛ لأنّ هذا بمنـــزلة قوله : ألست قد فعلتَ فأفعلُ " [10].

(١) الآية (٣٦-٣٧) من سورة غافر.

(٢) تنظر قراءته هذه في :حجة القراءات (٦٣١).

(٣) ينظـــر : شـــرح التســـهيل لابـــن مالـــك (٤/٢٧-٣٤) و (٤/٤٤-٢٨) ؛ والارتشـــاف (٤/١٦٦٨-١٦٧٣) و (٤/١٦٨٥-١٦٨٧) ؛ وابن عقيل (٢/٣٢١-٣٢٤) ؛ والتصريح (٤/٣٢٢-٣٣٤) ؛ والهمع (٢/٣٠٥-٣١٠) ، و (٢/٣١٨-٣١٩) ؛ والنحو الوافي (٤/٣٤٥-٣٥٨) ، و (٤/٣٦٥-٣٧٤).

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٤/٤٤).

(٥) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي ، إمام أهل الشام في القراءة ، توفي سنة (١١٨هـــ). تنظـــر ترجمته في : غاية النهاية (١/٤٢٥-٤٢٦).

(٦) الآية (١١٧) من سورة البقرة ، والآية (٤٧) من سورة آل عمران ، والآية (٣٥) من سورة مريم.

(٧) تنظر قراءة ابن عامر في :حجة القراءات (١١١) و (٤٤٤).

(٨) ينظر : الارتشاف (٤/١٦٨٧) ، والهمع (٢/٣١٩).

(٩) ينظر : المصدران السابقان.

(١٠) الكتاب (٣/٣٦).

وما أجازه **سيبويه** وبعض النحويين من انتصاب الفعل المضارع المسبوق بـــ(فاء) السببيه إذا وقع بعد أفعال الشك منعه **ابن عصفور** - في شرحه الكبير على الجمل (المخطوط) - حيث قال -رحمه الله -: " وزعم بعض النحويين أنّه يجوز النصب بعد أفعال الشك ، تقول : حسبتُه شَتَمَني فأثبَ عليه ، وذلك أنّ الفعل غير المحقّق قريب من المنفي ، فكما يُنصب بعد النفي ، فكذلك ينصب بعد أفعال الشك ، وهذا عندنا لا يجوز ، فإن وُجِدَ من كلام العرب: حسبتَه شتمني فأثِبَ عليه ، فهو عندنا من قبيل النصب الواجب الذي لا يقاس عليه " [1].

ونصُّ **ابن عصفور** هذا نقله **أبو حيان** ، ثمّ نقل عنه – أيضاً – نصًّا آخر من شرح القانون [2] يُخالفُ فيه من حيث المضمون هذا النص ، مُفسراً ذلك منه بالاضطراب ، يقول -رحمه الله- : " وذهب بعض النحويين إلى أنّه يجوز النصب بعد أفعال الشك.. **وقد اضطرب**- في هذه المسألة – **أبو الحسن بن عصفور** ، فقال - في شرح الجمل الكبير - : هذا عندنا لا يجوز – وذكر بقية نصه السابق ، ثم قال - أي **أبو حيان** -: وقال في شرح القانون : وأمّا الفاء والواو في الأجوبة الثمانية أو ما جرى مجراها [3]، ثم قال وأعني بما جرى مجراها الفعل المشكوك فيه ، نحو قولك ، حسبتُه شَتَمَني فأثِبَ عليه ؛ لأنّ الفعل إذ ذاك غير مثبت ، كما أنّه كذلك إذا نفيت أو استفهمت أو تمنيت ، انتهى " [4].

(١) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (المخطوط) (١٢٨-ب) ، أمّا المطبوع (١٥٥/٢) -بتحقيق الـدكتور/ صـاحب جعفر أبو جناح -فقد نصّ فيه ابن عصفور على الجواز ، يقول : " وممّا ينتصب بعد الفاء الفعل إذا كان بعد أفعال الظن ، وذلك : حسبتُهُ شَتَمَني فأثبَ عليه ، لأنّ الفعل هناك لم يثبت فالنصب جائز ".

وهذا الاختلاف -كما سبق أن أشرت ص (١٩١)- سببه أنّ المحقق لم يطلع هذه النسخة النفيسة التي كتبـها أبـو حيان، واعتمد عليها في النقل عن ابن عصفور.

(٢) القانون أحد مسميات الجزولية. ينظر : وفيات الأعيان (٤٨٨/٣) ؛ وكشف الظنون (١٨٠٠/٢).

(٣) اكتفى أبو حيان بهذا النص ، وكان ينبغي عليه أن يكمله ؛ لأنّ جواب الشرط لم يأتِ بعد.

(٤) التذييل والتكميل (ج١١٧/٥-ب ، ١١٨ – ب).

وكما فسَّر **أبو حيان** اختلاف مضمون نصي **ابن عصفور** بالاضطراب فسّره –أيضاً– **ابن عقيل** [1] بعد أن نقل عن **ابن عصفور** ما نقله عنه شيخه **أبو حيان**.

وفي الحقيقة نصّ **ابن عصفور** المنقول عنه من شرح القانون ورد بكامله في شرح **الجزولية للأُبَّذي** دون عزوٍ [2]، وهذا أمرٌ مُشكل ، ومردّ الإشكال أحدُ احتمالين :

الأول : أن يكون **أبو حيان** متوهماً في عزوه للنص السابق فبدلاً من أن يعزوه لشيخه **الأُبَّذي** عزاه لصاحبه **ابن عصفور** ممّا أوقع الوَهَم على مَن جاء بعده **كابن عقيل**.

الآخر : أن يكون **الأُبَّذي** أهمل نسبة النص **لابن عصفور**.

فعلى الاحتمال **الأوّل** يكون اعتراض **أبي حيان** ومَن تبعه على **ابن عصفور** ليس بصحيح ، وعلى الاحتمال الآخر يكون صحيحاً.

والذي أميل إليه من هذينِ الاحتمالينِ الاحتمال الأخير ؛ لأنّ شرح الجزولية **للأُبَّذي** وبخاصّة السِّفر الأول منه مليءٌ بنصوص **ابن عصفور** من مؤلفاته التي بيَّن أيدينا - كشرح الجمل الكبير [3]، والمقرّب [4]، وضرائر الشعر [5]، وهي – في الغالب – غير معزوة له، وكما سيأتي ليس ذلك تعمداً من **الأُبَّذي** لإسقاط نسبة النصوص إلى **ابن عصفور** ، بل الأمر جارٍ عليه ، وعلى غيره ممّن نقل عنهم **الأُبَّذي** ، يقول محقّق السفر الأوّل من شرح الجزولية **للأبذي** الدكتور سعد بن حمدان الغامدي - وهو بصدد الحديث عن سبب إهماله عزو نصوص **ابن عصفور** خاصة والنحويين عامة - : " وعندي أنّ **الأُبَّذي** لم يقصد أن يهمل الإشارة إلى **ابن عصفور** أو غيره ، أو إلى كتبهم ،ولكن استخدامَهُ للرمز بأحرف من أسماء

(١) ينظر : المساعد (٣/١٠٣).

(٢) ينظر : شرح الجزولية للأُبَّذي (ج١/٢٩٤-٢٩٥).

(٣) ينظر : المصدر السابق (ج١/٢٦) ؛ (ج١/١٢٩) ؛ (ج١/٢٣٦) ؛ (ج١/٢٤٦).

(٤) ينظر : المصدر نفسه (ج/١٠٤) ؛ و (ج/١٦٩).

(٥) ينظر : المصدر نفسه (ج١/١١٢) ؛ و (ج١/٢٨١).

هؤلاء هو السبب في عدم ورود إشارة إليهم ، ذلك أنّ هذه الرموز سهلة السقوط عند النسخ... ولكن تفسير ذلك أن يكون رمز لاسمه – أي **لابن عصفور** – بحرف (ص) ثم سقط هذا الحرف ، وكذلك في جميع المواضع التي فيها نقول عن **ابن عصفور** من غير أن يذكره ، أو أنّ **الأُبَّذي** قد سار سيرة معاصريه في النقل دون إشارة إلى المصدر ، أو إلى صاحب المصدر ، وهو شيء لم يكن يتحرّج عنه هؤلاء " [1].

ولعلّ ممّا يؤيد كلام الدكتور من أنّ **الأُبَّذي** كان يرمز **لابن عصفور** بحرف (ص) قوله – أي **الأُبَّذي** – في باب التعدي واللزوم – بعد أن ذكر مقدمة شملت جميع مسائل الباب : " فهذه مقدمة تحتوي على الباب كلّه ، وأكثرها من كلام (ص) " [2].

(١) مقدمة شرح الجزولية للأُبَّذي (ج١/١٠٠).

(٢) شرح الجزولية للأُبَّذي (ج١/٩٨-٩٩).

المبحث السادس

حروف الجزم

وفيه خمس مسائل :

الأولى : حذف مجزوم (لا) الطلبية.

الثانية : (إنْ) الشرطية في بيت من الشعر.

الثالثة : امتناع جرّ (مهما) بحرف جر، أو إضافة.

الرابعة : حذف فعل الشرط.

الخامسة : اقتران جواب (لولا) باللام.

حذف مجزوم (لا) الطلبية

(لا) الطلبية حرف يجزم الفعل المضارع ، ويخلّصه للاستقبال ، نحو قوله تعالى : ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾[1]، وترد للنهي أو الدعاء أو الالتماس ، فالنهي إذا كان الطلب من الأعلى للأدنى ، كما في الآية السابقة ، والدعاء إذا كان الطلب من الأدنى للأعلى ، نحو قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾[2] ، والالتماس إذا كان الطلب مِن مُساوٍ ، نحو قولك لمساويك : لا تفعل يا فلان ، من غير استعلاء [3].

وأكثر ما تجزم هذه اللام فعل المخاطب ، نحو قوله تعالى : ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾[4]، وفعل الغائب، نحو قوله : ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾[5]، أمّا فعل المتكلم فجزمها به قليل ، ومنه قول الشاعر :

إذا ما خرجنا مِن دِمشقَ فلا نَعُد ... لها أبداً ما دامَ فيها الجرُاضمُ [6]

ولا يجوز حذف مجزومها مع إبقائها [7]، وحكى **أبو حيان** أنّ **ابن عصفور والأُبّذي** أجازا ذلك إن دلّ على ذلك دليل ، يقول **أبو حيان** –رحمه الله– : " وهل يجوز حذف

(١) الآية (١٣) من سورة لقمان.

(٢) الآية (٢٨٦) من سورة البقرة.

(٣) ينظر : رصف المباني (٢٦٨-٢٦٩).

(٤) الآية الأولى من سورة الممتحنة.

(٥) الآية (٢٨) من سورة آل عمران.

(٦) البيت من الطويل ، واختلف في قائله ، فقيل : للفرزدق ، وقيل : للوليد بن عقبة.

والجراضم : عظيم البطن ، ويريد به معاوية بن أبي سفيان ﷺ ، والشاهد في قوله : (**فلا نعُد**) ، حيث جزم بـ(لا) الطلبية فعل المتكلم.

ينظر : أمالي ابن الشجري (٥٣٣/٢) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (٦٣/٤) ؛ ومغني اللبيب (٢٧٥/١).

(٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٦٢/٤-٦٣) ؛ والجنى الداني (٣٠٠) ؛ ومغني اللبيب (٢٧٣/١- ٢٧٤).

الفعل بعد (لا) الطلبية ؟ في كلام **ابن عصفور** ، **وشيخنا أبي الحسن الأُبَّذي** ما يدل على جواز حذفه ، إذا دلّ عليه الدليل ، وتبعته (لا) ، قالا : كقولك : اضرب زيداً إن أساء وإلاّ فلا ، أي فلا تضربه " [1].

ثم اعترض عليهما ، فقال : " **ويحتاج ذلك إلى سماعٍ من العرب** " [2].

وما حكاه **أبو حيان** عن **ابن عصفور والأُبَّذي** حكاه -أيضاً- عنهما **المرادي**[3] **والسيوطي**[4].

وفي الحقيقة ما نقله **أبو حيان** وأتباعه عن **ابن عصفور والأُبَّذي** ليس في مؤلفاتهما التي بين يدي ، بل إنّ **لابن عصفور** نصّينِ مخالفينِ لهذه الحكاية :

الأوّل : قوله - في شرحه الكبير على الجمل- بعد أن ذكر الحروف الجازمة لفعل واحد : "ولا يجوز حذف المجزوم بهذه الحروف، وإبقاءها إلاّ في (لمّا) خاصة"[5].

والآخر : قوله -وهو يشرح قوله في المقرب- (**وقد يحذف الفعل بعد (لمّا) إذا فُهِمَ المعنى**)[6] : "أعني أنّها انفردت بذلك في فصيح الكلام ، ولا يجوز ذلك في غيرها إلاّ في ضرورة..."[7].

(١) الارتشاف (١٨٥٨/٤).

(٢) المصدر السابق (٤/ ١٨٥٨).

(٣) ينظر : توضيح المقاصد (١٢٦٧/٣).

(٤) ينظر : الهمع (٤٤٦/٢).

(٥) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١٨٩/٢).

(٦) المقرب (٢٧١/١).

(٧) مُثُل المقرب (٣٤٧).

وهذانِ النصانِ يدلانِ دلالة قاطعـــة على أنّ اعتراض **أبي حيان** غير واردٍ على العلامة **ابن عصفور** ، وعلى اعتبار صحة حكاية أبي حيان أنّ **ابن عصفور** أجاز –فـــي أحد مؤلفاته التي لم تصلنا– حذف مجزوم (لا) الطلبية مع إبقائها إن دل على ذلك دليل ،كان ينبغي على **أبي حيان** أنّ ينبّه على أنّ **لابن عصفور** نصوصاً أخرى تدل على أنّه تراجع عن إجازته هذه المخالفة لكلام النحويين ، أمّا أن يترك ذلك من غير تنبيه فغير مقبول البتة ، والله أعلم.

إنْ الشرطية في بيتٍ من الشعر

اختلف النحويون في تخريج قول **الفرزدق** [1]:

أتغضبُ إنْ أُذْنا قُتيبةَ حُزَّتـــا جِهاراً ، ولم تغضب لقتلِ ابن خازِمِ

بكسر همزة (إنْ) على رواية **الخليل وسيبويه** [2].

فخرّجه قومٌ [3] على معنى الشرط ، وذلك على أحد أمرينِ ، ذكرهما **ابن هشام الأنصاري** -رحمه الله- فقال : " **أحدهما** : أن يكون على إقامة السَّبب مقام المُسبَّب ، والأصل : أتغضبُ إنِ افتخر مفتخرٌ بسبب حزِّ أُذني قتيبة ، إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب ومسبِّباً عن الحزِّ.

الثاني : أن يكون على معنى التبيّن ، أي : أتغضب إن تبيَّنَ في المستقبل أنّ أُذني قتيبة حُزّتا فيما مضى... " [4].

(١) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه (٨٥٥) ، ويروى (**ابن مالك**) بدل (**ابن خازم**) ، والمراد بقتيبة : قتيبة بن مسلم بن عمرو بن الحصين أمير خراسان ، والمراد بابن خازم : عبد الله بن خازم السلمي أمير خراسان قبل قتيبة بن مسلم، والحزّ : القطع. والشاهد فيه – كما قال الأعلم -في تحصيل عين الذهب (٤٤٣)-: " كسرُ (إنْ) وحملُها على معنى الشرط لتقديمه الاسم على الفعل" ، وقيل : غير ذلك كما في المتن. ينظر : الكتاب (١٦١/٣) ؛ ومعاني القرآن للفراء (٢٧/٣) ؛ والانتصار (١٩٤) ؛ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (ج٤/٤٨-أ) ؛ والمسائل المنثورة (٢٣٣) ؛ وإصلاح الخلل (٣٧٨) ؛ وشرح كتاب سيبويه لابن خروف (٢٥٢) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك (٥٣/٤) ؛ وشرح الجزولية للأُبّذي (ج٣٥٦/١)؛ والتذييل والتكميل (ج١٧٢/٥-ب) ؛ والمساعد (١١٥/٣) ؛ وتمهيد القواعد (ج٣٤٣/٣-أ) ؛ والخزانة (٧٨/٩)؛ وشرح أبيات المغني (١١٧/١) ؛ والدرر (٩٨/٤).

(٢) ينظر : الكتاب (١٦١/٣).

(٣) ينظر : إصلاح الخلل (٣٧٨-٣٨٠) ؛ والتذييل والتكميل (ج١٧٢/٥-ب).

(٤) مغني اللبيب (٣٤/١).

وخرّجه الكوفيون – على أنّ (إنْ) ليست شرطية ، وإنّما هي حرف مجازاة ، بمعنى إذ[1]، وهو ظاهر قول **الفراء** -رحمه الله- عند توجيهه قوله تعالى : ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾[2]، : "قرأ **الأعمش** [3] : "إنْ كنتم" بالكسر ، وقرأ **عاصم**[4] **والحسن**[5] : " أنْ كنتم " بفتح (أنْ) ، كأنّهم أرادوا شيئاً ماضياً [6]، وأنت تقول في الكلام : أأسُبُّكَ أنْ حرمتني ؟ ، تريد : إذ حرمتني ، وتكسر إذا أردت أأسُبُّك إن حرمتني ، ومثله : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾[7]، تُكسرُ (إنْ) وتُفتح[8]. والعرب تُنشِدُ قول **الفرزدق** :

أتجزع إنْ أُذْنَا قُتيبةَ حُزَّتا جِهاراً ، ولم تجزع لقتلِ ابن خازِمِ

وأنشدوني :

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٤/٥٣) ؛ والتذييل والتكميل (ج٥/١٧٢ – ب) ؛ ومغني اللبيب (١/٣٣)؛ والخزانة (٩/٨٦).

(٢) الآية (٥) من سورة الزخرف.

(٣) هو سليمان بن مهران الكوفي المتوفى سنة (١٤٨هـ) ، له قراءة شاذة .
تنظر ترجمته في : طبقات القراء (١/٨٣-٨٧) ؛ وغاية النهاية (١/٣١٥).

(٤) هو عاصم بن بهدلة أبي النجود ، أحد القراء السبعة ، والمتوفى سنة (١٢٠هـ).
تنظر ترجمته في :طبقات القراء (٧٥-٨٠) ؛ وغاية النهاية (١/٣٤٦).

(٥) هو الحسن بن يسار البصري ، أحد قراء البصرة ، والمتوفى سنة (١١٠هـ). تنظر ترجمته في: طبقات القراء (١/٢٥٣) ؛ وغاية النهاية (١/٢٤٣).

(٦) في حجة القراءات – لابن زنجلة ص (٦٤٤) – ما نصه : " **قرأ نافع وحمزة والكسائي** " إن كنتم قوماً مُسرفين" – بكسر الألف – وقرأ الباقون بالفتح ".

(٧) الآية (٢) من سورة المائدة.

(٨) قال ابن زنجلة – في حجة القراءات ص (٢٢٠) - : " قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو " **إن صدُّوكم** " – بالكسر.. وقرأ الباقون " أنْ صدوكم ".

أتجزعُ أن بانَ الخليــطُ المودّعُ وحبلُ الصفا من عَزّةَ المتقطّعُ [1]؟

وفي كل واحد من البيتينِ ما في صاحبه من الكسر والفتح " [2].

وحُكِيَ عن **المبرد** أنّه غلّط **الخليل وسيبويه** في روايه الكسر ، زاعماً أنّ (إنْ) في البيت مفتوحة الهمزة ، وهي (أنْ) المخففة من الثقيلة ، والتقدير : أتغضب أنّه أُذنا قتيبة حُزتا.

يقول **ابن ولاّد** – بعد أن ذكر قول **سيبويه** : (وسألت **الخليل** عن قول **الفرزدق**. وذكر البيت فقال – أي **الخليل** -: لأنّه قبيح أن تفصل بين (أن) والفعل ، كما قُبح أن تفصل بين (كي) والفعل ، فلّما قبح ذلك ، ولم يجُز ، حُمِلَ على (إن) ؛ لأنّه قد تُقدّم فيها الأسماءُ قبل الأفعال) [3] -: " قال **محمد** –يعني **المبرد**– وهذا خطأٌ ، وذلك لأنّ (إنْ) إنّما هي لِمَا لم يقع ، والشعر قيل بعد قتل قتيبة ، ولكنّه أراد (أنْ) المخففة من الثقيلة ، كأنّه قال : أتغضب أنّه أُذُنــا قتيبة ، أي : لأنه ، وكسرُ (أن) –ها هنا– لا يجوز البتة ، كما قال جلّ وعزّ : ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[4]، أي : أنه " [5].

وتَبِعَ **المبرد** فيما ذهب إليه قوم من النحويين ، يقول **ابن السِّيد** –رحمه الله– : " وتبعه –يعني **المبرد**– على ذلك **أبو بكر مَبْرَمان** [6]، وقوم غيرهما ، وقالوا : الشرط –ها هنا– مُحالٌ ؛ لأنّ الشرط إنّما يكون بالمستقبل ، وإنّما قال **الفرزدق** هذا الشعر بعد حزّ أذني قتيبة " [7].

(١) البيت من الطويل ، ولم أتمكن من معرفة قائله ، وهو شاهد على جواز كسر همزة (إنّ) على الشرط ، وفتحها على العلة، أي لأنْ بانَ. ينظر : البحر المحيط (٨-٦) ؛والدر المصون (٥٧٤/٩).

(٢) معاني القرآن للفراء (٢٧/٣-٢٨).

(٣) الكتاب (١٦١/١-١٦٢).

(٤) الآية (١٠) من سورة يونس.

(٥) الانتصار (١٩٤).

(٦) هو محمد بن علي بن إسماعيل المعروف بمبرمان ، والمتوفى سنة (٣٤٥هـ) ، من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ؛ وشرح شواهده ؛ وشرح كتاب الأخفش. تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (١٧٥/١-١٧٧) ؛ والأعلام (٢٧٣/٦).

(٧) إصلاح الخلل (٣٧٨-٣٨٠).

وقد رُدّ على **المبرد** في تغليطه رواية **الخليل وسيبويه** كسر(إن) في بيت **الفرزدق** المذكور آنفًا، فقال **ابن ولاّد** –**رحمه الله**– : "قوله : (إنّ هذا خطأٌ ؛وذلك لأنّ (إن) لِمَا لم يقع) ،فهذا كثير في الكلام ،وهو أنْ يُجعل المستقبل في موضع الماضي ، والماضي في موضع المستقبل ، كقول الله –جلّ وعزّ– : ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى﴾[1]. فهذا ماضٍ في موضع المستقبل ، و ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾[2]، فـ(إذا) تدل على الاستقبال ، و قد وضعت موضع الماضي ، وكذلك (إنْ) قد توضع مع الماضي على الحقيقة، وإن كان أصلها [للمستقبل المشكوك فيه] [3]، وذلك نحو قولك في رجُلٍ قد جرّبته: إنْ أحسنتُ إليك لم تشكر ، بمعنى : قد أحسنتُ إليك فلم تشكر ، أي : قد بلوتُ ذلك منك ، فقد حَمَلَ **الخليل** هذه المسألة على تأويلٍ يجوز في الكلام ، وفي كتاب الله –جلّ وعزّ– وهو حسنٌ غير ممتنع.

وأمّا تأويله (أن) المخففة من الثقيلة فلا يجوز ذلك ؛ لأنّ الجملة التي بعدها مبنية من اسم وفعل ، وإذا كانت من اسم وفعل ، فالفعل أولى أن يلي (إنْ) ، ولا يجوز أن تنوي بها الثقيلة إذا كان في الجملة فعلٌ ؛ لأنّ (إنْ) تطلب الفعل ، فَأمّا احتجاجه بالآية ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ على معنى أنه الحمدُ لله ، فهذه الجملة لا فعلَ فيها فلذلك حسُن أن تنوي بها الثقيلة... " [4].

وقال **ابن خروف** –رحمه الله– : " وخطّأ **المبرد الخليل وسيبويه** في رواية الكسر ، قال: (ولا يجوز كسر (أنْ) –ها هنا– البتة) ، واعتقدها المخففة من الشديدة ، وبئس ما صنع، وهما أوثق في الرواية منه ، وهي رواية **الفراء** ، والمعنى في الكسر بديع.. " [5].

(١) الآية (١١٦) من سورة المائدة.

(٢) الآية (١) من سورة المنافقون.

(٣) زيادة مني يقتضيها المعنى.

(٤) الانتصار (١٩٤-١٩٥).

(٥) شرح كتاب سيبويه لابن خروف (٢٥٢).

وحكى **أبو حيان** أنّ **ابن عصفور** –أيضاً– ردّ على **المبرد** بأنّ (أنْ) المصدرية لا تقدم فيها الأسماء على الأفعال ، يقول **أبو حيان** –رحمه الله– : " وقد ردّ الأستاذ **أبو الحسن بن عصفور** على **أبي العباس** بأن قال : ما ذهب إليه **أبو العباس** من فتح الهمزة لكون الجرّ قد وقع ، وأنكر كسره باطلٌ ؛ لأنّ (أنْ) المصدرية لا تقدم فيها الأسماء على الأفعال [لا تقول][1] : يعجبني أن زيدٌ قام ، وإنّما يجوز تقديم الاسم على الفعل ... " [2].

ولّما كان ظاهر ردّ **ابن عصفور** أنّ (أنْ) عند **المبرد** مصدرية ، وليست مخففة من الثقيلة اعترض عليه **أبوحيان** بقوله : " **وَوَهِمَ** الأستاذ في ردّه على **أبي العباس** بما ذكر ؛ لأنّه فَهِمَ منه أنّه يقول : بأنّ (أنْ) في البيت هي المصدرية المبنية على حرفين ، فقال : لا يليها الاسم إنّما يليها الفعل ، ونظّر بما نظر ، وإنّما المنقول عند **أبي العباس** أنّ (أنْ) هذه التي زعم فتحها هي المخففة من المشدّدة الموضوعة في الأصل على ثلاثة أحرف.. " [3].

وقد أورد **الأُبَّذي**[4] نصّ **ابن عصفور** الذي نقله **أبوحيان** عنه دون عزوٍ ، وهذا منه ليس بغريب ، فقد تبيّن لنا في مسألة انتصاب الفعل المضارع بعد فاء السببية ، أنّ **الأُبَّذي** كثيرٌ ما ينقل نصوص النحويين ولا ينسبها لهم سواء أكانت هذه النصوص **لابن عصفور** أم لغيره ، والسبب في ذلك أنّه يستخدم رموزاً لأسمائهم ، هذه الرموز مظنّة للسهو من قبل النسّاخ.

ولعل مما يُؤيِّد أنّ النص الذي حكاه **أبوحيان** هو **لابن عصفور** وليس **للأُبَّذي** قول **ناظر الجيش** –رحمه الله– : " وزعم **المبرد** وجماعة أنّ (إنْ) في البيت مفتوحة ، وجعلوها

(١) ما بين القوسين زيادة مني يستقيم بها المعنى.

(٢) التذييل والتكميل (ج٥/١٧٣-أ).

(٣) المصدر السابق ، الصحيفة نفسها.

(٤) ينظر : شرح الجزولية للأُبَّذي (ج١/٣٥٦-٣٥٧).

مخففة من الثقيلة ، كأنّه قال : أتغضب لأنّه أذنا قتيبة حزّتا ، وردّ **ابن عصفور** ذلك بأنّ المصدرية لا تقدّم فيها الأسماء على الأفعال.. " [1].

وعلى أي حالٍ اعتراض **أبي حيان** وارد على **ابن عصفور** ؛ لأنّ جميع النصوص التي وقفت عليها تنص على أنّ **المبرد** ذهب إلى أنّ (إنْ) في بيت **الفرزدق** المذكور آنفاً مفتوحة الهمزة ، وهي (أنْ) المخففة من الثقيلة ، لا أنّها المصدرية الموضوعة على حرفينِ ، كما زعم **ابن عصفور** ، والله أعلم.

(١) تمهيد القواعد (ج٣/٣٤٣-أ).

امتناع جرّ (مهما) بحرف جرٍ أو إضافة

اختلف النحاة في أصل (مهما) على قولينِ[1] :

الأوّل : أنّها بسيطة غير مركبة على وزن (فَعْلَى) ، وألفها إمّا للتأنيث ، وإمّا للإلحاق[2].

الآخر : أنّها مركبة ، وتركيبها إمّا أن يكون مِن (ما) الشرطية ، و (ما) الزائدة،فكرهوا توالي لفظينِ ، فأبدلوا من ألف (ما) الأولى هاءً [3]، وإمّا أن يكون من (مَه) اسم فعل، و (ما) الشرطية ، فركّبت الكلمتانِ فصارتا شيئاً واحداً [4].

يقول **ابن عصفور** –في شرحه الكبير على الجمل (المخطوط)– : "...واختلف النحويون في (مهما) [فزعم بعضهم أنّ (مهما) مركبة من (ما) و (ما)] [5]، وزعم بعضهم أنّها مركبة مِن (مَه) و (ما) ، وزعم بعضهم أنّها اسم مفرد موضوع لمعنى لا أكبر عن صغيرة فعلُك ، ولا أصغر عن كبيرة.

فَمن قال إنّها مركبة من (مَه) و (ما) فلا يخلو أن يجعلهما كالشيء الواحد ، أولا يجعلها [كالشيء الواحد] [6]، فإن لم يجعلهما كالشيء الواحد ، فلا يخلو أن يكون الجازم

(١) ينظر : البيان (٣٧١/١) ؛ وشرح الكافية للرضي (٨٧/٤-٨٨) ؛ والجنى الداني (٦/٢) ؛ ومغني اللبيب (٣٦٢/١) ؛ والدر المصون (٤٣١/٥).

(٢) هذا القول اختاره أكثر المتأخرين كأبي حيان في الارتشاف (١٨١٣/٤) ؛ وابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب (٣٦٢/١).

(٣) هذا قول الخليل. ينظر : الكتاب (٥٩/٣-٦٠) ؛ ونسبه ابن مالك للبصريين ، ينظر : شرح الكافية الشافية (١٦٢١/٣).

(٤) هذا التركيب أجازه سيبويه ، ينظر : الكتاب (٦٠/٣) ؛ ونسبة المرادي للأخفش والزجاجي والكوفيين. ينظر : الجنى الداني (٦١٢) ؛ وتوضيح المقاصد (١٢٧٥/٣).

(٥) ما بين القوسين ساقط من شرح ابن عصفور الكبير (المطبوع) (١٩٥/٢) بتحقيق الدكتور/صاحب جعفر أبو جناح.

(٦) ما بين القوسين ساقط –أيضاً– من شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (المطبوع).

(مَه) أو (ما) ، فإن كان الجازم (مَه) فلا ينبغي له أن يجزم إلاّ فعلاً [واحداً] [1]؛ لأنّه أمرٌ والأمر لا يطلب إلاّ جواباً خاصةً ، وهذا قد جزم فعلينِ ، فدلّ على بطلان قوله. وإن قال : إنّ الجازم (ما) فباطلٌ ؛ لأنّ العرب تقول : [بمهما] [2] تمرر أمرر به ، ولا يُفصلَ بين المجرور ، وحرف الجر بشيءٍ ، فدلّ على بطلان قوله.

ومَن قال : إنّ (مَه) مع (ما) كالشيء الواحد ، فيقال له : لا يُدّعى التركيب إلاّ بدليل، ولا دليل على ذلك.

ومَن قال : إنّ (مهما) مركبة مِن (ما) و (ما) ثم قلبت الألف هاءً هروباً من اجتماع المثلينِ ، نحو قولهم في حَيْحَيْتُ : حاحيتُ ، فممكن لكنّه يضعف ذلك لكونه لم ينطق بهذا الأصل في موضع ، فإذا ثبت فساد الوجهينِ لم يبقَ إلاّ أن يكون اسماً واحداً كما تقدم " [3].

وعقّب **أبوحيان** على **ابن عصفور** بعد أن نقل ردّه على مَن قال بتركيب (مهما) فقال -رحمه الله- : " وفيه تعقيب من وجهينِ :

أحدهما : أنّه ردَّدَ في الرّد على مَن قال بالتركيب ، فقال : (لا يخلو أن يجعلهما كالشيء الواحد أو لا يجعلهما كالشيء الواحد) ، **وهذا الترديد -هنا- لا يسوغ** ؛ لأنّه إنّما تكلّم مع مَن قال بأنّها : مركبة مِن (مه) ، و (ما) ، ومَن قال بالتركيب فقد جعلهما كالشيء الواحد ، فلا يصلح أن يردّد عليه التقسيم ؛ لأنّ مذهبه لا يقبل التّرديد ؛ لأنّه قد جزم بالتّركيب ، وجعلهما كالشيء الواحد.

والتعقيب الثاني : قوله : (وإن قال : إنّ الجازم (ما) فباطل ؛ لأنّ العرب تقول : بمهما تمرر أمر ربه ، ولا تفصل بين المجرور وحرف الجر بشيءٍ) **وهذا ليس كما زعم** ، لا تقول

(١) ما بين القوسين ساقط -أيضاً- من شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (المطبوع) (١٩٥/٢) بتحقيق الدكتور /صاحب جعفر أبو جناح .

(٢) الباء من (مهما) ساقط -أيضاً- من شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (المطبوع).

(٣) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (المخطوط) (١٣٣-ب).

العرب : بمهما تمرر أمرر به ، ولا يدخل على (مهما) عامل جرّ ، ولا إضافة اسم ، وقد نصّ النّاس على ذلك ، ولا يوجد ذلك في كلامهم البتّة ،ليس من كلام العرب : على مهما تمرر أمرر عليه ، ولا : إلى مهما تنظر أنظر إليه البتّة ، **فهذا غلط من ابن عصفور فاحش** "[1].

والذي يبدو لي من تعقيب **أبي حيان** أنّه صحيح في كلا الوجهينِ ، فصحة الوجه الأوّل ظاهرة ، ولا تحتاج إلى تعليق ، أمّا صحة الوجه الآخر –وهو امتناع جرّ (مهما) بحرف جرّ أو إضافة– فيعضّدها قول **المرادي** –رحمه الله– : " و(مهما) بمعنى (ما)... ولا يُجرُّ بإضافة، ولا حرف جرّ بخلاف (مَن) و (ما) ، **وقد وَهِمَ ابن عصفور** فزعم أنّه يدخل عليها حرف الجرّ " [2].

وكذا قول **السيوطي** –رحمه الله– : " ولا تجرّ (مهما) بحرف ، ولا إضافة ، فلا يقال: على مهما تكن أكن ، ولا جهة مهما تقصد أقصد " [3].

(١) التذييل والتكميل (ج٥/١٤٤- أ) ، وينظر : الارتشاف (٤/١٨٦٤).

(٢) توضيح المقاصد (٣/١٢٧٥).

(٣) الهمع (٢/٤٥٢).

حذف فعل الشرط

يجـــوز حذف فعل الشرط والجواب معـــاً ، أو حذف فعل الشرط وإبقاء الجـــواب أو العكس ، إذا كان فـــي الكلام ما يدّل على المحـــذوف ، إلاّ أنّ حذف فعل الشرط أقـــلّ من حذف فعل الجواب ، وإلى هذا أشار **ابن مـــالك** -رحمه الله- بقوله : "والاستغـــناء عن جواب الشرط للعلم به كثيرٌ ، ومنه قوله تعالى : ﴿أَيِن ذُكِّرْتُم﴾[1]، وقوله تعالى : ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا﴾[2].

والاستغناء عن الشرط -وحده- أقلّ من الاستغناء عن الجواب ، ومنه قول الشاعر :

فطلّقْهـــا فَلَستَ لها بكُفءٍ وإلاّ يَعْلُ مفرِقَكَ الحســـامُ[3]

أراد : إلاّ تُطلّقْها يعلُ مفرِقَك الحسامُ... ومثال حذف الشرط والجزاء معاً ، قول الراجز:

قالَت بناتُ العمِّ : يا سَلْمَى وإنْ كان فقيراً مُعدماً قالت :وإنْ[4]

(١) الآية (١٩) من سورة يس.

(٢) الآية (١٣٥) من سورة الأنعام.

(٣) البيت من الوافر ، وهو للأحوص في ديوانه (١٩٠) ، ويروى (**بأهل**) بدل (**بكُفءٍ**) ، كما يروى : (**وإلاّشقّ**) بدل (**و إلاّيعْل**) والمِفْرقُ : وسط الرأس. والحسام : السيف القاطع.

والشاهد في (**وإلاّيعلُ**) حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه.

ينظر : أمالي ابن الشجري (٩٦/٢) ؛ والإنصاف (٧٢/١) ؛ والمقرب (٢٧٦/١) ؛ وابن الناظم (٥٠١) ؛ وأوضـــح المسالك (١٣٠/٣) ؛ وابن عقيل (٣٤٩/٢) ؛ والمساعد (١٦٩/٣) ؛ والتصـــريح (٣٩٣/٤) ؛ والهمـــع (٤٦٤/٢) ؛ والدرر (٨٧/٥).

(٤) هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما لرؤبة في ملحق ديوانه (١٨٦). والمُعدم : الذي ليس عنده شيء. والشاهد في قوله: (**وإنْ**) حيث حذف الشرط والجواب بعد (إنْ) . ينظر : المقرب (٢٧٧/١) ؛ وابن الناظم (٥٠٢) ؛ ورصف المبـــاني (١٠٦) ؛ ومغني اللبيب (٧٤٧/٢) ؛ والمساعد (١٧٠/٣).

أي : قالت : وإن كان فقيراً مُعدماً هويتُه ورضيتُه.. " [1].

واشترط **الأُبَّذي** في حذف فعل الشرط تعويض (لا) من الفعل المحذوف يقول -رحمه الله- : "ويجوز حذف فعل الشرط في الكلام ، وإن وقعت أداة الشرط صدراً بشرط تعويض (لا) من الفعل المحذوف ، تقول : اضرب زيداً إن أساء وإلاّ فلا تضربه.. " [2].

وما اشترطه **الأُبَّذي** سبق أن اشترطه **ابن عصفور** ، يظهر هذا من قول **أبي حيان** – رحمه الله- : "وقال **الأستاذ أبو الحسن بن عصفور** ، وتبعه شيخنا الأستاذ **أبو الحسن الأُبَّذي** أنّه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلاّ بشرط تعويض (لا) من الفعل المحذوف"[3].

واعترض عليهما **أبو حيان** بأنّ (لا) لو كانت عوضاً عن الفعل المحذوف – كما زعما- لما جاز الجمع بينهما في نحو: وإلاّ يُسيء فلا تضربه ، إذ العوض والمعوّض لا يجتمعان، يقول: "**وليس بشيءٍ** ، بل هي (لا) نافية ، وليست عوضاً من الفعل ، ألا ترى أنّه يجوز الجمع بينهما، يجوز أن تقول : وإلاّ يُسيء فلا تضربه " [4].

وما نقله **أبو حيان** عن **ابن عصفور** نقله عنه – أيضاً – **المرادي** [5]، **وابن عقيل** [6]، **وناظر الجيش** [7]، **والسيوطي** [8].

(١) شرح الكافية الشافية (١٦٠٨/٣-١٦١٠) ؛ وينظر : -أيضاً- المقرب (٢٧٦/١- ٢٧٧) ؛ وابن عقيل (٣٤٨/٢) ؛ والمساعد (١٦٩/٣).

(٢) شرح الجزولية للأُبَّذي (ج٣٨٣/١).

(٣) التذييل والتكميل (ج١٦٢/٥-أ) ، وينظر : الارتشاف (١٨٨٣/٤).

(٤) التذييل والتكميل (ج١٦٢/٥-أ) ، وينظر : الارتشاف (١٨٨٣/٤).

(٥) ينظر : توضيح المقاصد (١٢٨٧/٣).

(٦) ينظر : المساعد (١٦٩/٣-١٧٠).

(٧) ينظر : تمهيد القواعد (ج٢٣٣/٣-أ).

(٨) ينظر : الهمع (٤٦٤/٢).

وفي الحقيقة ما نقل عن **ابن عصفور** ليس في مؤلفاته التي بين يدي.

وعمومًا اعتراض **أبي حيان** – في نظري – وجيه ، ويؤيّده قول **ناظر الجيش** -رحمه الله- : " والعجب من هذينِ الرجلينِ الكبيرينِ ، كيف يزعُمانِ أنّ (لا) عوض من الشرط ليس الفعل المنفي ، فأداة الشرط إنّما هي طالبة في مثل هذا التركيب للفعل المنفي ، لا للفعل المثبت ، ثمّ إن الفعل حُذِفَ ، وبقيت (لا) لتدل على أنّ المشروط إنّما هو النفي لا الإثبات ، وإذا كان كذلك فكيف يقال : إنّ (لا) عوض من الفعل؛ لأنّ لازم هذه الدعوى أنّ (لا) إنّما أُتِي بها بعد أن حُذِفَ الفعل ، ويلزم منه أن أداة الشرط مُباشِرةٌ للفعل دون (لا) وليس الأمر كذلك " [1].

(١) تمهيد القواعد (جـ٣/٣٣٣- أ).

اقتران جواب (لولا) باللام

اختلف النحاة في (لولا) إذا دخلت على جملتينِ اسمية ففعلية [1]، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾[2]، فمنهم من قال : إنّها حرف امتناع الشيء لوجود غيره ، ومنهم من قال : إنـــها حرف امتناع لوجوب ، وقال **المالقي** -رحمه الله- : " والصحيح أنّ تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها ، فإن كانت الجملتانِ بعدها موجبتينِ فهي حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك : لولا زيدٌ لأحسنتُ إليك ، فالإحسان امتنع لوجود زيد ، وإن كانتا منفيتينِ فهي حرف وجوب لامتناع ، نحو : لولا عدم قيام زيد لم أُحسن إليك ، وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب ، نحو : لولا زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا منفية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع ، نحو : لولا عدم زيد لأحسنتُ إليك " [3].

ودخولها -حينئذٍ- على الجملتينِ يتقضي جواباً ، وهل يجب اقتران الجواب باللام [4] أو لا؟ في ذلك تفصيل بيانه [5] :

(١) ينظر : الجنى الداني (٥٩٧).

(٢) الآية (٨٣) من سورة النساء.

(٣) رصف المباني (٢٩٣).

(٤) هذه اللام مختلف فيها ، فالمحققون يرون أنّها اللام الواقعة في جواب القسم ، وبعضهم يرى أنّها مؤكدة لارتباط الجملة الأولى بالثانية. ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (٢٢/٩).

(٥) ينظر : شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٤٥-ب) ؛ وشرح الكافية الشافية (١٦٥٠/٣) ؛ والتذييل والتكميل (ج١٩٤/٥-أ) ؛ والجنى الداني (٥٩٨-٥٩٩) ؛ والدر المصون (٤١١/١ - ٤١٢) ؛ وابن عقيل (٣٦٠/٢-٣٦١) ؛ والمساعد (٢٢٢/٣- ٢٢٣).

أنّ (لولا) –في هذه الحال– لا تخلو من أن يتقدمها قسم ظاهرٌ أومقدر ، أو لا ،فإن تقدمها القسم فإنّ الجواب إمّا أن يكون مثبتاً أو منفياً بـــ (ما) ، فإن كان مثبتاً لم يكن بُدّ من اللام ، نحو قول الشاعر :

فو اللهِ لولا اللهُ تُخشَى عواقِبُــه لزُحزِحَ من هذا السرير جوانبُه[1]

وإن كان منفياً بـــ (ما) ، لم يحتج إلى اللام ، نحو قول الشاعر [2]:

واللهِ لولا اللهُ مــا اهتدينـــا ولا تصدّقنا ولا صلينـــا

أمّا إن لم يتقدمها القسم فإنّ الجواب إمّا أن يكون مثبتاً أو منفياً بـــ (ما) أو غيرها ،فإن كان مثبتاً فالغالب اقترانه باللام ؛ نحو قوله تعالى : ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[3]، وقد لا يقترن بها ، نحو قول **ابن مقبل** :

لولا الحياءُ وباقي الدِّينِ عِبتُكُمَا ببعض ما فِيكُما إذ عِبْتُما عَوَرِي[4]

(١) البيت من الطويل ، ونُسِبَ للفريعة بن همّام ، ويروى : (زعزع) و (حرّك) بدل (زحزح). والشاهد فيه (لزعزع)،حيث اقترن جواب (لولا) باللام وجوباً ؛ لتقدم القسم على (لولا) ، وكون الجواب مثبتاً. ينظر : شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٤٥-أ) ؛ والتذييل والتكميل (ج٥/١٩٤-ب) ؛ والمساعد (٣/١٧٩-٢٢٣).

(٢) بيتانِ من الرجز ، وهما لعبد الله بن رواحه – رضي الله عنه – في ديوانه (١٠٧). وقيل : لعبد الله بن الأكوع.
ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (٣/١١٨) ؛ وشرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٤٥-ب) ؛ وشرح الكافية الشافية (٣/١٦٥١) ؛ والتذييل والتكميل (ج٥/١٩٤-أ) ؛ والهمع (٢/٤٠٣) ؛ وشرح شواهد المغني (١/٢٨٧) ؛ والأشموني (٤/١٤٧٧).

(٣) الآية (٣١) من سورة سبأ.

(٤) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه (٧٦) ، ويروى (**لولا الدِّينُ**) بدل (**باقي الدين**). والشاهد فيه – هنا– قوله (**عبتكما**) حيث لم يقترن جواب (لولا) باللام مع أن (لولا) لم تسبق بالقسم ، والجواب مثبت غير منفي.
ينظر : المقرب (١/٩٠) ؛ والتذييل والتكميل (ج٥/١٩٤-أ) ؛ ورصف المباني (٢٤٢) ؛ والجنى الداني (٥٩٨) ؛ والمساعد (٣/٢٢٣) ؛ وشفاء العليل (٣/٩٧٩) ؛ والهمع (٢/٤٧٦) ؛ والدرر (٥/١٠٤).

وإن كان منفياً بغير (ما) ، فتركُ اللام واجب ، نحو قولك : لولا زيدٌ لن أقومَ ، ونحو قول الشاعر :

أتُطمِعُ فينا مَن أراق دِمَاءَنـــا ولولاك لم يعرِضْ لأحسابِنَا حَسَنْ [1]

أمّا إن كان منفياً بـــ (ما) فإنّ أكثر النحويين - **كابن مالك** [2]، **وابن الناظم** [3]، **وأبي حيان** [4]، **والمرادي** [5] ، **وابن عقيل** [6] ، **والأشموني** [7] - يرون أنّ الغالب تجرده من اللام ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[8].

وقد يقترن بها ، نحو قول الشاعر:

لولا رجاءُ لِقاءِ الظاعنين لَمَـــا أبقت نواهُم لنا رُوحاً ولا جسداً[9]

(١) البيت من الطويل ، ونُسِبَ لعمرو بن العاص يخاطب به معاوية بن أبي سفيان ، والمراد بـــ (حَسَن) الحسن بن علـــي - رضي الله عنهما ، ويروى (حسَمَ) بدل (حَسَنْ).

الشاهد فيه -هنا- قوله : (**لم يعرض**) حيث لم يقترن جواب (لولا) باللام.

ينظر : معاني القرآن للفراء (٨٥/٢) ؛ والإنصاف (٦٩٣/٢) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٠/٣) ؛ وشرح الكافية الشافية (٧٨٧/٢) ؛ و (١٦٣٥/٣) ؛ والتذييل والتكميل (ج٥/١٩٤-أ) ؛ والمساعد (٢٢٢/٣) ؛ وشفاء العليل (٦٧٨/٢) ؛ و (٩٧٩/٣).

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية (١٦٥٠/٣).

(٣) ينظر : شرح ابن الناظم على الألفية (٥١١).

(٤) ينظر : التذييل والتكميل (ج٥/١٩٤-أ).

(٥) ينظر : الجنى الداني (٥٩٨-٥٩٩).

(٦) ينظر : شرح ابن عقيل على الألفية (٣٦١/٢).

(٧) ينظر : منهج السالك للأشموني (١٤٧٧/٤).

(٨) الآية (٢١) من سورة النور.

(٩) البيت من البسيط ، و لم أتمكن من معرفة قائله ، والشاهد في قوله (**لَمَا أبقت**) حيث اقترن جواب (لولا) باللام مـــع أنّ (لولا) لم تسبق بقسم ، والجواب منفي بـــ (ما).

ينظر : شرح الكافية الشافية (١٦٥١/٣) ؛ والجنى الداني (٥٩٩) ؛ والأشموني (١٤٧٧/٤).

وخالفهم **ابن عصفور** فزعم أنّ الأحسن – في هذا الحال – اقتران الجواب باللام ، وقد يجوز حذفه ، يقول -رحمه الله- : " ... فإن كان منفياً بـــ (ما) ، فالأحسن إدخال اللام عليه، نحو قولك : لولا زيدٌ لما قام عمرو، ويجوز أن تحذفها ، فتقول : لولا زيدٌ ما قام عمرٌو..."[1].

واعترض عليه **أبوحيان** -رحمه الله -بقوله : " **ووقع في كلام الأستاذ أبي الحسن بن عصفور** أنّه إذا نُفِيَ بـــ (ما) فالأحسن دخول اللام عليه ، ويجوز حذفها – **وظاهر هذه الآية** –يعني قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾- **يردّ عليه**"[2].

وما قاله **أبو حيان** هو الحق الذي لا محيد عنه حتّى لا يوجّه القرآن على غير الأحسن.

(١) شرح ابن عصفور الصغير على الجمل (١٤٥-ب)، وينظر : المقرب (١/٩٠).

(٢) التذييل والتكميل (ج٥/١٩٤-أ).

الفصل الرابع

منهج أبي حيان
في اعتراضاته
على ابن عصفور

المتأمل في اعتراضات **أبي حيان** النحوية على **ابن عصفور** يجد أنها لا تخرج عن أحد الأقسام الآتية :

أولاً : الاعتراض عليه بعدم صحة الرأي.

ثانياً : الاعتراض عليه بثبوت ما نفاه من الخلاف النحوي.

ثالثاً : الاعتراض عليه بعدم صحة نسبته للآراء.

رابعاً : الاعتراض عليه بالتوهم والاضطراب.

و هذه الأقسام تظهر مدى اختلاف منهج **أبي حيان** في اعتراضاته، وتنوعه سواء أكان ذلك في طريقة المناقشة أم في الأسلوب ، وسأورد كل قسم من هذه الأقسام في مبحث مستقل.

المبحث الأول

الاعتراض عليه بعدم صحة الرأي

الاعتراض عليه بعدم صحة الرأي

كثيراً ما يعترض **أبو حيان** على آراء **ابن عصفور** ، ويقدح في صحتها بأساليب متعددة، نحو قوله : **وليس التشديد كما زعم**[١] - **ولا يسوغ ذلك**[٢] - **وليس كما ذكر**[٣] - **وليس بصحيح**[٤]- **وأخطأ**[٥] - **وهذه التخريجات كلها متكلفة**[٦] - **والصحيح جواز ذلك**[٧] - **ولا حجة فيما ذهب إليه**[٨] - **وهذا يدل على الجسارة ، وعدم حفظ كتاب الله**[٩] - **وهذا ليس بشيء**[١٠] - **والصحيح أنّ ذلك لا يجوز**[١١] - **ويحتاج ذلك إلى سماع عند العرب**[١٢].

وقد تتبعت المسائل الممثلة لهذا الاعتراض فوجدت أنّها تقترب من الستين لم يتعرض **أبو حيان** في أربع منها لمناقشة رأي **ابن عصفور** ، وإنّما اكتفى بالنص على عدم صحة الرأي فيها[١٣]، مثال ذلك : أنّ **ابن عصفور** -وفاقاً لأكثر النحويين- يرى جواز إعمال (ليت) و (لعل) في الحال ؛ لتضمنهما معنى الفعل ، فإذا قلت : ليت هذا زيدٌ راكباً ، جاز أن يكون

(١) تنظر مسألة : تشديد ميم (فم) عند الإضافة ص (٢٦) .

(٢) تنظر مسألة : جوازحذف العائد المجرور بالإضافة بين القوة والضعف ص (٥٦).

(٣) تنظر مسألة : تقدم المفعول به وجوباً ص (٧٤) ؛ وروابط العاملين المتنازعين ص (٨٣) ؛ وإعراب (مِن) في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ص (١٧١).

(٤) تنظر مسألة : ناصب المصدر بعراً ص (٩٠) ؛ و عامل تمييز الجملة ص (١٣٤) ؛ و(لا) العاملة عمل (ليس) ص(٢٨٨).

(٥) تنظر مسألة : تمييز (كأيّن) ص (٢٠٧).

(٦) تنظر مسألة : زيادة (كان) ص (٢٦٠).

(٧) تنظر مسألة : دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) ومعموله المتقدم ص (٣٠٨).

(٨) تنظر مسألة : (مذُ) ص (٣٢٣).

(٩) تنظر مسألة : دخول (أم) المنقطعة على الاستفهام ص (٣٣٦).

(١٠) تنظر مسألة : إضافة الأعداد المركبة ص (٢٠٣) ؛ وحذف فعل الشرط ص (٣٧٦).

(١١) تنظر مسألة : إعمال الأحرف الناسخة في الحال ص (٣٠١) ؛ و الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالظرف ص (٣٥٢).

(١٢) تنظر مسألة : امتناع جرّ (مهما) بحرف جر أو إضافة ص (٣٧٣).

(١٣) تنظر مسألة : استعمال (الأُلَى) لجمع المذكر و المونث ص (٤٣) ؛ وزيادة (كان) ص (٢٦٠) ؛ و امتناع تصرف (عسى) ص (٢٦٦)؛ و إعمال الأحرف الناسخة في الحال ص (٣٠١).

(راكباً) منتصباً بـــ(ليت) وجاز أن يكون منتصباً بـــ(هذا) ، وإذا قلت : لعّل هـــذا زيـــدٌ منطلقاً ،جاز أن يكون (منطلقاً) منتصباً بـــ(لعّل) ، وجاز أن يكون منتصباً بـــ(هذا).

بينما لا يرى **أبو حيان** جواز ذلك ، يقول-رحمه الله- : "**والصحيح أنّ ذلك لا يجوز**، وإن شيئاً من الحروف لا يعمل في ظرف ولا حال ، ولا يتعلق بها حرف جـــر إلا (كـــأنّ) وكاف التشبيه..."[1].

أمّا بقية المسائل فقد تعرّض **أبو حيان** فيها لمناقشة آراء **ابن عصفور** ، متخـــذاً – أي **أبو حيان**- في ردّه عليه – الطرق الآتية :

أولاً : الرّد عليـــه بثبوت السماع :

وهو أكـــثر الطرق التـــي استخدمها **أبو حيان** في مناقشة آراء **ابن عصفور** ، إذ قـــد جاء ذلك في نحو عشرين مسألة[2]، منها :

١- ذهب **ابن عصفور** إلى أنّ (بَهْرًا) مصدرٌ منتصبٌ بفعل مستعمل في الخبر لا الدعاء ، إذ يقال : بَهَرَهُ اللهُ بَهْرًا ، أي غلبه وقهره ، ولا يقال ذلك على معنى الدعاء.

(١) تنظر مسألة : إعمال الأحرف الناسخة في الحال ص (٣٠١).

(٢) تنظر مسألة : تشديد ميم (فم) عند الإضافة ص (٢٦) ؛ ووجوب انفصال الضمير ص (٣٨) ؛ وناصب المصدر بهراً ص (٩٣) ؛ وتخفيف الياء من (لاسيّما) ص (١١٦) ؛ وحذف (ما) من (لاسيّما) ص (١٢٠) ؛ووقوع الفعـــل المضـــارع المنفي حالاً ص (١٢٥) ؛ وتقديم تمييز الجملة على عامله المتصرف ص (١٣٩) ؛ وترتيب النعوت المتعددة ص (١٦٨)؛ والاختلاف في (فل) و(فلة) ص (١٨٢) ؛ وإضافة الأعداد المركبة ص (٢٠٣) ؛ وتمييز (كأيّن) ص (٢٠٧) ؛ ودلالـــة (كان) وأخواتها على الحدث ص (٢٢٨) ؛ والأفعال التي استغني عن التعجب منها بغيرهـــا ص (٢٧٧) ؛ و (ذا) مـــن (حّبذا) ص (٢٨٢) ؛ و (لا) العاملة عمل (ليس) ص (٢٨٨) ؛ ودخول لام الابتداء على خبر (إنّ) ومعموله المتقدم ص (٣٠٨) ؛ وزيادة (لا) النافية قبل (بل) ص (٣٣٢) ؛ و دخول (أم) المنقطعة على الاستفهام ص (٣٣٦) ؛ والمحذوف في نحو قوله تعالى : ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾ ص (٣٤٨) ؛ واقتران جواب (لولا) باللام ص (٣٧٩).

في حين ذهب **أبو حيان** إلى أنّه منتصبٌ بفعل مستعمل في الخبر والدعاء مستدلاً على ذلك بالسماع ، يقول معترضاً على **ابن عصفور** : "**وليس بصحيح** ، بدليل ما حكيناه عن **ابن الأعرابي** أنّه يقال للقوم إذا دعوت عليهم: بَهَرَهم اللهُ "[1].

٢- منع **ابن عصفور** – تبعاً لبعض النحويين – دخول لام الابتداء على خبر (إنّ)، ومعموله المتقدم ، فلا يقال : إنّ زيداً لفي الدار لقائم ؛ لأنّ الحرف إذا أُكّد يُعاد مع ما دخل عليه ، أو مع ضميره .

ولم ير **أبو حيان** ذلك مانعاً ؛ لثبوته نثرًا ونظمًا ، يقول-رحمه الله- : "**والصحيح جواز ذلك** ؛ لوجوده في لسان العرب نثراً ونظماً...، ثم أخذ يذكر الشواهد على ذلك[2].

٣- ذهب **ابن عصفور** إلى أنّ المحذوف في قوله تعالى :﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾ هو المعطوف عليه (ضَرَبَ) ، وحرف العطف الفاء الداخلة على (انفلق) ، أمّا الفاء الموجودة في (انفلق) فهي فاء (ضرب) المحذوف ، وكأنّه أبقى من كلّ محذوف ما يدل عليه.

بينما ذهب **أبو حيان** إلى أنّ المحذوف في الآية الكريمة ، ونظائرها هو المعطوف عليه (ضرب) ، والفاء الداخلة عليه ، ثم اعترض على ما ذهب إليه **ابن عصفور** بقوله : "**وهذا ليس بشيءٍ** ؛ لأنّ القرآن ملآنٌ من حذف جُملٍ معطوفة بالفاء ، وكثر ذلك في قصة يوسف ، وفي قصة سليمان مع الهدهد..." [3].

(١) تنظر مسألة : ناصب المصدر بمرًا ص (٩٠).

(٢) تنظر مسألة : دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) ومعموله المتقدم ص (٣٠٨).

(٣) تنظر مسألة : المحذوف في نحو قوله تعالى : ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾ ص (٣٤٨).

ثانيًا : الرّد عليه بالافتقار للسماع :

وقد جاء ذلك في عشر مسائل[1]، منها :

١- عدّ **ابن عصفور** –وفاقاً لبعض النحويين– (غدا) ، و(راح) من الأفعال الناسخة – الرافعة المبتدأ الناصبة الخبر– ؛ لكونهما بمعنى الدخول في الغداة والرواح ، نحو قولك : غدا زيدٌ قائماً ، وقولك : راح زيدٌ منطلقاً ، أي : وقع قيامه في وقت الغدو ، ووقع انطلاقه في وقت الرواح.

بينما لم يعدهما **أبو حيان** من الأفعال الناسخة ؛ لأنّ ذلك يفتقر إلى السماع ، يقول– رحمه الله –: "**ويحتاج تقدير كونهما ناقصينِ إلى سماع من العرب**"[2].

٢- أجاز **ابن عصفور** الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالظرف ، نحو : إذنْ –يوم الجمعة– أُكرِمَكَ ، جواباً لمن قال : آتيك.

في حين لم يُجز ذلك **أبو حيان** بحجة عدم ثبوت السماع ، يقول –رحمه الله–: "**والصحيح أنّ ذلك لا يجوز** ؛ لأنّه لم يسمع..."[3].

(١) تنظر مسألة : عمل الصفات التي بمعنى مفعول عمل اسم المفعول ص (١٦٤) ؛ ونداء ما فيه الألف واللام ص (١٧٧) ؛ ومنع صرف (قالون) ص (١٩٣) ؛ والخلاف في استعمال (كأيّن) للاستفهام ، ودخول حرف الجر عليها ، وحذف تمييزها ص (٢١٠) ؛ والقرائن المخلصة الفعل المضارع للمضي ص (٢١٩) ؛ وإلحاق (غدا) و (راح) بـ(كان) وأخواتها ص (٢٣٣) ؛ و إيلاء (كان) وأخواتها معمول خبرها ص (٢٥٧) ؛ والفصل بين (إذن) ومنصوبها بالظرف ص (٣٥٢) ؛ وحذف مجزوم (لا) الطلبية ص (٣٦٤) ؛ وامتناع جرّ (مهما) بحرف جر أو إضافة ص (٣٧٣).

(٢) تنظر مسألة : إلحاق (غدا) و (راح) بـ (كان) وأخواتها ص (٢٣٣).

(٣) تنظر مسالة : الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالظرف ص (٣٥٢).

ثالثاً : الرّد عليه بالقياس :

وقد جاء ذلك في خمس مسائل[1]، منها :

١- ذهب بعض النحويين إلى أنّ (كأنّ) قد تأتي للتقريب مستدلين على ذلك بنحو : كأنّك بالشتاء مقبلٌ ، وكأنّك بالفرج آتٍ ، وكأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل، فرد عليهم **ابن عصفور** بأنّ (كأنّ) لا تكون بمعنى التقريب، مُخرِّجاً معناها فيما استدلوا به على التشبيه ، يقول-رحمه الله- : "والصحيح عندي أنّ (كأنّ) للتشبيه فكأنّك أردت أن تقول : كأنّ الفرج آتٍ ، وكأنّ الشتاء مقبلٌ إلا أنّك أردت أن تُدخِلَ الكاف للخطاب ، وألغيت (كأنّ) ؛ لزوال اختصاصها بالجمل الاسميّة لمّا لحقها اسم الخطاب ، كما ألغيت لمّا لحقها (ما) في نحو :كأنّما ؛ لزوال الاختصاص ، وكذلك تلغى إذا لحقها ضمير المتكلم في نحو : كأنّي بك تفعل ، ألا ترى أنّها إذ ذاك تدخل على الجملة الفعلية التي هي (تفعل).

والباء في (بالشتاء مقبل) زائدة ، وكأنّه قال : كأنّك الشتاءُ مقبلٌ أراد أن يقول : كأنّ الشتاءَ مقبلٌ ، فألحق الكاف للخطاب ، وألغى (كأنّ) ، وزاد الباء في المبتدأ ، كما زيدت في (بحسبك زيد)[2]".

واعترض **أبو حيان** على تخريج **ابن عصفور** ؛ لاشتماله على عدّة أمور مخالفة للقياس ، يقول **أبو حيان** –رحمه الله-: "وهذا تخريج عجيب ، فيه دعوى إلغاء (كأنّ) للحاق كاف الخطاب ، وفيه دعوى لحاق كاف الخطاب لها ، وفيه دعوى زيادة الباء، وفيه دعوى أن تليها الجملة الاسمية والفعلية ؛ لزوال الاختصاص ، والعجب دعواه

(١) تنظر مسألة :وقوع الفعل المضارع المنفي حالاً ص (١٢٥) ؛ ودخول (إلاّ) على خبر (ما زال) وأخواتها ص (٢٥١) ؛ ومعنى (كأنّ) ص (٢٩٥) ؛ وأصل (لهنّك) من قولهم :لهنّك لرجل صدق ص (٣١٣) ؛وحذف فعل الشرط ص (٣٧٦).

(٢) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٤٤٨- ٤٤٩).

إلغاءها ، وقد اتصل بها ضمير المتكلم في نحو : كأنّي بك تفعل كذا ، وهَبْ أنّه يدّعي في كاف (كأنّك) أنّها حرف للخطاب ، أتراه يدّعي في ياء المتكلم في (كأنّي) أنّه حرف للمتكلم ، وأنّه لا عمل لـ(كأنّ) فيها ؟ ، وعلى قوله يكون قوله : (بك) من قوله : (كأنّي بك تفعل كذا) متعلقاً بـ(تفعل) ، وذلك لا يجوز لما تقرّر من امتناع : تُمرُّ بك وتتفكر فيك"[1].

٢- اشترط **ابن عصفور والأُبَّذي** لجواز حذف فعل الشرط من الكلام أن تعوّض عنه (لا)، نحو قولك : اضرب زيداً إن أساء وإلاّ فلا تضربه.

في حين لم يشترط ذلك **أبو حيان** ؛ لأنّ (لا) لو كانت عوضاً من الفعل – كما زعما– لأدّى ذلك لمخالفة القياس ، وهو اجتماع العوض والمعوّض عنه ، يقول معترضاً عليهما : "**وليس بشيءٍ** ، بل (لا) نافية ، وليست عوضاً من الفعل ، ألا ترى أنّه يجوز الجمع بينهما ، يجوز أن تقول : وإلا يسيء فلا تضربه"[2].

رابعاً : الرّد عليه بالسماع والقياس معاً :

وقد جاء ذلك في مسألتين[3]، نشير إلى إحداهما فنقول : يرى **ابن عصفور** –فيما حكى عنه **أبو حيان**– أنّ حذف الضمير العائد على الاسم الموصول –إذا كان مجروراً بإضافة اسم له ، والمضاف وصفاً ناصباً له تقديراً –ضعيف جدًّا ، ثم استدل على الحذف بقوله تعالى : ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾.

فرّد عليه **أبو حيان** –رحمه الله– بقوله : **ولا يسوغ ذلك** ؛ لأنّ ما كثُر من لسان العرب مجيئه ، وجاء في القرآن لا يقال فيه : إنّه ضعيف جداً ، ثمّ له وجه قويٌ من

(١) تنظر مسألة : معنى (كأنّ) ص (٢٩٥).

(٢) تنظر مسألة : حذف فعل الشرط ص (٣٧٦).

(٣) تنظر مسألة : الضمير العائد على الموصول الاسمي ص (٥١) ؛ ومسألة في (كلّما) ص (١٠٧).

القياس ؛ لأنّه منصوب من حيث المعنى ، فكما يجوز حذفه لو نصبه الفعل ،كذلك يجوز حذفه إذا نصبه –من حيث التقدير– الوصف"[1].

خامساً : الرّد عليه بالتقييد في حال الإطلاق ، وبالإطلاق في حال التقييد :

قد يطلق **ابن عصفور** القول في مسألة ما ،فيرد عليه **أبو حيان** بلزوم تقييدها ، أو العكس ، وقد جاء ذلك كُلّه في سبع مسائل ، أربع منها ضمن الرد عليه بالتقييد في حال الإطلاق[2]، وثلاث ضمن الرد عليه بالإطلاق في حال التقييد[3].

فمن أمثلة الردّ بالتقييد أنّ **ابن عصفور** أطلق القول بوجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا كان الخبر فعلاً رافعاً لضمير مستترٍ عائدٍ على المبتدأ ، نحو : زيدٌ قام ، دون أن يقيّد الضمير العائد على المبتدأ بالاتصال ، فقال –رحمه الله–: "أن يكون المبتدأ مخبراً عنه بفعل مرفوعه مضمر مستتر فيه عائد على المبتدأ"[4].

واعترض عليه **أبو حيان** في إطلاقه هذا ، فقال–رحمه الله– : "وأطلق المصنف الضمير ، **وينبغي أن يقيّده** ، فيقول : متصلاً ، فإنّه إن رفعه منفصلاً جاز تقديم الخبر، مثاله : زيدٌ ما قام إلاّ هو زيد"[5].

ومن أمثلة الرّد بالإطلاق أنّ **ابن عصفور** عدّ من المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول به على الفاعل أن يكون المفعول به مضافاً إلى اسم الفاعل بشرط أن يكون اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : هذا ضاربُ زيد أبوه الآن أوغدًا.

(١) تنظر مسألة : الضمير العائد على الموصول الاسمي ص (٥١).

(٢) تنظر مسألة : الضمير العائد على الموصول الاسمي ص (٥١) ؛ وتقييد الضمير العائد على المبتدأ بالاتصال ص (٦٣) ؛ وحذف النافي من (ما زال) وأخواتها ص (٢٤٤) ؛ ووقوع الجملة الطلبية خبراً لـ(إنّ) وأخواتها ص (٣٠٤).

(٣) تنظر مسألة : تقديم المفعول به وجوباً ص (٧٤) ؛ وروابط العاملينِ المتنازعينِ ص (٨٣) ؛ و ترخيم صلمعة بن قلمعة ص (١٨٦).

(٤)المقرب (١/ ٣٥).

(٥) تنظر مسألة : تقييد الضمير العائد على المبتدأ بالاتصال ص (٦٣).

ولم ير **أبو حيان** صحة هذا الشرط الذي ذكره في اسم الفاعل ، فقال-رحمه الله- : "وهذا قيد ذكره ليخرج به اسم الفاعل الماضي فإنّه لا يعمل ، فلا يرفع الفاعل وينصب المفعول ، **وليس كما ذكر** ؛ لأنّه إن كان فيه (أل) عمل مطلقاً ، فلا يحتاج إلى هذا القيد ، وإن كان بغير (أل) لم يعمل إلاّ غير ماضٍ ، فيكون قيداً لا يقصد به التحرز ؛ لأنّه لا يقع عاملاً إلا غير ماضٍ"[1].

سادساً : الرّد عليه بالتأويل :

وقد جاء ذلك في ثلاث مسائل[2]، منها :

أنّ **ابن عصفور** يرى أنّ تقييد (الأُلَى) -بمعنى الذين- إنّما هو تحرز من (الأُلَى) بمعنى أصحاب ، نحو قول الشاعر :

لقد عَلِمَتْ أُوْلَى المُغيرة أنّني ... لَحِقْتُ فلم أنْكُل عن الضرب مِسمَعَا

فـ(أولى) بمعنى أصحاب .

فرّد عليه **أبو حيان** بأنّ (الأُلَى) لا تكون بمعنى أصحاب ألبتّة ، مُؤوّلاً (أولى) في البيت الذي استدل به **ابن عصفور** بأنّه تأنيث أوّل ، يقول -رحمه الله-:"**وهذا وهَمٌ من الأستاذ** ، (أولى) تأنيث أوّل ، ومعناه متقدمة الخيل المغيرة ، أو أولى الجماعة المغيرة..."[3].

سابعاً : الرد بتطرّق الاحتمال للدليل الذي استدل به :

(١) تنظر مسألة : تقديم المفعول به وجوباً ص (٧٤).

(٢) تنظر مسألة : استعمال (الأُلَى) بمعنى أصحاب ص (٤٥) ؛ وإلغاء الأفعال القلبية المتصرفة ص (٢٧٢) ؛ وتعلّق الكاف الجارة بالفعل أو ما هو بمعناه ص (٣٢٠).

(٣) تنظر مسألة : استعمال (الأُلَى) بمعنى أصحاب ص (٤٥).

وقد جاء ذلك في مسألتينِ ، نشير إلى إحداهما فنقول : يرى **ابن عصفور** أنّ الأسماء التي لا حقيقة لها في الوجود –نحو : الطيف والخيال ، وما أشبه ذلك– تجري مجرى المصدر الصريح العامل في مفسر صاحب الحال ، والواقع مبتدأ لخبر محذوفٍ – فتسدّ الحال مسدّه، مستدلاً على ذلك بقول الشاعر :

خيالٌ لأُمّ السلسبيل ودونَها ... مسيرةُ شهرٍ للبريد المذبذبِ

فـ (خيال) مبتدأ خبره محذوف وجوبًاسدّت الحال (ودونها مسيرة شهرٍ) مسده.

بينما لا يرى ذلك **أبو حيان** مفنّداً البيت الذي استدل به **ابن عصفور** بأنّ (خيال) يحتمل أن يكون خبر مبتدأ محذوف .

يقول **أبو حيان** –رحمه الله –:"**ولا حجة في هذا البيت**؛ لأنّه يحتمل أن يكون (خيالٌ) خبر مبتدأ محذوف تقديره : هذا خيالٌ[1].

ثامناً : الرّد عليه بالنظير :

وقد جاء ذلك في مسألتينِ[2]، نشير إلى إحداهما فنقول : لحّن **ابن عصفور زياداً الأعجم** في قوله :

إذا قُلتُ : قد أَقْبَلتْ أَدْبَرَتْ ... كَمَن ليس غادٍ ولا رائحُ

لرفعه (غادٍ) و(رائح) على أنّه خبر مبتدأ مضمر ، والجملة في موضع رفع خبر(ليس) ، فرّد عليه **أبو حيان** بأنّ البيت لا لحن فيه، إذ ارتفع (غادٍ) و (رائح) على أنّه اسم (ليس) والخبر محذوف ، ونظّر على ذلك ببيت من الشعر ، يقول–رحمه الله– : "... **وأمّا البيت الذي زعموا أنّه لحن فليس على ما زعموا** ، وله وجه صحيح في العربية ، وهو أن يرتفع (غاد) و (رائح) على أنّه اسم (ليس) ، ويكون خبرها محذوفاً **على حَدِّ قولهم** :

(١) تنظر مسألة : إجراء الاسم الذي لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر ص (٦٥).

(٢) تنظر مسألة : عامل تمييز الجملة ص (١٣٤) ؛ وحذف خبر (كان) وأخواتها اختيارًا ص (٢٣٧).

..... حِـيـنَ لَيْـسَ مُجـيْـرُ

تقديره : كَمنَ ليس له غادٍ ولا رائح ، أي : ليس له مَن يغدو عليه ، ولا مَن يروح ، فلا يكون على هذا اسم (ليس) ضميراً يعود على (مَن) فيلزم منه أن ينتصب (غادٍ) و (رائح) على خبرها..."[1].

تاسعاً : الرّد عليه بفساد المعنى :

وقد جاء ذلك في مسألة واحدة ، وهي أنّ **ابن عصفور** يرى جواز زيادة (لا) في قول **جرير:**

ما بال جهلك بعد الحلم والدِّين وقد علاك مشيبٌ حينَ لا حينِ

بينما لا يرى **أبو حيان** ذلك بحجة فساد المعنى ، يقول –رحمه الله–: "**وأمّا جعلُ ابن عصفور** (لا) زائدة في قوله :...وأنشد البيت ، وأنّ التقدير : حينَ حينِ **ففي غاية القباحة** ؛ لأنّه يصيرُ المعنى : وقد علاك مشيبٌ وقت وقت ، وإنّما (لا) غير زائدة ، والمعنى على ذلك كأنّه : وقد علاك مشيبٌ حين غير وقت المشيب ، أي : أسرع إليك قبل أوانه"[2].

عاشراً : الرّد عليه بدليل آخر غير ما ذكر :

وقد جاء ذلك في خمس مسائل ، منها[3] :

(١) تنظر مسألة : حذف خبر (كان) وأخواتها اختيارًا ص (٢٣٧).

(٢) تنظر مسألة : زيادة (لا) بين الظرفين ص (١٠٤).

(٣) تنظر مسألة : تثنية المتفقي اللفظ المختلفي المعنى ص (٣٣) ؛ و دواليك وهذا ذيك ص (٩٧) ؛ و تابع معمول اسم الفاعل ص (١٥٩) ؛ و إعراب (مَن) في قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ص (١٧١).

١- ذهب **ابن عصفور والأُبَّذي** إلى أنّه يجوز في البدل وعطف النسق التابعين لمعمول اسم الفاعل المقرون بـ(أل) -إن كان مثنّى ، أو مجموعاً جمع سلامة-الجّر على اللفظ، والنصب على المحّل ، تقول : هذانِ الضاربا زيد أخيك وعمرٍو ، أو عمراً ، وهذانِ الضاربا زيد أخيك ، أو أخاك.

بينما ذهب **أبو حيان** إلى أنّ النصب على المحّل فيهما لا يجوز ، يقول معترضاً : "**وما أجازاه من النصب لا يجوز** ؛ لفقد المحرز لموضع النصب"[1].

٢- خطّأ **ابن عصفور** قول مَن قال : إنّ (مَن) في قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ، فاعلة للمصدر (حج) ؛ وذلك لفساد المعنى ، إذ التقدير في ذلك : ولله على الناس مستطيعهم ، وغير مستطيعهم أن يحج البيت مستطيعهم.

واعترض عليه **أبو حيان** -رحمه الله- بقوله : "**وليس كما ذكر** ؛ لأنّ قوله تعالى : "**أن يحج البيت** "يجري في تخصيص الثاني مجرى البدل ؛ لأنّ قصد البيت وبلوغه لا يمكن إلا من مستطيع ، فكأنّه قد حصل ذكر الاستطاعة لفظاً فلا يلزم ما ذكره ، وإرادة الخاص باللفظ العام غير محالٍ إلا أنّ فيه إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل ، وذلك ممّا يقلّ إلا أنّه وإن كان قليلاً فليس بممتنع"[2].

(١) تنظر مسألة : تابع معمول اسم الفاعل (١٥٩) .

(٢) تنظر مسالة : إعراب (مَن) في قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ص (١٧١).

المبحث الثاني

الاعتراض عليه بثبوت ما نفاه من الخلاف النحوي

الاعتراض عليه بثبوت ما نفاه من الخلاف النحوي

قد ينقل **ابن عصفور** إجماع النحويين على جواز مسألة مـا ، أو منعهـا ، أو ينقـل اتفاقهم في حكم من الأحكام النحوية، فيعترض عليه **أبو حيان** بثبوت اختلافهم في جـواز تلك المسألة أو منعها ، أو بثبوت اختلافهم في ذلك الحكم .

وقد جاء ذلك في ثمان مسائل[1]، منها :

١- حكى **أبو حيان** أنّ **ابن عصفور** –تبعاً لبعض النحويين– نقل الإجمـاع على جـواز توسط خبر (ليس) ، ثم قال معترضاً : "ودعوى **الفارسي وابن الدهان وابن عصفور وابن مالك** الإجماع على توسط خبر (ليس) ليست بصحيحة ، بل ذكر الخلاف فيها **ابن درستويه** تشبيهاً بـ(ما)"[2].

٢-نقل **ابن عصفور** –تبعاً لبعض النحويين– الإجماع على منع ترخيم الثلاثـي سـاكن الوسط ؛ لأجل الإجحاف به ؛ لسكون أوسطه وقلّة حروفه .

بينما نقل **أبو حيان** اختلافهم فيه ، يقول معترضاً : "وَوَهِمَ **ابن عصفور** فـي قوله : إنّه لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً ، والخلاف فيه نقله **ابن هشـام** ، **وأبـو البقـاء** ، **وصاحب النهاية وابن الخشاب** عن **هشام**"[3].

(١) تنظر مسألة : إعمال اسم المصدر الميمي بين السماع والقياس ص (١٥٣) ؛ وترخيم الثلاثي ساكن الوسط ص (١٨٩) ؛ والإخبار عن اسم (كان) أو خبرها ص (١٩٩) ؛ والخلاف في تمييز (كذا) ص (٢١٤) ؛ وإعراب الأمثلة الخمسـة ص (٢٢٣) ؛ وتوسط خبر(ليس) ص (٢٤٧) ؛ ووقوع الجمل الطلبية خبراً لـ(إنّ) وأخواتها ص (٣٠٤) ؛ وواو القسم ص (٣٢٧).

(٢) تنظر مسألة : توسط خبر(ليس) ص (٢٤٧).

(٣) تنظر مسألة : ترخيم الثلاثي ساكن الوسط ص (١٨٩).

٣-نقل **ابن عصفور** اتفاق النحويين على أنّ واو القسم بدل من الباء.

بينما نقل **أبو حيان** اختلافهم في ذلك ، يقول -رحمه الله-: "...وكذلك اختلفوا في الواو فزعم الجمهور أنّها بدل من الباء لقربها منها مخرجاً ومعنى ، وزعم **السهيلي** أنّها ليست بدلاً ، بل هي حرف عطف...ثم قال : "**وقد وَهِمَ ابن عصفور** في نقله اتفاق النحويين على أنّ الواو بدل من الباء "[1].

(١) تنظر مسألة : واو القسم ص (٣٢٧).

المبحث الثالث

الاعتراض عليه بعدم صحة نسبته للآراء

الاعتراض عليه بعدم صحة نسبته للآراء

قد ينسب **ابن عصفور** في بعض مؤلفاته – آراءً لنحويين ، أو للغويين فيردّ عليه **أبو حيان** بما يقدح في تلك النسبة ، وقد جاء ذلك في خمس مسائل[1]، منها :

١- أنّ **ابن عصفور**- فيما حكى عنه **أبو حيان** – نص على أنّ **سيبويه** انفرد بإقامة صفة المصدر مقام الفاعل المحذوف ، نحو : ضُرِب شديدٌ ، أي : ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ ، فاعترض عليه **أبو حيان** بأنّه **سيبويه** لم ينص على ذلك ، يقول **أبو حيان** –رحمه الله-: "**ووَهِمَ ابن عصفور** في قوله : إنّ **سيبويه** انفرد بإقامة صفة المصدر مقام الفاعل ، وقد نصّ **سيبويه** على أنّ ذلك لا يقام"[2].

٢- نسب **ابن عصفور** – في شرحه الكبير على الجمل – جواز الفصل بين (رُبّ) ومجرورها بالقسم **لخلف الأحمر**.

بينما نسبه **أبو حيان لعلي بن مبارك الأحمر**، ثم اعترض على **ابن عصفور** بقوله : "**ووَهِمَ ابن عصفور** في نسبته جواز الفصل بالقسم **لخلف الأحمر** ، وغرّه شهرة **خلف الأحمر**"[3].

(١) تنظر مسألة : إقامة صفة المصدر مقام الفاعل ص (٧٠) ؛ وترجيح الرفع على النصب ص (٧٧) ؛ وتقدّم المستثنى على صفة المستثنى منه ص (١٢٢) ؛ والفصل بين (رُبّ) ومجرورها بالقسم ص (٣٢٩) ؛ و(إن) الشرطية في بيت من الشعر ص (٣٦٧).

(٢) تنظر مسألة : إقامة صفة المصدر مقام الفاعل ص (٧٠).

(٣) تنظر مسألة : الفصل بين (رُبّ) ومجرورها بالقسم ص (٣٢٩).

المبحث الرابع

الاعتراض عليه بالتوهم والاضطراب

وفيه مطلبان :

الأول : الاعتراض عليه بنسبته للوهم.

الثاني : الاعتراض عليه باضطراب أقواله وتناقضها.

المطلب الأول : الاعتراض عليه بنسبته للوهم

نسب **أبو حيان** الوهَم **لابن عصفور** في ثلاث عشرة مسألة[1]، أمكن حصرها في الأمور الآتية :

أوّلاً : وَهَمٌ في نسبة الآراء :

ومن أمثلة ذلك أنّ **ابن عصفور** أوجب – في شرحه الكبير على الجمل – نصب المستثنى إذا تقدّم على صفة المستثنى منه ، نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيداً خيرٌ منك ، زاعماً أنّه مذهب **المازني** ، فاعترض عليه **أبو حيان** ناسباً إليه الوهم فيما نسبه **للمازني** ، يقول **أبو حيان** -رحمه الله- : "...إذا توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته ، نحو :ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا خيرٌ منك ،وما مررت بأحدٍ إلا زيدًا خيرٍ منك ،جاز فيه النصب على الاستثناء ،والإتباع على البدل ، وهو المختار عند **سيبويه** ،وهو قول **المبرد** ، وعن **المازني** اختيار النصب ، وعنه اختيار البدل ، وعنه اختيار وجوب النصب ، **وهو وهمٌ عليه من ابن عصفور ، وصاحب النهاية** " [2].

ثانياً : وَهَمٌ في نفي الخلاف النحوي :

مثال ذلك أنّ **ابن عصفور** – فيما حكى عنه **أبو حيان** – نقل اتفاق النحويين على أنّ النون علامة إعراب في الأمثلة الخمسة،لا حرف إعراب.

(١) تنظر مسألة : وجوب انفصال الضمير ص (٣٨) ؛ و استعمال (الأُلَى) بمعنى أصحاب ص (٤٥) ؛ والضمير العائد على الموصول الاسمي ص (٥١) ؛ وإقامة صفة المصدر مقام الفاعل ص (٧٠) ؛ و تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ص (١٢٢)؛ والاختلاف في(فُل) و(فلة) ص (١٨٢)؛ وترخيم الثلاثي ساكن الوسط ص (١٨٩) ؛ وإعراب الأمثلة الخمسة ص (٢٢٣)؛ وحذف خبر (كان) وأخواتها في الاختيار ص (٢٣٧) ؛ وواو القسم ص (٣٢٧) ؛ والفصل بين (رُبّ) ومجرورها بالقسم ص (٣٢٩)؛ و(إن) الشرطية في بيت من الشعر ص (٣٦٧).

(٢) تنظر مسألة : تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ص (١٢٢)

في حين أثبت **أبو حيان** اختلافهم فيها – أي في إعراب الأمثلة الخمسة – إذ نقل عن الجمهور أنّها معربة بثبوت النون في الرفع ، وبحذفها في النصب والجرّ ، ونقل عن **الأخفش و السهيلي** أنّها معربة بحركات مقدّرة ، ونقل عن **أبي علي الفارسي** أنّها معربة ولا حرف إعراب فيها ، ثمّ قال معترضاً:"**وهذا الخلاف المنقول عن الأخفش والسهيلي وعن غيرهما يبيّن وَهَمَ مَن ذكر أنّه لا خلاف بين النحويين في أنّ النون علامة إعراب لا حرف إعراب، وهو الأستاذ أبو الحسن بن عصفور...**"[1].

ثالثاً : وَهَمٌ متعلق بالسماع :

ومثال ذلك أنّ **الأُبَّذي** منع عطف الضمير المنفصل على الاسم الظاهر بالواو خاصة إلا في الضرورة الشعرية ؛ وذلك لإمكان اتصاله.

وحكى **أبو حيان** أن هذا الذي منعه **الأُبَّذي** قد سبق أن منعه **ابن عصفور**، ثم نسب إليهما الوهم قائلاً :"يجوز : ضربتُك وزيداً ، وضربتُ زيداً وإيّاك ، **ووقع لابن عصفور والأُبَّذي وَهَمٌ** أنّ هذا لا يجوز ؛ لأنّا لا نعدل في مثل هذا إلى انفصال الضمير إلّا عند اعتذار اتصاله،وقد أمكن اتصاله بقولك : ضربتك وزيداً.

والسماع يردُّ عليهما ، قال الله تعالى : "**يخرجون الرسول وإيّاكم**"، وقال تعالى : "**ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإيّاكم** " ..."[2].

رابعاً : وَهَمٌ في إطلاق القول :

مثال ذلك أنّ **ابن عصفور**- في شرحه الكبير على الجمل - أجاز في الضمير العائد على اسم الموصول – حال كون اسم الموصول أو موصوفه مخبراً به عن ضمير متكلم أو مخاطب – أن يكون مطابقاً لضمير المتكلم أو المخاطب حملاً على المعنى ، وأن يكون مطابقاً للاسم الموصول أو الموصوف به حملاً على اللفظ ، دون أن يشترط في الاسم الموصول أن

(١) التذييل و التكميل (١/ ١٩١- ١٩٢) ، وتنظر مسألة : إعراب الأمثلة الخمسة ص (٣٢٣).

(٢) تنظر مسألة : الضمير العائد على الموصول الاسمي ص (٥١).

يكون (الذي) أو (التي) أو تثنيتهما أو جمعهما ، يقول-رحمه الله- : "...وكذلك يجوز في جميعها – أي الموصولات الاسمية – إذا وقعت بعد ضمير متكلم أو مخاطب أن تعيد الضمير عليها ، كما تعيده على الاسم الظاهر إذا وقعت بعده – أعني ضمير غيبة – وأن تعامله معاملة ضمير المتكلم أو المخاطب ؛ لأنّ الموصول هو المتكلم أو المخاطب في المعنى فيكون الضمير العائد عليه ضمير متكلم إن كان الموصول بعد ضمير متكلم ، أو ضمير مخاطب إن كان الموصول بعد ضمير مخاطب ، فتقول : أنا الذي قام ، على لفظ (الذي) ، وأنا الذي قمتُ على معنى (الذي) ؛ لأنّ (الذي) في المعنى هو (أنت)..."[1].

فنسبه **أبو حيان** إلى الوهَم ؛ لأنّ غير (الذي) و (التي) وتثنيتهما وجمعهما من الموصولات الاسمية لا يكون الضمير العائد عليها – في هذا الحال – إلا مطابقاً لها، يقول – رحمه الله-: "...إنّ شرط الموصول المخبر به أو الموصوف به أن يكون (الذي) و (التي) وتثنيتهما وجمعهما فقط...ولا يجوز في غير ذلك إلا العود غائباً ، فتقول : أنا مَن قام ، وأنت مَن ضرب زيداً ، ولا يجوز أنا مَن قمتُ ، ولا أنت مَن ضربتَ زيداً.

ووقع لبعض أصحابنا وَهَمٌ في ذلك ، فقال – وقد ذكر الموصولات – ويجوز في جميعها..." ونقل نصّ **ابن عصفور** السابق كاملاً [3].

خامساً : وَهَم في الاستشهاد :

مثال ذلك أنّ **ابن عصفور** استشهد على جواز توسط التمييز بين عامله إذا كان فعلاً ومعموله بقول الشاعر:

ونارنا لم يُرَ ناراً مثلُها قد عَلَمَتْ ذاك معدٌّ كلُّها

على اعتبار أنّ التمييز فيه منتصب عن تمام الكلام ، أي تمييز جملة.

وقد تبعه في استشهاده هذا **ابن الضائع**.

(١) ينظر : شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/١٨٨- ١٨٩).

(٣) تنظر مسألة : الضمير العائد على الموصول الاسمي ص (٥١).

فوهّمهما **أبو حيان** ؛ لأنّ هذا البيت ليس مما توسط فيه التمييز بين العامل ومعموله ، وإنّما هو مما تقدّم فيه التمييز على عامله ضرورة ؛ وذلك لأنّ التمييز فيه منتصب عن تمام الاسم ، أي تمييز مفردٍ ، والتمييز المنتصب عن تمام الاسم لا يجوز تقديمه عند كافة النحويين إلا في الضرورة الشعرية ، يقول-رحمه الله- : "**وَوَهِمَ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور** في شرحه الكبير ، وفي نسخة كتابه (المقرب) القديمة ، وتبعه شيخنا الأستاذ **أبو الحسن بن الضائع** في شرحه للجمل ، فحملا هذا البيت على أنّه من توسط التمييز بين الفعل العامل فيه ومعموله ، نحو : طاب نفساً زيدٌ ، **وهو وَهَم فاحشٌ** ؛ لأنّ هذا التمييز منتصب عن تمام الاسم ، وهو قوله (مثلها)، والتمييز المنتصب عن (مثل) لا يجوز تقديمه ، فتقديمه في البيت ضرورة"[1].

(١)تنظر مسألة : توسط التمييز بين العامل ومعموله ص (١٥٠).

المطلب الثاني : الاعتراض عليه باضطراب أقواله وتناقضها

لما كان **أبو حيان** كثير الاطلاع على مؤلفات **ابن عصفور** المتعددة ، عالماً بمحتوياتها ، وجد أنّ له أقوالاً قد تتباين في المسألة الواحدة من كتاب لآخر ، و لم تكن على سَنَنٍ واحد ، فعدّها –أي **أبوحيان**– اضطراباً وتناقضاً ، وقد جاء ذلك في سبع مسائل[1]، منها :

١- أنّ **ابن عصفور** عرّف المعنى اللغوي للكلام في شرح الإيضاح بأنّه :" اسم لما يتكلم به من الجمل ، وقد تخرجه العرب عن ذلك..." [2].

وعرّفه في شرحه الكبير على الجمل بأنّه :"لفظ مشترك بين معانٍ كثيرة .."[3].

فاعترض عليه **أبو حيان** بقوله :"**وقد اضطرب كلام ابن عصفور** فزعم مـــرّة أنّ الكلام بالنظر إلى اللغة لفظ مشترك بين معانٍ كثيرة ، وزعم مرّة أنّ الكلام في أصل اللغة اسمٌ لما يتكلم به من الجمل سواء أكانت مفيدة أم غير مفيدة..."[4].

٢- ذهب **ابن عصفور** إلى أنّ الاسم يرفع إذا قصد به العدّ ،وكان معطوفاً على غيره أو معطوفاً غيره عليه.

واعترض عليه **أبو حيان** –رحمه الله –بقوله : "...والعجب للأستاذ أنّه ذكر هـــذا في باب ما يدخل المُعرب فيه لقبٌ من ألقاب الإعراب ، وقد قرّر قبل أنّ الإعراب: هو تغيّر آخر الكلمة ؛ لأجل العامل الداخل عليها في الكلام الذي هي فيه ، فكيف يكون إعراب بلا عامل ؟ **هذا تناقض**"[5].

(١) تنظر مسألة : الكلام في اللغة ص (٢٢) ؛ و(ماذا) ص (٤٧) ؛ ورفع أسماء العدّ ص (٥٨) ؛ وانتصاب (غفرانـــك) ص (٩٤) ؛ و مطابقة الضمير بعد (أو) في قوله تعالى : ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ ص (٣٤٣) ؛ وحذف لام الجحود وإظهار (أن) ص (٣٥٥) ؛ وانتصاب الفعل المضارع بعد فاء السببية ص (٣٥٨).

(٢) شرح الإيضاح لابن عصفور (٤٥-أ).

(٣) شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (١/٨٥-٨٧).

(٤) تنظر مسألة : الكلام في اللغة ص (٢٢).

(٥) تنظر مسألة : رفع أسماء العدّ ص (٥٨).

الخـــاتمـــة

الخـــاتـــمـــــة

الحمد لله أوّلاً وآخراً ، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد.. فإنّ من أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث ما يلي :

١- أنّ هناك نسخة نفيسة من شرح **ابن عصفور** الكبير على الجمـــل بخـــط **أبي حيـــان** الأندلسي ، تقع في (٢١٢) لوحة ، محفوظة بمكتبة المظفر بتعز باليمن ، ومنها نســـخة مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة رقم (١٥١) نحو.

وهذه النسخة لم يكن الدكتور / صاحب جعفر أبو جناح قد اعتمد عليها في تحقيقه هذا الكتاب ، نبّه على ذلك أستاذي الدكتور / عياد بن عيد الثبيتي بمجلة المـــورد العراقيـــة العدد الثالث المجلد (١٤) ص (٢٣٧) ، وقد بان لي اختلاف بين هذه النســـخة ، ومـــا أخرجه المحقّق ، أذكر منه على سبيل المثال ما يلي :

أ- ورد في نسخة **أبي حيان** في باب الترخيم ص (١٢٥-أ وَ ب) ما نصه : "...إن كان على ثلاثة أحرف فلا يخلو أن تكون فيه هاء التأنيث أو لا تكون ، فإن كانت فيـــه هاء التأنيث فيجوز ترخيمه ، مثل ثُبة ، وإن لم تكن فيه هاء التأنيث فلا يخلو من أن يكون ساكن الوسط أو متحركه ، فإن كان ساكن الوسط فلا يجوز ترخيمه قـــولاً واحدًا...".

ونقل **أبو حيان** في كتابه الارتشاف (٢٢٣١/٥) من هذا النص الجزء المتعلق بترخيم الثلاثي ساكن الوسط الخـــالي من هـــاء التأنيث ، بل إنّه بنـــى عليه اعتراضًا فقال -رحمه الله- : "ووَهِم **ابن عصفور** في قوله : إنّه لا يجوز ترخيمه قـــولاً واحـــداً ، والخلاف فيه نقله **ابن هشام** ، **وأبو البقاء العكبري** ، **وصاحب النهايـــة** ، **وابـــن الخشاب** عن **هشام**".

وبالرجوع إلى موضع هذا النص فيما أخرجه المحقق (١١٤/٢) لم أجده ، وكأنّه لم يذكر قطّ.

ب- جاء نصّ **ابن عصفور** في نسخة **أبي حيان** ص (١٢٨-ب) بمنع انتصاب الفعل المضارع المسبوق بفاء السببية بعد أفعال الشك ، يقول **ابن عصفور**-رحمه الله- :" وزعم بعض النحويين أنّه يجوز النصب بعد أفعال الشك ، تقول : حسبته شتمني فأثِبَ عليه...وهذا عندنا لا يجوز فإن وُجِدَ من كلام العرب حسبته شتمني فأثِبَ عليه فهو عندنا من قبيل النصب بعد الواجب الذي لا يقاس عليه".

ومنعه هذا نقله **أبو حيان** في التذييل والتكميل (ج٥/١١٧-ب) ؛ **وابن عقيل** في المساعد (١٠٣/٣) ،**والسيوطي** في الهمع (٣١٩/٢).

ومع هذا فإنّ المحقق الدكتور / صاحب جعفر أبو جناح قد أورد عنه (١٥٥/٢)، جواز هذه المسألة لا منعها ، يقول **ابن عصفور** -رحمه الله- : "وممّا ينتصب بعد الفاء الفعل إذا كان بعد أفعال الظن ، وذلك نحو : حسبته شتمني فأثب عليه ، لأنّ الفعل هناك لم يثبت فالنصب جائز".

وعلى ضوء هذا الاختلاف البيّن بين ما أخرجه المحقق الدكتور صاحب جعفر أبو جناح من شرح **ابن عصفور** الكبير على الجمل ،ونسخة **أبي حيان** للكتاب نفسه فإنّه من الواجب إعادة النظر في تحقيق هذا الكتاب ، وذلك بتضمينه تلك النسخة ، وتحقيقه وفق ما هو متبع في تحقيق النصوص ، وألاّ يترك على صورته هذه، كي ينتفع منه روّاده من طلبة النحو والصرف ، إذ لا مناص لهم عن الرجوع إليه، والتزود منه.

٢- أنّه بالاستناد إلى أقوال النحاة السابقين و اللاحقين فقد ظهر لي صحة اعتراض **أبي حيان** على **ابن عصفور** في إحدى وأربعين مسألة من مجموع المسائل النحوية التي وقع فيها الاعتراض ، وإليك شيءٌ منها :

- (الألى) تستعمل لجمع المذكر و المؤنث ، و لا تختص بالمذكر.
- جواز تخفيف الياء من (لا سيّما).
- لا استشهاد بقول الشاعر :

ونارُنا لم يُرَ نارًا مثلُها قد علمت ذاك معدٌّ كلُّها

على جواز توسط التمييز بين عامله و معموله ؛ لأنّ التمييز فيه ليس بتمييز جملة ، وإنّما هو تمييز مفرد ،والتمييز المفرد لا يجوز تقديمه على عامله عند كافة النحويين ، وهو في البيت ضرورة.

- تقديم النعت غير المفرد مع وجود المفرد لا يُعدّ نادرًا أو ضرورة.
- النحاة مختلفون في الإخبار عن خبر (كان) بالذي و فروعه ،و الألف و اللام سواء أكان الخبر جامدًا أم مشتقًا ، الأكثرون على الجواز ،و بعضهم على المنع.
- تمييز (كأيِّن) لا يتعيّن فيه الجرّ بـ (مِن).
- دخول (لّما) المحتاجة إلى جواب على الفعل المضارع لا يوجب تخلّصه للمضي.
- لا يجوز حذف النافي من (زال) و أخواتها إلاّ إذا كان النافي (لا) ، والفعل مضارعًا واقعًا في جواب قسم.
- لا يجوز إيلاء (كان) و أخواتها معمول خبرها غير الظرف أو الجار و المجرور ، وإن لم يفصل بين الخبر ومعموله بفاصل أجنبي.
- إذا حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فإنّ حكم الإفراد والتذكير وفروعهما يكون للملفوظ به و للمحذوف ، لا للملفوظ به وحده.
- الفعل (نام) ليس من الأفعال التي استغني عن التعجب منها بغيرها.
- الكاف الجارة غير الزائدة كغيرها من حروف الجر غير الزائدة في تعلقها بالفعل ، أو ما يشبهه ، أو مؤول بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه.
- المحذوف في نحو قوله تعالى : ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ هو المعطوف عليه (ضرب) وحرف عطف ، وهو الفاء الداخلة على (ضرب) ، والتقدير : فضرب فانفلق ، لا أنّ المحذوف المعطوف عليه (ضرب) ، وحرف العطف الداخل على (انفلق).
- جواب (لولا) إن لم يتقدّمه قسم ظاهر أو مقدّر وكان منفيًا بـ (ما) فالغالب تجرده من اللام ، وقد يقترن بها.

٣- حرصُ **أبي حيان** في بعض المسائل على مخالفة **ابن عصفور** من غير مبرر[1].

٤- أنّ **أبا حيان** وإن اعترض على **ابن عصفور** بهذه الاعتراضات فهذا لا يعني أنّ ذلك هو منهجه وديدنه، بل إنّ **أباحيان** قد وافق **ابن عصفور** ، و استحسن رأيه في كثير من المسائل النحوية.

٥- دقّة أبي حيان في متابعة آراء **ابن عصفور** ، والاعتراض عليه - أيضًا-.

٦- لم يكن **أبو حيان** مولعًا بالتعليل النحوي بخلاف صاحبه **ابن عصفور** ، فمثلاً في مسألة امتناع تصرف (عسى) ،ذكر **أبو حيان** تعليل **ابن جني** ، **وابن يسعون** ، **وأبي علي الشلوبين** ، **وابن عصفور** لذلك ، ثم عقب عليهم بقوله : "وهذه العلل كلّها تلفيقات لشيء وضعي ، والوضعيات لا تعلّل".

٧- اعتداد كل من **ابن عصفور** و **أبي حيان** بالسماع و القياس في إثبات الأحكام النحوية إلاّ أنّ **ابن عصفور** كان أكثر اعتدادًا بالقياس ، و **أبا حيان** أكثر اعتدادًا بالسماع، يظهر هذا جليًا في مسألة ترتيب النعوت المتعددة ، إذ أنّ **ابن عصفور** يرى أنّ تقديم النعت غير المفرد مع وجود المفرد يعد نادرًا أو ضرورة ؛ لأنّ الأقيس في هذا الحال أن يتقدم المفرد ، ثم الظرف و الجار و المجرور ، ثم الجملة.

بينما لا يرى **أبو حيان** ذلك ؛ لورود السماع ، يقول معترضًا على **ابن عصفور** : "ولا ينبغي أن يكون نادرًا أو ضرورة ، إذ قد جاء في كلام الله تعالى ، قال الله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ ، وقال الله تعالى : ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ، وقد جاء كثيرًا في كلام العرب الفصحاء...".

(١) تنظر مسألة: تقديم المفعول به وجوبًا (٧٤) ؛ وزيادة (لا) بين الظرفين (١٠٤).

٨- لقد جانب **ابن عصفور** الصواب حينما حكم على بعض آي الذكر الحكيم بالشذوذ أو الندرة من أجل الصناعة النحوية[1].

٩- ظهور النزعة البصرية عند **ابن عصفور** ، و الكوفية عند **أبي حيان**.

١٠- ظهور نزعة الإجلال و الإكبار لكتاب **سيبويه** عند **أبي حيان** ، وخير مثال على ذلك مسألتا الاختلاف في (فل) و (فلة) ، والأفعال التي استغني عن التعجب منها بغيرها ، ففي المسألة الأولى ذهب **أبو حيان** إلى أنّ (فل) و (فلة) كنايتان عن نكرة الإنسان ، (فل) كناية عن رجل ، و (فلة) كناية عن امرأة ، مستدلاً على ذلك بقوله: "**وفي كتاب سيبويه ما قلناه بالنقل عن العرب**".

وفي المسألة الأخرى ذهب **أبو حيان** إلى أنّ الفعل (نام) لا يعدّ من الأفعال التي استغني عن التعجب منها بغيرها ؛ لأنّ **سيبويه** على حد قوله حكى :" ما أنومه...".

١١- أنّ **أبا حيان** لا يكتفي بالاعتراض على **ابن عصفور** دون مناقشة لآرائه وأدلته إلاّ نادرًا.

١٢- أنّ **أبا حيان** – في الغالب – يخصُّ **ابن عصفور** بالاعتراض ، وقد يجمع معه بعض النحويين السابقين له -**كأبي علي الفارسي و الشلوبين**- ، أو المعاصرين **كالأبذي** ،أو اللاحقين -**كابن مالك وابن العلج**-.

١٣- أنّ **أبا حيان** في نقله نصوص **ابن عصفور** لا يصرّح باسم الكتاب الذي نقل منه إلاّ نادرًا ، كقوله في مسألة وقوع الجمل الطلبية خبرًا لـ (إنّ) وأخواتها: "وقال **الأستاذ أبو الحسن بن عصفور** في شرحه الصغير على الجمل :...".

١٤- أنّ **أبا حيان** في اعتراضاته يصرّح باسم **ابن عصفور** -في الغالب- ، وقد يكني عنه بنحو قوله : " **وقال بعض أصحابنا** ".

(١) تنظر مسألة: ترتيب النعوت المتعددة (١٦٨) ؛ و مطابقة الضمير بعد (أو) لما قبله في قوله تعالى : ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾ ص (٣٤٣).

١٥- أكثر النحويين المتأخرين موافقة لاعتراضات **أبي حيان** النحوية على **ابن عصفور المرادي** و **ابن عقيل** ، **فالمرادي** وافقه في إحدى عشرة مسألة ، منها : إقامة صفة المصدر مقام الفاعل – ترخيم صلمعة بن قلمعة – تمييز (كذا) – تعلق الكاف الجارة بالفعل أو ما هو بمعناه – الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالظرف – حذف لام الجحود وإظهار (أن) – امتناع جرّ (مهما) بحرف جرّ أو إضافة.

وابن عقيل وافقه في سبع مسائل ، منها: إعمال اسم المصدر –الفصل بين (ربّ) ومجرورها بالقسم– انتصاب الفعل المضارع بعد فاء السببية.

١٦- اختلاف منهج **أبي حيان** في اعتراضه على **ابن عصفور** سواء أكان ذلك في الأسلوب أم في طريقة المناقشة ، أم في ذكر الدليل ، أم في الاستشهاد.

١٧- اعتراضات **أبي حيان** النحوية على **ابن عصفور** لا تخلو إما أن تكون بعدم صحة الرأي، أو بثبوت ما نفاه من الخلاف النحوي ، أو بعدم صحة نسبته للآراء ، أو بنسبته للوهم أو بالاضطراب في الأقوال.

١٨- الردّ بالسماع أكثر الطرق التي استخدامها **أبو حيان** في اعتراضاته النحوية على **ابن عصفور**.

١٩- لم يكن **أبو حيان** متحرجًا من استخدام بعض الأساليب القاسية في اعتراضاته ، كقوله: "**وهذا وهم فاحش**" – "**وهذا يدل على الجسارة ، وعدم حفظ كلام الله**".

٢٠- كان **أبو حيان** في اعتراضاته مستقلاً برأيه معتزًا به ، وقلّما يستند لرأي نحوي ، وإن استند إليه فلا يفصح عن اسم صاحبه ، فمثلاً في مسألة دلالة (كان) وأخواتها على الحدث ردّ **ابن مالك** على القائلين بأنّ (كان) وأخواتها عدا (ليس) تدل على الزمان دون الحدث بعشرة أمور ، السابع منها :" أنّ هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها (أن) ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾... وقد جاء مصدرها صريحًا في قول لشاعر :

بِبَذْلٍ وحلمٍ سادَ في قومِهِ الفتى وكونك إياه عليك يسيـــر

وقد حكى **أبو زيد** في كتاب الهمز مصدر (فتىء) مستعملاً ، وحكى غيره : ظللـــت أفعل كذا ظلولاً..."

وقد استفاد **أبو حيان** من هذا الردّ بوجه التحديد للـــرد علـــى **ابـــن خـــروف** و **ابن عصفور** في زعمهما أنّ (كان) وأخواتها مشتقة من أحداث لم ينطق بها ، دون أن يشير إلى شيخه **ابن مالك** .

يقول **أبو حيان** –رحمه الله–: "وما ذهب إليه **ابن خروف** و **ابن عصفور** من أنّهـــا مشتقة من أحداث لم ينطق بها ليس بصحيح فقد جاء المصدر منها صريحًا ، حكـــى **أبو زيد**..." ،وذكر بقية نص **ابن مالك** السابق دون الإشارة إليه كما ذكرت .

٢١- تسرع **أبي حيان** في إصدار بعض الأحكام ، كأن يصف **ابن عصفور** بالاضـــطراب في مسألة لا اضطراب له فيها[١]، أو ينقل عنه نصًا مخالفًا لما نص عليه **ابـــن عصـــفور** في مؤلفاته[٢] أو يفهم رأي **ابن عصفور** على غير جهته ، فيعترض عليه بما فهمه عنه مـــع وجاهة رأي **ابن عصفور**[٣].

(١) تنظر مسألة : تعريف الكلام في اللغة (٢٢) ؛ ورفع أسماء العدّ (٥٨).

(٢) تنظر مسألة : وجوب انفصال الضمير (٣٨) ؛ وحذف لام الجحود وإظهار أن (٣٥٥).

(٣) تنظر مسألة : روابط العاملين المتنازعين (٨٣).

الفهارس الفنية

أولاً : فهرس الشواهد القرآنية .

ثانيًا : فهرس الأحاديث النبوية و الآثار .

ثالثًا : فهرس الأمثال و الأقوال .

رابعًا : فهرس الأشعار و الأرجاز .

خامسًا : فهرس الأعلام .

سادسًا : فهرس البلدان و الأماكن .

سابعًا : فهرس المصادر و المراجع .

ثامنًا : فهرس الموضوعات .

تاسعًا : فهرس الفهارس .

أولاً

فهرس الشواهد القرآنية

(وهي مرتبة على حسب سور القرآن)

سورة البقرة

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
١	يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ	٢٠	١١٣
٢	كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟	٢٥	١٠٧-١٠٨-١١١
٣	وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ	١٠٢	٢٧٢
٤	أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ	١٠٨	٣٣٦
٥	وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ	١١٧	٣٥٩
٦	قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ	١٣٣	٣٣
٧	لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ	١٧٧	٢٥٠
٨	فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ	١٨٤	٣٤٩
٩	وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ	٢١٦	٢٦٦
١٠	غُفْرَانَكَ	٢٨٥	٩٤
١١	رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ	٢٨٦	٣٦٤

سورة آل عمران

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
١٢	لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ	٢٨	٣٦٤
١٣	إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ۚ	٦٢	٣٠٨
١٤	وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا	٩٧	١٧٠-١٧١-١٧٤-٣٩٦
١٥	وَكَأَيِّن مِّن نَّبِىٍّ	١٤٦	٢٠٨-٢١١
١٦	يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ	١٦٧	٢٧-٣١
١٧	فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ	١٧٤	١٣٠

سورة النساء

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
١٨	وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا	١٢	٣٤٤
١٩	كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا	٥٦	١١١-١١٢
٢٠	يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا	٧٣	٣٥٨
٢١	وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا	٧٩	١٣٨
٢٢	وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ	٨٣	٣٧٩
٢٣	أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ	٩٠	١٢٧
٢٤	وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا	٩٦	٢٦٩
٢٥	وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ	١٣١	٣٩-٤٠-٤٠٤
٢٦	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ	١٣٥	٣٤٣-٣٤٦
٢٧	إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا	١٣٥	٣٤٣-٣٤٥-٣٤٦-٤٠٧
٢٨	لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ	١٣٧	٣٥٥

سورة المائدة

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٢٩	وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ	٢	٣٦٨
٣٠	فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ	٥٤	١٦٨-١٦٩-٤١٢
٣١	وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى	١١٦	٣٧٠

سورة الأنعام

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٣٢	وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ	٢٥	٣٤٣
٣٣	وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا	٣٥	٣٧٦
٣٤	وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ	٩٢	٤١٢-١٦٩-١٦٨
٣٥	وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ	٩٣	١٣٠

سورة الأعراف

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٣٦	إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ	٢٠	٤١٤-٢٣٠
٣٧	كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا	٣٨	١١١
٣٨	فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا	٥٣	٣٥٨
٣٩	وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ	١٦٠	٣٤٩

سورة الأنفال

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٤٠	كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ	٦	٢٩٩
٤١	وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ	٣٣	٣٥٥

سورة يونس

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٤٢	وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ	١٠	٣٦٩-٣٧٠
٤٣	أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ	٣١	٣٣٧
٤٤	وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ	٣٧	٣٥٥

سورة هود

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٤٥	كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ	٣٨	١١١
٤٦	فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ	٧٤	٢٢١-٢٢٢
٤٧	وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا	١٠٨	٣٠٩

سورة يوسف

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٤٨	وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ	٤٥	٣٤٩
٤٩	يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ	٤٦	٣٤٩
٥٠	تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ	٨٥	٢٤٥-٢٤٦

سورة الحجر

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٥١	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ	٦	١٧٨-١٧٩
٥٢	فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ	٩٢	٣٢٨

سورة النحل

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٥٣	أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ	١	٢٩٨
٥٤	وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ	٦١	٢١٩

سورة الكهف

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٥٥	وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ	٥٩	٢٨٥
٥٦	وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا	١٠٩	١١٧

سورة طـه

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٥٧	فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ	٧٢	٣٩٠-٥٥
٥٨	وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى	٨١	٣٥٨

سورة الحج

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٥٩	كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا۟ فِيهَا	٢٢	١١١
٦٠	وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ	٤٨	٢٠٨-٢٠٧
٦١	أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً	٦٣	٢٢٠

سورة المؤمنون

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٦٢	وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ	٦٢، ٦٣	٣٣٢
٦٣	أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ	٧٠	٣٣٢

سورة النور

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٦٤	وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ	٢١	٣٨١
٦٥	أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ	٤٠	٢٨٥

سورة الشعراء

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٦٦	فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ	٦٣	٣٤٨-٣٤٩-٣٨٧-٣٨٨-٤١١

سورة النمل

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٦٧	قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا	٢٧، ٢٨، ٢٩،	٣٤٩
٦٨	أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ	٦٢	٣٣٧
٦٩	وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ	٧٣	٣٠٨
٧٠	أَمَّا ذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ	٨٤	٣٣٨-٣٣٩

سورة القصص

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٧١	أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ	٢٨	١١٧

سورة لقمان

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٧٢	لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ	١٣	٣٦٤

سورة الأحزاب

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٧٣	وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا	٢٥	١٣٠
٧٤	وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ	٣٧	٢١٩

سورة سبأ

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٧٥	لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ	٣١	٣٨٠

سورة فاطر

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٧٦	لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟	٢٦	٣٥٨

سورة يس

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٧٧	أَئِن ذُكِّرْتُم	١٩	٣٧٦

سورة غافر

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٧٨	وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ	٢٨	١٦٨-١٦٩
٧٩	لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ	٣٦،٣٧	٣٥٩

سورة فصلت

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٨٠	وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ	١٧	٧٨-٧٩-٨٠

سورة الشورى

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٨١	لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ	١١	٣٢٠

سورة الزخرف

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٨٢	أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ	٥	٣٦٨

سورة الطور

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٨٣	يَتَنَٰزَعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ	٢٣	٢٨٩
٨٤	أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ	٣٩	٣٣٧

سورة القمر

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٨٥	خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ	٧	١٤١
٨٦	وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا	١٢	١٤٢
٨٧	إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَـٰهُ بِقَدَرٍ	٤٩	٧٧-٧٨-٧٩-٨٠

سورة الممتحنة

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٨٨	لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ	١	٣٦٤
٨٩	يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ	١	٣٩-٤٠٤

سورة المنافقون

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٩٠	إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ	١	٣٧٠

سورة التحريم

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٩١	عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا	٥	٢٦٧

سورة الملك

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٩٢	كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ	٨	١١١
٩٣	أَمَّنْ هَـٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ	٢٠	٣٣٩
٩٤	أَمَّنْ هَـٰذَا ٱلَّذِى يَرْزُقُكُمْ	٢١	٣٣٩

سورة القلم

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٩٥	وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ	٣	٣٠٨

سورة نوح

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٩٦	كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا	٧	١١١

سورة الجن

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٩٧	وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا	٧	٨٧

سورة المدثر

م	الآيـــــة	رقم الآية	الصحيفة
٩٨	إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ	٣٥	٣١٧

ثانيًا

فهرس الأحاديث

النبوية والآثار

(وهي مرتبة هجائيًا)

م	الحديث أو الأثر	الصحيفة
١	اغد عالماً أو متعلمًا و لا تكن إمّعة	٢٣٤
٢	إنّ هذا القرآن كائن لكم أجرًا ، و كائن عليكم وزرًا.	٣٣٠
٣	الأيدي ثلاث ، فيد الله العليا ، ويد المعطي ، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة.	٣٣
٤	تسبحون و تكبرون و تحمدون دبر كل صلاة ثلاثًا و ثلاثين.	١٠٣
٥	كأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل	٢٩٧-٣٩٠
٦	كأيّن تقرأ سورة الأحزاب ، أو كأيّن تعد سورة الأحزاب ؟ فقال عبد الله : ثلاثًا و تسعين ، فقال أبي : قط ، أراد ما كنت كذا قط.	٢١١
٧	لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما ترزق الطير ، تغدو خماصًا، وتروح بطانًا.	٢٣٤
٨	من توضأ يوم الجمعة فبها و نعمت ، ومن اغتسل فهو أفضل.	٢١٣

ثالثًا

فهرس الأمثال و الأقوال

(وهي مرتبة هجائيًا)

م	الأمثال والأقوال	الصحيفة
١	اشتريته بـ والله – درهمٍ	٣٢٩-٣٥٢-٣٥٤
٢	أفعله آثرًا ما.	١٢٠
٣	إنّ زيدًا لإليك لمحسن	٣١١
٤	إنّ زيداً لبك لمأخوذ	٣١١
٥	إنّ زيداً لبك لواثق	٣١٠-٣١١
٦	إنّ الشاة لتجترُّ فتسمعُ صوت – والله – ربّها-	٣٥٢
٧	إنّ محمداً لفيك لراغب	٣١١
٨	إنّي لبحمد الله لصالح.	٣١٠-٣١١
٩	بتّ أفعل كذا بيتوتة	٢٣١
١٠	تلغمتُ بكذا وكذا	٢٧
١١	ثلاثه أربعه	٢٨
١٢	خمسةَ عشرُك	٢٠٤
١٣	داري خلف دارك فرسخًا	١٣٥-١٣٦-١٣٧
١٤	ظللتُ أفعل كذا ظلولاً	٢٣٠-٢٣١
١٥	على التمرة مثلها زبدًا	١٥١
١٦	فلان أسمع من قراد	٢٨٠
١٧	قُمتُ وأصُكُّ عينه	١٢٥
١٨	كأنّك بالشتاء مقبل	٢٩٧-٣٩٠
١٩	كأنّك بالفرج آت	٢٩٧-٣٩٠
٢٠	كلّما أجنبتُ منك إجنابة فإن اغتسلتُ في الحمام فأنت طالق	١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠

م	الأمثال والأقوال	الصحيفة
٢١	كلّما دعوتني فإن سقط هذا الحائط فعبدٌ من عبيدي حر	١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠
٢٢	كونك مطيعاً مع الفقر خيرٌ من كونك عاصياً مع الغنى	٢٣٢
٢٣	لا أفعل ذلك ولا كيداً	٢٣١-٢٣٢
٢٤	لاسيّما زيدٌ	١٢٠
٢٥	لهْ أنتَ	٣١٦
٢٦	له دقٌّ دقّك بالمنحاز حبّ القلقل	١٠٢
٢٧	لَهِ ربي لا أقول	٣١٧
٢٨	لهنّك لرجل صدق	٣١٣
٢٩	ليس أحدٌ	٢٤١-٢٤٢
٣٠	لي مثله فارسًا	١٣٦
٣١	ما أخصره	٢٧٧
٣٢	ما أسكر التمر	٢٧٩
٣٣	ما أشدّ سكره	٢٧٨
٣٤	ما أشد قُعُوده في هذا المكان	٢٧٨
٣٥	ما أقمنه بكذا	٢٧٧
٣٦	ما أكثر قائلته	٢٧٨-٢٧٩
٣٧	ما رأيته مُذُ يومانِ	٣٢٤
٣٨	ما فعلت خمسةُ عشرَك	٢٠٥
٣٩	ما في السحاب قدر راحة سحابًا	١٣٧-١٣٨
٤٠	مررت برجل معه صقر صائداً به غداً	٢٦١
٤١	مررت به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى	١٠١
٤٢	مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار	١٠١-١٠٢

م	الأمثـــال والأقـــوال	الصحيفة
٤٣	مررت بالقوم كلهم أجمعين أكتعين	٣٠٩
٤٤	مَنَ ا مَنَ	٣١٧
٤٥	هذا غلام – والله – زيد	٣٥٢
٤٦	هرحت الماشية وهيّاك	٣١٣
٤٧	هو أنوم من فهد	٢٧٩-٢٨٠
٤٨	واحدٌ واثنان و ثلاثةٌ وأربعةٌ	٦٠
٤٩	وبك وأهلاً وسهلاً	٣٤٨
٥٠	يا فلا تعالَ	١٨٨
٥١	يا فلُ أقبل	١٨٢

رابعًا

فهرس الأشعار و الأرجاز

(وهي مرتبة على حسب القافية)

الصحيفة	((الهمزة المضمومة))	
١٠٤	جزاءك و القروض لـــها جزاء	ولـــولا يـــوم يـــومٍ مـــا أردنـــا
٣٠٩	ولا للمـــــا بهم أبـــدًا دواء	فـــلا والله لا يلفـــي لمـــا بـــــي

الصحيفة	((الباء الساكنة))	
١٢٦	ولقد كان ولا يدعـــــى لأبْ	أكسبته الـــورق البـــيض أبـــــًا

الصحيفة	((الباء المفتوحة))	
١٤٦	تثير عجاجًا بالسَّنابك أصـــهبا	وواردة كأنَّهـــا عصـــب القطـــا
١٤٦-١٤٧	كميش إذا عِطفاه مـــاءً تحلّبـــا	رددت بمثل السِّيد نهـــد مقلّـــص

الصحيفة	((التاء المضمومة))	
١٣٩-١٤٠- ١٤١-١٤٣-١٤٤	وما كان نفسًا بالفراق يطيـــب	أتهجرُ سلمى بالفراق حبيبهـــــا
١٦٦	جميل المحيا شبَّ وهـــو أديـــب	حبيبٌ إلى الزوار غشـــيان بيتـــه
٢٧٣-٢٧٤	أنّي وجدت ملاك الشِّـيمة الأدب	كذاك أدبت حتى صار من خلقي
٣٣٦	أم النوم أم كلّ إليّ حبيـــــب	فو الله ما أدري أسلمى تغوّلـــت
٣٣٨	على حسك الشحناء أم أين يذهب	فأصبح لا يدري أيقعـــد فـــيكم
٣٣٩	يخط لها من ثرمـــداء قليـــب	وما أنت أم ما ذكرها ربعيّـــة
٣٨٠	لزحزح من هذا السرير جوانبـــه	فو الله لولا الله تخشـــى عواقبـــه

((الباء المكسورة))		الصحيفة
أرادت كلامًا ، فاتّقت من رقيبها	فلم يك إلا ومؤها بالحواجب	٢٣
خيالٌ لأمّ السلسبيل ودونها	مسيرة شهرٍ للبريد المذبذب	٦٦-٣٩٣
فه بالعقود و بالأيمان لاسِيْمَا	عقد وفاء به من أعظم القرب	١١٧-١١٩
له كفل كالدعص لبّده النّدى	إلى حارك مثل الغبيط المذأّب	١٢٧
فأدرك لم يجهد ، ولم يثن شأوه	يمرُّ كخذروف الوليد المثقّب	١٣٠
وقدكنت أخشى أن أموت ولم تقم	قرائب عمرو وسط نوح مسلّب	١٣١
سراة بني بكر تسامى	على كان المسوَّمة العراب	٢٦٣
ولو أصابتْ لقالت وهي صادقة	إنَّ الرِّياضة لا تنصبك للشيب	٣٠٥

((التاء المكسورة))		الصحيفة
له وفضة فيها ثلاثون سيحفا	إذا ما رأت أولى العديِّ اقشعرَّت	٤٦
بأيدي رجالٍ لم يشيموا سيوفهم	ولم تكثرِ القتلى بها حين سُلَّتِ	١٣١

((الحاء المضمومة))		الصحيفة
وكلّ رديني كأنّ سنانه	شهاب بدا في ظلمة الليل واضح	١٦٩
أمتها لك الخير أو أحيها	كما يفعل الرجل الصالح	٢٣٧
هل لك في حاجتي حاجة	أم أنت لها تارك طارح	٢٣٨
إذا قلت قد أقبلت أدبرت	كمن ليس غاد ولا رائح	٢٣٨-٢٣٩-٢٤٣-٣٩٤
من صدَّ عن نيرانها	فأنا ابن قيس لا براح	٢٩٠

((الحاء المكسورة))	الصحيفة
وقولي كلّما جشـأت وجاشـت مكانك تحمدي أو تسـتريحي	١١٢

((الدال المفتوحة))	الصحيفة
قنافذ هـدّاجون حـول بيـوتهم بمـا كـان إيّاهم عطيّة عـوّدا	٢٥٧
كأنّني حين أمسـي لا تكلمـني ذو بغية يشتهي ماليس موجودا	٢٩٥
يابا المغـيرة ربّ أمـر معضـل فرّجته بالنّكر منّي والدّهـا	٣١٧
لولا رجاء لقـاء الظّـاعنين لمـا أبقت نواهم لنا روحًا ولا جسـدا	٣٨٢

((الدال المضمومة))	الصحيفة
ألا هـل أتاهـا علـى نأيهـا بما فضحت قومها غامـد	٨٧
ألا يـا ليـل ويحـك خبّرينـا فأمّا الجود منك فليس جـود	٢٤١
إنّي لعند أذى المولى لذو حنـق يخشى وحلمي إذا أوذيت معتاد	٣١١

((الدال المكسورة))	الصحيفة
أنا الرجل الضّرب الذي تعرفونني خشاش كرأس الحيـة المتوقّـد	٥٢
وكرّي إذا نادى المضاف محنّبـا كسيد الغضا نبّهتـه المتـورد	١٢٨
سبقت الرجال الباهشين إلى العلا كسبق الجواد اصطاد قبل الطـوارد	١٢٨
سقط النصيف ولم ترد إسقاطـه فتناولتـه واتّقتنـا باليـد	١٣١
ألا أيهذا الزّاجري أحضر الـوغى وأنْ أشهد اللذات هل أنت مخلدي	١٨٠
قد أترك القرن مصفرّا أنامله كأنّ أثوابه مجـت بفرصـاد	٢١٩
كأنّه خارجا من جنب صفحتـه سفّود شربٍ نسُوه عند مُفتـأد	٣٠٣

((الـــراء المفتوحة))		الصحيفة
أنا الذي فـــررت يـــوم الحـــرَّه	والشيخ لا يفـــرُّ إلا مـــــرَّه	٥١
أنفسًا تطيـــب بنيـــل المنـــــى	وداعي المنون ينادي جهـــارا	١٤٥-١٤٧
حراجيج ما تنفكّ إلاّ مناخـــــة	على الخسف أو نرمي بها بلدًا قفرا	٢٥١-٢٥٢

((الـــراء المضمومة))		الصحيفة
وأبلغ أبا سعد إذا ما لقيتـــــه	نذيـــرًا ، وماذا يـــنفعنّ نـــذير	٤٧
وإني لتعروني لذكراك هـــــزّة	كما انتفض العصفور بلّله القطر	١٢٩
ببذل وحلم ساد في قومه الفتـــى	وكونك إيـــّاه عليك يســـير	٢٣٠-٢٣٢-٤١٥
لهفي عليك للهفة من خائـــــف	يبغي جوارك حين لـــيس مجـــير	٢٣٩-٢٤٠-٢٤٢-٣٩٥
غير منفكٍّ أســـــير هـــوًى	كـــلُّ وانٍ لـــيس يعتـــبر	٢٤٤
ألا يا اسلمي يا دار ميَّ على البلى	و لا زَال مُنهلاً بجرعائك القطر	٢٤٥
وما علينا إذا ما كنت جارتنـــا	ألا يجاورنـــا إلاّك ديـــار	٢٦٢
أرواح مودِّع أم بكـــــــور	أنت فـــانظر لأيّ ذاك تصـــير	٣٠٥

((الـــرّاء المكسورة))		الصحيفة
فلله ماذا هيّجـــت مـــن صـــبابة	على هالك يهذي بهند ولا يـــدري	٤٧
ولست إذا ذرعًا أضيق بضـــارع	ولا يائس عند التّعسر من يســـر	١٤٥
ثمانين حولاً لا أرى منك راحـــة	لهنّك في الدنيا لباقيـــة العمـــر	٣١٤
ربّ في الناس موســـر كعديـــم	وعـــديم يخـــال ذا إيســـار	٣٢٩
لولا الحياء وباقي الدِّين عبتكمـــا	ببعض ما فيكما إذ عبتما عوري	٣٨٠

((السين المضمومة))	الصحيفة
إذا شقّ برد شــقّ بــالبرد مثلــه دواليك حتّى ليس للبرد لابــس	٩٨-٩٩

((السين المكسورة))	الصحيفة
نحن الذين هزمنا جيش ذي نجــب والمنذرين اقتسرنا يوم قــابوس	٥٢

((الضاء المفتوحة))	الصحيفة
ضربًا هذا ذيك وطعنًا وخضا	٩٨

((العين المفتوحة))		الصحيفة
لقد علمت أولى المغيرة أنّنـــــي	لحقت فلم أنكل عن الضرب مسـمعا	٣٩٣-٥٤٥
أكفرًا بعد ردّ الموت عنّـــــي	وبعد عطائك المائــة الرتاعــا	١٥٦
وكائن رددنا عنكم من مدجّــج	يجيء أمام الألف يردي مقنّعــا	٢٠٧
وفقد بني آم تفانوا فلم أكـــن	خلافهم أن أستكين واخشــعا	٣٥٦

((العين المضمومة))		الصحيفة
بعكاظ يعشي النـــــاظريــ	ـــن إذا هم لمحــوا شــعاعه	٨٦
أتجزع أن بان الخلــيط المــودّع	وحبل الصفا من عزّة المتقطّــع	٣٦٩

((العين المكسورة))		الصحيفة
وأضرب القــونس يــوم الــوغى	بالسيّف لم يقصر بــه بــاعي	١٣٠

((الفـــاء المضمومة))		الصحيفة
الحـــافظو عـــورة العشـــيرة لا	يـــأتيهم مـــن ورائنـــا نطـــف	١٦١
فأصبح في حيثُ التقينا شريدُهم طليق	ومكتوف اليـــدين ومزعـــف	٢٣٨

((القـــاف المكسورة))		الصحيفة
ما ذاق بؤس معيشـــة و نعيمهـــا	فيما مضى أحد إذا لم يعشـــق	٢٦٩

((اللام الساكنة))		الصحيفة
وإذا جوزيـــت قرضًـــا فـــاجزه	إنّما يجزي الفتى لـــيس الجمـــل	٢٤٢
أيّهـــــذانِ كـــــلا زادكمـــــا	ودعاني واغلا فـــيمن وغـــل	١٧٩-١٨١

((اللام المفتوحة))		الصحيفة
إنّ الكلام لفـــي الفـــؤاد وإنّمـــا	جعل اللسان على الفؤاد دلـــيلا	٢٢-٢٤
و لم أمـــدح لأرضـــيه بشـــعري	لئيمًا أن يكـــون أفـــاد مـــالا	٨٦
ضيّعت حزمي في إبعادي الأمـــلا	وما ارعويت وشيبًا رأسي اشـــتعلا	١٤٥-١٤٧

((اللام المضمومة))		الصحيفة
لا تأخذنّي بأقوال الوشاة ولـــم	أذنب ولو كثرت فيّ الأقاويـــل	١٣٠
ونارنـــا لم يـــر نـــارًا مثلهـــا	قد علمت ذاك معـــدّ كلّهـــا	١٥٠-١٥١-٤٠٥-٤١٠
سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم	فليس ســـواء عـــالم وجهـــول	٢٥٠
أرجو وآمـــل أن تـــدنو مودّتهـــا	وما إخال لدينا منك تنويـــل	٢٧٣

((اللام المكسورة))		الصفحة
وتفنى الأُلىَ يستلئمون على الألى	تراهنّ يوم الرّوع كالحدإ القبل	٤٣
ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة	كفاني ولم أطلب قليل من المال	٨٣-٨٤
ألاربّ يوم صالح لك منهما	ولاسيّما يوم بدارة جلجل	١١٧-١١٨
درير كخذروف الوليد أمرّه	يقلّب كفيه بخيط موصّل	١٢٨
فيالك من ليل كأنّ نجومه	بكلّ مغار الفتل شدتّ بيذبل	١٢٨
إذا قامتا تضوع المسك منهما	نسيم الصبا جاءت بريّا القرنفل	١٢٩
وفرع يغشّي المتن أسود فاحم	أثيث كقنو النّخلة المتعثكل	١٦٩
ربّما تكره النفوس من الأمـ	ـر له فرجة كحل العقال	٢١٩
فقلتُ : يمينُ الله أبرحُ قاعدًا	ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي	٢٤٥
يئستم وخلتم أنّه ليس ناصر	فبوّئتم من نصرنا خير معقل	٢٤١
ظنّي بهم كعسى وهم بتنوفة	يتنازعون جوائز الأمثال	٢٦٨
وما سلوتك لا بل زادني شغفًا	هجر وبعد تمادى لا إلى أجل	٣٣٤

((الميم المفتوحة))		الصفحة
فإن تمس ابنة السّهميّ منّا	بعيدًا ما تكلّمنا كلاما	٢٢
فأما تميم تميم بن مر	فألفاهم القوم روبى نياما	٧٩
إذا المرء عيشًا قرّ بالعيش مثريًا	ولم يُعْنَ بالإحسان كان مذمّما	١٤٥-١٤٧
إنّ الذين قتلتم أمس سيّدهم	لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما	٣٠٥
لا تملّنّ طاعة الله لا بل	طاعة الله ما حييت استديما	٣٣٤

((الميم المضمومة))		الصحيفة
فـلا لغـو و لا تـأثيم فيهـا	وما فاهوا به أبـدًا مقيـم	٢٧
ألذ ما ضـممت عنـدي ضـمه	كطعم شهد ريقـه وفمـه	٢٩
وأنت الذي تلوي الجنود رؤوسها	إليك ، وللأيتام أنت طعامهـا	٥٢
لو كان حيًّـا قبلـهنّ ظعائنـا	حيّا الحطيم وجوههنّ وزمـزم	٨٦
أظلـوم إنّ مصـابكم رجـلاً	أهدى السّـلام تحيّة ظلم	١٥٥-١٥٦
فأصبح بطن مكّـة مقشعـرًا	كأنّ الأرض ليس بها هشـام	٢٩٥
ألا يا سنا برق على قُلل الحِمَـى	لهنّك من برقٍ علـيّ كريـم	٣١٤
أم هل كبير بكى لم يقض عبرتـه	إثر الأحبة يوم البين مشكـوم	٣٣٧-٣٣٩
أبا مالك هل لمتني مذ حضضـتني	على القتل أم هل لامني لك لائم	٣٣٩
إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعـد	لها أبدًا ما دام فيها الجراضـم	٣٦٤
فطلقها فلست لـهـا بكـفء	وإلاّ يعل مفرقك الحسـام	٣٧٦

((الميم المكسورة))		الصحيفة
يا ليتها قد خرجت مـن فمـه	حتى يعود الملك في أسطمـه	٢٦-٢٨-٢٩-٣٠
كأنّ فتات العهن في كلّ منـزل	نزلن به حبّ الفنا لم يحـطّم	١٣٠
إذ يتّقون بي الأسنة لم أخـم	عنها ولكنّني تضايق مقدمـي	١٣٠
ولقد خشيت بأن أموت و لم تكن	للحرب دائرة على ابني ضمضـم	١٣٠
فكيف إذا مررت بـدار قـوم	وجيران لنا كانوا كـرام	٢٦٠
هل أنتم عائجون بنا لعنّـا	نرى العرصات أو أثر الخيـام	٢٦٣
أتغضب إن أذنا قتيبة حزّتـا	جهارًا و لم تغضب لقتل ابن خـازم	٣٦٧-٣٦٨

((النون الساكنة))		الصحيفة
قالت بنات العم يـا سـلمى وإن	كان فقيرا معـدمًا قالـت وإنْ	٣٧٦
أتطمع فينا من أراق دماءنـا	ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسـن	٣٨١

((النون المفتوحة))		الصحيفة
مبرّأ من عيوب النّـاس كلّهـم	فالله يرعى أبا حـرب و إيّانـا	٣٨
يا حبّذا جبل الريّان مـن جبـل	وحبّذا ساكن الريان من كانـا	٢٨٢
والله لـولا الله مـا اهتدينـا	ولا تصـدّقنا ولا صلّينـا	٣٨٠

((النون المضمومة))		الصحيفة
علّمـوني كيـف أبكيهـم	إذا خـفّ القطيـن	٨٦
صاحِ شمّر ولا تزل ذاكر المـو	ـت فنسيانه ضلال مبيـن	٢٤٤

((النون المكسورة))		الصحيفة
دعي ماذا علمـت ، سأتّقيـه	ولكـن بالمغيّـب نبئينـي	٤٨
ما بال جهلك بعد الحلم والـدِّين	وقد علاك مشيب حين لا حيـنِ	١٠٥-٣٩٥
أصلمعة بن قلمعة بن فقـع	لهنّك لا أبا لك تزدرينـي	١٨٨
ولقد أمرّ على اللئـيم يسبنّـي	فمضيت ثمّت قلت لا يعنينـي	٢٢٠
إنّ عمرًا لا خير في اليوم عمـرو	إنّ عمرًا مخبر الأحـزان	٣٢٩

((اليـــاء المفتوحة))	الصحيفة
تعزّ فلا شيء على الأرض باقيًـــا ولا وزر مّما قضـــى الله واقيـــا	٢٩١

((الألف اللينة))	الصحيفة
يشكو إليّ جملي طول السّـــــرى صبر جميل فكلانـــا مبتلـــــى	٢٣

خامسًا

فهرس الأعلام

(وهي مرتبة هجائيًا)

(أ)	
الأُبَّذي	١٣-٣٩-٤٠-٤١-١٠٨-١١٠-١١٣-١١٤-١٦٠-١٦٢-٢٢٠-٢٣١-٢٣٣-٣١٠-٣٥٣-٣٥٥-٣٦١-٣٦٢-٣٦٤-٣٦٥-٣٧١-٣٧٧-٣٩٦-٤٠٤-٤١٣ .
أبي بن كعب	٢١١-٢١٢ .
ابن أبي الأحوص	١١.
الأخطل	٢٢-٢٤.
الأخفش الأوسط	٩٤-١١٨-١٨٩-١٩١-٢٠٥-٢١٥-٢٢٣-٢٢٥-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٧٢-٢٨٢-٢٨٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٩-٣٤١-٣٤٤-٤٠٤ .
أبو أدهم الكلابي	٣١٦-٣١٧ .
الأزهري: محمد بن أحمد (أبو منصور)	٢٣٢ .
الإسفراييني	٢٥٥-٣٠١ .
إسماعيل بن نصر	١٤٠ .
الإسنوي	١٤.
الأشموني	١٨١-١٨٧-٢٠٧-٢٠٨-٢٣٣-٢٤٩-٢٧٩-٣٣٥-٣٥٤-٣٨١ .
الأصمعي	١٨٨-٢٥٢.
ابن الأعرابي	٩٢-٩٣-١١٩-٣٨٨.
الأعلم الشنتمري	٩٩-١٠٥-١٥٩ .
الأعمش القاريء	٣٦٨ .
الأفوه الأودي	٢٧.

امرؤ القيس	٧-٨٣-٨٤-١٢٧-١٢٨-١٦٩-٢٤٥.
أمية بن أبي الصلت	٢١٩.
الأنباري : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن محمد	٩٣-١٣٩-٢٨٣-٣٢٧.
ابن الأنباري :محمد بن القاسم بن بشار	٣٣.
الأندلسي :القاسم بن أحمد بن الموفق	٣٣.
(ب)	
ابن بابشاذ	٧-٢٤٩-٣٥٢ .
ابن برهان	١٧٢-٢٧٨ .
بشر بن أبي خازم	٧٩ .
ابن بشير:أحمد بن سعد ابن أحمد	١١.
البغدادي	٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٣٠٧ .
أبو بكر بن الصديق	٣٣.
البلنسي :محمد بن علي	١٤٩ .
(ت)	
أبو تمام	٧.
(ث)	
ثعلب	١١٨ .
(ج)	
ابن جابر الهواري	١٣٢ .

أبو الجراح العقيلي	٣١١ .
الجرمي	٦٠-١٤٤-١٨٨-٢٥٢ .
جرير	٤٧-٥١-١٠٤-١٠٥-٢٨٢-٣٩٥ .
ابن الجزري :محمد بن محمد بن علي	١٨٤ .
الجزولي	٣- ٣٣٣.
الجميح الأسدي	٣٠٥-٣٠٦ .
ابن جني	٢٦-١١٩-١٤٠-٢٢٨-٢٥٣-٢٥٤-٢٦١-٢٦٣-٢٦٧-٢٦-٣١٢-٣١٤ .
(ح)	
ابن الحاجب	٣٦-١٨٠-١٩٤-٢٣٣-٢٦٧-٣٠١ .
الحارث بن خالد المخزومي	٢٩٥.
الحريري	٣١ .
الحسن البصري	٢٩٧-٣٦٨ .
حفص القارئ	٢٤٩-٣٥٩.
حمزة القارئ	٢٤٩ .
(خ)	
خالد الأزهري	٥٦-٦٤-٦٥-١٢٣-١٥٧-١٦٥-١٩٦-٢١٢-٢٤٨-٢٧٩-٣٥٨.
ابن خالويه	٤٥.
ابن الخباز	١٢٢-١٩١-٢٣٣-٣٠١-٣٩٨-٤٠٩ .
ابن خروف	٧٩-٨٠-١٠٠-١٠١-١٨٣-٢٣١-٢٣٢-٢٥٣-٢٨٣-٣٧٠-٤١٣-٤١٥ .

ابن الخشاب	١٩٠-١٩١-٢٦٦-٣٩٨-٤٠٩.
الخضري	١٨١-١٩٦-١٩٧ .
خطاب الماردي	٢٨٢ .
الخفاف	٩٤ .
خلف الأحمر	٣٣٠-٤٠١.
الخليل	٩٧-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٨٣-٣٦٧-٣٦٩-٣٧٠ .
(د)	
ابن الدباج	٤-١٩٤ .
ابن درستويه	٢٤٧-٣٣٣-٣٣٥-٣٩٨ .
ابن دريد	٩١ .
الدسوقي	١١٣-٣٢٥.
الدنوشري	٢٤٥.
ابن الدهان	٧-١٧٢-٢١٥-٢٤٩-٣٩٨.
(ر)	
ابن أبي الربيع	٨-١٧١-٢٤٩ .
ربيعة بن مقروم الضبي	١٤٦ .
ابن رشيد الفهري	٢-٤.
الرضي	٣٦-١١٧-١١٩-١٣٧-١٧٨-١٨٠-١٨١-١٩٠-٢٠٥-٢٥٥-٢٨٩-٣٠٢-٣٠٦-٣٠٩-٣٢٥-٣٤٤-٣٤٦.
ذو الرمة	٢٤٤-٢٥١-٢٥٢ .

(ز)	
ابن الزبير: أحمد بن إبراهيم	٣-١١-١٣ .
الزجاج	٩٤-١٤٠-٢٥٤-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٣٠٨-٣٠٩.
الزجاجي	٣-٦-٢٣-٢٤-٩٤-٩٥-١٤٠-٢٣٥-٢٩٥-٢٩٦-٣٤٢.
ابن أبي زكريا :محمد بن يحيى	٤ .
الزمخشري	٩٥-٢٠٧-٢٣٣-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٢١.
زهير بن أبي سلمى	٧.
زياد الأعجم	٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤١-٢٤٢-٣٩٤.
أبو زيد الأنصاري	٢٣٠-٢٣٢-٣١٦-٣١٧-٤١٥.
(س)	
السبكي	١١-١٨ .
ابن السراج	٥٤-١٣٧-٢٠٠-٢٠١-٢٢٨-٢٥٨-٢٨٢-٣١١-٣٢٩-٣٣٠
ابن سعدان	١٧٧.
سعيد بن حكم الطبيري	٥.
ابن سعيد المدلجي	٦-٨ .
أبوالسفاح السلولي	١٩٥ .
السفاقسي : إبراهيم بن محمد	١٤ .
ابن السكيت	٢٩-٣٠ .
السلسيلي	١٢٣-١٨٣ .
أبو السمال	٧٧.

السمين الحلبي	١٤-٩٦-١٧٢-٢٤٨-٣٢٢-٣٤٧-٣٥٠ .
السهيلي	١٧٣-٢٢٣-٢٢٥-٣٢٧-٣٢٨-٣٩٩-٤٠٤ .
سيبويه	٣-٤-١٦-٢٨-٦٠-٧٠-٧١-٧٢-٧٨-٧٩-٨٠-٩٠-٩١-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٤-١٠٥-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٣٧-١٤٤-١٥٩-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٩٤-١٩٥-٢٠٤-٢٠٧-٢٠٩-٢٣٣-٢٣٨-٢٣٩-٢٤١-٢٤٢-٢٥٦-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٩-٣١٣-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣٢٠-٣٢٣-٣٣٨-٣٤٠-٣٥٩-٣٦٠-٣٦٧-٣٦٩-٣٧٠-٤٠١-٤٠٣.
ابن سيده	٣١-٩٠-٢٣٢.
ابن السِّيد البطليوسي	١٧١-١٧٤-٢١٦-٢٦١-٢٩٦.
السيرافي :أبو سعيد الحسن بن عبد الله	٦٠-٩١-١٠١-١٠٥-١٢٣-١٣٧-٢١٥-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٢-٢٥٣-٢٩٢-٣٠٢-٣٠٨-٣١٥.
ابن السيرافي : أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله	١٠٦.
السيوطي	١١ – ٤٠ – ٥٧ – ٩٦ – ١١٦ – ١٢١ – ١٣٧ – ١٥٥ – ١٦٥ – ٢٠٠ – ٢١٢ – ٢١٣ – ٢٣٤ – ٣٠١ – ٣١٠ – ٣٥٣ – ٣٧٥ – ٣٧٧.
(ش)	
الشاطبي النحوي	١٤٨.
ابن شاكر الكتبي	٧.
ابن الشجري	٧٨-١٨٩-٢٥٣-٣٠١.
شريح	١٩٥-١٩٦.

الشقوري : أبو جعفر أحمد بن علي	١٤٨-١٤٩.
الشلوبين : أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله	٤-٥-٨-٨٤-٨٥-١٨٤-١٨٥-١٩٤-١٩٧-٢٢٨-٢٣٣-٢٦٨-٢٦٩-٣٤٠-٤١٣.
الشلوبين الصغير: أبو عبد الله محمد بن علي	٥.
(ص)	
الصبان	٥-١٥٢-٢٥٠-٢٨٦.
الصفار : قاسم بن علي	٥-١٧-٢٩٨-٣٣٨-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٤١٣.
الصفدي	٧-٩-١٠-١٣-١٧-١٩.
(ض)	
ابن الضائع	١٣-١٥-١٥١-١٧٩-١٨٣-٤٠٦.
(ط)	
ابن الطباع	١١.
ابن الطراوة	٢٨٤-٢٩٦.
طرفة بن العبد	٧-٥٢-١٢٨.
(ع)	
عاصم القارىء	٣٦٨.
ابن أبي العافية	٣٠٢.
أبو العباس الكتاني : أحمد ابن عبد الواحد	٢-٤-٧.
عبد الباقي اليماني	٣٤٠.
عبد بني الحسحاس	٩٧.
عبد القادر المكي	٩٤-٢٤٨.

عبد القاهر الجرجاني	١٩٣.
عبد الله بن مسعود	٢١١.
أبو عبيدة: معمر بن المثنى	٣٣٦-٣٥٢.
عبيد بن الأبرص	٢١٩.
العدوي	٦١.
عدي بن زيد	٣٠٥.
ابن عذرة الأنصاري : الحسن بن عبد الرحمن	٥.
ابن عقيل	١٤-٤٠-١٥٧-١٦٠-١٦١-١٦٥-١٨٣-٢٠٠-٢٠٤-٢١٢-٢١٣-٢١٥-٢١٦-٢٤٨-٢٩١-٣٠١-٣٣٠-٣٥٤-٣٥٦-٣٥٨-٣٦١-٣٧٧-٣٨١-٤١٣.
العكبري	٩٤-١١٣-١٩٠-١٩١-٢٠٨-٢٥٢-٢٥٤-٢٥٦-٢٦٧-٣٤٤-٣٤٥-٣٥٣-٣٩٨-٤٠٩.
ابن العلج : محمد بن عبد الله ضياء الدين (صاحب البسيط)	١٨٢-٢١٢-٢٢٤-٤١٣.
علقمة الفحل	٧-٣٣٧.
علي بي أبي طالب	١٩٥-١٩٦.
علي بن المبارك الأحمر	٣٣٠-٤٠١.
ابن العماد الحنبلي	٣.
عمر بن أبي ربيعة	٢٩٥.
عمر بن الخطاب	٣٣.
أبو عمر الزاهد (غلام ثعلب)	٢٩-٤٤-٤٥.

عمرو بن شأس	٢٠٧.
عنترة بن شداد	٧-١٣٠-١٦٩.
العيني	١٥٢.
(غ)	
الغبريني : أحمد بن أحمد ابن محمد	٨.
(ف)	
الفارسي	٣-٧-٤٩-١٠٥-١٣٧-١٤٤-١٨٨-٢٢٤-٢٢٨-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٢-٢٥٤-٢٦١-٢٦٣-٢٨٣-٢٨٤-٢٩٧-٣٠١-٣٠٥-٣١١-٣١٣-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣٢١-٣٢٢-٣٩٨-٤٠٤-٤١٣.
ابن الفخار	١٤٨.
الفراء	١٠٨-١٠٩-١٤٤-١٨٨-١٨٩-١٩٥-٢٠٥-٢٠٦-٢٥٣-٣١٠-٣١١-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣٣٦-٣٦٨-٣٧٠.
الفرزدق	٥١-١٠٤-٢٥٧-٢٦٠-٣٦٧-٣٦٨-٣٧٢.
أبوفقعس الأسدي	٢٠٥-٢٠٦.
ابن فلاح النحوي (صاحب المغني)	٢٢٣-٢٢٤-٢٣٣-٢٤٨-٣٣٥.
(ق)	
ابن قتيبة	٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣.
قطرب	٣١٠-٣١١-٣١٧.
القمولي	٧١-٧٢-١٣٢-١٩٦.
(ك)	
كراع النمل	٣٠.

الكسائي	٥٥-٧٥-١٤٤-١٧١-١٨٩-٣١٠-٣١٥-٣٢٩-٣٣٦-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤.
كعب بن زهير	١٣٠-٢٧٣.
الكميت	٢٦٩.
ابن كيسان	١٧٨-٢١٥-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٣٥٢.
(ل)	
اللبلي :أحمد بن يوسف	١٣.
لبيد بن ربيعة	٢٤٢.
اللحياني	٢٨-٣٠.
لسان الدين بن الخطيب	١٩.
(م)	
المازني	٥٤-١٢٢-١٢٣-١٣٧-١٤٠-١٤٣-١٤٤-٢٠٠-٢٥٢-٤٠٣.
المالقي	٣٢٣-٣٥٣-٣٧٩.
ابن مالك	١٥-٢٨-٣٣-٤٣-٦٤-٦٥-٩٤-٩٥-١٠١-١١٧-١٢٣-١٢٥-١٣٢-١٣٧-١٣٨-١٤١-١٤٤-١٤٧-١٤٨-١٥١-١٦٤-١٦٨-١٧٩-١٨٠-١٨٤-١٨٨-١٩٠-١٩٤-٢٠٣-٢٠٧-٢١١-٢٢٠-٢٢١-٢٢٨-٢٣١-٢٣٤-٢٤٠-٢٤٤-٢٤٩-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٦-٢٥٩-٢٦٢-٢٧٤-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٦-٢٩١-٢٩٦-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣١٥-٣٢٤-٣٣٧-٣٥٩-٣٧٦-٣٨١-٣٩٨-٤١٣-٤١٤-٤١٥.
المبرد	١٢٢-١٢٣-١٣٧-١٤٠-١٤٤-١٦١-١٧٧-١٩٩-٢٠١-٢١٢-٢١٥-٢٢٨-٢٨٢-٢٩٢-٣٠٨-٣٠٩-٣١٤-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢.

مبرمان	٣٦٩.
المتنبي	٧.
محمد بن سلمة	٣١٤.
محمد بن صالح الكتاني	١١.
محمد بن المعلّى (صاحب الترقيص)	٢٩.
محمد بن نصر الفقيه	١١.
المخبل الأسدي	١٤٠.
المرادي	١٤-٤٠-٥٧-٦٧-٧١-٨٠-١٦٥-١٨٢-١٨٣-١٨٧-٢١٢-٢١٦-٢٤٨-٢٧٩-٢٨٦-٢٩٥-٣٢٢-٣٤٠-٣٥٠-٣٥٢-٣٥٤-٣٥٦-٣٧٥-٣٧٧-٣٨١-٤١٣.
المراكشي : محمد بن محمد بن عبد الملك	٢-٨.
المرزوقي	٦٧.
ابن مضاء القرطبي	٧٥-٣٢٠.
ابن معطٍ	٢١٥-٢٤٧.
مغلس بن لقيط	١٨٨.
المفضل بن سلمة	٣١٥-٣١٧.
ابن مقبل	٣٨٠.
ابن مكتوم :أحمد بن عبد القادر	١٤.
أبو مكعت	٣٠٥.
مكي بن أبي طالب	٧٧-٣٤٥.
ابن ملكون	٣٢٣.

ابن منظور	١٨٨.
الميداني	٢٨٠.
(ن)	
النابغة الذبياني	٧-١٢٨-١٣١-٣٠٣.
ناصر الدين بن المنير	٨.
ناظر الجيش	١٥-٧١-٨٧-٩٦-١١٤-٣٣٥-٣٥٠-٣٧٧-٣٧٨.
ابن الناظم (بدر الدين)	١٩٠-٣٥٢-٣٨١.
النحاس :أبو جعفر أحمد ابن محمد	١١٩.
ابن النحاس :بهاء الدين محمد بن إبراهيم	١٣-٧٥-١٦٥-٢٩٢-٢٩٣-٣١٦-٣٥٣-٣٤٠.
(هـ)	
الهروي	٣٩-٣٣٧.
ابن هشام الأنصاري	١٦-٥٠-٦١-٩٩-١٠٧-١١٣-١١٦-١١٨-١٢٣-١٤٧-١٥٤-١٧١-١٧٤-١٨٠-١٨٣-٢٠٧-٢٠٨-٢١١-٢١٢-٢٤٨-٢٩٩-٣٢٢-٣٢٥-٣٢٦-٣٣٥-٣٥٠-٣٥٣-٣٥٤-٣٦٧.
ابن هشام الخضراوي	١٩١-٣٩٨-٤٠٩.
هشام الضرير	٧٥-١٩١-٣٣٦-٣٥٢-٣٥٣-٣٩٨-٤٠٩.
أبو هلال العسكري	٢٨٠.
أبو هيثم العقيلي	٢٠٥-٢٠٦.
(و)	
ابن ولاّد	٣٦٩.

(ي)	
يحيى الغماري	٦.
يس	١٩٦-٢٣٤.
ابن يسعون	٢٦٨-٢٦٩-٤١٢.
ابن يعيش	٣٨-١٢٣-١٣٧-٢٠٧-٢٣٣-٢٣٥-٢٤٧-٢٥٢-٢٦٩.
أبو يوسف (صاحب أبي حنيفة)	١٠٩.
يونس	٩٧-٢٠٧-٢٠٨-٣١٠-٣١١.

سادسًا

فهرس البلدان و الأماكن

(وهي مرتبة هجائيًا)

البلد / المكان	الصحيفة
الإسكندرية	١٢.
إشبيلية	٣-٤.
إصطخر	٢٣٧-٢٣٩.
إفريقية	٣-٤-٥-٨-١٣.
الأندلس	٣-٤-٥-٨.
بجاية	٣.
تونس	٣.
جيّان	١٠.
الحجاز	١٢.
الرباط	٦.
سبتة	١٣.
سلا	٤.
السودان	١٢.
الشام	١٢-١٣.
شريش شذونة	٣.
العراق	١٣.
غرناطة	١٠-١١-١٢-١٣-١٤٨.
فارس	٢٢٧-٢٣٨-٢٣٩.
القاهرة	١٢-١٤٨.
لورقة	٣-٤.
مالقة	٣-١١-١٣.
مرسية	٣.

البلد/ المكان	الصحيفة
مصر	١٢-١٣.
المغرب	١٢.
مكة	٢٩٦.

سابعًا

فهرس المصادر والمراجع

(وهي مرتبة هجائيًا)

أولاً : المخطوطات :

١- **التذييل و التكميل شرح كتاب التسهيل** ، لأبي حيان النحوي ، الجزء الخامس موجود بالمكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة رقم (٤٩٢٦) ، وهو مصور عن دار الكتب المصرية.

٢- **التعليقة على المقرب** ، لبهاء الدين بن النحاس ،موجودة بالمكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية برقم (٣١٠) ،مصورة عن المكتبة الأزهرية بالقاهرة.

٣- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** ، لناظر الجيش ، الجزء الأول والثالث ، موجودانِ بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الجزء الأول برقم (٦٣٣٨ف) و الجزء الثالث برقم (٦٣٣٩ ف) ، وهما مصورانِ عن الخزانة العامة بالرباط رقم (١٠٣ ق).

٤- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** ، لناظر الجيش ، الجزء الثاني ، موجود بالمكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة رقم (٤٩٢٥) ، وقد كتب على اللوحة الأولى منه "**الجزء الثاني من التذييل و التكميل ، للعلامة أبي حيان** " ، وهذا خطأ.

٥- **شرح الإيضاح** ، لابن عصفور ، (قطعة من الكتاب) موجودة بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض رقم (١١٧٠٣ ف).

٦- **شرح الجمل** ، لابن الضائع ، الجزء الثاني ، موجود بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم (١٦٣ نحو) ، وهو مصور عن دار الكتب المصرية.

٧- **شرح ابن عصفور الصغير على الجمل** ، نسخة مصورة عن مكتبة دار الكتب المصرية رقم (٧ نحو حليم).

٨- **شرح ابن عصفور الكبير على الجمل** ، موجود بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم (٥١نحو) ، وهو مصور عن مكتبة المظفر بتعز باليمن.

٩- **شرح كتاب سيبويه** ، للسيرافي ، الأجزاء (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) نسخة مصورة عن النسخة الأصلية المحفوظة بدار الكتب المصرية رقم (١٣٧ نحو).

١٠- **ملء العيبة فيما جمع بطول الغيبة** ، لابن رشيد ، الجزء السادس ، موجود بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم (١١٧٤) ،وهو مصور عن دار الكتب المصرية.

١١- **الموفور من شرح ابن عصفور** ، لأبي حيان النحوي ، وهو موجود بمركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية رقم (٢٢٥٧).

ثانيا : الرسائل العلمية :

١- **الأبّذي ومنهجه في النحو، مع تحقيق السفر الأول من شرحه للجزولية** ، إعداد / سعد بن حمدان الغامدي ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٦هـ.

٢- **الأسماء العاملة عمل الفعل دراسة نحوية** ، إعداد / نواف بن جزاء الحارثي، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤١٨هـ.

٣- **التذييل و التكميل شرح كتاب التسهيل** ، لأبي حيان النحوي ، الجزء الثاني تحقيق ودراسة الدكتور / السيد تقي عبد السيد ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ١٩٨١م.

٤- **التذييل و التكميل شرح كتاب التسهيل** ، لأبي حيان النحوي ، الجزء الثالث تحقيق ودراسة / حماد حمزة البحيري ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ١٩٧٩م.

٥- **التذييل و التكميل شرح كتاب التسهيل** ، لأبي حيان النحوي ، الجزء الرابع تحقيق و دراسة / الشربيني إبراهيم أبو طالب ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

٦- **دراسة المسائل النحوية بالجزء الخامس من كتاب التذييل والتكميل ، مع تحقيقه من أول باب القسم إلى آخر باب التحذير ، وما ألحق بهما** ،إعداد /محمد محمود عبد الجواد عبد ربه ، رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر .

٧- **السفر الثالث من المنتخب الأكمل على كتاب الجمل** ، للخفاف ، تحقيق / أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٢١هـ.

٨- **شرح التسهيل** ، للشيخ خالد الأزهري ، الجزء الأول ، تحقيق / خيري عبد الراضي عبد اللطيف محمود،رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ١٤١٧هـ

٩- **شرح التسهيل** ، للمرادي ، الجزء الأول ، تحقيق /أحمد محمد عبد الله محمد يوسف ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ١٣٩٥هـ.

١٠- **شرح نجم الدين القمولي على الكافية** ، من أول الكتاب إلى أوّل المنصوبات، تحقيق / فتحية حسين عبد الغفور عطار ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٠٨هـ.

١١- **شرح نجم الدين القمولي على الكافية** ، من أوّل المنصوبات إلى أوّل المبنيّات تحقيق / عفاف طاهر أمير ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٠٩هـ.

١٢- **الفتح القريب في شرح مغني اللبيب** ، للسيوطي ، الجزء الأول ، تحقيق / مرزوق بن عطيوي المرزوقي ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤١٨هـ.

١٣- **هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل** ، لعبد القادر المكي ، من أول الكتاب إلى نهاية باب النائب عن المفعول ، تحقيق و دراسة / عثمان محمود الصيني ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٠٩هـ.

١٤- **هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل** ، لعبد القادر المكي من أول باب الاشتغال إلى آخر باب الإضافة ، دراسة و تحقيق / عبد العزيز صافي جليل ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤١٤هـ.

ثالثًا : الكتب والمقالات المنشورة بالمجلات العلمية :

١- **كتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري** ، **مجلة المشرق** ، السنة الثالثة عشرة ، العـــدد (٩) أيلول سنة ١٩١٠م.

٢- **أبو حيان وبحره المحيط** ، مقال للشيخ/ محمد عبدالخالق عضيمه ،**مجلة كليـــة اللغـــة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، العدد (٧) ، ١٣٩٧هـــ.

٣- **شرح الجمل لابن عصفور** ، مقال للأستاذ الدكتور/ عياد بن عيـــد الثبـــيتي ، **مجلـــة المورد**، العدد الثالث ، مجلد (١٤) ، ١٩٨٥م.

رابعًا : المطبوعات :

- القرآن الكريم.

-أ-

١- **إتحاف السَّادة المتقين شرح علوم الدِّين** ، **للزبيدي** - دار الفكر – دمشـــق بدون تاريخ.

٢- **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، للسان الدين بن الخطيب ، تحقيق/ محمد عبد الله عنان ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـــ.

٣- **أخبار النَّحويين البصريين و مراتبهم وأخذ بعضهم عـــن بعـــض** ، لأبي سعيـــد السِّيرافي، تحقيق / د/ محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام - الطبعـــة الأولـــى ١٤٠٥هـــ.

٤- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وشرح ودراسة /د/ رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٨هـــ.

٥- **الأزهية في علم الحروف** ، للهروي ، تحقيق/ عبد المعين الملـــوحي ، دمشـــق ١٣٩١هـــ.

٦- **أسرار العربية** ، لأبي البركات بن الأنباري ، دراسة وتحقيق / محمد حسين شمس الدين - دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٧- **إشارة التعيين في تراجم النحاة و اللغويين** ، لعبد الباقي اليماني ، تحقيق/ عبد المجيد دياب — مطبوعات مركز الملك فيصل — الطبعة الأولى١٤٠٦هـ.

٨- **الأشباة و النظائر في النحو** ، للسيوطي - دار الكتب العلميّة — بيروت.

٩- **الأشموني = منهج السالك على ألفية ابن مالك.**

١٠- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل** ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق وتعليق/ د/ حمزة بن عبد الله النشرتي - دار المريخ بالرياض - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

١١- **إصلاح المنطق** ، لابن السكيت ، تحقيق / أحمد شاكر، وعبد السَّلام هارون - دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة ١٣٧٥هـ.

١٢- **الأصول في النحو** ، لابن السراج ، تحقيق /د/ عبد الحسين الفتلي — مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٣- **الأضداد** ، لمحمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق/د/محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصريِّة ببيروت - ١٤٠٧هـ.

١٤- **إعراب القراءات السبع وعللها** ، لابن خالويه ، تحقيق /د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

١٥- **إعراب القرآن** ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق/ د/ زهير غازي زاهد - عالم الكتب - الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.

١٦- **الأعلام** ، لخير الدين الزركلي - دار العلم للملايين ببيروت - الطبعة الخامسة١٩٨٠م.

١٧- **أعيان العصر وأعوان النصر**،للصفدي ، تحقيق/علي أبو زيد، ونبيل أبو عمشة ، ومحمد موعد، ومحمود سالم محمد - مطبعة دار الفكر بدمشق - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٨- **أمالي الزجاجي**،لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق،تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون - دار الجيل ببيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

١٩- **أمالي السُّهيلي** ، لأبي القاسم عبد الرحمن الأندلسي ، تحقيق /د/ محمد إبراهيم البنا - المكتبة الأزهرية للتراث - ٢٠٠٢م.

٢٠- **أمالي ابن الشجري** ، تحقيق /د/ محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٢١- **الأمالي** ، لأبي علي القالي - دار الكتاب العربي بيروت - .

٢٢- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، للقفطي ، تحقيق/د/ محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٣٦٩هـ.

٢٣- **الانتصار لسيبويه على المبرد** ، لابن ولاّد ، دراسة وتحقيق/د/ زهير عبد المحسن سلطان - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٢٤- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين:البصريين والكوفيين** ، لأبي البركات بن الأنباري،تحقيق /محمد محيي الدين عبد الحميد-المكتبة العصرية ببيروت- ١٤١٨هـ.

٢٥- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ،لابن هشام الأنصاري ، تحقيق/د/ هادي حسن حمُّودي - دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٢٦- **إيضاح الشعر = شرح الأبيات المشكلة الإعراب**.

٢٧- **إيضاح شواهد الإيضاح** ،لأبي علي الحسن القيسي ،تحقيق/د/ محمد بن محمود الدعجاني - دار الغرب الإسلامي ببيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٨- **الإيضاح العضدي** ، لأبي علي الفارسي ،تحقيق/د/ حسن شاذلي فرهود - دار العلوم - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٢٩- **الإيضاح في شرح المفصل** ، لابن الحاجب ، تحقيق وتقديم /د/ موسى بناي العليلي.

٣٠- **الإيضاح في علل النحو** ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق /د/ مازن المبارك - دار النفائس - الطبعة السادسة ١٤١٦هـ.

- ب -

٣١- **البحر المحيط** ، لأبي حيَّان الأندلسي - دار إحياء التراث العربي ببيروت - الطبعة الثانية ١٤١١هـ.

٣٢- **البسيط في شرح الجمل** ، لابن أبي الربيع ، تحقيق/د/ عياد الثبيتي - دار الغرب الإسلامي ببيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٣٣- **البغداديات = المسائل المشكلة**.

٣٤- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة** ، للسيوطي ، تحقيق/د/ محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية ببيروت-.

٣٥- **البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة** ، للفيروز آبادي ، تحقيق / محمد المصري -دار سعد الدين بدمشق - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٣٦- **البهجة المرضية = شرح السيوطي على الألفية**.

٣٧- **البيان في غريب إعراب القرآن** ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق/د/ طه عبد الحميد طه - الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٤٠٠هـ.

-ت-

٣٨- **تاج العروس من جواهر القاموس** ، للزبيدي ، تحقيق/ علي شيري - دار الفكر للطباعة و النشر - ١٤١٤هـ.

٣٩- **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار** ،للجبرتي -دار الجيل ببيروت-.

٤٠- **تاريخ الدولتين الموحدية و الحفصية** ، للزركشي ، تونس ١٣٨٩هـ.

٤١- **التبيان في إعراب القرآن** ، للعكبري ، تحقيق/ علي محمد البجاوي - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر-.

٤٢- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** ،للعكبري ،تحقيق ودراسة/د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين -مكتبة العبيكان بالرياض،-الطبعة الأولى١٤٢١هـ.

٤٣- **تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب** ، للأعلم الشنتمري تحقيق وتعليق /د/ زهير عبد المحسن سلطان - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.

٤٤- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** ، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق /د/ عباس مصطفى الصالحي-دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

٤٥- **التدريب في تمثيل التقريب** ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / نهاد فليح حسن -مطبعة الإرشاد ببغداد- ١٩٨٧ م.

٤٦- **تذكرة النحاة** ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / د/ عفيف عبد الرحمن -مؤسسة الرسالة ببيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

٤٧- **التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل** ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق/ د/ حسن هنداوي - دار القلم بدمشق - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ، المطبوع منه خمسة أجزاء.

٤٨- **التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)** لابن مالك ، تحقيق / محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي - ١٣٨٧هـ.

٤٩- **التصريح بمضمون التوضيح** ،للشيخ خالد الأزهري ،دراسة وتحقيق / د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم - الزهراء للإعلام العربي- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٥٠- **التعليقة على كتاب سيبويه** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق /د/ عوض بن حمد القوزي - دار المعارف - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.

٥١- **تقريب المقرب في النحو** ، لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتعليق /محمد جاسم الدليمي - دار الندوة الجديدة — بيروت ١٤٠٧ هـ.

٥٢- **تهذيب اللغة** ، للأزهري ، تحقيق / يعقوب عبد النبي ، مراجعة الأستاذ / محمد علي النجار - الدار المصرية للتأليف والترجمة-.

٥٣- **توجيه اللمع** ، لابن الخباز ، دراسة وتحقيق /د/ فائز زكي محمد دياب - دار السلام- الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.

٥٤- **توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، للمرادي ، شرح وتحقيق/د/عبد الرحمن علي سليمان-دار الفكر العربي-الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٥٥- **التوطئة** ، لأبي علي الشلوبين ، دراسة و تحقيق/ د/ يوسف أحمد المطوع.

-ج-

٥٦- **الجامع الصحيح (سنن الترمذي)** ، تحقيق/ أحمد محمد شاكر - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر- الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.

٥٧- **الجمل في النحو** ، **للزجاجي** ، تحقيق/د/ علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة ببيروت - الطبعة الخامسة ١٤١٧ هـ.

٥٨- **جمهرة أشعار العرب** ،لأبي زيد القرشي -دار بيروت للطباعة والنشر- ١٤٠٤هـ.

٥٩- **جمهرة الأمثال** ، لأبي هلال العسكري ، ضبطه و كتب هوامشه/د/ أحمد عبد السلام - دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.

٦٠- **جمهرة اللغة** ، لابن دريد - دار صادر ببيروت-.

٦١- **الجني الداني في حروف المعاني**،للمرادي ، تحقيق /د/ فخر الدين قباوه ، والأستاذ محمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية ببيروت — الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٦٢- **حاشية الأمير على مغني اللبيب** - دار إحياء الكتب العلمية – عيسى البابي الحلبي.

٦٣- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية** ، شرحها و علّق عليها/تركي فرحان مصطفى - دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الأولى١٤١٩ هـ.

٦٤- **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب** ، لابن هشام الأنصاري ، ضبطه وصححه/ عبد السلام محمد أمين -دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٦٥- **حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية** ، ومعه شرح الشواهد للعيني - دار الفكر- الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.

٦٦- **حاشية العدوي على شرح شذور الذهب** -مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر-.

٦٧- **حاشية يس على التصريح** - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي.

٦٨- **حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى** -مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.

٦٩- **حجة القراءات** ، لابن زنجلة ، تحقيق/ سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة ببيروت - الطبعة الخامسة ١٤١٨ هـ.

٧٠- **الحجة للقراء السبعة** ، للفارسي ، حققه / بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجابي - دار المأمون للتراث بدمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٧١- **حروف المعاني** ، للزجاجي ، تحقيق/د/ علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

٧٢- **الحلل في شرح أبيات الجمل** ، لابن السيد البطليوسي ، دراسة و تحقيق /د/ مصطفى إمام- مكتبة المتنبي بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

٧٣- **أبو حيان النحوي** ، للدكتورة / خديجة الحديثي - بغداد -١٣٨٥هـ.

-خ-

٧٤- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**،للبغدادي، تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٣٩٩ هـ.

٧٥- **الخصائص** ، لابن جني ، تحقيق الأستاذ/ محمد علي النجار.

٧٦- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** ، للمحبي دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة- بدون تاريخ.

-د-

٧٧- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمه - دار الحديث -.

٧٨- **دُرّة الغواص في أوهام الخواص** ، للحريري ، تحقيق/د/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار النهضة بمصر - بدون تاريخ.

٧٩- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق/ محمد سيد جاد الحق - دار الكتب الحديثة - بدون تاريخ.

٨٠- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، شرح وتحقيق /د/ عبد العال سالم مكرم - عالم الكتب- ١٤٢١هـ.

٨١- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، للسمين الحلبي ، تحقيق /د/ أحمد الخراط - دار القلم بدمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٨٢- **ديوان الأدب** ، للفارابي ، تحقيق /د/ أحمد مختار عمر -الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة- ١٣٩٤هـ.

٨٣- **ديوان أبي الأسود الدؤلي** ، تحقيق الشيخ/ محمد حسن آل ياسين - مطبعة المعارف ببغداد - الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ.

٨٤- **ديوان امرئ القيس** ، تحقيق/د/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر- الطبعة الخامسة ١٩٩٠م.

٨٥- **ديوان أمية بن أبي الصلت** ، جمع وتحقيق ودراسة / د/ عبد الحفيظ السطلي ، الطبعة الثانية بدون تاريخ.

٨٦- **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي** ، تحقيق/د/ عِزة حسن، دمشق ١٣٧٩هـ.

٨٧- **ديوان جرير** ، شرح محمد إسماعيل الصاوي - مكتبة محمد حسين النوري بدمشق-.

٨٨- **ديوان أبي حيان الأندلسي** ، تحقيق / أحمد المطلوب ، و خديجة الحديثي ، بغداد ١٩٦٩م.

٨٩- **ديوان أبي دهبل الجمحي** ، رواية أبي عمرو الشيباني ، تحقيق / عبد العظيم عبد المحسن - مطبعة القضاء ببغداد - الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ.

٩٠- **ديوان رؤبة بن العجاج** (ضمن مجموع أشعار العرب) ، تصحيح وترتيب / وليم بن الورد -ألمانيا ١٩٠٣م.

٩١- **ديوان ذي الرمة** ، شرح أبي نصر أحمد بن ناصر الباهلي،تحقيق/عبد القدوس الأنصاري - مؤسسة الإيمان ببيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٩٢- **ديوان سُحيم عبد بني الحسحاس** ، تحقيق الأستاذ / عبد العزيز الميمني - دار الكتب المصرية - ١٣٦٩هـ.

٩٣- **ديوان السموأل** ، مطبوع مع ديوان عروة بن الورد -دار صادر ببيروت -.

٩٤- **ديوان الشنفرى** ، جمع وتحقيق / إميل يعقوب - دار الكتاب العربي ببيروت- الطبعة الأولى ١٩٩١م.

٩٥- **ديوان طرفة بن العبد** ، شرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق/ دريّة الخطيب ، ولطفي الصقال.

٩٦- **ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي** ، تحقيق /د/ حسن محمد باجوده - دار التراث بالقاهرة - ١٩٧٢م.

٩٧- **ديوان عبيد بن الأبرص** ، تحقيق و شرح /د/ حسين نصار - مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ.

٩٨- **ديوان العجاج** ، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي ، شرحه وحققه/ د/ عبد الحفيظ السطلي - مكتبة أطلس بدمشق -بدون تاريخ.

٩٩- **ديوان عدي بن زيد العبادي** ، حققه و جمعه / محمد جبّار المعيبد - شركة دار الجمهورية ببغداد- ١٩٦٥م.

١٠٠- **ديوان العرجي** ، جمعه وحققه وشرحه / د/ سجيع جميل الجبلي - دار صادر ببيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

١٠١- **ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري** ، تحقيق/ لطفي الصقال ، ودريّة الخطيب - دار الكتاب العربي بحلب - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.

١٠٢- **ديوان عنترة** ، تحقيق و دراسة / محمد سعيد مولوي - المكتب الإسلامي-.

١٠٣- **ديوان الفرزدق** - دار صادر - و طبعة الصاوي ١٣٥٤هـ.

١٠٤- **ديوان القطامي** ، دراسة وتحقيق / محمود الربيعي - الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١م.

١٠٥- **ديوان متمّم بن نويرة** ،تحقيق ابتسام الصفار- مطبعة الإرشاد ببغداد- ١٩٦٨م.

١٠٦- **ديوان مسكين الدارمي** ، جمعه وحققه / خليل إبراهيم العطية ، وعبد الله الجبوري - دار البصري ببغداد - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.

١٠٧- **ديوان ابن مقبل** ، تحقيق /د/ عزة حسن - مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم بدمشق- ١٣٨١هـ.

١٠٨- **ديوان النابغة الذبياني** ، جمعه محمد الطاهر بن عاشور - الشركة التونسية للتوزيع- ١٩٦٧م.

-ذ-

١٠٩- **الذيل و التكملة** ، للمراكشي - بيروت ١٩٦٥م.

-ر-

١١٠- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، للمالقي ، تحقيق /د/ أحمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - بدون تاريخ.

١١١- **روضات الجنات في أحوال العلماء و السادات** ، للأصبهاني ، تحقيق / أسد الله إسماعيليان ، عني بنشره -مكتبة إسماعيليان-.

- س -

١١٢- **سر صناعة الإعراب** ، لابن جني ، دراسة و تحقيق /د/ حسن هنداوي - دار القلم بدمشق - الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

١١٣- **السفر الأول من شرح كتاب سيبويه** ، للصفار حققه و علق عليه /د/ معيض بن مساعد العوفي – دار المآثر بالمدينة المنورة – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١١٤- **سنن الدارمي** - دار إحياء السنة النبوية-.

- ش -

١١٥- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، لابن عماد الحنبلي - دار المسيرة ببيروت - الطبعة الثانية ١٩٩٩م.

١١٦- **شرح أبيات سيبويه** ، لابن السيرافي ، تحقيق/ د/ محمد علي سلطان - مطبعة الحجاز بدمشق- ١٣٩٦هـ.

١١٧- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى، (إيضاح الشعر)** لأبي علي الفارسي تحقيق/د/حسن هنداوي - دار القلم بدمشق- الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١١٨- **شرح أبيات مغني اللبيب** ، للبغدادي ، تحقيق/ عبد العزيز رباح ،وأحمد يوسف دقّاق - دار المأمون للتراث بدمشق - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

١١٩- **شرح اختيارات المفضل** ، للخطيب التبريزي ، تحقيق/د/ فخر الدين قباوه - دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

١٢٠- **شرح أشعار الهذليين** ، للسكري ، تحقيق/ عبد الستار أحمد فرّاج - مكتبة دار العروبة بالقاهرة- بدون تاريخ.

١٢١- **شرح ألفية ابن مالك** ، لابن جابر الأعمى، تحقيق /د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - المكتبة الأزهرية للتراث- ١٤٢٠هـ.

١٢٢- **شرح ألفية ابن معطٍ** ، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف ، بابن القواس ، تحقيق/ د/ علي موسى الشوملي - مكتبة الخريجي بالرياض -الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٢٣- **شرح التسهيل** ، لابن مالك ، تحقيق /د/ عبد الرحمن السيد ، و/د/ محمد بدوي المختون - هجر للطباعة و النشر - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١٢٤- **شرح جمل الزجاجي** ، لابن خروف ، تحقيق ودراسة / سلوى محمد عمر عرب- منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى- ١٤١٩هـ.

١٢٥- **شرح جمل الزجاجي** ، لابن عصفور ، تحقيق /د/ صاحب جعفر أبو جناح ، توزيع مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.

١٢٦- **شرح ديوان الحماسة** ، للمرزوقي ، نشره أحمد أمين ،و عبد السلام هارون -دار الجيل ببيروت - الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

١٢٧- **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد-مطبعة المدني بالقاهرة - الطبعة الثالثة ١٣٨٤هـ.

١٢٨- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري** ، تحقيق/د/ إحسان عباس-الكويت ١٩٦٢م.

١٢٩- **شرح الرضي على الكافية** ، تصحيح و تعليق /يوسف حسن عمر - ليبيا - بدون تاريخ.

١٣٠- **شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى بـ(البهجة المرضية)** ، تحقيق /محمد صالح الغرسي - دارالسلام - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١٣١- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد - دار المكتبة العصرية ببيروت - ١٩٩٢م.

١٣٢- **شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني** - دار الفكر ببيروت - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١٣٣- **شرح شواهد المغني** ، للسيوطي - منشورات دار مكتبة الحياةببيروت - بدون تاريخ.

١٣٤- **شرح ابن عصفور الكبير على الجمل = شرح جمل الزجاجي لابن عصفور.**

١٣٥- **شرح ابن عقيل على الألفية** ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد -المكتبة العصرية بصيدا - ١٤٢١هـ.

١٣٦- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** ، لابن مالك ، تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري- مطبعة العاني - بغداد ١٩٧٨م.

١٣٧- **شرح قصيدة كعب بن زهير** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق /د/ محمود حسن أبو ناجي -مؤسسة علوم القرآن بدمشق - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

١٣٨- **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية ببيروت- ١٤١١هـ.

١٣٩- **شرح الكافية الشافية** ، لابن مالك ، حققه و قدمه /د/ عبد المنعم أحمد هريدي - مكة المكرمة - بدون تاريخ.

١٤٠- **شرح كتاب سيبويه المسمى بـ(تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)** ،لابن خروف ،دراسة وتحقيق /خليفة محمد خليفة –منشورات كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس –الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

١٤١- **شرح اللمحة البدرية في علم العربية** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق/ د/ صلاح راوي- الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

١٤٢- **شرح اللمع** ، لابن بَرْهَان العكبري ، تحقيق / فائز فارس ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٤٣- **شرح المفصل** ، لابن يعيش - عالم الكتب ببيروت-.

١٤٤- **شرح المقدمة الجزولية الكبير** ، للشلوبين ، درسه وحققه/د/ تركي بن سهو العتيبي - مؤسسة الرسالة ببيروت - الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

١٤٥- **شرح المقدمة المحسبة** ، لابن بابشاذ ، تحقيق/ خالد عبد الكريم - المكتبة العصرية بالكويت - الطبعة الأولى ١٩٧٧م.

١٤٦- **شرح المكودي على الألفية** - دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع – بدون تاريخ.

١٤٧- **شرح ابن الناظم على الألفية** ، تحقيق/ محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١٤٨- **شعراء إسلاميون** ، تحقيق /د/ نوري حمودي - عالم الكتب ببيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.

١٤٩- **شعراء مقلّون** ، تحقيق /د/حاتم الضامن - عالم الكتب ببيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ

١٥٠- **شعر الأحوص الأنصاري** ، تحقيق / عادل سليمان جمال - الهيئة المصرية العامة بالقاهرة- ١٣٩٠م.

١٥١- **شعر الأخطل ، صنعة السكري** ، تحقيق /د/فخر الدين قباوه –دار الفكر بدمشق – الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ .

١٥٢- **شعر الحارث بن خالد المخزومي** ، تحقيق/ د/ يحيى الجبوري - مطبعة النعمان ببغداد -الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.

١٥٣- **شعر زياد الأعجم** ، جمع وتحقيق و دراسة / د/ يوسف حسين بكار – دار السيرة - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٥٤- **شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري** ، جمع و تحقيق / د/سامي مكي العاني - مطبعة المعارف ببغداد- ١٩٧١هـ.

١٥٥- **شعر عروة بن أذينة** ، تحقيق/د/ يحيى الجبوري – دار القلم بالكويت –الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

١٥٦- **شعر الكميت بن زيد الأسدي** ، تحقيق /د/حاتم الضامن –بغداد – بدون تاريخ.

١٥٧- **الشعر و الشعراء** ،لابن قتيبة تحقيق / أحمد محمد شاكر -دار المعارف بالقاهرة - ١٩٦٨م.

١٥٨- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل** ، للسلسيلي ، دراسة و تحقيق/د/ عبد الله البركاتي - مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

- ص -

١٥٩- **الصحاح (تاج اللغة و صحاح العربية)** ، للجوهري ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

١٦٠- **صحيح البخاري** - دار الفكر-.

١٦١- **صحيح مسلم بشرح النووي** -المطبعة المصرية بالقاهرة- ١٣٤٩هـ.

١٦٢- **صلة الصلة** ،لابن الزبير ، أصدره محمد عبد الحي الكتاني - المطبعة الاقتصادية ١٩٣٧م.

- ض -

١٦٣- **ضرائر الشعر** ،لابن عصفور ،تحقيق/ السيد إبراهيم محمد ،الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

-ط-

١٦٤- **طبقات الشافعية الكبرى** ، للصفدي، تحقيق/د/ محمود محمد الطناحي ، و د/ عبدالفتاح محمد الحلو - مطبعة عيسى البابي الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ.

١٦٥- **طبقات القراء** ، للذهبي ، تحقيق / أحمد خان - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٦٦- **طبقات النحاة و اللغويين** ، لابن قاضى شهبة ، تحقيق /د/ محسن غياض - بغداد ١٩٧٤م.

- ع -

١٦٧- **ابن عصفور و التصريف** ، تأليف د / فخر الدين قباوه - منشورات دار الآفاق الجديدة ببيروت - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

١٦٨- **العقد الفريد** ، لابن عبد ربه ، شرحه وضبطه وصححه/ أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الإبياري - مطبعة لجنة التأليف بالقاهرة - ١٣٦٣هـ.

١٦٩- **ابن عقيل = شرح ابن عقيل على الألفية.**

١٧٠- **علل النحو** ، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق و دراسة /محمود جاسم الدرويش -مكتبة الرشد بالرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١٧١- **عنوان الدراية في مَن عرف من العلماء في المئة السابعة ببجاية** ، للغبريني ، تحقيق/ رابح بورنار - الشركة الوطنية للنشر و التوزيع - الجزائر.

١٧٢- **عيون الأخبار** ، لابن قتيبة ، تحقيق/ د/ محمد الإسكندراني - دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

- غ -

١٧٣- **غاية النهاية في طبقات القراء** ، لابن الجزري ، عني بنشره : ج.برجستراسر- دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.

- ف -

١٧٤- **الفصول الخمسون** ، لابن معطٍ ، تحقيق ودراسة /د/ محمود محمد الطناحي -مطبعة عيسى الحلبي و شركاه بمصر -١٣٩٦هـ.

١٧٥- **الفهرست** ، لابن النديم ، ضبطه وشرحه و علّق عليه /د/ يوسف علي الطويل - دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

١٧٦- **فوات الوفيات والذيل عليها** ، لمحمد شاكر الكتبي ، تحقيق/د/ إحسان عباس -دار صادر ببيروت- ١٩٧٤م.

- ك -

١٧٧- **كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة** ، لابن الجزري ، تحقيق/د/ مصطفى أحمد النماس - مطبعة السعادة - ١٤٠٣هـ.

١٧٨- **الكافية في النحو** ، لابن الحاجب ، تحقيق /د/ طارق نجم عبد الله - مكتبة دار الوفاء - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٧٩- **الكامل في اللغة و الأدب** ، للمبرد ، تحقيق/ تغاريد بيضـــون، ونعـــيم زرزور -دار الكتب العلمية ببيروت- ١٤١٦هـــ.

١٨٠- **الكتاب** ، لسيبويه ، تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون - دار الجيل بيـــروت - الطبعة الأولى ١٤١١هـــ.

١٨١- **الكشاف** ، للزمخشري ، تحقيق وتعليق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، و الشيخ / علي محمد معوّض -مكتبة العبيكان بالرياض - الطبعة الأولى ١٤١٨هـــ.

١٨٢- **كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنـــون** ،لحـــاجي خليفـــة - دار الفكـــر- ١٤٠٢هـــ.

١٨٣- **الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية** ، لمحمد بن أحمد الأهدل - مطبعة إحياء الكتب العربية بمصر-.

١٨٤- **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية مـــن الفـــروع الفقهيـــة** ، للأسنوي ، تحقيق /د/ محمد حسن عواد – دار عمـــار بـــالأردن - الطبعـــة الأولى ١٤٠٥هـــ.

- ل -

١٨٥- **اللامات** ،للهروي ، تحقيق وتعليق / يحيى علوان البلداوي - مكتبة الفـــلاح- الطبعة الأولى ١٤٠٠هـــ.

١٨٦- **لباب الإعراب** ، للإسفراييني ، تحقيق/ بهاء الدين عبد الوهاب - دار الرفاعي للنشر و التوزيع - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـــ.

١٨٧- **اللباب في علل البناء و الإعراب** ، للعكبري ، تحقيق/ غازي مختار طليمـــات - دار الفكر المعاصر بلبنان - الطبعة الأولى ١٤١٦هـــ.

١٨٨- **لسان العرب** ، لابن منظور - دار صادر ببيروت-.

١٨٩- **لمع الأدلة في أصول النحو** ، تحقيق / سعيد الأفغاني - دار الفكر بدمشق-.

١٩٠- **اللمع في العربية** ، لابن جني ، تحقيق/ حامد المؤمن -مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

- م -

١٩١- **المؤتلف و المختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم** ، للآمدي ، صححه و علّق عليه /د/ف. كرنكو - دار الجيل ببيروت - الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

١٩٢- **مُثل المقرب (طبع بهامش المقرب)** ،لابن عصفور ، تحقيق و تعليق ودراسة ، عادل أحمد عبد الموجود ،و علي أحمد معوّض -دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٩٣- **مجالس ثعلب** ، شرح و تحقيق/ عبد السلام محمد هارون - دار المعارف - الطبعة الخامسة ١٩٨٧م.

١٩٤- **مجمع الأمثال** ، للميداني ، تحقيق/د/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الجيل ببيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

١٩٥- **مجيب الندا إلى شرح قطر الندى** ، للفاكهي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر- الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.

١٩٦- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، لابن جني، دراسة وتحقيق/ محمد عبد القادر عطا - منشورات دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١٩٧- **المحكم (المحيط الأعظم في اللغة)** ، لابن سيده ، تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج - مطبعة مصطفى البابي وأولاده بمصر - الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ.

١٩٨- **المخصص** ، لابن سيده - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.

١٩٩- **المرتجل** ، لابن الخشاب ، تحقيق / علي حيدر – دمشق- ١٣٩٢ هـ.
٢٠٠- **المسائل البصريات** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة /د/ محمد الشاطر أحمد محمد - مطبعة المدني - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٢٠١- **المسائل الحلبيات** ، لأبي علي الفارسي ، تقديم و تحقيق /د/ حسن هنداوي - دار القلم بدمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
٢٠٢- **المسائل العسكريات** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق/ د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد - مطبعة المدني - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٢٠٣- **المسائل المشكلة المعروفة بـ(البغداديات)** ، لأبي علي الفارسي ، دراسة وتحقيق/ صلاح الدين السنكاوي - مطبعة العاني – بغداد ١٩٨٣م.
٢٠٤- **المسائل المنثورة** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق/ مصطفى الحدرى - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق-.
٢٠٥- **المساعد على تسهيل الفوائد** ، لابن عقيل ، تحقيق وتعليق/ محمد كامل بركات-منشورات جامعة أم القرى- ١٤٢٢هـ.
٢٠٦- **المستدرك على الصحيحين ،لابن الحاكم** ، تحقيق/مصطفى محمد عبد القادر عطا-دار الكتب العلمية ببيروت-١٤١١هـ .
٢٠٧- **مسند الإمام أحمد** المطبعة الميمنية بمصر-.
٢٠٨- **مشكل إعراب القرآن** ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق / ياسين محمد السواس - دمشق -١٣٩٤هـ.
٢٠٩- **معالم التنزيل** ، للبغوي ، تحقيق/ خالد عبد الرحمن العك ، ومروان سوار -دار المعارف ببيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
٢١٠- **معاني القرآن** ، للأخفش الأوسط ، تحقيق/ د/ فائز فارس ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
٢١١- **معاني القرآن** ، للفراء ، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي ، و محمد علي النجار - دار السرور-.

٢١٢- **معاني القرآن وإعرابه** ، للزجاج ، شرح وتحقيق/ د/ عبد الجليل عبده شلبي - دار الحديث بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٢١٣- **معجم البلدان لياقوت الحموي** -دار صادر ببيروت - الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

٢١٤- **المعجم الصغير** ، للطبراني ،لمجموعة من الأساتذة.

٢١٥- **معجم المؤلفين** ، لعمر رضى كحاله - دار إحياء التراث - بدون تاريخ.

٢١٦- **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية** ، إعداد/د/ إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٢١٧- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** ، وضعه/ محمد فؤاد عبد الباقي - دار المعرفة ببيروت - الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ.

٢١٨- **المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم** ، للجواليقي ، تحقيق /د/ ف- عبد الرحيم - دار القلم بدمشق - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٢١٩- **المغني في النحو** ، لابن فلاح اليمني ، تقديم و تحقيق و تعليق / د/ عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي - دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد- الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

٢٢٠- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية بصيدا - ١٤١٦هـ.

٢٢١- **مفاتيح الغيب** ، للرازي - دار الفكر بدمشق - بدون تاريخ.

٢٢٢- **المفصل في علم العربية** ، للزمخشري - دار الجيل بيروت بلبنان- الطبعة الثانية ،بدون تاريخ.

٢٢٣- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** ، للسخاوي، صححه، و علّق عليه / عبد الله محمد الصديق -مكتبة الخانجي بمصر- ١٣٧٥هـ.

٢٢٤- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** ،(قطعة من الكتاب) للشاطبي ، تحقيق /د/ عياد الثبيتي - دار التراث - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٢٢٥- **المقتصد في شرح الإيضاح** ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق/ كاظم بحر مرجان - دار الرشيد - بغداد ١٩٨٢ م.

٢٢٦- **المقتضب** ، للمبرد ، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة - عالم الكتب بيروت-.
٢٢٧- **المقدمة الجزولية في النحو** ، لأبي موسى الجزولي ، تحقيق و شرح /د/ شعبان عبد الوهاب محمد - مطابع أم القرى - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٢٢٨- **المقرب** ، لابن عصفور ، تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.
٢٢٩- **الممتع في التصريف** ، لابن عصفور ، تحقيق/د/ فخر الدين قباوه - منشورات دار الآفاق الجديدة ببيروت - الطبعة الثالثة ١٣٩٨هـ.
٢٣٠- **المنتخب من غريب كلام العرب** ، لكراع النمل ، تحقيق/د/ محمد بن أحمد العمري - منشورات مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
٢٣١- **المنصف** ، لابن جني (شرح تصريف المازني) ، تحقيق / إبراهيم مصطفى ،وعبد الله أمين - مطبعة البابي الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ.
٢٣٢- **منهج السالك على ألفية ابن مالك** ، وعليه حاشية الصبان ، ومعه شرح الشواهد للعيني - دار الفكر ببيروت - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
٢٣٣- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك** ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق/ سدني جليزر - طبع بالولايات الأمريكية سنة ١٣٦٧هـ.

- ن -

٢٣٤- **ابن الناظم = شرح الألفية لابن الناظم.**
٢٣٥- **نتائج الفكر في النحو** ، للسهيلي ، تحقيق/د/ محمد إبراهيم البنا - دار الرياض للنشر والتوزيع-.
٢٣٦- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة** ،لابن تغري بردي-دار الكتب المصرية-.
٢٣٧- **النحو الوافي** ، تأليف/ عباس حسن - دار المعارف بمصر- الطبعة الخامسة ١٩٧٥م.

٢٣٨- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق/د/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - ١٤١٨هـ.

٢٣٩- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** ، للمقري ، تحقيق/ د/ إحسان عباس- دار صادر ببيروت -١٤٠٨هـ.

٢٤٠- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان** ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق ودراسة /د/ عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٢٤١- **النهاية في غريب الحديث و الأثر** ، لابن الأثير ،تحقيق / طاهر أحمد الزاوي ،ومحمود محمد الطناحي - الكتب العلمية ببيروت-.

٢٤٢- **النهر الماد من البحر المحيط** ، لأبي حيان الأندلسي ، تقديم وضبط / بوران ،وهديان الضناوي - دار الجنان ببيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

- هـ -

٢٤٣- **هديّة العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** ،لإسماعيل باشا البغدادي -مكتبة المثنى ببيروت-١٩٥٥م.

٢٤٤- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، للسيوطي ، تحقيق/ أحمد شمس الدين ، - دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

- و -

٢٤٥- **الوافي بالوفيات** ، للصفدي. اعتناء. س. ديدرنغ ، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ.

٢٤٦- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، لابن خلكان ، تحقيق/د/ إحسان عباس - دار صادر ببيروت-.

ثامنًا

فهرس الموضوعات

(وهي مرتبة على حسب البحث)

الموضوع	الصحيفة

المقدمة : ---------- أ

أهمية الموضوع. ---------- ب

- أسباب اختياره. ---------- ب
- خطة البحث. ---------- ج
- منهج البحث. ---------- و
- شكر و تقدير. ---------- ح

التمهيد : تعريف موجز بابن عصفور و أبي حيان. ---------- ١

التعريف بابن عصفور : ---------- ٢

- اسمه و نسبه و كنيته. ---------- ٢
- مولده. ---------- ٣
- نشأته و تنقلاته. ---------- ٣
- أساتذته. ---------- ٤
- تلاميذه. ---------- ٥
- مؤلفاته. ---------- ٦
- منزلته ومكانته العلمية. ---------- ٨
- وفاته. ---------- ٩

التعريف بأبي حيان : ---------- ١٠

- اسمه و نسبته و كنيته. ---------- ١٠
- مولده. ---------- ١٠
- نشأته و تنقلاته. ---------- ١١
- أساتذته. ---------- ١٣
- تلاميذه. ---------- ١٤

- مؤلفاته. ---------- ١٥
- منزلته و مكانته العلمية. ---------- ١٧
- وفاته. ---------- ١٩

الفصل الأول : الاعتراضات في الأسماء ---------- ٢٠
المبحث الأوّل : تعريف الكلام. ---------- ٢١
- الكلام في اللغة. ---------- ٢٢
المبحث الثاني : الأسماء الستة. ---------- ٢٥
- تشديد ميم (فم) عند الإضافة. ---------- ٢٦
المبحث الثالث : التثنية. ---------- ٣٢
- تثنية المتفقي اللفظ المختلفي المعنى. ---------- ٣٣
المبحث الرابع : الضمائر. ---------- ٣٧
- وجوب انفصال الضمير. ---------- ٣٨
المبحث الخامس : الاسم الموصول : ---------- ٤٢
- المسألة الأولى : استعمال (الألى) لجمع المذكر و المؤنث. ---------- ٤٣
- المسألة الثانية : استعمال (الألى) بمعنى أصحاب. ---------- ٤٥
- المسألة الثالثة : ماذا. ---------- ٤٧
- المسألة الرابعة : الضمير العائد على الموصول الاسمي. ---------- ٥١
- المسالة الخامسة : جواز حذف العائد المجرور بالإضافة بين القوة والضعف. --- ٥٦
المبحث السادس : رفع أسماء العدّ. ---------- ٥٨
المبحث السابع : المبتدأ : ---------- ٦٢
- المسألة الأولى : تقييد الضمير العائد على المبتدأ بالاتصال . ---------- ٦٣
- المسألة الثانية : إجراء الاسم الذي لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر. ---- ٦٥

الموضوع	الصحيفة

المبحث الثامن : نائب الفاعل : ---------- ٦٩

- إقامة صفة المصدر مقام الفاعل. ---------- ٧٠

المبحث التاسع : المفعول به : ---------- ٧٣

- تقديم المفعول به وجوبًا. ---------- ٧٤

المبحث العاشر : الاشتغال : ---------- ٧٦

- ترجيح الرفع على النصب. ---------- ٧٧

المبحث الحادي عشر : التنازع : ---------- ٨٢

- روابط العاملينِ المتنازعينِ. ---------- ٨٣

المبحث الثاني عشر : المفعول المطلق : ---------- ٨٩

- المسألة الأولى : ناصب المصدر بهرًا. ---------- ٩٠

- المسألة الثانية : انتصاب غفرانك. ---------- ٩٤

- المسألة الثالثة : نصب دواليك و هذاذيك على الحالية. ---------- ٩٧

المبحث الثالث عشر : المفعول فيه : ---------- ١٠٣

- المسألة الأولى : زيادة (لا) بين الظرفينِ. ---------- ١٠٤

- المسألة الثانية : مسألة في (كلّما). ---------- ١٠٧

المبحث الرابع عشر : الاستثناء : ---------- ١١٥

- المسألة الأولى : تخفيف الياء من (لا سيّما). ---------- ١١٦

- المسألة الثانية : حذف (ما) من (لا سيّما). ---------- ١٢٠

- المسألة الثالثة : تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه. ---------- ١٢٢

المبحث الخامس عشر : الحال : ---------- ١٢٤

- وقوع الفعل المضارع المنفي حالاً. ---------- ١٢٥

المبحث السادس عشر : التمييز : ---------- ١٣٣

- المسألة الأولى : عامل تمييز الجملة. ---------- ١٣٤

الموضوع	الصحيفة

- المسألة الثانية : تقديم تمييز الجملة على عامله المتصرف. ---------- ١٣٩
- المسألة الثالثة : توسط التمييز بين العامل و معمو له. ---------- ١٥٠

المبحث السابع عشر : إعمال اسم المصدر.---------- ١٥٣

- عمل اسم المصدر الميمي بين السماع والقياس ١٥٤

المبحث الثامن عشر : إعمال اسم الفاعل. ---------- ١٥٨

- تابع معمول اسم الفاعل. ---------- ١٥٩

المبحث التاسع عشر : إعمال اسم المفعول. ---------- ١٦٣

- عمل الصفات التي بمعنى مفعول عمل اسم المفعول. ---------- ١٦٤

المبحث العشرون : النعت. ---------- ١٦٧

- ترتيب النعوت المتعددة. ---------- ١٦٨

المبحث الحادي و العشرون : البدل. ---------- ١٧٠

إعراب مَن في قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ - ١٧١

المبحث الثاني و العشرون : النداء. ---------- ١٧٦

- المسألة الأولى : نداء ما فيه الألف و اللام. ---------- ١٧٧
- المسألة الثانية : الاختلاف في (فلُ) و (فلةُ). ---------- ١٨٢
- المسألة الثالثة : ترخيم صلمعة بن قلمعة. ---------- ١٨٦
- المسألة الرابعة : ترخيم الثلاثي ساكن الوسط. ---------- ١٨٩

المبحث الثالث و العشرون : ما لا ينصرف. ---------- ١٩٢

- منع صرف قالون.---------- ١٩٣

المبحث الرابع و العشرون : الإخبار بالذي و الألف و اللام. ---------- ١٩٨

- الإخبار عن اسم (كان) أو خبرها. ---------- ١٩٩

المبحث الخامس و العشرون : العدد :---------- ٢٠٢

- المسألة الأولى : إضافة الأعداد المركبة. ---------- ٢٠٣
المسألة الثانية : تمييز كأيّن.---------- ٢٠٧

الموضوع	الصحيفة

- المسألة الثالثة :الخلاف في استعمال (كأيّن) للاستفهام ، ودخول حرف الجرّ عليها، وحذف تمييزها. ---------- ٢١٠
- المسألة الرابعة :الخلاف في تمييز (كذا). ---------- ٢١٤

الفصل الثاني : الاعتراضات في الأفعال. ---------- ٢١٧
المبحث الأول : المضارع : ---------- ٢١٨
- المسألة الأولى : القرائن المُخلِّصة الفعل المضارع للمضي. ---------- ٢١٩
- المسألة الثانية : إعراب الأمثلة الخمسة. ---------- ٢٢٣
المبحث الثاني : كان و أخواتها : ---------- ٢٢٧
- المسألة الأولى : دلالة (كان) و أخواتها على الحدث. ---------- ٢٢٨
- المسألة الثانية : إلحاق غدا و راح بـــ (كان) وأخواتها. ---------- ٢٣٣
- المسألة الثالثة : حذف خبر (كان) و أخواتها في الاختيار. ---------- ٢٣٧
- المسألة الرابعة :حذف النافي من (ما زال) و أخواتها. ---------- ٢٤٤
- المسألة الخامسة : توسط خبر (ليس). ---------- ٢٤٧
- المسألة السادسة : دخول (إلاّ) على خبر (ما زال) وأخواتها. ------ ٢٥١
- المسألة السابعة : إيلاء (كان) و أخواتها معمول خبرها. ---------- ٢٥٧
- المسألة الثامنة : زيادة (كان). ---------- ٢٦٠
المبحث الثالث : أفعال المقاربة. ---------- ٢٦٥
- امتناع تصرف (عسى). ---------- ٢٦٦
المبحث الرابع : ظنّ و أخواتها.---------- ٢٧١
- إلغاء الأفعال القلبية المتصرفة.---------- ٢٧٢

المبحث الخامس : التعجب. ---------- ٢٧٦
- الأفعال التي استغني عن التعجب منها بغيرها. ---------- ٢٧٧

الموضوع	الصحيفة

المبحث السادس : نعم و بئس وما جرى مجراهما. ---------- ٢٨١
- (ذا) من (حبّذا). ---------- ٢٨٢

الفصل الثالث : الاعتراضات في الحروف العاملة ---------- ٢٨٧
المبحث الأول : (لا) العاملة عمل (ليس). ---------- ٢٨٨
المبحث الثاني : إنّ و أخواتها. ---------- ٢٩٤
- المسألة الأوّلى : معنى (كأنّ). ---------- ٢٩٥
- المسألة الثانية : إعمال الأحرف الناسخة في الحال. ---------- ٣٠١
- المسألة الثالثة : وقوع الجمل الطلبية خبر لـ (إنّ) وأخواتها. ------- ٣٠٤
- المسألة الرابعة : دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) و معمو له المتقدم. --- ٣٠٨
- المسألة الخامسة : أصل (لهنّك) من قولهم :لهنّك لرجل صدق. ------- ٣١٣
المبحث الثالث : حروف الجر : ---------- ٣١٩
- المسألة الأولى : تعلق الكاف الجارة بالفعل أو ما هو بمعناه. ---------- ٣٢٠
- المسألة الثانية : مُـــذ. ---------- ٣٢٣
- المسألة الثالثة : واو القسم. ---------- ٣٢٧
- المسألة الرابعة : الفصل بين (رُبّ) و مجرورها بالقسم. ---------- ٣٢٩
المبحث الرابع : حروف العطف : ---------- ٣٣١
- المسألة الأولى : زيادة (لا) النافية قبل (بل). ---------- ٣٣٢
- المسألة الثانية : دخول (أم) المنقطعة على الاستفهام. ---------- ٣٣٦
- المسألة الثالثة : مطابقة الضمير بعد (أو) في قوله تعالى : ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ ---------- ٣٤٣

- المسألة الرابعة : المحذوف في نحو قوله تعالى: ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾ - ٣٤٨

الموضوع	الصحيفة

المبحث الخامس : حروف النصب : ---------- ٣٥١
- المسألة الأولى : الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالظرف. ---------- ٣٥٢
- المسألة الثانية : حذف لام الجحود و إظهار (أن). ---------- ٣٥٥
- المسألة الثالثة : انتصاب الفعل المضارع بعد فاء السببية. ---------- ٣٥٨
المبحث السادس : حروف الجزم : ---------- ٣٦٣
- المسألة الأولى : حذف مجزوم (لا) الطلبية. ---------- ٣٦٤
- المسألة الثانية : (إن) الشرطية في بيت من الشعر. ---------- ٣٦٧
- المسألة الثالثة : امتناع جرّ (مهما) بحرف جر أو إضافة. ---------- ٣٧٣
- المسألة الرابعة : حذف فعل الشرط. ---------- ٣٧٦
- المسألة الخامسة : اقتران جواب (لولا) باللام. ---------- ٣٧٩

الفصل الرابع : منهج أبي حيان في اعتراضاته على ابن عصفور : --- ٣٨٣
المبحث الأول : الاعتراض عليه بعدم صحة الرأي. ---------- ٣٨٥
- الرد عليه بثبوت السماع. ---------- ٣٨٧
- الرد عليه بالافتقار للسماع. ---------- ٣٨٩
- الرد عليه بالقياس . ---------- ٣٩٠
- . الرد عليه بالسماع و القياس معًا ---------- ٣٩١
- الرد عليه بالتقييد في حال الإطلاق ، وبالإطلاق في حال التقييد. ------- ٣٩٢
- الرد عليه بالتأويل. ---------- ٣٩٣
- الرد بتطرق الاحتمال للدليل الذي استدل به. ---------- ٣٩٣
- الرد عليه بالنظير. ---------- ٣٩٤
- الرد عليه بفساد المعنى. ---------- ٣٩٥

- الرد عليه بدليل آخر غير ما ذكر. ---------- ٣٩٥

الموضوع	الصحيفة

المبحث الثاني : الاعتراض عليه بثبوت ما نفاه من الخلاف النحوي. -------- ٣٩٧

المبحث الثالث : الاعتراض عليه بعدم صحة نسبته للآراء. ---------- ٤٠٠

المبحث الرابع : الاعتراض عليه بالتوهم و الاضطراب. ---------- ٤٠٢

المطلب الأول : الاعتراض عليه بنسبته للوهَم. ---------- ٤٠٣

- وَهَمٌ في نسبة الآراء ---------- ٤٠٣
- وَهَمٌ في نفي الخلاف النحوي ---------- ٤٠٣
- وَهَمٌ متعلق بالسماع ---------- ٤٠٤
- وَهَمٌ في إطلاق القول ---------- ٤٠٤
- وَهَمٌ في الاستشهاد ---------- ٤٠٥

المطلب الثاني : الاعتراض عليه باضطراب أقواله و تناقضها. ------- ٤٠٧

الخاتمة ---------- ٤٠٨

الفهارس ---------- ٤١٦

تاسعًا

فهرس الفهارس

- فهرس الشواهد القرآنية ---------- ٤١٧
- فهرس الأحاديث النبوية والآثار ---------- ٤٢٨
- فهرس الأمثال والأقوال ---------- ٤٣٠
- فهرس الأشعار والأرجاز ---------- ٤٣٤
- فهرس الأعلام ---------- ٤٤٥
- فهرس البلدان والأماكن ---------- ٤٥٩
- فهرس المصادر والمراجع ---------- ٤٦٢
- فهرس الموضوعات ---------- ٤٩٠
- فهرس الفهارس---------- ٤٩٩